

Weghat Nazar - Volume 11 - Issue 127 - August 2009

مجلة شهرية . العدد المائة وسبعة وعشرون - السنة الحادية عشرة - أغسطس ٢٠٠٩ . الثمن عشرة جنيهات

هل قتل الإعلام «مروة الشربينى»؟

أوروبا لا ترتدى «العمامة»

«الوسية»: من يملك مصر؟

جوارى هارون الرشيد

حلمى التونى 2009

رمضان . . ثلاثون من ليالى النور . . . !



عاد رمضان وعادت لياليه المتلألأه بالنور، وكعادتنا أستعد الجميع لإستقبال الشهر الكريم فى عُرس يمتد لثلاثين ليلة، كلاً بمذاقه وكلاً بلونه المميز . . .فعلى موائد الصبايا تستقبلك قوائم الإفطار والسحور محمله بنكهة الجبل، وإلى كافيه كورنيش وحديقة الشاى إستمتع بمختارات من حلويات رمضان الشهيرة . ولمذاق مختلف للإفطار الرمضانى ندعوكم لخبرة طعام جديدة فى الجريل . وإلى النايت آند داى تخير من بوفيهات الإفطار من الشرق والغرب، اما إذا كنت تود إفطاراً وسحوراً إيطالياً خالصاً فتوجه مباشراً إلى بانه فينو حيث الإفطار والسحور في الهواء الطلق من تراس بانه فينو . ولعشاق المشويات فهنالك دعوة مدتها ثلاثين يوم فى الهواء الطلق وحول حمام السباحة لأشهى الأطباق التقليدية وأشهرها فى ليال لا تخلو من الطرب والسهر . ولحفلاتك الخاصة للإفطار والسحور وراءك فريق محترف يعتنى بكل تفاصيل الحفل . . .تعال إلى سميراميس فى رمضان حيث إفطارنا شهياً وسحورنا هنياً .

للحجز إتصل بمكتب حجوزات المطاعم تليفون : ٢٧٩٧١٨١٨ (٢٠٢+) – ٢٧٩٥٧١٧١ (٢٠٢+) داخلى : ١١٥١

www.intercontinental.com

سميراميس انتركونتيننتال القاهرة

sabaya | Café Corniche | Tea Garden | the grill | night & day | pane vino | poolside

السنة الحادية عشرة
العدد ١٢٧
أغسطس ٢٠٠٩

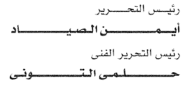
عضو مجلس الإدارة المنتدب للإنتاج
أحمد الزيادي

الكتب
وجهات نظر
فى الثقافة والسياسة والفكر

تصدر عن:
الشركة المصرية
للنشر
العربى والدولى

رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم المعلم

رئيس مجلس التحرير
سلامة أحمد سلامة



رئيس التحرير
أيمن الصياد

رئيس التحرير الفنى
حلمى التونى



محتويات العدد:

كتّاب العدد:

- السيد أمين شلبى.. الرئيس التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.
- امحمد جبرون.. باحث مغربى فى تاريخ الفكر السياسى.
- جين ماير.. صحفية أمريكية.
- سميح حمودة.. محاضر فى العلوم السياسية بجامعة بيرزيت.
- سيد محمد البخارى.. مدير متحف الفنون الإسلامية الماليزى.
- صلاح العمروسى.. باحث اقتصادى.
- طارق رمضان.. أستاذ زائر بكلية سانت أنطونى جامعة أكسفورد - إنجلترا.
- كاى حافظ: محاضر بمعهد العلوم السياسية بجامعة هامبورج
- مصطفى البرغوثى.. سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية ورئيس الإغاثة الطبية الفلسطينية
- مليحة لوزى.. صحفية ودبلوماسية باكستانية.
- ميساء شجاع الدين.. صحفية يمنية.

رسوم العدد للفنان
محمد حجى





المراسلات:

الشركة المصرية للنشر العربى والدولى
٣ ميدان طلعت حرب - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٣٩٣٠٤٩٠/ ٢٣٩٣٠٤٩٢/ ٢٣٩٣٠٤٩٦ - فاكس ٢٣٩٣٠٤٩٨ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى (التحرير): e-mail: info@weghatnazar.com

الاشتراكات:

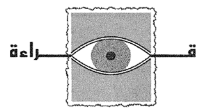
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) شاملة أجرة البريد: داخل مصر: ١٠٠ جنيه مصرى - اتحاد بريد عربى: ٦٠ دولارًا أمريكيًا - أوروبا وأفريقيا: ٧٠ دولارًا أمريكيًا - أمريكا وكندا: ٨٠ دولارًا أمريكيًا - باقى دول العالم: ١٠٠ دولار أمريكى.
إدارة الإشتراكات: ٨ شارع سيبويه المصرى - ص. ب: ٣٣ البانوراما - مدينة نصر
هاتف: ٢٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس ٢٤٠٤٨٥٤٦ - subscription@weghatnazar.com

ثمن النسخة:

فى مصر ١٠ جنيهات مصرية - السعودية ١٥ ريالاً - الكويت ١.٥ دينار - الإمارات ١٥ درهما - مملكة البحرين ١.٥ دينار - قطر ١٥ ريالا - سلطنة عُمان ١.٥ ريال - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - سوريا ١٥٠ ليرة - الأردن ديناران ونصف - ليبيا ديناران - الجزائر ٢٠٠ دينار - المغرب ٣٠ درهمًا - تونس ٤ دنانير - اليمن ٣٠٠ ريال - فلسطين ٣ دولارات.
Austria, France, Germany and Italy: EURO 6 - United Kingdom £ 3 - USA $ 5.

طبع بمطابع الشروق بالقاهرة

تعبر المقالات المنشورة عن آراء مؤلفيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأى «وجهات نظر» إلا إذا أشارت إلى ذلك صراحة



مسلمتان في أوروبا

أيمن الصياد

■■ فى الوقت ذاته الذى غادرت فيه رشيدة داتى (الفرنسية من أصل مغربى) مقعدها كوزيرة للعدل فى فرنسا إلى موقعها الجديد كنائبة فى البرلمان الأوربى، وفى الأسبوع ذاته الذى احتلت فيه صورها بلباس البحر الأسود ذى القطعتين (تحمل رضيعها الذى أنجبته خارج الزواج) أغلفة المجلات الفرنسية الشعبية، سقطت مروة الشربينى (الأم المصرية الشابة الحامل فى شهرها الثالث) صريعة بسكين متعصب ألمانى، كره «حجابها» إلى حد القتل، وصدرت النيوزويك الجادة بموضوع غلاف أوحد حول «فزاعة أسلمة أوروبا».

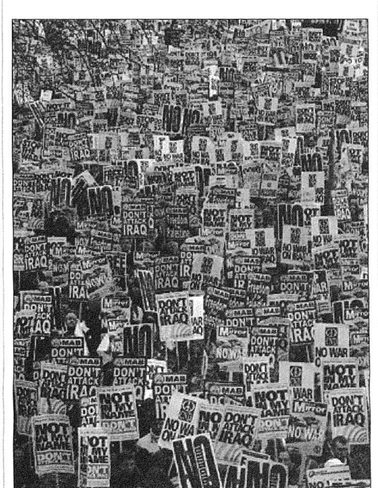
بين صورتى السيدتين، كما بين المشهدين (الألمانى والفرنسى)، تتسع صورة المسلمين فى أوروبا لتشمل آلافًا من قطع الفسيفساء الصغيرة، الملونة بالتناقضات، والمثقلة بالهواجس «والتاريخ» والأحكام المسبقة. ربما - وهى محض مصادفة - مثلما هى المسافة «فى التاريخ» بين ألمانيا وفرنسا ذاتهما.

رغم كل الأوهام هنا عن «عودة مجد الإسلام من أوروبا»، وكل الهواجس هناك عن «الغزو الإسلامى للغرب»، تبقى حقيقة أن المسلمين كغيرهم، مختلفون. وأن موروثاتهم تتلاقح بحكم طبائع الأمور مع ثقافة المجتمع السائدة. (انظر كتاب «من يتحدث باسم الاسلام» الذى نشرته دار الشروق قبل أسابيع. وفيه أن استطلاعا للرأى أجراه معهد «جالوب» يشير الى أن أكثر من ٣٠ بالمائة من المسلمين الفرنسيين مستعدون لتقبل المثلية الجنسية، مقارنة بصفر بالمائة فى بريطانيا. وما يقارب نصف المسلمين الفرنسيين يعتقدون أن الجنس بين غير المتزوجين مقبول أخلاقيا، مقارنة بـ٢٧ بالمائة من المسلمين الألمان...)

من هم المسلمون فى أوروبا إذن؟

هل هم رشيدة (الوزيرة/ النائبة)..؟ أم ذلك الداعية الذى يتعايش من أموال دافع الضرائب البريطانى ليقف فى مسجده كل جمعة داعيا الى محاربة «هؤلاء الكفار»..؟ أم هم محمد عطا، المصرى الذى خطط لغزوته النيويوركية المباركة فى المدينة الألمانية التى كان يدرس الهندسة فى جامعتها المتقدمة..؟

أم هم (ولعلهم الأغلبية، وإن كانوا دائما بعيدين عن مقدمة المشهد) قوم بسطاء، يبحثون عن علم أو لقمة عيش أو نسمة حرية عزت عليهم ربما فى أوطانهم. ولايطلبون من الآخرين الذين يتباهون دوما بالتنوع. غير احترام لمعتقداتهم، نحرا كان للأضاحى، أو زيا يختارونه لبناتهم.



مظاهرات أوروبية ضد الحرب على العراق - لندن ١٥ فبراير ٢٠٠٣ (Reuters)

قد لانتفق قطعا مع أطروحة الراحل «هنجتون» حول صدام حتمى لحضارات نراها نحن حضارة إنسانية واحدة «صب فيها الجميع ما زاد عندهم أوقات الفيض، وسحب منها الجميع ما لزمهم أوقات الجفاف»، كما ذهب الأستاذ هيكل فى محاضرته الشهيرة فى أكسفورد (راجع «وجهات نظر» عدد نوفمبر ٢٠٠٧). كما أننا نتفهم تماما رؤية محمد عابد الجابرى؛ صاحب «نقد العقل العربى» فى مناقشته لإشكالية «الأنا والآخر»، وكيف أنها موروث غربى لاتعرفه ثقافتنا، فضلا عن صحيح لغتنا أصلا (راجع «فكر ونقد» أكتوبر ١٩٧٧)

ولكن .. ماذا بعد؟

الصورة البسيطة، تبدو مزدحمة بالتفاصيل والتعقيد. فإلى جانب فلسفات هنجتون والجابرى، ورؤية هيكل وخاتمى، ، هناك أكثر من خمسة آلاف كتاب تناول موضوع «الاسلام وأوروبا» (Amazon.com)، وهناك مئات الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، وهناك مظاهرات - هى الأكبر - جابت شوارع المدن الأوربية تعارض الحرب الأمريكية/ البريطانية على العراق، وهناك - فى الوقت ذاته - دعوات فى العالم الإسلامى لمقاطعة البضائع الأوربية. ثم، بعد كل ذلك - أو ربما فى سياقه - امرأة حامل سقطت فى دمائها، داخل محكمة، فى قلب مدينة أوروبية... لا لسبب، الا لأنها مارست حريتها «الأوروبية» فى ارتداء الزى الذى تريده.

ربما الحادثة فردية.. نعم. ولكن الدلالة للأسف ليست كذلك.

ففى الواقع، هناك جهلٌ وتعصبٌ (هنا وهناك)... وهناك خلطٌ ومصالحُ وسياسات.. وهناك ظلمٌ هنا، وبطالة هناك.. وذكريات ماض قريب مؤلم هنا، وتوجسات مستقبل قريب قلق هناك. وهناك من يذكى كل الثارات القديمة، فلايحلو له الحديث الا عن الصليبيين هنا، وعن «بواتييه» هناك. وهناك بعد كل ذلك حالة من الارتباك الثقافى، أتت بها ثورة الاتصالات ورياح العولمة العاتية.

■ ■ ■

فى أوراقى قصيدة كان قد كتبها الشاعر العراقى المتمرد «أحمد مطر» وقت أن اندلعت أزمة الحجاب فى فرنسا، ورغم حقيقة وجود زوايا متعددة للنظر إلى تلك المسألة، إلا أن قصيدة الشاعر التى كتبها فى منفاه الاختيارى/ القسرى فى أوروبا باحثا عن حرية افتقدها فى وطنه، تبقى بعفويتها وشاعريتها، وقلقها على قيم «الحرية الفرنسية» تبقى ذات دلالة.

أرجو أن تسمحوا لى بأن أترك هذه المساحة لأحمد مطر..■

الحُسْنُ أسفر بالحجاب ...

قمر توشح بالسَحابْ
غَبَش توغل, حالما, بفجاج غابْ
فجر تحمم بالندى
و أطل من خلف الهضابْ
الورد فى أكمامه
ألق اللآلئ فى الصدف
سُرُج تُرفرفُ فى السَدف
ضحكات أشرعة يؤرجحها العبابْ
و مرافئ بيضاء
تنبض بالنقاء العذب من خلل الضباب
من أى سِحرٍ جئت أيتها الجميلهْ؟
من أى بارقة نبيلهْ
هطلت رؤاك على الخميله
فانتشى عطرُ الخميلهْ؟
من أى أفقٍ
ذلك البَردُ المتوجُ باللهيبِ
و هذه الشمسُ الظليلهْ؟
من أى نَبْعٍ غافلِ الشفتينِ
تندلعُ الورود؟
- من الفضيلهْ
هى ممكنات مستحيلهْ!
قمر على وجه المياه
يلمهُ العشب الضئيلُ
وليس تُدركه القبابْ
قمر على وجه المياه
سكونه فى الاضطراب
وبعده فى الاقتراب
غَيب يمد حُضوره وسْطَ الغيابْ
وطن يلم شتاته فى الاغترابْ
روح مجنحة بأعماق الترابْ !
وهى الحضارة كلها
تنسَل من رَحِم الخرابْ
و تقوم سافرة
لتختزل الدنا فى كلمتين:
(أنا الحجابُ)!

الحُسْنُ أسفرَ بالحجابِ
فمالها حُجُبُ النفورْ
نزلت على وجهِ السفورْ؟
واهاً ...
أرائحة الزهور
تضيرُ عاصمة العطورْ؟
أتعف عن رشْفِ الندى شَفَةُ البكورْ؟
أيضيق دوح بالطيورْ؟!
يا للغرابة!
ـــ لا غرابهْ
أنا بسمة ضاقت بفرحتها الكآبهْ
أنا نغمة جرحت خدود الصمت
وازدردت الرتابهْ
أنا وقدة محت الجليد
وعبأت بالرعب أفئدة الذئابْ
أنا عفة و طهارة
بينَ الكلابْ

الشمس حائرة
يدور شراعُها وَسْطَ الظلام
بغير مرسى
الليلُ جن بأفقها
والصبحُ أمسى
والوردة الفيحاء تصفعها الرياح
و يحتويها السيل دَوْسا
والحانة السكرى تصارع يقظتى
و تصب لى ألما و يأسا
سأغادرُ المبغى الكبيرَ و لست آسى
أنا لستُ غانية و كأسا!



نَعلاك أوسعُ من فرنسا
نعلاك أطهرُ من فرنسا كلها
جَسَداً ونفْسا
نعلاك أجْملُ من مبادئ ثورة
ذُكرتْ لتُنسى.
مُدى جذورَكِ فى جذورِكِ
واتركى أن تتركيها
قرى بمملكة الوقارِ
وسَفهى الملكَ السفيها
هى حرة ما دامَ صوتُك ملءَ فيها
وجميلة ما دُمتِ فيها
هى مالَها من مالِها شىء
سوى (سِيدا) بَنيها!
هى كلها ميراثُك المسروقُ:
أسفلت الدروب
حجارةُ الشرفاتِ
أوعيةُ المعاصرِ
النفطُ
زيتُ العطرِ
مسحوقُ الغسيلِ
صفائحُ العَرباتِ
أصباغُ الأظافرِ
خَشَبُ الأسرة
زئبقُ المرآة
أقمشةُ الستائرْ



غازُ المدافئ
مَعدنُ الشَفَرات
أضواءُ المتاجرْ
وسواهُ من خيرٍ يسيلُ بغيرِ آخرْ
هى كلها أملاكُ جَدك
فى مراكشَ
أو دمشقَ
أو الجزائرْ !
هى كلها ميراثك المغصوبُ
فاغتصبى كنوزَ الاغتصاب
زاد الحسابُ على الحسابِ
وآنَ تسديدُ الحسابْ
فإذا ارتضتْ..أهلاً
و إنْ لم ترضَ
فلترحَلْ فرنسا عن فرنسا نفسها
إن كانَ يُزعجُها الحجابُ !

أحمـــد مطـــر

صورة

كـــــاى حـــافـــــظ
Kai Hafez

على هامش مقتل «مروة الشربينى» الأم المصرية الشابة داخل قاعة المحكمة الألمانية فى درسدن، تبقى ملاحظتان:

١ ـ القاتل الألمانى (ذو الأصول الروسية)، وصف مروة ـ التى كانت تلاعب طفلتها فى حديقة عامة ـ بأنها «إرهابية»، لا لشىء إلا لأنها كانت ترتدى الحجاب.

٢ ـ الجريمة البشعة بكل المقاييس (١٨ طعنة للأم الحامل فى شهرها الثالث داخل قاعة المحكمة، وأمام قضاتها)، جرى تجاهلها ـ فى بداية الأمر ـ من قبل الإعلام الألمانى، الذى لم يهتم بالموضوع إلا بعد أن كان قد سبب ردود فعل غاضبة فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى.

هل يتحمل الإعلام الألمانى مثله مثل غيره من وسائل إعلام غربية أخرى، مسؤولية تعاظم مشاعر العداء للإسلام فى الغرب، أو بالأحرى عند البعض هناك؟
هنا دراسة أجراها أكاديميون من جامعة أكسفورد، عن كيف يتم تقديم صورة الإسلام فى الإعلام الألمانى، وجدنا فى «وجهات نظر» أنها ربما تساعد فى الإجابة على السؤال.

المحرر

فى عام ١٩٨١، أى بعد ثلاث سنوات من نشر كتاب الاستشراق، ألف «إدوارد سعيد» عملا آخر بعنوان «تغطية الإسلام: كيف تتحكم أجهزة الإعلام والخبراء فى رؤيتنا لسائر بلدان العالم». يستكشف فيه «إدوارد سعيد» المفاهيم الغربية للشرق الأوسط والعالم الإسلامى، ويثبت مرة أخرى قدرته الرائعة على إزالة سوء الفهم المنهجى عن الشرق، والمفاهيم النمطية عن المسلم.

«الآخر»، والانفصال طويل الأمد بين الشرق والغرب فى الثقافة الغربية. هذه المرة أيضا كان الكتاب تنبؤيا إلى حد ما، فمن الإنصاف أن نذكر أنه بعد تفكك الكتلة الشيوعية، بدأت وجهات نظر المثقفين عن الإسلام تملأ الفراغ الأيديولوجى الذى انتشر فى المجتمعات الغربية.

من العلامات الفارقة فى هذا المجال الأطروحة النموذجية «لصامويل هنتينجتون» عن «صدام الحضارات» التى نشرت عام ١٩٩٣. وقد كشف انتشار الكتاب عن القلق من النظرة الازدواجية السائدة والمصطنعة القائمة على أساس الدين أو العرق، والتى يمكن تأويلها حاليا بأنها تشبه إلى حد كبير التفكير السائد فى العصور الوسطى أو فى عهد الاستعمار.

فهذا التحدى الذى يعرض على العلماء، هو إذن محاولة لفهم طبيعة التواصل لهذا الفكر الأبوى المهيمن فى وسائل الإعلام الرئيسية والمجالات العامة فى كل من الغرب والشرق.

وللأسف، باستثناء «إدوارد سعيد»، قام عدد قليل من الباحثين بدراسة آلية البناء وراء انتشار صور الانقسام بين الإسلام والغرب، ولمناقشة هذه المسألة هنا؛ أخذت أطروحة «إدوارد سعيد» كنقطة انطلاق. ويجب أولا ملاحظة أن هناك بعض

للاستزادة

Mutual Understandings?
Muslims and Islam in European Media
Europe in the media of Muslim majority countries

تفاهم متبادل؟
المسلمين والإسلام فى الاعلام الأوروبى
أوروبا فى اعلام الدول ذات الأكثرية المسلمة

Kerem Oktem and Reem Abou-el-Fadl (ed)
European Studies Center. St. Anthony's College
University of Oxford: 2009

الإســلام فى الإعــلام الألمانى

التماثل البنيوى بين «سعيد» و«هنتينجتون». فكلاهما يتناول «الآخر- «الإسلام» من منظور هنتينجتون و«الغرب» من منظور إدوارد - وكأنه صخرة ثقافية صماء. فمن وجهة نظر إدوارد، كانت وسائل الإعلام والغرب هما اللذان قاما بتبسيط الشرق الأوسط الأكثر تعقيدا ووصفه ببؤرة التعصب والجهل. ويبدو أن إدوارد سعيد نفسه قد فشل فى فهم المنطق الحقيقى وراء بنية الخطاب الإعلامى. فمن ناحية، انتقاد إدوارد سعيد للصورة المنحطة عن الشرق الأوسط والإسلام فى وسائل الإعلام الغربية هو انتقاد دقيق وسليم، فبعد عشر سنوات من البحث الإعلامى فى مجال تغطية وسائل الإعلام الألمانية والأمريكية والبريطانية للإسلام والشرق الأوسط، اقتنعت بأن الصورة الإعلامية المعممة تتضمن افتراء منهجيا. ولكن من ناحية أخرى، لم تكن تغطية وسائل الإعلام فى أوروبا مكونة من قوالب نمطية فقط.

انتقادى لسعيد، يقوم على افتراض أن النصوص الإعلامية التى تقدم للجمهور فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية تتضمن بلا شك العديد من القوالب النمطية عن الشرق الأوسط، ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك بكثير، فيما يخص تلك النصوص الإعلامية. فأنا أرى أن تحليل المحتوى الإعلامى لا ينبغى أن يقوم فقط على أساس المفهوم الاجتماعى والنفسى للقوالب النمطية أو «الانحياز»، لأن هذه الطريقة تنطوى على خطر أن تصبح مرجعية ذاتية. إن كان المرء يبحث عن قوالب نمطية فإنه بالتأكيد سيجدها، ولكنه قد لا يجد الباقى. الحقائق التى ذكرت والقصص التى قيلت - بسبب المدخل التحليلى الأساسى المحدود جدا فى نطاقه: مثل هذا التوجه يتيح لنا فهم جزء من تغطية وسائل الإعلام ولكنه لا يتيح فهم نسيج الأخبار، وكيفية إدراج بعض الأحداث فى الأنباء دون البعض الآخر، ومن ثم فإنه ليس من الممكن بعد ذلك أن نفهم التعايش الغريب للصحافة عالية الجودة، مع ما أسميه «تشويش» صورة الشرق فى وسائل الإعلام بأوروبا وأمريكا الشمالية.

علاوة على ذلك، ولأن عملية صنع الأنباء غير ملحوظة فى حد ذاتها، فإن نص وسائل الإعلام الذى يرتكز على التحليل، يستند إلى مفاهيم تشبه القوالب النمطية، وتصبح مجرد مفاهيم تأملية عندما يتعلق الأمر بالعلة والنتائج المترتبة على التغطية الإعلامية. ويبدو أن المجتمعات والثقافات ككل مسئولة عن التغطيات الإعلامية، فى حين أن الدور الذى يلعبه الأفراد مثل: الصحفيين، والمؤسسات الإخبارية، والسياسيين، والحكومات، والمستهلكين، وكذلك القاعدة العريضة من التيارات السياسية، لا يزال دورا مبهما وغامضا. فتحليل النصوص الإعلامية دون الإشارة النظرية لعملية صنع الأخبار، يؤدى إلى تفكير تآمرى فيما يتعلق بالنفوذ المزعوم للحكومات الغربية وجماعات الضغط اليهودية وما شابه ذلك، على وسائل الإعلام الغربية، النفوذ الذى يمكن أن يوجد بشكل عرضى ولكن ليس هو كل القصة بالتأكيد.

نظرية نظم وسائل الإعلام

«السيادة القومية»

لكى أتجنب مثل هذا الفخ التحليلى، قمت باستخدام الأطر النظرية المستوحاة من مختلف اتجاهات نظرية النظم. لأن إنتاج وسائل الإعلام هنا يتحدد عن طريق العديد من العمليات المستقلة والقابلة للتفاعل مع غيرها من النظم الفرعية والأوساط الاجتماعية، والأمثلة على ذلك تتضمن النظام الاقتصادى السياسى أو النظام النفسى للصحافى الذى يلعب دورا مهنيا لوسائل الإعلام، بالإضافة إلى الدور الذى يلعبه الوسط المحيط به. كما تعد وسائل الإعلام القومية والدولية مرجعا مهما للصحافة، لكن فى النهاية الجمهور هو العامل الذى ينبغى أن يحسب له حساب، على الرغم من أنه يفرض التأثيرات الأكثر تباينا واختلافا، حيث إن الجماعات المنظمة تشكل مجموعات صغيرة - مثل جماعات الضغط - بينما معظم الجمهور العادى متفرق ولا يمكن اعتباره ممثلا فرديا.

فى اعتقادى أن العجز الهيكلى فى التغطية الإعلامية الغربية للشرق الأوسط والعالم الإسلامى، ينشأ فى الغالب على أساس حقيقة: أنه حتى فى عالم العولمة الظاهرى الحالى، يتم تحديد التقارير الأجنبية - إلى حد كبير- بناء على التفاعل القومى (وأحيانا الإقليمى) بين النظام الإعلامى مع غيره من النظم الفرعية والأوساط الاجتماعية. هذا التغليب للتفاعل القومى على التفاعل الدولى يعبر عن نفسه بطرق مختلفة. أولا: هناك هيمنة مجتمعات اللغة القومية التى نسجت حكاياتها عن العالم على المدى الطويل بطريقتها الخاصة، وتلك الخطابات أو الحكايات هى: التى تؤسس لثقافاتهم ولمشاكل التواصل والتفاهم بين الثقافات. ثانيا: المشاكل والقضايا السياسية الداخلية غالبا ما تتداخل مع القضايا الدولية، أو الأسوأ من ذلك، هو أن تتدخل فى طريقة تفسير العالم وتشوه القصة الأصلية. ثالثا: فى كثير من الأحيان يمكن ملاحظة أولوية النفوذ السياسى القومى على النفوذ السياسى الدولى فى وقت الحرب، حيث تستبدل التعددية والتغطية الإعلامية الحرة لكل صراعات الشرق الأوسط والعالم الإسلامى، بتغطية إعلامية محدودة للغاية لديها القدرة على تعزيز الأزمات الدولية. رابعا: وفى معظم الحالات، لأن التقارير الأجنبية تستهدف فى الغالب الجمهور المحلى، نجد أن للأسواق القومية الغلبة على الأسواق الدولية، لذا تقوم التقارير الأجنبية عادة باستنساخ المواضيع المتعلقة بتلك الشئون المحلية، حيث تقوم باختيار الأنباء التى يرغب الجمهور المحلى فى سماعها وفهمها. خامسا: ربما نتيجة لانعزال الأسواق، غالبا ما تكون الموارد المالية نادرة جدا فى التقارير الأجنبية: وكالات الأنباء عادة ما تكون غير مجهزة ماليا، وعدد الموظفين فى قسم الأخبار قليل، والعديد من وسائل الإعلام الغربية عليها أن تغطى ما يقارب من أربعين بلدا خصوصا فى الشرق الأوسط، وانخفاض الميزانيات فى التقارير الأجنبية جعل وسائل الإعلام عرضة للعلاقات العامة للحكومات وعرضة للدعاية. سادسا: العديد من الصحفيين تلقوا تعليما سيئا للغاية، وعددهم قليل جدا فى معظم بلدان الشرق الأوسط. ومنهم فئة تعمل كمتخصصين فى أقسام الأخبار الرئيسية سواء بالصحافة أم الإذاعة أم التليفزيون.

يمكن لنظم وسائل الإعلام القومية أن تكون متصلة، بمعنى أن يقوم المراسلون الأجانب، وتقوم وكالات الأنباء على وجه التحديد، بتزويد كل نظام إعلامى قومى على حدة بالمواد الخام للمعلومات. غير أن نظم وسائل الإعلام القومية ليست مترابطة، لأن الجمهور المحلى هو الذى يقيم ويحكم على طريقتها التى تغطى بها الأحداث وليس هؤلاء الذين تتحدث عنهم النظم الإعلامية -والمقصود بهؤلاء هم الناس فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى- وبسبب بعدهم عن المواضيع التى تتناولهم وتتحدث عنهم، فمن الصعب أن يكون لهؤلاء الناس أى وسيلة للحكم على نوعية الأخبار الأجنبية التى يظهرون فيها. ولهذا غالبا ما تسود القوالب النمطية، والسرد المحلى، وقلة الموارد، وسوء التعليم، والمصالح السياسية على المعلومات المتوازنة.

إن ما يبدو للوهلة الأولى مشكلة ثقافية، هو فى الواقع تفاعل بين مختلف النظم الفرعية القومية للدولة القومية. وهذه التفاعلات تكاد تكون تفاعلات عالمية، بمعنى: أن مجتمعات اللغة والدول القومية فى كل أنحاء العالم، هى كيانات متواصلة يتولد عن قواها الداخلية أخبار مميزة عالية الإنتاج. هذه الأخبار لديها القدرة على تعزيز مفاهيم الصراع التى يمكنها بسهولة أن تؤدى إلى المزيد من التوتر فى العلاقات الدولية. لكن فى أوساط معينة، على غرار الاتحاد الأوروبى المعاصر، فإنه يمكن لهيمنة النظام القومى البدء فى إفساح المجال لهياكل وتصورات إقليمية متكاملة، كما كانت الحال أثناء تغطية وسائل الإعلام البريطانية للحرب فى العراق عام ٢٠٠٣.

وإن كنت أتردد فى تسمية آليات صنع الأخبار (بالقوالب النمطية الثقافية) أو (التحيز)، فذلك لأننى أعتبر هذه المسميات أجزاء من عملية صنع الأخبار، لكنها لا تحدد المحتوى الإخبارى بالكامل. إن الاختلاف بين المداخل النظرية الأخرى والمدخل النظرى المقدم هنا ليس مجرد اختلاف

هل يتحمل الإعلام الألمانى مثله مثل غيره من وسائل إعلام غربية أخرى، مسؤولية تعاظم مشاعر العداء للإسلام فى الغرب





باستثناء «إدوارد سعيد»، قام عدد قليل من الباحثين بدراسة موضوع تغطية الإسلام وكيف تتحكم أجهزة الإعلام فى الأمر

اصطلاحى. بل هو أكثر أهمية من ذلك، لأن التغطية الإعلامية من منظور نظرية النظم تتيح لنا فهم التأثير القوى للقومية على التغطية الإخبارية بينما الترابط العالمى لا يزال ضعيفا، على الرغم من أن عمليات المعرفة العرضية متاحة فى وسائل الإعلام. إن عدم الترابط فى صنع الأخبار تنتج عنه أخطار هائلة. ومع ذلك فإن الاستقلال الذاتى النسبى لنظم وسائل الإعلام القومية فى الديمقراطيات الغربية يسمح بعمل تغيرات من حين لآخر، وبمرونة فى الثوابت الداخلية. إن المعلومات «الصادقة» و«المحايدة» متاحة أيضا، بينما إشكاليات التفاعل بين النظم الإعلامية والقوى الاجتماعية يمكن أن تؤدى إلى تشويه صور وسائل الإعلام. أولا: نظم وسائل الإعلام الغربية تحتمل العديد من التأويلات لدرجة لا تسمح بوصول أية حقائق صادقة عن التطورات فى الشرق الأوسط إلى الأخبار. ثانيا: فى وقت معين، تتيح ديناميكية الجدل العام للدراسات الشرق أوسطية وغيرها من أنواع الخبرات أن تجد طريقها إلى وسائل الإعلام الرئيسية، من أجل توضيح المفاهيم الخاطئة العامة. ثالثا: البعد النسبى لأى بلد عن المشاركة فى الأزمات الدولية الساخنة أو حتى فى الحرب يمكن أن يجعل المناقشات والحوارات العامة أكثر تحررا. رابعا: انشغال الرأى العام ببعض القضايا الداخلية التى تتداخل مع التغطيات الإعلامية الخارجية قد تغير أيضا من المفاهيم، حتى لو لم يكن لهذه القضايا دخل بما يحدث فى الشرق الأوسط. خامسا: يمكن تفعيل القوالب النمطية، لكنها أيضا يمكن أن تتغير، استنادا إلى نوع القوالب النمطية وفترة استمرارها، فبعض الانحيازات تستمر لعقود والبعض الآخر يستمر لقرون أو لآلاف السنين.



باختصار، كما يقول إدوارد سعيد، الصور التى ترسمها وسائل الإعلام الغربية عن الشرق الأوسط والعالم الإسلامى: غالبا ما تكون صورا غير مؤكدة. ومع ذلك فإن «صورة الصورة» أيضا غالبا ما تكون مبسطة لأنها تقلل من قيمة الديناميكيات الثقافية ومن قيمة النظام الإعلامى. فقط إذا نظرنا إلى الطابع الحقيقى للمحتوى الإعلامى وعمليات الإنتاج، يمكن أن نتصور انفتاح النظم الغربية تجاه الشرق الأوسط والإسلام فى المستقبل.

صورة الشرق الأوسط والإسلام فى الصحافة الألمانية

بعد أن عرضنا الحجج والطريقة المثلى لهذا البحث، نقدم فى هذا القسم النتائج التجريبية استنادا إلى دراسة كبيرة أجريت على صورة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى فى الصحافة الألمانية. فلقد تم تحليل ودراسة وتفسير ما يقرب من ١٤٠٠ مقال باستخدام الطريقتين الكمية والنوعية. وفى حين أنه لا يمكن استقراء الكثير من تلك النتائج الألمانية، فإنها تشكل حالة صالحة لدراسة النظم الإعلامية الغربية التى تغطى الإسلام.

النتائج الكمية

قبل أن ننظر نظرة متفحصة للسرد الإعلامى يجب أولا أن ندرس بعض البيانات الكمية عن نوعية المواضيع والحقائق التى قدمت فى الصحافة الألمانية على مدار العقود القليلة الماضية، والنتائج المترتبة على ذلك سوف تعطينا لمحة سريعة عن مواطن القوة والضعف فى التقارير الإخبارية.

- حجم التغطية: فى ازدياد ولكن لا تزال بدائية.

من إحدى النتائج الإيجابية الإعلامية لمنطقة الشرق الأوسط، مقارنة بمناطق أخرى؛ تتزايد باستمرار فى وسائل الإعلام الألمانية، بل إن هذه المنطقة تحصل على المزيد من الاهتمام أكثر من غيرها من مناطق العالم، مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولقد بدأت هذه الزيادة فى التغطية منذ عام ١٩٧٠، واليوم وصلت الأنباء والتقارير عن الشرق الأوسط تقريبا إلى نفس مستوى الأنباء والتقارير عن أمريكا الشمالية. لكن ما يجعل هذه النتائج أقل تأثيرا هو: أن معدل نشر المقالات على مدار العقود الأخيرة لا يتجاوز نشر ثلاث مقالات يوميا عن الشرق الأوسط فى الجرائد القومية. وهو عدد تجب مقارنته بالكمية الكبيرة للمقالات التى تنشر عن الشرق الأوسط فى الصحف التى تصدر بمنطقة الشرق الأوسط. حيث، كما قلت، لا تزال «كثافة الإبداع» فى ألمانيا بدائية.

فضلا عن ذلك، فإن الزيادة فى تغطية الأحداث الكبرى فى العالم مثل حرب الأيام الستة، وأزمة النفط عام ١٩٧٣، والثورة الإيرانية، وحرب الخليج: كانت هى السبب الذى أدى إلى تحفيز هذا النمو فى الإنتاج الإخبارى. فتغطية هذه الأحداث كانت تتم على نطاق واسع فى بعض الأحيان، لكن تغطية منطقة الشرق الأوسط فى حد ذاتها دائما ما كانت تنحسر بعيدا مع نهاية الأحداث، مما يشير إلى انخفاض درجة الاستمرارية فى إنتاج الأخبار. فغالبا ما يكون تقديم تقرير عن جوانب حرب معينة أو غيرها من أنواع العنف السياسى أسهل بكثير من تقديم تقرير عن النتائج المترتبة على مفاوضات السلام أو غيرها من علامات التطبيع، حيث تشكل أقل الأنباء إثارة بالنسبة للصحافة الألمانية الجادة.

فضلا عن أنه خلال عام ١٩٧٠، نشأت فجوة بين ازدياد عدد التغطيات الصحفية للشرق الأوسط، وعدد التقارير الشبه ثابتة فى الدوريات السياسية. وهذا يعتبر دليلا على أن وسائل الإعلام الألمانية سمحت بحدوث نمو مطرد فى التغطيات الصحفية لمحور الحدث دون توفير نفس الكم من المعلومات المتضمنة اللازمة لفهم هذه التغطيات وتحليلها.

فى التحليل النهائى، نجد أن المعلومات التى يتلقاها المستهلك الغربى عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أقل بكثير من المعلومات التى يتلقاها عن بلده أو منطقته. ويزداد كم النصوص الإعلامية التى تتم صياغتها على نحو ردىء، وغالبا ما تكون مجتزأة من معلومات مبتورة. ويبدو أن الجمهور لا يمكنه أن يستوعب أو يهضم المزيد من الأخبار عن الشرق الأوسط، نتيجة لقيود الحياة اليومية، لذا لا يطالب بالمزيد من الأنباء. فى الحقيقة، وكما سيتضح فيما بعد، بعض جوانب الحياة السياسية فى الشرق الأوسط هى التى يكتب عنها بشكل دائم تقريبا. لكن المطلوب بدلا من ذلك هو المزيد من المعلومات والأخبار ذات السياق الجيد.

- المناطق الخاضعة: روتين الأخبار والآراء ذات التوجه السياسى عن الشرق الأوسط.

حوالى أربعة أخماس التقارير فى الصحف والمجلات الألمانية على مدار الثلاثين سنة الأخيرة تناولت القضايا السياسية. فالمعلومات الاقتصادية يعول عليها بنسبة تقل عن عشرة فى المائة، أما غيرها من المجالات مثل الثقافة ووسائل الترفيه والسياحة والدين «بالمعنى المحدود لتعاليم الدين وطقوسه» فإنها لا تشكل ما يزيد على نسبة اثنين فى المائة من التغطيات. ونظرا للدور المهم الذى تلعبه وسائل الإعلام فى تشكيل المفاهيم الدولية، قامت ألمانيا بتمهيد الطريق للمشهد المحورى السياسى لشمال إفريقيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامى. لكن الوضع الاعتيادى للحياة اليومية يتجاوز هذا المنظور الإعلامى.

من المثير للاهتمام ملاحظة أن الدين نادرا ما يلعب دورا فى مثل هذه التغطيات، فيما عدا مظاهر «الإسلام السياسى». وهو ما ينطبق أيضا على اليهودية التى لا نعرف شيئا عنها تقريبا باستثناء دلالاتها الصهيونية. وهذا ما يترك آثارا مهمة على التغطيات الإخبارية الأخرى. فعلى سبيل المثال، التراث المسيحى -اليهودى لأوروبا والغرب هو مصطلح يستخدم كثيرا فى النقاش حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى. لكن يمكننا القول إن هذا المصطلح أقل بكثير من أن يكون شعارا بالاستناد إلى إرث العهد القديم فى أحسن الأحوال، حيث إن اليهودية المعاصرة لا تعد من القصص البارزة فى وسائل الإعلام الألمانية، وبالمثل فإن الثقافة الشرق أوسطية المعاصرة محجوبة تقريبا.

كان من ضمن الملاحظات الأخرى أن الموضوعات الترفيهية، مثل قصة الشاه الإيرانى محمد رضا بهلوى، وقصة الملك فاروق أو الأغاخان، كانت تتصدر الصفحات الأولى للأخبار فى وسائل الإعلام الألمانية والغربية فى الخمسينيات وبداية الستينيات، وقد اختفت تماما فى نهاية الستينيات. هذا التطور قد تزامن بالتحديد مع حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، بغض النظر عن حقيقة أن شاه إيران قد استمر فى الحكم، وأن الملوك ظلوا يعيشون حياة البذخ فى المنفى. لذا أود أن أقول إن

تحليل المحتوى الإعلامى لا ينبغى
أن يقوم فقط على أساس المفهوم الاجتماعى والنفسى للقوالب النمطية أو «الانحياز»



الحرب كانت فى الواقع؛ هى السلسلة الأولى من موجات الصدمة السياسية التى انتقلت عبر الإعلام الغربى، والتى قامت بتسييس الأخبار وتغيير نظام صناعة الأخبار بالكامل. وكانت الصدمة الثانية هى الثورة الإيرانية وظهور الأصولية الإسلامية.

أيضا ينبغى ألا ننسى الملاحظات عن فترة ما بعد الحرب: فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الجوانب الثقافية والترفيهية للشرق الأوسط تتصدر الصفحات الأولى للأخبار فى الغرب. وبينما يبدو أن غياب التقارير الإخبارية الدينية والثقافية للشرق الأوسط يدعم موقف إدوارد سعيد، فيما يخص تنميط القوالب الثقافية للشرق الأوسط من قبل نظام إعلامى غربى مثل ألمانيا، إلا أن هذه الدراسة تثير اعتراضا منهجيا مهما: فغياب جدول أعمال ليس دليلا على الملامح الجوهرية للآخر. إن المشكلة الحقيقية لا تتعلق بتقدير الصحفيين أو الجمهور للشرق الأوسط بقدر ما تتعلق بتصورهم عنه، فأجزاء كبيرة من واقع المسلمين والشرق أوسطيين لا يذكر عنها شىء فى وسائل الإعلام الألمانية، حيث يتم رفض الأخبار دون حتى أن تتاح لها الفرصة لأن تكون قوالب نمطية، علاوة على ذلك، فإن التغيرات التى تحدث على المدى القصير نسبيا فى ثقافة وسائل الإعلام الإخبارية فيما يتعلق بالمواضيع الترفيهية، توضح أنه قد لا يوجد على المدى الطويل، استشراق، أو تحيز يتم استيعابه ثقافيا أثناء العمل على اختيار المواضيع. ربما سنكون قادرين فى المستقبل على إيجاد طرق لإحياء الثقافات الإعلامية المتعددة الأقدم عهدا أو تطوير أشكال جديدة للمداخل الثقافية والترفيهية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إذا كان مصطلح «الثقافة» هو تفسير غير واف لمثل هذه التغيرات التى تحدث فى الثقافات الإعلامية، فقد يكون هناك رد أكثر معقولية بأن الأحداث الكبرى من شأنها أن تخلق معاييرها الخاصة. فمنذ زمن بعيد اكتشف العلماء أن التقديرات الإخبارية هى التى توجه عملية اختيار الأخبار. فعلى سبيل المثال، نجد أن الأخبار المتعلقة بأحداث «العنف» والأحداث «ذات الصلة على الصعيد الوطنى» عادة ما تقدر تقديرا عاليا. فالحكم على ما يؤهل بعض الأحداث ذات الصلة يمكن أن يصبح روتينيا لاسيما فى قسم الأخبار أو غيره من الميادين الاستطرادية مثل النظام الإعلامى الألمانى.

فى حالة تغطية الصحف القومية الألمانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان هناك تدهور فى المعايير، وخلق حالة روتين إخبارى التزم به كل اللاعبين - وكالات الأنباء والصحفيين والجماهير - يبدو هذا بالطبع غير منطقى، لأنه على الرغم من كل المشاكل فى الشرق الأوسط فإنه توجد أحداث إيجابية بما فيه الكفاية للتحدث عنها (مثل تحسن مستوى التعليم الجامعى فى كل بلدان الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة)، كما أن هناك أسبابا كافية للتعامل مع الشرق الأوسط ليس فقط على أساس أنه يشكل خطرا سياسيا. وبينما من المعروف أنه يصعب التنبؤ بالتصورات الإعلامية المستقبلية، فإن التغير المدعم بالوثائق فى التغطية الإعلامية الألمانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى حدث فى الستينيات، يوضح أن هذه التغيرات هى تغيرات محتملة وممكنة. وهكذا فإن الأحداث الإيجابية المستقبلية، التى تتحدى روتينية وملل الأخبار الموجودة، وتعيد النظر فى القيمة الإخبارية، يمكنها أن تشكل مفاهيم وسائل الإعلام الألمانية على نحو جيد. ليست وسائل الإعلام الألمانية التى لا تتعامل مع الحقائق على أرض الواقع، ولكنها تفرط فى تبسيط الحقائق إلى حد يؤدى إلى التشويه وسوء الفهم. ويبدو أن عمليات التعلم فى وسائل الإعلام الحديثة أبطأ كثيرا مما يتوقع أحد.

السلبية كقيمة إخبارية

التركيز الإعلامى على القضايا السياسية يجعل تنوع جدول الأعمال الإخبارى ضروريا لسبب آخر: فهو يؤدى بشكل حتمى إلى مشكلة أخرى، فالمشهد المحورى للنزاع فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى لديه القدرة على زيادة التوتر فى العلاقات الدولية. وبعد تحليل هذه العينة الكبيرة من التغطيات الصحفية الألمانية خلال الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٩٠، وجدت أنه ما بين ثلث إلى نصف الأحداث الأساسية الواردة فى المقالات (يتوقف ذلك على نوع الصحيفة أو المجلة) كانت تتناول أحداث العنف مثل الإرهاب والحروب والاغتيالات. ولأن هذه الفترة طويلة الأمد، فقد يحدث فى أوقات معينة، تستمر فى الغالب على مدار أسابيع أو شهور، أن تكون الغالبية المطلقة للأخبار عن العنف السياسى فى الشرق الأوسط. وهذا يخلق صورة الفوضى فى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من صعوبة قياس مدى تأثير وسائل الإعلام على آراء الناس باستخدام الوسائل العلمية، فإنه يبدو من المعقول أن التركيز على الأخبار السلبية يخلق فى المجتمع الألمانى شعورا شائعا بأن الشرق الأوسط مكان خطير - منطقة من العالم من الأفضل ألا تذهب إليها.

لقد أظهر ارتباط البيانات، أنه ليس من الغريب أن تحتوى الأخبار السياسية على عنف أكثر من الأخبار الثقافية مثلا. لذا فإن التركيز الشديد على الأخبار السياسية فى التغطيات الإعلامية للشرق الأوسط يخلق تصورا عن جزء ناء من العالم: يبدو فى حالة تناقض حاد مع تصور المستهلك عن عالمه على الصعيد المحلى أو الوطنى، مع أن هذا العالم الآخر يحتوى على نزاعات وأحيانا عنفا، ولكنه أيضا يحتوى على جوانب أخرى عديدة كالثقافة والترفيه. ونحن لسنا فى حاجة لعمل دراسات مقارنة لنوضح أنه يوجد حاليا فى الشرق الأوسط عنف سياسى أكثر من العنف الموجود فى الديمقراطيات الغربية. لكن على الرغم من هذا، الحقيقة الاجتماعية على أرض الواقع ليست على هذا النحو من الوحشية والشراسة كما تبدو من خلال عدسات وسائل الإعلام الألمانية. وقد تكون القوالب النمطية الثقافية المتأصلة هى السبب فى تحيز الكثير من الغربيين ضد الشرق الأوسط، لكنهم أيضا كثيرا ما يتعرضون لصور الحياة المجردة من الإنسانية فى الشرق الأوسط التى لا تتضمن شيئا بخلاف السياسة والعنف.

مستوى السلبية العالى فى التقارير الإخبارية السياسية ليس فقط نتيجة لطبيعة الحياة السياسية فى الشرق الأوسط، حيث يعد الحكم الفردى الليبرالى فى العالم العربى سمة عادية إلى حد ما فى السلوك السياسى والنقاش السياسى وأيضا فى الانتخابات. ولكن عندما تنقل وسائل الإعلام هذه الأحداث فإنها تميل إلى تفضيل الأشكال المؤسسية للسياسات العادية، وتحديدا فى الانتخابات أو الاستفتاءات أو تغيير القيادة (مثل توريث الحكم بعد وفاة الملك فهد فى المملكة العربية السعودية). لكننا لا نسمع عن المناقشات السياسية الجارية إلا بالمصادفة، ولا عن مؤسسات المجتمع المدنى كتلك الموجودة حاليا فى مصر أو الجزائر التى غالبا ما تنتقد الحكومات وتنشر مناقشاتها فى الصحف القومية.

من جهة أخرى تمر الأخبار الألمانية عبر عنق الزجاجة للموارد المحدودة عند تناولها للشرق الأوسط (فهى عادة تقوم بنشر مقالتين أو ثلاث مقالات يوميا) لأنها تفضل اختيار أخبار عن العنف. وهذه الحالات ليست أفضل بكثير مما يحدث عندما تغطى الصحف الألمانية أجزاء أخرى من العالم. فالثورات فى أمريكا الجنوبية والحروب الأفريقية كلها أنباء مهمة. والأسباب فى مثل هذه المعايير الإخبارية يمكن فقط الاستدلال عليها لكن لا يمكن إثباتها تجريبيا فى الواقع، لأن الدراسات المتكلسة لقسم الأخبار نادرة ويصعب إجراؤها. يقول بعض علماء الاتصالات إن الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام الإخبارية، فى نظر العديد من المستهلكين والصحفيين، هى بمثابة نظام إنذار للمخاطر المحتملة التى تظهر فى العالم الخارجى. وقد أثبت البحث المقارن فى نظم وسائل الإعلام لدول العالم أن هذه المعايير الإخبارية تعد ظاهرة عالمية. فالعنف السياسى فى أيرلندا وإسبانيا، أو الإرهاب الإسلامى على سبيل المثال، يصنع الأخبار المفضلة. أيضا هناك فجوة ما بين الشمال والجنوب من حيث إن التطورات السياسية فى الولايات المتحدة وأوروبا تحظى باهتمام أكبر فى وسائل الإعلام غير الغربية بسبب موقع الولايات المتحدة وأوروبا فى قلب النظام العالمى.

تحليل النصوص الإعلامية دون الإشارة لعملية صنع الأخبار، يؤدى إلى تفكير تآمرى فيما يتعلق بالنفوذ المزعوم لجماعات الضغط اليهودية وما شابه ذلك





«صورة الصورة» غالبا ما تكون
مبسطة لأنها تقلل من قيمة الديناميكيات الثقافية ومن قيمة النظام الإعلامى

المواضيع السلبية: الإسلام السياسى والصراع الفلسطينى / الإسرائيلى

النتائج التى توصلنا إليها عن السلبية، نتيجة الاستمرار فى التحليلات، يمكن أن تكون مرتبطة بمواضيع فردية ضمن نطاق موضوع الأخبار السياسية. ولقد وجدنا أن هناك اختلافات هائلة تجعل من الضرورى تغيير الافتراض بأن وسائل الإعلام الألمانية تحمل تصورا سلبيا بشكل دائم عن الشرق الأوسط، وسوف أثبت هذا من خلال مقارنة موضوعين من الموضوعات الإخبارية الأساسية على جدول أعمال الصحافة الألمانية: الإسلام السياسى والصراع الفلسطينى/الإسرائيلى.

من بين ٢٠ ٪ إلى ٤٠٪ من إجمالى عناوين الأخبار، كانت أحداث العنف هى السبب فى تناول الصحافة الألمانية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، بينما كان الإسلام هو الموضوع الرئيسى الذى يحتل من ٤٠٪ إلى ٧٠٪ من إجمالى التقارير الإخبارية. ومن الواضح أن هناك معايير مختلفة تمام الاختلاف للتقارير الإخبارية فى مجالات المواضيع المختلفة. ويعد الإسلام من أكثر المواضيع المعنية بالسلبية فى الشرق الأوسط فى التقارير الإخبارية الألمانية. ويمكن استنتاج السبب فى ذلك من خلال النظر إلى التسلسل الزمنى للأنباء المتعلقة بالإسلام على مدار العقود الأربعة الأخيرة، التى تبين أن الإسلام قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٨-١٩٧٩، نادرا ما كان يشكل جزءا من الأنباء الألمانية. لكن مع بداية الثورة وبسبب عدد من الصراعات والفضائح الدولية مثل قضية الكاتب سلمان رشدى، وهجمات الحادى عشر من سبتمبر، أصبح الموضوع الذى يشغل الجمهور هو «الإسلام السياسى»، وليس «الإسلام» كدين أو ظاهرة ثقافية.

ويؤكد على ذلك بوجهتى نظر مختلفتين تمام الاختلاف عن الصراع فى وسائل الإعلام الألمانية. وصار ينظر للإسلام السياسى على نحو متزايد باعتباره معادلا موضوعيا للإرهاب وليس باعتباره حركة ثقافية سياسية لا تزال قائمة منذ أكثر من نصف قرن وتشتمل على جوانب مختلفة من المعارضة الفعلية للأنظمة الاستبدادية القائمة، ومن النشاط الاجتماعى، إلى مختلف أنواع العنف السياسى. وعلى الجانب الآخر، ينظر إلى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على أنه صراع حضارى يمكن حله. وبعبارة أخرى، بينما ينظر للإسلام السياسى على أنه ظاهرة إجرامية بشكل أساسى، ينظر للصراع الفلسطينى الإسرائيلى على أنه مشكلة كبيرة لها عدة جوانب مختلفة، من العنف إلى الدبلوماسية إلى السلوك السياسى المعتاد. ويبدو أن هذه النزعة الاختزالية تتعارض مع حجة «خالد دوران» فى أن الظاهرة المهمة حقا فى العديد من الدول الإسلامية هى ظاهرة التدفق الثقافى الاجتماعى الواسعة للمحافظين الجدد بدلا من الأصولية الإسلامية. وهى ظاهرة أصغر بكثير ولكنها تحظى بأكبر قدر من الاهتمام فى أوروبا والولايات المتحدة.

علاوة على ذلك تواجه معظم وسائل الإعلام الألمانية صعوبات فى فهم الفرق بين المسارات المعتدلة والمتطرفة داخل الحركات السياسية الأصولية.



فى الواقع، قامت بعض الحكومات الغربية بالتعاون مع بعض الأصوليين كشركاء دبلوماسيين وذلك لاعتبارات تتعلق بالعلاقات بين الإيرانيين والاتحاد الأوروبى، أو العلاقات بين الولايات المتحدة والإسلاميين فى مصر أو تركيا أو الجزائر. إلا أن هذا الحوار لم تتدخل فيه وسائل الإعلام بدرجة كبيرة، فوسائل الإعلام لم تعلم بأن هناك ثمة خلل بين الثقافة السياسية والثقافة الإعلامية فى الغرب، بمعنى أن وسائل الإعلام دائما ما كانت تصف الإسلام السياسى بأنه من الحركات المعارضة، فى حين أن الحكومات الغربية تتعاون مع تلك القوى على نحو برجماتى.

فى الأعوام الأخيرة بعد أن تم انتقاد وسائل الإعلام الألمانية بسبب (الإسلاموفوبيا) أو الخوف من الإسلام، بدأ العديد من الصحفيين فى التظاهر بالولاء والاحترام لحقيقة أن الإسلام لا يتطابق مع الأصولية، إلا أنهم استمروا فى كتابة الأنباء عن الأصولية والجهادية مع عدد قليل جدا من القصص عن جوانب الإسلام المعتدل. وفيما يتعلق بهذه النظرة الضيقة للإسلام - وليس للشرق الأوسط ككل - يبدو أن هناك ما يبرر الكلام الذى قاله إدوارد سعيد وآخرون، عن أنه يوجد فى الحقيقة تحيزا ثقافيا راسخا على نحو عميق فى الغرب الذى يقاوم عمليات المعرفة. ويفرق (Droge) عالم النفس الاجتماعى بين القوالب النمطية الثقافية طويلة المدى، والقوالب النمطية العصرية متوسطة المدى، والقوالب النمطية المعاصرة قصيرة المدى. ويبدو لى أن الإسلام من القوالب النمطية طويلة المدى. وفى حين أن الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى ما زال مستمرا منذ ستين عاما، تحسنت خلالها صورة الفلسطينيين أو تدهورت لعدة مرات، إلا أن الصورة السلبية للإسلام فى الثقافة الغربية والأدب دامت لأكثر من ١٠٠٠ عام. فمنذ زمن الحروب الصليبية وزمن الإصلاح المسيحى، وطوال فترة الاستعمار سادت التصورات السلبية على التصورات الإيجابية المهمشة.

الإسلام ليس موضوعا فرديا معزولا ولكنه موضوع فرعى يمكن أن يظهر فى جميع المجالات والمواضيع، فى السياسة بقدر ما فى الثقافة والاقتصاد.

الدول السلبية: جغرافيا الأخبار

الانتقال من مواضيع الصور السلبية إلى البؤرة الجغرافية لمثل هذه التغطيات، يمكننا من تأكيد أن تصورات الإعلام الألمانى عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعيدة كل البعد عن التجانس. تحليل البلدان التى تحظى بالاهتمام يسمح لنا أن نستشف الجغرافيا المحددة للأخبار أو الخريطة الإخبارية. أولا، هناك عدد قليل جدا من «مناطق مجهولة» فى الأخبار الألمانية، التى نادرا ما تغطى دولا مثل «اليمن»، و«عمان». لكن الأهم أن هناك تركيزا واضحا على أخبار دول المشرق (فلسطين، الأردن، سوريا، العراق، لبنان) ومصر، بينما هناك ندرة فى الأخبار عن المغرب والسودان وشبه الجزيرة العربية أو بلدان مثل أفغانستان وباكستان. وحيث إن هذا هو المعدل الناتج عن التحليلات طويلة المدى منذ ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠، فقد يقول البعض إن بعض الأمور قد تغيرت بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر التى يعتبرها الكثيرون نقطة تحول فى العلاقات بين الغرب والشرق الأوسط. لكن بعد الاهتمام المبدئى الذى حظيت به أفغانستان وباكستان فى ٢٠٠١ و٢٠٠٢، كان يبدو ظهور هذه البلدان فى وسائل الإعلام الألمانية مقتصرا إلى حد كبير على حرب الغرب على الإرهاب فى المنطقة، وبالتأكيد سينتهى هذا الظهور بعد ذلك بالتأكيد.

جغرافيا أخبار الشرق الأوسط فى وسائل الإعلام الأوروبية بالتأكيد تختلف من بلد لبلد. ففى فرنسا على سبيل المثال، هناك دراية كبيرة بالمغرب. ولكن تبقى حقيقة أن صورة الشرق ليست ظاهرة موحدة، فهى تضم مناطق اهتمام وتصورات مختلفة.

ونحن ببساطة لدينا الكثير من المعلومات المتاحة فى نظمنا الإعلامية عن تلك الأجزاء فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتى من شأنها أن توفر لنا الأخبار الجيدة. حيث تعرف قيمة الأخبار، على سبيل المثال، من الصراعات الدولية فى الشرق الأوسط أو الصراعات التاريخية الثقافية المرتبطة ببعض البلدان، مثل مصر بالنسبة لألمانيا وإنجلترا، أو مثل الجزائر ولبنان بالنسبة لفرنسا.

من المثير للاهتمام أنه لا يوجد علاقة بين حجم التبادل التجارى وحجم التغطية الإخبارية، ففى الوقت الذى تدير فيه ألمانيا ما يقارب من نصف تجارتها الخارجية فى الشرق الأوسط وألمانيا مع دول مثل تركيا وإيران وباكستان، نجد أن هذه البلدان لا تحتل سوى ما يقارب ٢٠٪ من مواضيع التقارير الإعلامية. فهذا المزيج من المصالح السياسية، والصراعات الدولية ذات الصلة، والتجاور الثقافى، هو الذى يحدد التقارير الأجنبية، وليس المصلحة الاقتصادية أو العوامل الاجتماعية الديموغرافية مثل تعداد السكان فى بلد ما. حتى التغطية الحالية لدبى مدفوعة إلى حد كبير بالجاذبية الثقافية للحداثة المزدهرة والفرص الجديدة للسياحة (الفنادق العملاقة وما إلى ذلك)، وليس لاعتبارات اقتصادية، فالتقارير العميقة عن حقيقة أن ميناء دبى أكبر عشر مرات من ميناء هامبورج الذى يعد من أكبر موانئ ألمانيا، وأن الناس فى دبى قد تمكنوا من تنشيط ثقافتهم التجارية التقليدية بنجاح عند مفترق





فقط إذا نظرنا إلى الطابع الحقيقى للمحتوى الإعلامى وعمليات الإنتاج، يمكن أن نتصور انفتاح النظم الغربية تجاه الشرق الأوسط والإسلام فى المستقبل



الطرق فى الشرق الأوسط، هذه الأشياء ليست إلا مشهدا جانبيا فى الإعلام الألمانى.

وبغض النظر عن القيمة الإخبارية، أظهر ارتباط منزلة الدولة بالتحليلات الموضوعية أنه كلما يزداد تقديم دولة ما فى الأنباء الألمانية، يزداد توازن المواضيع المؤلفة عن المنطق، وتزداد فرص فى الهروب من التركيز الشديد على القضايا السياسية. فلو ربطنا تلك النتائج بالتحليلات عن السلبية، سنجد أن هناك ثلاثة أنواع من البلدان بشكل أساسى فى جغرافيا الأخبار الألمانية. لكن هناك مناطق مجهولة كاليمن الذى نادرا ما يظهر عنه شىء فى الصحف ووسائل الإعلام. ثم هناك الدول التى يتم تغطيتها فى الغالب بسبب العنف السياسى، وأيضا بسبب الأحداث السياسية غير الاستثنائية مثل الانتخابات وقضايا الخلافة فى الحكم. وأخيرا هناك الدول التى تقتصر صورتها إلى حد كبير على الصراعات العنيفة، مثل لبنان والعراق وإيران وسوريا وأفغانستان والسودان.

وهكذا فإن ما يبدو أحيانا وكأنه مصفوفة من القوالب النمطية -التقارير الألمانية عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - هو فى الحقيقة جغرافيا إخبارية مركبة (معقدة)، تتألف من مجالات متعددة التقارير والمعرفة المكثفة، كما تتألف بشكل أو بآخر من أنماط متباينة ومعتدلة ومتوازنة عن مفهوم التطور السياسى.

النتائج النوعية: الصياغة والخطاب وطرق السرد

إن ما يتعين علينا أن نستكشفه الآن هو الجانب النوعى، أى الكيفية التى تنقل بها الأخبار، ونوع الصياغة وطرق السرد المستخدمة. وحيث إن هذا المجال هو من المجالات الضخمة، وحيث إنه يتجاوز تحليل المحتوى الكمى، لذا من الصعب تقديم إجابات نموذجية وافية فى هذا المجال. لكن بدلا عن ذلك أود أن أعمل على توضيح عدد قليل من الدراسات التى تظهر كيفية تفسير عمليات التفاعل بين طرق السرد الإعلامى، والنظام الإعلامى، والأوساط القومية لوسائل الإعلام. وبعبارة أخرى كيف يمكن للعقدة السياسية والاقتصادية، وللقطاعات المختلفة من الجماهير وعامة الشعب أن تتعارض مع التصور الإعلامى للإسلام والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ سوف أركز على حالات الصراع الدولى فى الشرق الأوسط، ومختلف أنواع الأزمات مثل أزمة النفط عام ١٩٧٣(أزمة اقتصادية غير عنيفة)، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى (صراع طويل الأمد متعدد المراحل والجوانب من ناحية النشاط الدبلوماسى والعنف)، والحروب الأخيرة فى أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣). الأزمة بحكم التعريف هى نقطة تحول فى إطار الصراع الذى يمكن أن يؤدى إلى زيادة حدة التوتر والعنف أو إلى الركود أو الحل أو التسوية.

وقبل أن نحاول شرح هذه الحالات ينبغى أن نقول بضع كلمات عن صياغة تلك الأحداث بالترتيب. الحالة الأولى هى التغطية الصحفية لأزمة النفط عام ١٩٧٣، فى الصحف الألمانية، التى مرت بثلاث مراحل تقريبا. المرحلة الأولى، عندما بدأ الصراع، وكانت تتميز بالمداخل المختلفة فى الصحافة الألمانية، التى كانت تتراوح ما بين التعاطف اليسارى الليبرالى مع الدول العربية التى تسعى إلى تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب فى مجال العلاقات الدولية، والتأويلات المحافظة للأحداث بوصفها خطرا على الرخاء والأمن القومى الألمانى. وفى ذروة الأحداث، بعد حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣، تغيرت التغطيات وتبنى القطاع اليسارى الليبرالى من الصحف الألمانية إطار الصحف المحافظة فيما يتعلق بالرخاء والأمن القومى. وعلى مدار أسبوعين تقريبا، فى حين قاطعت منظمة الأوبك كلا من أمريكا وهولندا، كان يبدو كما لو أن هناك توافقا كاملا تقريبا فى كل الآراء فى الصحف الألمانية أن العرب لم يكن لهم الحق فى أن يفعلوا ما فعلوه. وعلى أية حال، بعد انتهاء الأزمة تغيرت التغطيات مرة أخرى، فعلى سبيل الذكر، قامت مجلة (Der Spiegel) الليبرالية بإطلاق سلسلة كاملة من المقالات عن استغلال كبرى شركات النفط الأمريكية والبريطانية للدول العربية.

الحالة التالية هى التغطيات الألمانية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى. ولقد أجريت تحليلات على النص الكامل للصحف الكبرى أثناء الأحداث الكبرى مثل حرب الأيام الستة، وحرب أكتوبر، ومفاوضات اتفاقية كامب ديفيد، واجتياح لبنان علم ١٩٨٢. وعلى العموم حدثت تغييرات هائلة وشاملة فى الصياغة ككل. فبينما تحيزت ألمانيا لإسرائيل تحيزا شبه كامل تقريبا عام ١٩٦٧، تغيرت منذ ذلك الحين وسائل الإعلام بالتدريج وبدأت فى تطبيق نهج أكثر توازنا يقبل حق الإسرائيليين فى الدفاع عن أنفسهم، والتطلعات الوطنية للفلسطينيين، ولو مع بعض الفوارق بين الصحف التى يعتمد معظمها على نطاق الساحة السياسية التى ينتمون إليها.

المثال الثالث هو حرب أفغانستان عام ٢٠٠١، وحرب العراق عام ٢٠٠٣. ففى ألمانيا لم تتم حتى مناقشة مسألة مبررات الحرب على أفغانستان، ولم يتم وضعها أبدا على رأس جدول الأعمال الإخبارية. لكن هذا الوضع تغير تغيرا جذريا قبل وأثناء وبعد حرب العراق عام ٢٠٠٣. فبينما كانت كل وسائل الإعلام الرئيسية فى الولايات المتحدة تساند الرئيس بوش أثناء الحرب، أو على الأقل لم تكن تسمح بانتقادات كبيرة، كانت وسائل الإعلام الألمانية تستخدم نهجا أكثر تعددية، سمحت للأصوات المناهضة للحرب وكذلك الأصوات المؤيدة بالتعبير عن نفسها فى مقالات صحفية وبرامج حوارية.. إلخ. وفى حين كان ٨٠٪ من الشعب الألمانى وكذلك الحكومة الألمانية ضد الحرب، إلا أن الآراء كانت متنوعة فى وسائل الإعلام. ويبدو الوضع فى ألمانيا مماثلا لذاك الموجود فى بلدان أخرى مثل إسبانيا مع فارق أن حكومة أزنار كانت مؤيدة للحرب بينما كان الشعب الإسبانى ضدها، وكانت نظم الإعلام الإسبانية تشكل عناصر مختلفة، من التليفزيون الموالى للحكومة إلى الصحف النقدية.

وبناء على الأمثلة الثلاثة، فإن تفسيرى للصياغة ونقل الأحداث يشير إلى اتجاهات مختلفة. ففى الدول التى مرت بأزمات وجودية أو التى دخلت فى حروب على نطاق واسع، كانت وسائل الإعلام العامة تبدو على استعداد «للالتفاف حول راية القتال» لدعم حكوماتهم ومصالحهم، وهو سلوك تم الاعتراف به فى الدراسات الإعلامية الحديثة. ولفترات قصيرة، يمكن أن تتقلص قدرة وسائل الإعلام على التصرف بطريقة تعددية وإضفاء الثقل على الرؤى الشرق أوسطية. وهو ما لاحظته الفيلسوفة (هانا ارندت) أثناء حرب فيتنام ووصفته «بالعقلية التبريرية» - التى تشكل تهديدا خطيرا على تعددية الديمقراطيات الغربية (ارندت ١٩٦٧-١٩٧١).

وحالة إسبانيا - البلد الذى كان ضالعا فى حرب العراق ولكن مع الحفاظ على التنوع فى وسائل الإعلام - لا تدحض هذه القاعدة، لأن الاشتباكات العسكرية للقوات الإسبانية كانت تتم على نطاق محدود، وبالتالى لم يتم تفعيل «أعراض الالتفاف حول راية القتال». ويبدو المثال البريطانى أكثر إثارة للاهتمام: فلقد أجريت تحليلاً صغير المحتوى للعديد من التغطيات الصحفية البريطانية عن الحرب وتأثرت بالتنوع النسبى الذى تم الحفاظ عليه حتى فى وقت الحرب (حافظ ٢٠٠٤). فعلى الرغم من وجود اتجاهات وطنية، كانت هذه التغطية على وجه التحديد أكثر تحفظا وتباينا من تغطية حرب فوكلاند.

هناك عدد من الأسباب يجعل وسائل الإعلام (تلتف حول راية القتال) عندما تخوض الدولة حربا أو عندما تشعر بالتهديد. أولا: فقد تعلمت الحكومات الغربية المشى على حبل مشدود بين المعلومات والتضليل. والأمثلة المعروفة تتضمن حملة الحكومة الأمريكية على العراق بسبب «أسلحة الدمار الشامل». ثانيا: النظام الإعلامى فى حد ذاته عرضة لدعاية الحكومة، لأن المعلومات المتحيزة للحكومة يتم ترشيحها من خلال وكالات الأنباء إلى أقسام الأخبار. وصار التحقق من المعلومات أمر شبه مستحيل تقريبا بسبب السرعة المتزايدة للإنتاج الإخبارى. ثالثا: الجماهير العامة دائما على استعداد للالتفات حول راية القتال، وهناك دائما بعض القطاعات المنظمة والقوية فى المجالات العامة، وبالتحديد جماعات الضغط «اللوبى» التى تدعم هذا الاتجاه.



كيف يمكن للعقدة السياسية والاقتصادية وللقطاعات من الجماهير والشعب أن تتعارض مع التصور الإعلامى للإسلام والشرق الأوسط





الحلاج

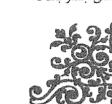
٨٥٨ - ٩٢٢م / ٢٤٤ - ٣٠٩هـ

هو الحسين بن منصور بن محمى الملقب بالحلاج. وهو أحد مشاهير الصوفية الكبار، اتهم بالزندقة. من أتباع المذهب السنى الذى انتصر فى بغداد بعد أن سحق المعتزلة. ، ويعتبر من أكثر الرجال الذين اختلف فى أمرهم، فجماهير علماء السنة اجمعوا على تكفيره وتبديعه ورميه بالسحر والشعوذة ونسبه إلى مذهب القرامطة، وهناك من وافقوه وفسروا مفاهيمه.

كان محمّى جد الحلاج مجوسيًا من أهل فارس ثم دخل الإسلام، وقد نشأ الحسين بواسط ثم دخل بغداد وتردد إلى مكة واعتكف بالحرم فترة طويلة وأظهر للناس تجلدًا وتصبرًا على مكاره النفوس من الجوع والتعرض للشمس والبرد على عادة متصوفة الهند، وكان قد دخلها وتعلم بها فنون السحر، ويرى البعض أن الحلاج تحت تأثير ثقافة الهند خلط الإسلام بالتصوف ومفاهيم الحلول والاتحاد الذى وصل إلى مراحل متقدمة فى الفلسفة الهندية.

ويعتقد أن الحلاج كان قد طور النظرة إلى التصرف، فجعله جهاداً ضد الظلم والطغيان فى النفس والمجتمع ونظراً لما لتلك الدعوة من تأثير على السلطة السياسية الحاكمة فى حينه، فقد كان أن أزعجها مما أدى فى النهاية إلى التخلص منه.

وتقول الروايات إنه عندما ذاعت شهرته وأخباره، وصلت لوزير المقتدر بالله الخليفة العباسى أخبار ادعائه النبوة فقبض عليه ووضعوه فى السجن فترة ثم صلبوه حيًا صلب تشهير، ثم أعيد للسجن. وعندما تم القبض على عدد من أتباعه اعترفوا عليه بأنه يدعى الربوبية ، فلما واجهوه بالشهود أنكر وجعل لا يزيد على الشهادتين والتوحيد، ، فعقدوا له مجلسًا مع الفقهاء فأفتوا بكفره وضلاله ووجوب قتله، فأصدر الخليفة المقتدر بالله أمرًا بضربه ألف سوط ثم قطع يديه ورجليه ثم صلبه على جسر بغداد.





قد أثبتت وسائل الإعلام الألمانية قدرتها الفائقة على دعم التصورات المختلفة للصراعات الشرق أوسطية

وبينما تحظى وسائل الإعلام بالحكم الذاتى، والقدرة على المناورة والتنوع على فترات منتظمة من جانب الجمهور والسياسيين ولعبهما ضد بعضهما البعض، ولكن هذا النظام ينهار فى وقت الحرب لأن كلا الفريقين يعملان على دفع وسائل الإعلام العامة فى نفس الاتجاه الذى يجعل منهم مقاتلين شركاء لحكوماتهم.

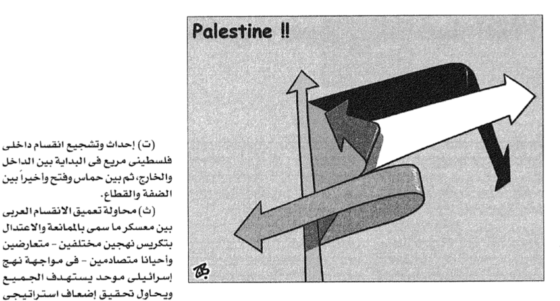
موقف بريطانيا عام ٢٠٠٣، كان محيرا إلى حد ما، ولكن يمكن للمرء أن يقول إن التغطيات الإعلامية البريطانية أظهرت علامات بطيئة وتدريجية تدل على الأوربة. وبعبارة أخرى، نتيجة عملية الاندماج فى الاتحاد الأوربى، قد يفقد النظام القومى لوسائل الإعلام سيطرته وينفتح على التأثيرات العابرة للحدود من الدول الأوروبية الأخرى بالرغم من التشكيك فى ضرورة الاتحاد الأوروبى داخل حدود الدولة البريطانية. ولكن على أية حال كل هذا مجرد تكهنات وليس لدينا أية أدلة تجريبية لتعزيزها.

وبغض النظر عن حالات الحرب استطاعت وسائل الإعلام الألمانية أن تبقى على مسافة محسوبة. ففى الحين الذى تعد فيه التقارير الإعلامية أثناء الأزمات مشكلة حقيقية، نجد أن تقارير الصراع الغربى على وجه العموم أفضل بكثير. ويتضح هذا فى تغطية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وتبين هذه التغطيات أنه إذا كان بلد مثل ألمانيا ليس عليه أن يلتف حول رايته، أو إذا كان الصراع ذو طبيعة طويلة الأمد على هذا النحو، كما هو الحال فى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فقد أثبتت وسائل الإعلام الألمانية قدرتها الفائقة على دعم التصورات المختلفة للصراعات الشرق أوسطية.

أولا: يمكن لجماعات الضغط، والجماعات ذات الاهتمام المشترك، أن يكون لها تأثير لفترة وجيزة، ولكنها ليست سوى أحد العوامل التى تؤثر فى النظام الإعلامى ولا تسيطر على وسائل الإعلام.
ثانيا: فى أوقات تصعيد الصراع، نجد أن الانشقاقات السياسية بين حزب اليسار وحزب اليمين تفسح المجال للمزيد من المناهج المتنوعة داخل وسائل الإعلام. (فمثلا مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى راسخة بشكل ثابت فى مثل هذه التوجهات الحزبية التى يتردد صداها فى وسائل الإعلام الألمانية). ثالثا: بغض النظر عن أوقات الحرب المكثفة، حيث تخضع وسائل الإعلام لرقابة مشددة من الجيش، يمكن تفعيل القيمة الإنسانية الأساسية للمجتمع من خلال تسليط الضوء على المآسى الإنسانية (لاحظ الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، التى أدت إلى تحسن المواقف الدولية تجاه الشعب الفلسطينى).
رابعا: فى الصراعات طويلة الأمد، مثل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، تمر الثقافات السياسية المحلية ببعض التغيرات التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيرات فى التقارير الإعلامية الأجنبية - فتغطية الصراعات الطويلة، على سبيل المثال، طغت على ذكرى الهولوكست وانفصلت تلك القضايا عن بعضها البعض، ولكن ببطء شديد.

الخاتمة

على العموم، وفى ظل ظروف معينة، يمكن للتقارير الأجنبية الألمانية عن الشرق الأوسط أن تعزز الحجج والمناقشات القومية التى تسخر من الحديث عن العولمة والتبادل العالمى فى النظم الإعلامية. إلا أن التغطيات فى، أوقات أخرى، كانت شديدة التنوع - تنوع التغطيات الإعلامية للشرق الأوسط التى ربما لم يحظ إدوارد سعيد وغيره من النقاد على قسط واف منها. وفى حين أن العديد من البيانات الكمية - مثل تركيز الصحف القومية الألمانية على قضايا العنف المرتبطة بالإسلام - تبدو وكأنها تدعم حجة إدوارد سعيد عن الرؤية السلبية للمستشرق النمطى إزاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه ينبغى علينا أن نعترف بأن الانتقائية فى الأخبار ليست نمطية بشكل كامل. فالتركيز الدائم لوسائل الإعلام على قضايا مثل الإرهاب، يدل على أن القولبة تحدث من جانب الجمهور وليس المقصود منها تشويه سمعة (الآخر) على اعتبار أنه أقل شأنا أو شرير. فضلا عن ذلك، إن إمعان النظر فى تعقيدات وتغييرات الخطاب وطرق السرد ذات الصلة؛ يدل على أنه يجب علينا أن نحرص على عدم المبالغة فى التغطيات الإعلامية المتجانسة فى أوروبا الغربية. إن ما نحتاج إليه هو تحليلات فنية مبسطة للنصوص الإعلامية، وطرق السرد، والتأمل فى الأسباب والنتائج المتعددة الآراء الغربية عن الشرق الأوسط وبقية العالم الإسلامى. ■





على مفترق طُرق

مصطفى البرغوثى

■■ ما هى الخيارات والبدائل المطروحة، أو المتبقية أمام الشعب الفلسطينى وقواه ومؤسساته؟ هذا هو سؤال اللحظة الذى على ما يبدو يشغل الكثيرين. البعض بدوافع تشويق البحث الأكاديمى، وبعض الأطراف الخارجية من منطلق محاولة كسر ما يبدو لهم عنادا غير مبرر لفلسطينيين مصممين على مقارعة لاعقلانية لتوازن قوى مختل بصورة لا ينفع معها العناد، وللبعض الآخر من منطلق البحث الصادق عن مخرج لأزمة ومعاناة تبدو بلا نهاية.

أما بالنسبة للشعب الفلسطينى نفسه المكتوى على جلده وفى أعماق نفسه بنار القمع والاضطهاد والتمييز العنصرى وعناصر الإحباط والألم، فإنه السؤال البسيط «أن نكون أو لا نكون» ولا شىء آخر.

وقبل أن نخوض فى الخيارات، لا بد من إيضاح بعض الأساسيات فى مجالين:-

أولا : إن المعضلة الأساسية فى معالجة القضية الفلسطينية بالنسبة للقيادات الرسمية منذ وُقع اتفاق أوسلو حتى اليوم تمثلت فى صعوبة إدراك الحقيقة البسيطة بأن «محاولة الهروب من الصراع لا تلغى وجود الصراع».

وما بدا منطقيا فى بداية ما سمى «بعملية السلام» أى فى مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن التى تبعته، باعتبار المفاوضات عملاً أساسياً وجزءاً من إدارة الصراع، تحول للأسف منذ وُقع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ إلى مفهوم غير منطقى، غير علمى، وغير مجد، ومتعارض مع المصلحة الوطنية، بأن «المفاوضات هى بديل للصراع وإدارته».

ثانيا : «إن المفاوضات والعملية السياسية أديرت من الجانبين العربى - الفلسطينى والإسرائيلى من منطلقين مختلفين.

فمن الجانب الفلسطينى والعربى، كانت المفاوضات سعياً وراء حل الصراع فى ظل اختلال فادح فى ميزان القوى، تحول مع تراكم الفشل، وتسرب الزمن إلى هروب للأمام ثم استسلام للقدر والاستعاضة عن إدارة الصراع بالتوكل على الآخرين، وآخر المتوكل عليهم أوباما دون التقليل من مغزى التحول الإيجابى الذى حمله خطابه الأخير.

أما من الجانب الإسرائيلى، فالمفاوضات كانت دوماً جزءاً من، وعنصراً فى، نهج شامل لإدارة الصراع بالسلاح وبالكلام، بالحصار وبالإعلام وهل من دليل أبلغ على ذلك من أن إسرائيل شنت ثلاث حروب كبرى وانزلقت إلى ارتكاب جرائم حرب واحدة تلو الأخرى، خلال مسيرة مفاوضات السلام.

ومن منطلقها فإن إسرائيل لم تخض المفاوضات لإيجاد حل وسط للصراع بل للانتصار فيه. وارتبطت كل مرحلة منها - بتحقيق إنجازات معينة، منها :-

(أ) تفكيك الصف العربى وإحداث اختراق استراتيجى فى وحدته خلال اتفاق كامب ديفيد (الأول)، وكان الهدف المركزى إبعاد مصر عن المحيط العربى وإبعاده عنها باعتبارها - تاريخيا - الركيزة الكبرى لأى صراع ضد المستعمرين والمعتدين فى المنطقة.

(ب) محاولة احتواء حركة التحرر الوطنى الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما تمثله من خلال تحويلها إلى مجرد سلطة (اتفاق أوسلو).

أن محاولة الهروب من الصراع لا تلغى وجود الصراع

(ت) إحداث وتشجيع انقسام داخلى فلسطينى مريع فى البداية بين الداخل والخارج، ثم بين حماس وفتح وأخيراً بين الضفة والقطاع.

(ث) محاولة تعميق الانقسام العربى بين معسكر ما سمى بالممانعة والاعتدال بتكريس نهجين مختلفين - متعارضين وأحيانا متصادمين - فى مواجهة نهج إسرائيلى موحد يستهدف الجميع ويحاول تحقيق إضعاف استراتيجى للمعسكرين. ولولا ذلك لما تجرأت إسرائيل على شن حربها الهمجية على قطاع غزة، ولما تجرأت على الاستمرار فى حصارها - الذى عادل عملاً من أعمال الحرب على مليون ونصف مليون فلسطينى، محرومين من أبسط مقومات الحياة الإنسانية.

وعند اختيار البدائل والخيارات، فى إدارة أى صراع علينا أن نحدد ما يريده الطرف الآخر أى إسرائيل، وأن نطرح الأسئلة الأساسية :-

- ما هى نواياها وأهدافها الحقيقية؟
- هل لديها استعداد لحل وسط؟
- ما مدى قوتها، وما هى نقاط ضعفها؟

إن أى تحليل موضوعى لمواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا يمكن ان يشير إلا إلى أن إسرائيل لا تريد حلاً وسطاً، ولا تريد حلاً شاملاً، بل تريد فرض الاستسلام الاستراتيجى على الجانب الآخر.

ولا فرق فى ذلك، بين الحكومات المختلفة، أو بين باراك - ليفنى، أولمرت أو نتنياهو.

فهناك مؤسسة صهيونية واحدة لها أهداف متدرجة، وتوزيع أدوار دقيق، وهى تتصرف بذكاء استراتيجى وطول نفس غير معهود وضمن خطة استراتيجية لم تتغير أسسها منذ عام ١٩٤٨، ولا عناصرها المعدلة منذ عام ١٩٦٧.

لقد كان خيارها الأساسى التخلص من كل أو معظم الشعب الفلسطينى بالتطهير العرقى والحروب ومن ثم الضغط الاقتصادى/ الاجتماعى، ثم لما فشل ذلك عام ١٩٦٧ بصمود الشعب الفلسطينى رغم فداحة الهزيمة ونشأ واقع ديمغرافى خطير، جرى تعديل الخطة وابتكار فكرة «حكم ذاتى للفلسطينيين تحت الاحتلال» يتيح لإسرائيل السيطرة على الأرض والموارد، ويبقى السكان فى إطار معازل وبانتوستانات كوجود بشرى مؤقت محروم من السيادة. وكان ذلك مضمون خطة آلون

«فلسطين.. خيار.. أم خيارات؟!!!»

التى استمر تنفيذها بمنهجية منذ عام ١٩٦٧، وركيزتها كان التوسع الاستيطانى أولاً حول القدس ومنطقة الأغوار، ثم فى أعماق الضفة الغربية فى الشمال والجنوب.

وتظهر الخرائط المرفقة - كيف كان التوسع الاستيطانى ومن ثم بناء الحواجز، وخرائط اتفاق أوسلو (مناطق أ، ب، ج) وبعد ذلك مسار جدار الفصل العنصرى بمثابة تنفيذ تدريجى لخطة آلون، التى لم تتغير أبداً.

هناك حكومات إسرائيلية أصرت على تسمية الكيان الفلسطينى حكماً ذاتياً، وأخرى كانت مستعدة لتسمية الحكم الذاتى دولة أو دولة مؤقتة، لكن هذا الاختلاف لم يتعد كونه اختلافاً على التسمية فقط، فالمضمون بقى واحداً، دولة أو سلطة أو حكم ذاتى بدون سيادة وبدون سيطرة على القدس أو الحدود - الأغوار - أو الأجواء أو الموارد الطبيعية وتبقى فيه سلطة الأمن العليا بيد إسرائيل.

التطور الجديد، إن المؤسسة الصهيونية الجامعة تعتقد اليوم بحكم تحكمها الاستراتيجى غير المسبوق «أنها دخلت فى مرحلة تصفية عناصر القضية الفلسطينية».

ولم يكن انتخاب حكومة نتنياهو - ليبرمان صدفة، بل كان ناجماً عن قناعة بأن إسرائيل وصلت تلك المرحلة، وكنتيجة انعطاف المجتمع الإسرائيلى بصورة غير مسبوقة نحو التطرف والعنصرية، فاختفت تماما حركة السلام - باستثناء حركات تضامن هامشية بقيت صغيرة رغم نبل دورها، وأصبحت الاستطلاعات تشير إلى أن ٨١٪ من الإسرائيليين يرفضون مبدأ التفاوض على القدس، و٨١٪ يرفضون تفكيك المستوطنات، و٦٩٪ يرفضون حتى تجميد توسيع المستوطنات القائمة، ووصل الأمر مداه بدعم ٩١٪ من اليهود الإسرائيليين للحرب على غزة مع معارضة لم تتجاوز ٣٪ فقط.

وتبلور إجماع آخر على رفض الانسحاب من الجولان. ولم يقتصر إعلان «ولا لاجئ واحد» سيسمح له بالعودة على نتنياهو، بل أصبحت هذه علامة تسيبى ليفنى (المعتدلة!!!!) المميزة.

ولذلك لم تظهر فى إسرائيل - حتى الآن حكومة واحدة توقف الاستيطان الذى لم يتوقف للحظة منذ عام ١٩٦٧، بل تصاعد بشكل جنونى بعد اتفاقات السلام مع العرب والفلسطينيين، حيث تشير معطيات حركة السلام الآن الإسرائيلية إلى أن ٥٩٪ من المستوطنين فى الضفة الغربية، قد استوطنوا فيها بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣.

والآن عاد ائتلاف نتنياهو إلى الفكرة القديمة - العقيمة بتقزيم الدولة الفلسطينية إلى حكم ذاتى هزيل مسيطر عليه، يقوم بدور وكيل أمنى للاحتلال، واستبدل الاستقلال السياسى بخديعة التطور الاقتصادى فى عودة غير محمودة لمخطط شارون - مناحيم ميلسون عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ بتحسين أحوال المعيشة تحت الاحتلال، والذى ترافق مع إنشاء روابط القرى ومن ثم ولد الإدارة المدنية.

لقد مثل خطاب نتنياهو رداً على خطاب أوباما، وشكل التأكيد القاطع والحاسم على مواقف المؤسسة الحاكمة فى إسرائيل، خصوصاً أنه استقبل بالترحاب - رغم عنصريته المطلقة - من قبل كافة الأحزاب الإسرائيلية من يسارها إلى يمينها.

وأظهر ذلك الخطاب أولاً عدم وجود شريك للسلام فى إسرائيل، وأن قيادتها عاجزة عن صنع السلام.

وثانيا دخل نتنياهو التاريخ باعتباره رئيس وزراء إسرائيل الذى أعلن تكريس إسرائيل كدولة تمييز عنصرى رسمياً، وليؤكد أن منظومة «الابارتهايد» لا تشمل فقط فلسطينيى الضفة والقطاع بل والفلسطينيين الحاملين للجنسية الإسرائيلية (٢٠٪ من السكان) ممن يقيمون داخل أراضى ١٩٤٨.

وثالثاً كان خطاب نتنياهو برنامجاً للحرب على السلام الحقيقى والعادل، لقد تلاعب بالألفاظ فى محاولة لتجنب الضغوط الأمريكية والاستياء الدولى غير أن الحقيقة ظهرت على أوضح ما تكون.

وفى خطابه الذى يجب اعتباره برنامجاً رسمياً للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، حدد نتنياهو ستة مفاهيم رئيسية :-

(أ) أن الأولويات بالنسبة لإسرائيل، إيران أولاً والاقتصاد ثانياً وبعد ذلك تأتى مسألة السلام ثالثاً.

(ب) الهدف هو السلام الإقليمى أى التطبيع مع الدول العربية دون إنهاء الاحتلال، أو حل القضية الفلسطينية، ولذلك لم يذكر نتنياهو مرة واحدة المبادرة العربية.

(ت) السلام الاقتصادى كبديل للسلام السياسى، أى تحسين ظروف المعيشة تحت الاحتلال بدل إنهاء الاحتلال.

(ث) الأمن قبل السلام - لوضع السلطة الفلسطينية أمام مهمة لن تنجز أبداً لأنها موضوعياً مستحيلة الإنجاز.

(ج) تكرار أكذوبة الانسحاب من غزة، لتبرير عدم الانسحاب من الضفة، مع أن غزة ما زالت تحت الاحتلال براً وبحراً وجواً.

(ح) أما المفهوم الأخطر - فقد كان إلغاء الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى، بتزوير التاريخ والجغرافيا والوقائع.

نتنياهو قال بكل الوضوح - كل فلسطين أرض يهودية بما فى ذلك الضفة الغربية والقدس، وأرض لليهود فقط من الناحية التاريخية، وإسرائيل تتصدق على الفلسطينيين بمنحهم «جيتو» أو «جيتوات» تحت السيطرة الإسرائيلية.

وفى هذه النقطة تحديداً اصطدم نتنياهو علناً ومباشرة بكل قواعد القانون الدولى والقرارات الدولية من قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ومروراً بقرارات ٢٤٢، ٣٣٨ وحتى قرار محكمة العدل العليا فى لاهاى.

ومع ذلك فمن المؤسف أننا لم نسمع إدانة لذلك من المجتمع الدولى ولا تصدياً حازماً على مستوى المنطقة لهذا المفهوم القاتل لكل إمكانية للتفاهم أو السلام.

وبعد ذلك قلب نتنياهو الأمر ليهرب من الاعتراف بدولة فلسطينية من خلال مطالبة الفلسطينيين والعرب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والتخلى الكامل عن حق العودة وبذلك وضع ثلاثة شروط تعجيزية أمام الفلسطينيين: -

(١) الاعتراف بنظام التمييز العنصرى الإسرائيلى والقبول به وبمصادرة حقوق ٢٠٪ من سكان أراضى ١٩٤٨ من الفلسطينيين.

(٢) القبول بتصفية الحقوق التاريخية والشرعية لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطينى.

(٣) الاعتراف بأن الضفة الغربية أيضا أرض يهودية وما سيمتلكه الفلسطينيون فيها لن يتعدى حقاً بالإقامة والمعيشة دون أن يصل أبداً إلى مستوى حق بالسيادة.

لقد استغرب الكثيرون وصف خطاب نتنياهو بالإيجابى من قبل بعض الحكومات لأنه ذكر مجرد كلمة دولة. وهنا تكمن مفارقتان، الأولى أن الذين رأوا إيجابية، كانوا يقارنون نتنياهو بنتنياهو ولم يقارنوا مواقفه بمواقف الحكومات السابقة كما يحلوا لهم أن يفعلوا مع الفلسطينيين - وفى ذلك تتجلى «ازدواجية المعايير» المعهودة عند التعامل مع الفلسطينيين من قبل دوائر عديدة فى العالم.

غير أن الأمر الأهم يبقى ما هو مفهوم الدولة الذى طرحه نتنياهو.

لقد قال « دولة منزوعة السلاح بدون سيطرة على الحدود والمعابر والمصادر الطبيعية وبدون سيطرة على الأجواء، وبدون سيطرة على المستوطنات التى ستواصل التوسع، وبدون وجود فى القدس التى ستبقى عاصمة يهودية موحدة لإسرائيل، على أن تبقى السيطرة على الأمن بيد إسرائيل، وأن تكون السلطة وكيلاً أمنياً لها».

إذن فنتنياهو يتحدث عن جيتو أو معزل وليس دولة هو أسوأ حتى من مفهوم البانتوستان، وبالتالى هو يكرس نظام الابارتهايد - التمييز العنصرى.

فما هو الإيجابى فى ذلك؟

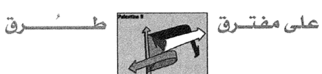
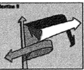
تبقى قضية المفاوضات التى يقول إن حكومة إسرائيل تريد استئنافها بدون شروط مسبقة، غير أن نتنياهو يحدد نتائجها النهاية قبل أن تبدأ.

فالقدس - تبقى يهودية موحدة، مع



ما بدا منطقيا فى «عملية السلام» تحول للأسف إلى مفهوم متعارض مع المصلحة الوطنية



حق أداء الشعائر الدينية الذى يستثنى طبعاً معظم الفلسطينيين.

اللاجئون يجب أن تحل قضيتهم خارج فلسطين - أى تصفية حق العودة.

أما الدولة فجيتو بلا سيادة.

والاستيطان سيستمر فى النمو.

فماذا تبقى بعد ذلك للتفاوض سوى تنسيق العمل بين الأجهزة الأمنية وتحديد آليات العمل الاقتصادى فى ظل نظام الابارتهايد العنصرى.

وإذا كان نتنياهو قد اضطر لنطق كلمة «دولة» فالفضل فى ذلك يعود لصمود الفلسطينيين وتضحياتهم، ولكنه عندما عمل ذلك لم يغير شيئاً سوى أنه أصبح فى نفس مدرسة ليفنى وباراك «انطقوا كلمة دولة ولكن ابقوها مجرد حكم ذاتى هزيل».

وفى الخلاصة فإن كل ذلك يظهر خطورة اللعب فى ملعب الإسرائيليين وأن التفاوض معهم حسب قواعدهم لن يجلب إلا الدمار.

فى الماضى لم يمثل اتفاق أوسلو بالنسبة للمخطط الإسرائيلى سوى وسيلة لتفريغ واحتواء الضغط الإيجابى الذى خلقته الانتفاضة الشعبية الأولى بكل تضحياتها، ولكسب الوقت من أجل توسيع الاستيطان وتوجيه ضربات لحركة التحرر الوطنى الفلسطينية باعتماد نهج التجزئة والتأجيل.

والمفاوضات فى هذه الحالة، وكما كان الحال طوال ستة عشر عاما منذ وقع اتفاق أوسلو لن تكون سوى غطاء لسياسة الأمر الواقع الإسرائيلية ولعملية التوسع الاستيطانى.

وإلى جانب تصفية وتشويه فكرة الاستقلال الفلسطينى والدولة الفلسطينية، وإغلاق الباب أمام مجرد التفاوض على قضايا الحل النهائى، تسعى إسرائيل إلى تحقيق هدفين مركزيين :-

• معالجة المعضلة الديمغرافية الفلسطينية - والمتمثلة فى أن عدد الفلسطينيين يساوى اليوم عدد اليهود على أرض فلسطين التاريخية - من خلال أولا: التخلص من قطاع غزة، بالفصل التام عن الضفة الغربية، والاستفادة طبعا من الانقسام الداخلى الفلسطينى، وبذلك فإن إسرائيل إذ تترك ١,٣٪ فقط من مساحة فلسطين التاريخية، فإنها تتخلص من ١/٣ المعضلة الديمغرافية (حوالى ٣٠٪ من السكان الفلسطينيين).

وثانيا: بتحويل التجمعات السكانية الفلسطينية فى الضفة إلى معازل وبانتوستانات (أو جيتوات) صغيرة على أمل خلق ظروف اقتصادية لهجرة قسم كبير منهم، أو إلحاقهم وإلقاء عبئهم كسكان دون الأرض على الأردن لاحقاً.

❖ أما الهدف المركزى الثانى: فهو تحقيق الهيمنة الاقليمية على المنطقة التى يدور فيها صراع بين ٣ قوى إقليمية - تركيا - إسرائيل - إيران. ويحاول الكثيرون منع العرب حتى من مجرد أن يكونوا قوة اقليمية رابعة فى هذا الصراع، وهدف إسرائيل الهيمنة عسكرياً واقتصادياً على المحيط العربى، ولذلك يريدون تشويه المبادرة العربية بطرح التطبيع قبل الحل، على طريق الوصول إلى تطبيع بدون حل.

وتستهدف إسرائيل الدول العربية دون استثناء، فالأردن يقع فى دائرة الأطماع المباشرة - أطماع التوسع الجغرافى الإسرائيلى وأطماع تحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين، ومصر معرضة لمحاولات التهميش ومنعها من لعب الدور الاستراتيجى المقدر لها، ودول الخليج معرضة للوقوع بين فكى كماشة صراع إقليمى شرس.

على مدار عقود، كان نضال وصمود الشعب الفلسطينى وعناده فى الدفاع عن حقوقه العقبة الكأداء التى لا تنثنى تحت الضغط الإسرائيلى، وعلى مدار عقود بدأت تتعاظم تحولات على الصعيد الدولى انكشف خلالها تدريجيا الطابع العدوانى العنصرى لإسرائيل التى أصبحت نظام الابارتهايد الأسوأ فى التاريخ البشرى.

ولولا هذا الصمود الفلسطينى لما شهدنا ما نراه اليوم من معاكسة القدر لإسرائيل بعد انتخاب أوباما واضطرار الإدارة الأمريكية لإحداث تعديلات فى سياستها تجاه القضية الفلسطينية تجلت بوضوح فى خطاب أوباما الأخير، والذى وإن لم يغادر موقع الانحياز الاستراتيجى لإسرائيل، وتجاهل وصف العنف الإسرائيلى، إلا أنه أخذ موقفاً حازماً وحاسماً وغير مسبوق ضد التوسع الاستيطانى وضد الاستيطان، وقدم لأول مرة فى تاريخ الرؤساء الأمريكيين خطاباً يلاحظ الوجه الإنسانى للشعب الفلسطينى. وأقدم على مقارنة جريئة وغير مسبوقة بين معاناة الفلسطينيين وتلك التى عانى منها أسلافه من الأمريكيين الأفارقة فى ظل نظام التمييز العنصرى أو معاناة أهل جنوب إفريقيا والهند فى سعيهم للحرية والاستقلال والمساواة مشدداً على ما يسببه الاحتلال من مهانة وظلم.

وإذ أعاد التأكيد على هدف الدولة المستقلة، فإنه عاد إلى جذور القضية الفلسطينية، أى إلى عام ١٩٤٨ وقضية اللاجئين ولم يحصر الأمر باحتلال عام ١٩٦٧، وأشار إلى القدس كمكان مشترك لا يستطيع الإسرائيليون احتكاره.

وإذا كان الموقف الأمريكى من الاستيطان وضرورة وقفه فوراً - مثل الموقف الرسمى الفلسطينى- قد تأخر ستة عشر عاماً، فلا بد من استذكار أن إسرائيل تستجمع الآن كل طاقتها، وكل ألاعيبها، وكل محترفى التضليل السياسى لديها وفى مقدمتهم بالطبع شمعون بيريس، لكى تنفس مرة أخرى الضغط والعوامل الإيجابية - كما فعلت خلال عملية أنابوليس التى تمخضت بعد عام ونصف عن صفر سياسى كبير للفلسطينيين واستيطان كبير وغير مسبوق للإسرائيليين.

ومن هنا فإن الوقوع مجدداً فى فخ خريطة الطريق التى يرفضها نتنياهو بالمناسبة، ومفاوضات جديدة دون أسس واضحة، بدون إنهاء شامل لكل نشاط استيطانى وتعهد إسرائيلى قاطع بالالتزام بالقانون الدولى وإنهاء الاحتلال لجميع الأراضى المحتلة والاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، سيخدم هدف إسرائيل فى كسب الوقت واستنزاف الضغوط وإرباك أوباما وإشغاله ولتحييد أية عناصر تتعارض مع المخطط الإسرائيلى الاستراتيجى الذى وصفناه.

وقد بدأت ملامح الألاعيب الإسرائيلية فى مواجهة التغير النسبى الذى حملته إدارة أوباما تتضح، من خلال أفخاخ أربعة تحاول المؤسسة الصهيونية نصبها له وللمجتمع الدولى وللفلسطينيين.

أولاً : الخلط بين المستوطنات وعددها ١٢٦ وكلها غير قانونية وغير شرعية فى العرف الدولى وتضم حوالى نصف مليون مستوطن (٤٧٦,٠٠٠)، وبين ما يسمونه النقاط الاستيطانية وعددها ١٠٦ (ومعظمها ملتصقة بمستوطنات قائمة أو تشكل امتداداً لها) ومجموع من يقيمون فيها لا يتجاوز ٤٠٠٠ مستوطن. وما ستحاول حكومة إسرائيل عمله إشغال العالم بالنقاط الاستيطانية لجذب الانتباه عن المائة وستة وعشرين مستوطنة، وسيبدأون لعبة إخلاء بعض النقاط الاستيطانية (٧ بالنسبة لنتنياهو و٢٢ حسب باراك) ولا يتجاوز عدد الذين سيتم إخلاؤهم بضع عشرات، وسيعود بعضهم مجدداً بعد إخلائه، بهدف إعطاء شرعية للنصف مليون مستوطن الآخرين.

ثانياً : الحديث عن النمو الطبيعى للمستوطنات للتملص من مطلب تجميد الاستيطان، وكأن النمو الطبيعى لجسم غير شرعى يجعله شرعياً، فى حين تتنكر إسرائيل لحق المقدسيين والقاطنين فى معظم مناطق الضفة الغربية (المسماة مناطق C) فى الحصول على رخص للبناء، وتهدد ٦٠,٠٠٠ مواطن فى القدس بهدم منازلهم بهذه الحجة.

ثالثاً : العودة إلى فخ - الدولة ذات الحدود المؤقتة - وهذا ما يروج له اليوم أكثر قادة إسرائيل خبثاً شمعون بيريس، والهدف الحصول على أوسلو جديد ومهلة زمنية جديدة لتوسيع الاستيطان وفرض الأمر الواقع.

رابعاً : الضغط على الدول العربية للقيام بإجراءات وخطوات تطبيع مع إسرائيل، دون وقبل أن تنهى إسرائيل استيطانها واحتلالها ونظامها للفصل العنصرى.

إسـرائيل لم تخض المفاوضات لإيجاد حل وسط للصراع بل للانتصار فيه



الخيار قبل البدائل

بعد كل ذلك فإننا كفلسطينيين نواجه واحداً من خيارين لا ثالث لهما.

إما مواصلة الهروب من الصراع كما حاول البعض، أو قراراً وطنياً جماعياً بخوض الصراع.

وليس قرار خوض الصراع بالضرورة دعوة لشن حرب عسكرية، ولا يخفى على أحد تفوق إسرائيل فى هذا المجال بالهيمنة العسكرية التقليدية وغير التقليدية - النووية -، كما لا يخفى على أحد عدم وجود استعداد وقدرات لدى الدول المجاورة بأخذ هذا الخيار.

غير أن عدم القدرة على شن حرب لا يعنى الاستسلام للطرف الآخر والهروب من الصراع.

ورغم التفوق العسكرى الإسرائيلى العسكرى فإن إسرائيل تعانى من نقطتى ضعف - أو بطن رخو - فى مجالين :-

(١) محدودية قدرة القوة العسكرية الإسرائيلية على فرض حلول سياسية على شعب مصر على المقاومة والنضال. تجلى ذلك مرتين فى حربين على لبنان، وتجلى مرة أخرى فى العدوان على قطاع غزة.

(٢) نتيجة نجاح الفلسطينيين فى الصمود ونتيجة العامل الديمغرافى فى الصراع، تكرست إسرائيل كنظام تمييز وفصل عنصرى - ابارتهايد معاد للسلام، إلى جانب ملامح أخرى كالتطهير العرقى الذى مورس عام ١٩٤٨، أو الاستعمار الإحلالى. وتؤدى القوانين الأخيرة المطروحة على الكنيست - مثل قوانين الولاء ليهودية الدولة، ومنع الفلسطينيين من إحياء ذكرى النكبة إلى مزيد من انكشاف الطابع العنصرى لإسرائيل.

والمفارقة هنا، أن وصول إسرائيل لحظة الذروة فى تجزئة الشعب الفلسطينى جغرافياً، بين خارج وداخل، وبين القدس والضفة، والضفة والقطاع، ثم بين كل محافظة وأخرى بالحواجز والطرق، قد ترافق مع إعادة توحيد معاناته وتوحيد التحديات التى يواجهها فكل الفلسطينيين - سواء كانوا فى الخارج أو الداخل وسواء حملوا هوية إسرائيلية او كانوا من مواطنى القدس أو الضفة أو القطاع، يعانون جميعاً من نفس منظومة التمييز والفصل العنصرى الإسرائيلية.

إن البديل الوحيد للهروب من الصراع هو خوضه من أجل حله، وهذا يعنى الإقرار بأننا ما زلنا فى حالة حركة تحرر وطنى وأن العمل السياسى والدبلوماسى هو جزء من عملية إدارة الصراع وليس بديلاً له، بل يجب أن يكون وسيلة لعزل ومحاصرة السياسة الإسرائيلية وفضحها والمطالبة بفرض عقوبات عليها.

ومن هنا فإن نظرية بناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال، يطغى عليها الطابع الأمنى وتستهلك أجهزتها الأمنية ٣٥٪ من الموازنة العامة، فى ظل حديث نتنياهو عن التطور الاقتصادى كبديل للحل السياسى يحمل أيضا مخاطر «التأقلم مع الظروف» بدل العمل على تغييرها.

فبناء المؤسسات الفلسطينية والتطوير الاقتصادى يجب أن يتم فى إطار فلسفة «التنمية المقاومة» ودعم الصمود الوطنى فى وجه إجراءات الاحتلال، وتخفيف الاعتمادية على التمويل الخارجى التى جعلت الضفة والقطاع تحتل الموقع الأول المقلق فى تبعيته واعتماده على المساعدات الأجنبية فى العالم.

إن الهدف الاستراتيجى للنضال الفلسطينى يجب أن يكون:

«جعل تكلفة الاحتلال والابارتهايد الإسرائيلى متصاعدة إلى درجة لا يمكن احتمالها».

وإذا توافقنا على خيار إدارة الصراع، إن استراتيجيته يجب أن تقوم برأينا فى المبادرة الوطنية الفلسطينية على أربعة أعمدة :-

(١) المقاومة، وهى حق للشعب الفلسطينى بكل أشكالها التى يقرها القانون الدولى، ويمثل النضال والمقاومة الشعبية الجماهيرية والتى تأخذ طابعاً سلمياً ولكنها تعيد ثقافة المقاومة المشاركة لدى مختلف فئات الشعب الفلسطينى ولا تجعل النضال محصوراً أو محتكراً من مجموعات صغيرة، نموذجاً صاعداً يتواصل اتساعه.

ولدينا نماذج واضحة لهذه المقاومة، منها المقاومة الباسلة والمتواصلة - ببطولة وعزم مشهود بهما - لجدار الفصل العنصرى والاستيطان وتمثل مقاومة نعلين - التى قدمت خمسة شهداء حتى اليوم - وبلعين والمعصرة وجورة الشمعة وقفين وعزون العتمة وسوسيه - يطا وبيت امر والبلدة القديمة فى الخليل وارطاس والخضر وجيوس وقلقيلية وصفا نماذج رائدة لنضال لا بد أن يتسع ويتعاظم.

وتمثل مقاومة سكان القدس وسلوان لإجراءات التهويد وهدم المنازل نموذجا آخر.

وتنهض اليوم بجهد مثابر حركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية وتشجيع المنتجات المحلية كنموذج واعد آخر، لمنع الاحتلال من مواصلة حلب أرباح تسويق منتجاته، ومشاركة شعبية فى المقاومة لكل طفل وشيخ ورجل وامرأة، فيما يمكن أن يعيد خلق ثقافة وروح.

العمل الوطنى الجماعى

وتمثل حملات كسر الحصار على قطاع غزة، وتسيير السفن والقوافل إليه والضغوط لإجبار إسرائيل على رفع حصارها نموذجاً آخر لهذه المقاومة.

(٢) دعم الصمود الوطنى :

ويركز هذا الجانب على تعزيز القوة الديموغرافية للشعب الفلسطينى وتحويل ملايين الفلسطينيين إلى قوة فاعلة، وتلبية احتياجاتهم وصمودهم على أرضهم وتنمية القوة البشرية الفلسطينية باعتبارها أساس اقتصاد فلسطينى قوى، مستقل ومقاوم.

وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بدون تغيير موازنة وخطة السلطة الفلسطينية الاقتصادية لتنقل مركز ثقلها إلى حقول التعليم والصحة والزراعة والثقافة بدل هدر ثلث الموازنة على الأمن.



هناك مؤسسة صهيونية واحدة لها أهداف متدرجة، لم تتغير أسسها منذ عام ١٩٤٨



وعلى سبيل المثال فإن إصدار قانون الصندوق الوطنى للتعليم العالى وتطبيقه فوراً يمثل نموذجا لتلبية احتياجات مئات الآلاف، وإطلاق آلية لرفع مستوى التعليم الجامعى وتطويره، وكذلك وسيلة لديمومة تأثير المساعدات المستمرة وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجى.

إن هذا الصندوق مثلا من شأنه رفع عبء الأقساط الدراسية عن ما يزيد عن مائة وخمسين ألف عائلة، وإنهاء كل شكل للمحسوبية والواسطة فى التعامل مع البعثات الدراسية والقروض، وإتاحة فرص متكافئة للتطور العلمى والتعليم لكل الشباب والشابات بغض النظر عن فقرهم وغناهم.

هذا مجرد مثل من أمثلة عديدة فى حقول التعليم والصحة والزراعة والثقافة لبرامج ومشاريع يمكن أن تعزز الصمود الديموغرافى الفلسطينى وتحوله إلى قوة نوعية قادرة، متعلمة وعصرية.

(٣) الوحدة الوطنية وبناء قيادة وطنية موحدة للشعب الفلسطينى بما يشمله ذلك من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديموقراطية وتنفيذ ما اتفق عليه سابقا ولاحقا فى حوارات القاهرة.

لقد كان محور الهجوم الإسرائيلى خلال السنوات الماضية التركيز على الانقسام السياسى الداخلى والتشديد على ضعف القيادة الفلسطينية غير الموحدة.

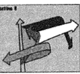
إن تحقيق هذه الوحدة يتطلب أربعة أمور :-

(أ) التخلى عن عقلية وممارسة التنافس على سلطة وهمية ما زالت تحت الاحتلال سواء فى الضفة الغربية أو قطاع غزة.

(ب) التخلى عن الوهم بأن أى قوة فلسطينية مهما عظم شأنها، قادرة على قيادة الساحة والنضال الفلسطينى منفردة.

(ت) اعتماد الديمقراطية الداخلية كنهج حياة وقيادة وممارسة والحوار السلمى والاحتكام السلمى للممارسة الديمقراطية كخيار وحيد لحسم الخلافات والاختلافات. والرفض الحازم لنهج نفى الآخر، والقبول بمبدأ التعددية السياسية.

(ث) صد الضغوط والتدخلات الخارجية فى الشأن الداخلى الفلسطينى وفى القرار الفلسطينى وأولها التدخلات الإسرائيلية، وترسيخ



قناعة ثابتة لحق الفلسطينيين فى اتخاذ قرارهم الوطنى المستقل.

إن المهمة الأصعب التى تقف أمامنا اليوم هى كيف نبنى استراتيجية وقيادة موحدة تخضع لها كافة القرارات السياسية والكفاحية ولا ينفرد بعدها أى طرف بالقرار.

والنتيجة لذلك ستكون مواجهة الحصار بالوحدة، بدل الابتعاد عن الوحدة خوفاً من الحصار. وستكون انتزاع زمام المبادرة من الآخرين بدل المراوحة فى دائرة ردود الأفعال وستكون فرض القرار الفلسطينى الموحد، بدل استقواء أطراف الصراع الداخلى بأطراف خارجية لتقوية نفسها.

وسيثمر ذلك فى قلب المعادلة التى أدت إلى تقزيم حركة التحرر الوطنى داخل السلطة (سواء فى الضفة أو القطاع) وجعل السلطة أداة فى خدمة حركة التحرر الوطنى.

(٤) بناء وتعزيز حركة التضامن الدولية، وحركة فرض العقوبات على إسرائيل:

إن هذه الحركة المتصاعدة تبشر بالخير، ولكنها تقتضى جهداً هائلاً لتنظيمها وضمان تناسقها، وتأثيرها على صانعى القرار خصوصاً فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وهى بحاجة إلى إعادة تنظيم الجاليات الفلسطينية والعربية والمسلمة فى إطار جهد متناسق موجه نحو هدف واحد.

وإذا كانت هذه الحركة قد حققت نجاحات مثل فرض العقوبات على منتجات إسرائيلية، وقرار اتحاد الجامعات البريطانية بفرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل، أو سحب الاستثمار الذى قامت به كلية هامبشاير وبعض الكنائس فى الولايات المتحدة، فإنها ما زالت بحاجة إلى تنظيم كبير وتوسيع وتركيز.

إن وضع القضية الفلسطينية - التى سماها نيلسون مانديلا - قضية الضمير الإنسانى الأولى فى عصرنا، يشبه إلى حد ما حالة جنوب إفريقيا فى بداية الثمانينات من القرن الماضى. وقد اقتضى الأمر سنوات من الجهود الموحدة والمنضبطة كى تصل حركة العقوبات إلى الحكومات، بعد أن أصبحت التكلفة الاقتصادية للتعامل مع نظام الفصل العنصرى أكبر من أن تحتمل، من قبل الشركات الكبرى.

وفى الحالة الفلسطينية يبدو لى أن هناك ثلاثة شروط لنجاح الحملة الدولية. الأول: تنظيمها بإحكام ودقة وانضباطية عالية وتناسق محكم، وثانيا: عقلانية ومنطقية وحضارية خطابها لتفويت الفرصة على الاستفزازات الإسرائيلية وثالثا: أن تستهدف الشرائح والحركات التقدمية فى المجتمعات المختلفة بما فى ذلك اليهود المعادون للصهيونية ولسياسات إسرائيل وتجنيدهم إلى جانبها.

وليس فى كل ما قيل ابتكار جديد، غير أن ما قيل لم يطبق حتى الآن.

ونقطة الانطلاق فى تطبيقه يجب أن تكون فى التركيز على أن قضية فلسطين، وإن كانت قضية فلسطينية بالطبع وعربية وإسلامية كذلك، ولكنها قبل وبعد ذلك قضية إنسانية شاملة لكل من تعز عليه قيم الإنسانية والعدالة فى العالم. هذا ما نجح فى صنعه مناضلو جنوب إفريقيا والمناهضون للحرب على فيتنام، والداعون لاستقلال الهند، وهذا ما يجب أن نفعله نحن بحيث يكرس عنوان التضامن مع الشعب الفلسطينى باعتباره «نضالاً وموقفاً ضد الابارتهايد الجديد والفصل العنصرى»، ونضالاً إلى جانب العدل والحق فى الحرية.

ويشكل قرار محكمة لاهاى الدولية ضد جدار الفصل العنصرى والاستيطان وتغيير معالم القدس، سابقة قانونية ثمينة جرى إهمالها على مدار ٤ سنوات من قبل المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وهى يجب أن تشكل منطلقاً للمطالبة بفرض ضغوط وعقوبات على إسرائيل كما كان القرار ضد احتلال ناميبيا ركيزة لاستنهاض حملة ضد نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا.

إن الاستراتيجية التى نطرحها، بعناصرها الأربعة والتى تتبناها حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، تحتاج مع الرؤية الواضحة إلى صبر ومثابرة وإصرار ومنهجية.

وإذ لا أتوقع أن يوافق عليها الجميع، فمصالح البعض الممزوجة بمشاعر الإحباط واليأس تجعلهم أبعد عن أن يريدوا خوض أو مواصلة المواجهة مع إسرائيل، وعلينا الاعتراف بوجود فئات اجتماعية أصبحت اعتماديتها على المشاريع والترتيبات الانتقالية وتمويلها تشل إرادتها وتعيق إمكانية مشاركتها فى النضال من أجل التغيير الحقيقى.

غير أن هذا الطرح - الاستراتيجية الشاملة - يستجيب بالتأكيد ويمثل مصالح الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطينى بكل مكوناته، ويضمن مستقبله.

وإذا كان النضال الوطنى الفلسطينى، ولا بد أن نسميه اليوم النضال الوطنى - الاجتماعى الفلسطينى بحكم تداخل المهمات الوطنية والاجتماعية (التحرر مع الديموقراطية والعدالة الاجتماعية)، قد مر بمرحلتين غلب فى الأولى منها إدارة الصراع من الخارج مع إهمال لدور الداخل، وتغلب فى الثانية انتقال مركز الثقل للداخل مع إهمال للخارج، فإن الطور الثالث الذى ندخله اليوم يقتضى الجمع الناجح بين الداخل والخارج بما يشمله ذلك من استنهاض لطاقات الجاليات الفلسطينية والمؤيدين لها فى الشتات والخارج.

وفى الختام، لا يمكن إنهاء هذه المعالجة للاستراتيجية الفلسطينية دون التطرق إلى موضوع دولة أو دولتان.

ومن الصحيح نظرياً وعملياً دون شك طرح هذا الموضوع، لسببين :-

أولا : محاولات إسرائيل تشويه فكرة الدولة بتحويلها لحكم ذاتى - أو دولة مؤقتة - هزيلة دون سيادة.

وثانيا : ما يراه الناس على أرض الواقع من تغييرات استيطانية تحول فكرة الدولة إلى حلم مستحيل المنال.

وبالنسبة للبعض خصوصاً الذين يعيشون فى الشتات يبدو استبدال شعار «حل على أساس دولتين» بشعار حل «الدولة الواحدة» علاجاً يقدم الخلاص.

وهو علاج أفضل بدون شك، لكنه لا يقدم الخلاص بعد. لأن تبنى الشعار لا يعنى إنهاء الصراع. والشعار بدون استراتيجية لتحقيقه سيبقى أمنية طيبة، أو وسيلة مشرفة للبعض «لعدم بذل الجهود التى تتطلبها مسؤوليات إدارة الصراع».

وليكن واضحا هنا، أن تدمير إسرائيل لخيار دولة فلسطينية مستقلة ولحل الدولتين - وهو ما تقوم به فعليا الآن وبالملموس على مدار الساعة - لا يترك الشعب الفلسطينى بدون خيارات بديلة كما يظن بعض قادة الحركة الصهيونية. فالدولة الديمقراطية الواحدة - وليس ثنائية القومية - التى يتساوى فيها الناس بغض النظر عن دياناتهم وأصولهم فى الحقوق والواجبات هى خيار بديل قائم، لمحاولة جعل الفلسطينيين يقبلون العبودية للاحتلال ونظام الابارتهايد فى ظل حكم ذاتى هزيل - أو حكم ذاتى هزيل يسمى دولة أو دولة مؤقتة.

غير أنه سواء كان الهدف دولة مستقلة حقيقية أو دولة واحدة، فإنه لا يمكن تحقيق أى من الهدفين أو الشعارين المرفوضين كليهما وبنفس القوة من قبل إسرائيل، إلا عبر إسقاط وإفشال وهزيمة منظومة الابارتهايد، ولذلك تلزم استراتيجية. وبدل انقسام جديد سابق لأوانه فى صفوف الفلسطينيين بين الشعارين، علينا أن نتوحد خلف الهدف المشترك لكليهما - استراتيجية النضال ضد الاحتلال والابارتهايد والتمييز العنصرى.

ومثلما آن أوان الانتقال من عالم الشعارات إلى عالم الواقع النضالى الملموس، والمهمات المحددة والخطط الاستراتيجية التى توضع موضع التنفيذ، وهذا يشمل المتظاهرين ضد الجدار مثلما يشمل المثقفين والقادة السياسيين، فإنه قد آن الأوان كذلك لإنهاء الظن بأن العمل الدبلوماسى وأروقة المفاوضات تغنى عن مهمات النضال الفعلى.

أمامنا طريق واحد، نهايته واحدة، حرية الشعب الفلسطينى. وليس هناك ما هو أنبل من السير عليه حتى نهايته.

وذلك ليس مشروعاً لسنوات بعيدة، إنه مشروع اليوم الملّح والذى لا ينتظر.

ولذلك يحسن بنا ربما أن نعيد تبنى شعار مناضلى ومناضلات جنوب إفريقيا. الحرية... و«الحرية فى حياتنا»!! ■

تعتقد المؤسسة الصهيونية اليوم أنها دخلت فى مرحلة تصفية عناصر القضية الفلسطينية



نقاش حول مستقبل السياسة الخارجية

أمريكا..

السيد أمين شلبى

■ ثمة اتفاق واسع أن ثمة شيئا فى السياسة الخارجية الأمريكية قد انكسر، وأن السياسات وعادات الفكر التى سادت خلال الحرب الباردة لم تعد صالحة حيث ظهرت تحديات جديدة: الإرهاب والفاعلون غير الحكوميين، وصعود الصين كقوة عالمية وتحول فى طبيعة القوة، وعدم ثقة منتشرة حول العالم فى نوايا أمريكا وحيث تبدو استجابات أمريكا لها غير فعالة، وإذا كانت أمريكا، وفق المعايير التقليدية هى أكثر الأمم قوة منذ الإمبراطورية الرومانية، ورغم هذا فإن الحدود على ما تستطيع قوتها أن تحققها أعظم مما كانت منذ خمسة عشر عاما. إزاء هذا الواقع يعتمد هذا الكتاب على أهمية التكيف مع بيئة دولية جديدة ودائمة التغير، ويدعو اثنين من أبرز المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين وهما زيجنيو برجنسكى، وبرنت سكوكروفت واللذان شغلا فى نفس الوقت منصب مستشار الأمن القومى فى إدارات ديمقراطية وجمهورية، لكى يناقشوا علاقة أمريكا مع العالم، وكيف تستجيب وتتعامل مع قضايا وتحديات مثل العراق، وإيران، وإسرائيل وفلسطين، وتوسيع حلف الناتو إلى الحدود الروسية، وكيف جمهورى بارز وديمقراطى بارز يستطيعان أن يجدا أرضا مشتركة لبداية جديدة فى السياسة الخارجية. ولكل من برجنسكى وسكوكروفت وضع خاص فى هذه التجربة باعتبار أن كليهما كانا متشككين مبكرا حول الحرب فى العراق، فقد أدركا قبل الكثير من محللى السياسة الخارجية أخطار وصعوبات التى سوف تواجهها الولايات المتحدة إذا ما أطيح بصدام وأنهما قررا بشجاعة أن يتكلما علانية عن قلقهما، ولهذا السبب فإنه من المفيد أن نستمع بعناية لما سوف يقولانه ورغم أنهما يختلفان حول بعض الخصوصيات وخاصة حول السرعة التى تنسحب بها أمريكا بأمان من العراق إلا أنهما فى كل جلسة نقاش كانا يتحولان نحو إطار مشترك. ويعتبر إجناتيوس أنه أقدم على إدارة هذا الحوار كصحفى يكتب لمدة ثلاثين عاما وأنه فى عموده فى الواشنطون بوست يحاول أن يكتب من وسط النقاش وأنه يستمع لما سوف يقوله الناس وأنه يثيرهم إذا كان الأمر يتطلب ذلك وأن يفرض الأسئلة التى سوف يسألها قراءه إذا كانوا حاضرين فى هذا النقاش.

ويبدأ النقاش بالحديث عن وصف المشكلة والوضع الذى تجد فيه أمريكا نفسها فى وقت يتقلد فيه رئيس جديد والصعوبات التى تواجهها فى عالم يتغير. ويجيب برجنسكى أنه صدم عندما استمع الرئيس - جورج بوش- يتحدث فى رسالة الاتحاد أن الحرب على الإرهاب هى التحدى الأيديلوجى الرئيسى فى هذا القرن وأنه سأل نفسه أليس هذا نوع من الغطرسة ونحن فى بداية عام ٢٠٠٨، إن الحرب على الإرهاب لن تكون هى التى ستحدد التحدى الأيديلوجى الرئيسى لقرننا إنه شىء أكثر مراوغة وأنه يتضمن ثلاث تحديات كبرى، أحدهما هو ما أسميه الصحوة السياسية العالمية فللمرة الأولى فإن كل البشرية فى حالة نشاط سياسى، إن هذا تغير درامى جدا، وثانيا هناك تحول فى مركز القوة العالمية من العالم الأطلنطى إلى الشرق الأدنى، ليس انهيار عالم الأطلنطى ولكن فقدان السيطرة التى امتلكها لخمسمائة عام. والثالث هو ظهور مشكلات عالمية مشتركة التى علينا ان نواجهها وإلا فسوف تعانى بشكل خطير وأعنى المناخ والبيئة والفقر وعدم العدالة، وهذه تحدد نوع التحديات إلى على أمريكا أن تستجيب لها، وأن بقاءها ومكانها فى العالم سوف يعتمد على الدرجة التى تستجيب بها. أما عن القدرة يمكن لأمريكا أن تحتفظ بدورها فى الشرق الأدنى وعديد من الأسئلة الأخرى. أما الشخصية التى أدارت النقاش ووجهت الأسئلة فهو دافيد إجناتيوس الذى يكتب فى قضايا السياسة الخارجية الأمريكية على مدى ثلاثين عاما. وقد دار هذا النقاش على مدى عدة شهور خلال عام ٢٠٠٨ وقبل انتخابات الرئاسة الأمريكية.

ويقول دافيد إجناتيوس فى تقديمه للكتاب إن نقطة البداية فى النقاش هى الاعتقاد أن العالم يتغير بطرق أساسية وأن نماذجنا التقليدية فى فهم دور أمريكا لاتعمل جيدا جدا، وكلا الرجلين يعتقد أن الولايات المتحدة فى موقف صعب فى الخارج لأنها لم تتكيف لهذا الواقع الجديد وكلاهما يتساءل حول الحكمة والأفكار التقليدية ويحاولان النظر إلى العالم بعيون جديدة، وكلاهما متفائل بشكل أساسى حول مستقبل أمريكا ولكن فقط إذا ما استطاعت أن ترتفع إلى مستوى التحديات فى التعامل مع العالم كما هو الآن وليس كما نود أن يكون. ولهذا جاء الكتاب كتجربة لكى نرى إذا ما كان الأمريكية التى انكسرت فى التعامل مع هذا العالم فإن برجنسكى يتعبرها فى فقدان الثقة، فقد واجهت أمريكا صراع الحرب الباردة بالثقة، ولكن ما يجده مثيرا للشفقة هذه الايام هى ثقافة الخوف التى يواجهها المرء فى كل مكان. وعندما يسال إجناتيوس عن اليوم الذى تغير فيه العالم وهل هو اليوم الذى سقط فيه حائط برلين، يجيب سكوكروفت أنه اليوم الذى وقف فيه جيمس بيكر وإدوارد شيفرنادزا معا لكى يدنيون غزو العراق للكويت، هذا هو اليوم الذى انتهت فيه الحرب الباردة بحق، فهل جرح السوفيت بشكل سيئ عند سقوط حائط برلين، وهل كانت الإمبراطورية تتصدع؟ نعم. أما النقطة القصوى بالنسبة لبرجنسكى فكانت عندما نزل العلم السوفيتى من فوق الكرملين فى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩١. أما عن الفرص الضائعة عندما انهارت الإمبراطورية فهى فى رأى برجنسكى أن الولايات المتحدة لم تفعل الكثير لخلق مؤسسات مشتركة يشعر فيها الروس أنهم جزء من مغامرة أوروبية والتى هى هامة جدا اليوم ولكن كل هذا يبهت مقارنة بسوء الحكم المميت الذى استجبنا به لـ ١١ سبتمبر وينتقل النقاش إلى تعامل أمريكا مع غزو صدام للكويت وهل كان من الخطأ إسقاطه.

ويجيب سكوكروفت أنها لم تكن مهمة غير مكتملة، فالهدف الرئيسى من

DARYL CAGLE

Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, " America and the World" : conversations on the future of American foreign Policy, New York : Basic Books, 2008.

البداية لم يكن إقصائه من السلطة، وما فعلناه هو أننا تركنا صدام يحكم وبنفس الطموح ولكن بدون القدرة على تحقيقها فقد انهار جيشه ولم تمكن العقوبات من إعادة بنائه وعند هذا الوقت لم يكن تهديدا بحرب الخليج الثانية ولم يكن تهديدا بالمعنى الاستراتيجي، ويفسر سكوكروفت فى لماذا لم تسقط أمريكا صدام بثلاثة أسباب أن التحالف الذى كان أساسا من العرب كان سينقسم، وثانيا أن التفويض الذى كان لدينا من الأمم المتحدة هو تحرير الكويت، وثالثا أن غزو العراق كان سيغير طبيعة الصراع بحيث نبدو محتلين فى أرض معادية وأن قواتنا سوف تتعرض لنشاط العصابات وليس لدينا استراتيجية للخروج.

وعندما يسأل إجناتيوس عن تجربتهما مع أحداث ١١ سبتمبر يقول سكوكروفت إنها كانت صدمة للشعب الأمريكي، وإن ما يشك فيه الآن أن الصدمة جاءت مع هذا الإحساس الكبير بالتفوق الذى طورناه باعتبارنا قوة أعظم، وأن لدينا كل هذه القوة ومادمنا نمتلكها فعلينا استعمالها لإعادة صنع العالم بداية من الشرق الأوسط هذه المنطقة المضطربة جدا، وعلى هذا فإن

يعتمد هذا الكتاب على أهمية التكيف مع بيئة دولية جديدة ودائمة التغير، ويدعو اثنين من أبرز المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، لكى يناقشوا علاقة أمريكا مع العالم



نستطيع أن نفعلها بمفردنا ولهذا فقد نحينا الأوروبيين بل وحتى قلنا لهم: إن لم تكونوا معنا فإنكم ضدنا، وهى كانت لهجة لينينية للرئيس أن يستخدمها، ونتيجة لهذا فأنا أشعر بقوة جدا أن ١١ سبتمبر لم يكن فقط نجاحا تكتيكيا لأسامة بن لادن وإنما جرح استراتيجى للولايات المتحدة أنزلناه على أنفسنا. أما سكوكروفت فإن لديه نفس وجهة النظر التى كانت لديه عام ١٩٩١ إن الذهاب إلى العراق هى مغامرة سهلة ولكن فى الوقت نذهب إلى هناك فإن هذه أرض مضطربة جدا وليست مستعدة أن تتحول إلى ديمقراطية وأننا سوف يكون أمامنا نسميه شركاء stakeholders فى هذا النظام، غير أنه مما يعوق هذا المفهوم واحتضانه هو ان الأمريكيين مجتمع يعيش داخل نفسه وأنه ليس مهتما بتاريخ البلدان الأخرى، فهم يريدون أن يتركوا لشأنهم وأن لاينغمسوا فى مشاكل العالم، وأن يستمتعوا بالحياة.

ومع مرور خمس سنوات على حرب العراق، ومع مقدم رئيس جديد يسأل إجناتيوس كلا من سكوكروفت وبرجنسكى عن النصيحة التى يقدماها للرئيس الجديد، ويجيب سكوكروفت أن الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط تواجه مشكلة كبيرة فى منطقة غاية فى

هذا يمكن أن يكون بدرجات مختلفة من السرعة. ولكن مادمنا نرى أساسا باعتبارنا استمرارا للاحتلال البريطانى يقوم أساسا على القوة العسكرية، فإن هذا ببساطة يجعل من الاستحالة أن نطور استقرارا ذاتيا وحقيقيا فى العراق، فوجودنا هو مساهمة فى تفكك العراق. ويضيف برجنسكى أنه لا يحب التركيز فقط على العراق فهو جزء من منظومة المشكلات التى نواجهها وكلا منها يدعم الآخر ويخلق توترات وصراعات وأخطار التى يجب أن نكون قلقين بشكل جاد حولها، ذلك يتضمن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى المتقيح والذى يخلق الكثير من المشاعر المعادية لأمريكا ثم عدم اليقين حول العلاقة مع إيران ولهذا أعتقد أن أى اقتراب للمسألة العراقية يجب أن نأخذ فى اعتبارها العلاقات المتبادلة مع القضايا الأخرى.

ويؤكد سكوكروفت أن أحد المصالح الأساسية للولايات المتحدة فى كل هذا الأمر هو عراق لايتجزأ إلى أجزاء محلية، فهذه صيغة للكارثة فى المنطقة وأعتقد أنها الأكثر احتمالا للتحقق، فالأكراد لن ينضموا إلى الشيعة فهم بالفعل يتمتعون بالحكم الذاتى إلى

.. والعالم

١١ سبتمبر كانت مفاجأة كبيرة، وكان العالم يتطور إلى الاسوء بشكل سريع وان علينا ان نفعل شيئا، وان لدينا القوة كذلك بأنفسنا وليس لدينا الوقت لاستشارة أصدقائنا ويجب ان نفعلها بمفردنا ويعقب برجنسكى أنه بعد ١١ سبتمبر انعقد حلف الاطلنطى وأثار بالإجماع المادة (٥) نيابة عنا وللمرة الاولى فى تاريخه وكان ردنا فى الواقع: لا شكرا، وقد سألت نفسى دائما: ماذا كان يحدث لو فعلناها بشكل مختلف وإذا ما كنا قد قبلنا هذا التضامن من جانب حلفائنا واستخدمناه كنقطة انطلاق لكى نفعل ما كان يجب فعله فى افغانستان.

ويلاحظ اجناتيوس ان كلا الرجلين كان لديهما بعد النظر للتحدث قبل الحرب على العراق والتحذير بأنها خطأ، ويسألهما لماذا تحدثا وماذا كانت معتقداتهما. ويجيب برجنسكى أن ما كان يقلقه جدا فكرة أننا نتقدم نحو مغامرة على أساس معلومات وإحكام خاطئة، وهو بعد خمس سنوات من الحرب مازالت تعرض علينا تكلفة مانعه موضوعيا وماليا واقتصاديا وأخلاقيا.

وما أخشاه هو أن تتورط فى شىء يتضمن باكستان ربما لأسباب جيدة جدا، ولكن ما اخشاه اننا سنكون بمفردنا فى هذه المغامرة لان استجابتنا الاولى كانت مدفوعة بهذا الإحساس بالغطرسة اننا مشكلة ضخمة إذا ما ذهبنا إليها، فضلا عن أن الذهاب إلى العراق سوف يكون تحولا أساسيا عن جهودنا للتعامل مع الإرهاب، ولهذا فإننا لم نكن لننخرط فيها بدون تحليل حريص للنتائج.

ويوجه إجناتيوس النقاش نحو صعود أقطاب جديدة للقوة وخاصة الصين والهند وربما روسيا، ولهذا فهو يسألهم عن هذا الواقع لهذا العالم الجديد. ويعقب سكوكروفت بأن العالم يتغير وأن ما نحتاج أن ننظر فيه هو كيف نستطيع أن نتعاون لوضع مشكلاته تحت السيطرة لأننا لانستطيع أن نحلها بمفردنا، فى هذا العالم من العولمة، فإن صعود الصين أو الهند لن يكون كما كان منذ مائة عام فالعالم مختلف جدا.

ويوافق برجنسكى على هذا التصور وأن علينا أن نواجه حقيقة أن النظام العالمى كما يقوم الآن قد صيغ بين أعوام ١٩٤٥-١٩٥٠ حين كانت هناك وقائع مختلفة، ولهذا فإن المطلب الأساسى هو أن تتكيف المؤسسات للواقع الجديد والذى يضمن صعود قوى مثل الصين والهند واليابان واندونيسيا فى الأفق. فى هذا السياق فإن مؤسسات مثل الأمم المتحدة، والناتو ومجموعة الثمانية، وهى جميعا مؤسسات أنشيءت فى عالم الحرب الباردة، فى هذا العالم فإن ما تحتاجه الولايات المتحدة هو أن تكون قوة مساعدة atalyst فى نظام عالمى نستطيع أن عدم الاستقرار؛ فى لبنان، فى الأردن، فى مصر وأينما توجهت فإن هناك إمكانية عدم الاستقرار الدائم بسبب صراعات السنة والشيعة والصراعات العربية وشعورى أننا لانستطيع أن نخرج من العراق وأن على أى رئيس جديد أن يدرك هذا، وهو لايعنى هذا إلى الابد، ولكن فكرة سحب القوات خلال ستين يوما هى إطار عقلى خاطئ، فما الذى يعنيه الفوز فى العراق؟ وما الذى نحتاج أن نفعله هناك؟ فما نحتاج ان نفعله هو خلق عراق مستقر أكثر من عراق يولد الفوضى، ولا أعرف كم يستغرق هذا فقد يستغرق وقتا طويلا وربما أقل، فالعراقيون ليسوا مدينون لنا بالفضل فهم لم يدعونا إلى هناك، وعلى هذا فسوف يستمرون فى صراعاتهم الداخلية، ولا أعرف كيف ينتهى هذا، ولكن ما نحتاجه فى العراق هو أن نجعله قوة استقرار فى المنطقة.

أما برجنسكى فهو يتبنى وجهة نظر مختلفة تعتمد أن الوجود الأمريكى فى العراق هو جزء من المشكلة، فالعراق لن تجتمع معا إذا ما استمر هذا الوجود آملين أن شكل ما فإن احتلالنا سوف يقود فيما بعد إلى الاستقرار وإلى عراق ذات حكم ذاتى وقابل للحياة، وعلى هذا فالرئيس الجديد يجب أن يكون هدفه هو إنهاء الوجود الامريكى فى العراق، واعتمادا على من سيكون الرئيس، فإن درجة كبيرة وسوف يستمرون فى طريقهم، وبالتأكيد فإن الجزء الشيعى اقوى من الجزء السنى، ولكن الجزء السنى يمتلك خلفه مالا عربيا كبيرا فالحرب الأهلية قد تستمر لمدة طويلة، غير أن برجنسكى يعتبر هذا أسوء السيناريوهات فهناك أيضا إمكانية أن تجادل أنه إذا غادرنا العراق فسوف يكون هناك ضغوطا عليهم لكى يتعايشوا.

ويطرح إجناتيوس المشكلة العراقية من وجهة نظر تأثيرها على إيران، وعلى ادعائها أنها قوة صاعدة وأن هذه هى لحظتنا لان يعترف بنا كأمة عظيمة. ويعقب سكوكروفت بأهمية الاتجاهات الإيرانية، والشيء الذى يجب أن نتذكره أنه فى طريق تعاملنا مع الإرهاب ثم العراق وأفغانستان فقد أزحنا أعداء إيران على الجانبين، ومن هنا فإن شعور إيران «أن لحظتنا قد حلت» ليس أمرا غير طبيعى. غير أن الحقيقة أن إيران تعيش فى منطقة خطيرة فهى دولة شيعية فى منطقة سنية، ونحن فى حاجة أن نخرط إيران فى مناقشة استراتيجية والتى يمكن أن تقود إلى إطار فى المنطقة الذى يسمح لإيران أن تشعر بالأمان دون حاجة لأن تحصل على أسلحة نووية. ويعقب برجنسكى على هذا بأن نكون مستعدين أن نسقط بعض العقوبات المؤلمة ضدهم وهنا سوف يكون المجال لشىء مقابل شىء،

والطريقة الأخرى للتعامل مع المشكلة هو أن نقول أننا سنتفاوض بدون شروط، فالذى يخلق هذا الركود المضاد هو إصرارنا على الشروط المسبقة، فيجب أن يكون هناك إما شروط مسبقة لأى أحد أو اتفاق متبادل يساير فيه وقف التخصيب مع وقف العقوبات. ويعقب برجنسكى على النقطة التى أثيرت حول تصور إيران لمكانتها ويعتبر أن هذا التصور وهما ذاتيا، فإيران ليست على الإطلاق تمثل هذه القوة فهى بلد لديها عدد كبير من المشكلات الداخلية والتى تأخرت فى التنمية الاقتصادية وحيث جزء كبير من الشباب غير راضين عن القيادة الدينية المتعصبة، والذين ينظر جزء كبير منهم وخاصة النساء إلى تركيا أو أوروبا كنموذج لمستقبلهم وليس للتفسير الأصولى للقرآن.

ويتساءل إجناتيوس عما إذا كانت إيران سوف تستمر قوة ثورية إلى الدرجة التى تضطر معها أمريكا إلى استخدام القوة المسلحة لاحتوائها، ويعقب برجنسكى بعدم تشبيه إيران بفرنسا الثورية خلال عصر نابليون، ويرجع الوضع مع حماس فى غزة، حزب الله فى لبنان، إلى تطورات داخلية وليس إلى غزو إيرانى، وقد اكتسبت إيران نفوذا قويا بسبب الحرب على العراق، ولكنها بلد معرض للأخطار وضعيفة جدا من الداخل وسكان غير راضين بشكل متزايد إلا إذا واجهناهم بالتهديدات الأمريكية الزائدة والبيانات غير الرشيدة من وقت لآخر. ويضيف سكوكروفت عامل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ويعتبر أن تسويته سوف تغير السيكلوجية فى المنطقة وتضع إيران فى موقف المدافع.

ويتساءل إجناتيوس عما إذا كان ممكنا أن تتعايش أمريكا مع إيران النووية أو أن تذهب إلى الحرب لمنعها؟ ويجيب سكوكروفت بأن قنبلة نووية لن يخضع لها الأتراك أو السعوديون أو المصريون وربما أيضا الإمارات المتحدة، ومقارنة ذلك مع كوريا الشمالية هو خطأ لأن كوريا فى وضع قريب، وهى فريدة فى البلدان التى تحيط بها وإيران حالة مختلفة جدا ولكن لمنعها بالقوة عليك أن تنظر إلى النتائج، فهناك شك عميق جدا فى المنطقة أن أمريكا معادية للإسلام، وهجوم حتى على المنشآت النووية لإيران سيكون له نتائج جيوبولتيكية هائلة فى المنطقة وسوف تعقد المشاكل هناك بشكل كبير، ويضيف برجنسكى أن الهجوم على إيران سوف يخلق موقفا تصبح فيه الولايات المتحدة منخرطة فى حرب تشمل العراق، إيران، أفغانستان وباكستان بشكل متزايد وسوف ينسحب على الخليج الفارسى، وعلى هذا فإن معانى هذا لوضعنا فى العالم وقدرتنا على استخدام القوة على الاقتصاد العالمى، بالنسبة للمشاعر الشعبية، وللعالم الاسلامى وربما لمعظم العالم نحونا سوف يكون كارثيا بشكل يجعل المرء يفكر فقط تحت أكثر الظروف تطرفا. ويعقب سكوكروفت أن الموقف يتطلب دبلوماسية معقدة وحكيمة وحريصة تنظر فى كل العوامل لكل موقف معقد واعتبر أن لدينا وصفة للنجاح فى هذا.



ويحول إجناتيوس النقاش إلى ما يعتبره أكثر القضايا تعقيدا للشرق الأوسط فى حياتنا وهى النزاع العربى الإسرائيلى والمركز الآن على القضية الفلسطينية، وباعتبار أن برجنسكى قد ساعد الرئيس كارتر فى تحقيق الاختراق الأول الأكبر وهى إقامته كامب دافيد والتى وفرت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وأن سكوكروفت كان لاعبا مركزيا فى عملية السلام التى وصلت قمتها فى معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، ولذلك فهو يطالبهم بأن ينظروا إلى القضية منذ أن غادروا البيت الأبيض ويشاهدوا كونداليزا رايس وهى تتعامل مع مهمة انابوليس للسلام. ويعقب برجنسكى بأنه يتأكد من شعوره أن المشكلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عميقة جدا وكبيرة جدا وعاطفية جدا



يقول إجناتيوس فى تقديمه للكتاب إن نقطة البداية فى النقاش هى الاعتقاد أن العالم يتغير وأن نماذجنا التقليدية لا تعمل جيدا



وأنها من العمق أن تترك لكى يحلوها بأنفسهم، ولذلك فأنا أشكك جدا حول مستقبل سلام يتحقق بمفاوضات فلسطينية إسرائيلية ذاتية ويديرونها بأنفسهم، فخبرتى من كامب ديفيد وأيضا من خبرة سكوكروفت ومافعلته إدارته يقودنى إلى الاستخلاص الحازم بأن الولايات المتحدة وحدها يمكن أن تصبح وسيطا فعالا وهذا يعنى بالنسبة لى أمرين: الأول أن لا تصبح الولايات المتحدة طرفا فى الصراع لجانب ضد الآخر، والثانى ألا تحتفظ الولايات المتحدة بموقف سلبى ولكن تقدم وجهات نظرها فيما يتعلق بما يجب أن يحدث وأن تحاول أن تكون طرفا عادلا بقدر ما نستطيع وأن تحترم المصالح الحيوية للأطراف ولكن لا تخجل من أن تجعل موقفها واضحا وأن تصر أن يحترم.

وعندما يلاحظ إجناتيوس أن هذا يعنى أن نفرض اتفاقية من الخارج، يعقب برجنسكى أن العبارة التى يفضل أن يستخدمها هى «أن تساعد»، ويضيف أنه فى كامب دافيد كانت كل المفاوضات تستند على أوراق تفصيلية أعدها الجانب الأمريكى والتى حددت ترتيبات بديلة وأن ذلك كان بإرشاد رئيس يعرف معاونيه وكان مصرا جدا، فإذا كنا نود أن نتقدم اليوم يجب أن نكون مستعدين أن نقرر علنيا على الأقل المؤشرات العامة للتسوية ونقول «إن الباقى متروك لكم للتفاوض حوله»، وهذه المؤشرات الأربعة هى: لا لحق العودة للفلسطينيين، وهى جرعة مريرة للفلسطينيين جدا، وعلى المرء أن يفهم أنها جرعة مريرة جدا للفلسطينيين لأن هيكل الهوية الفلسطينية مبنى على فكرة أنهم قد طردوا بدون عدل من إسرائيل، والثانية هى التقاسم الحقيقى للقدس وهى جرعة مرة للإسرائيليين، ولن يكون هناك سلام قابل للحياة إذا ظل المسجد، وإذا ظل جزء من المدينة القديمة وشرق القدس ليست عاصمة فلسطين، فلن ينظر إلى السلام كشرعى ولن يكون هناك نقطة انطلاق للتصالح، والمؤشر الثالث هى حدود ١٩٦٧ بتغيرات متبادلة، والمؤشر الرابع هى دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وقد اقترحت حديثا أنه يمكن حتى أن يكون هناك قوات أمريكية عبر نهر الأردن لكى نعطى لإسرائيل الإحساس الإسرائيلى ضد أى تهديد وإذا كان الرئيس الحالى - بوش- غير مستعد لتقديم هذه الدفعة، فإن الرئيس القادم يجب أن يقدمها.

وعندما يسأل إجناتيوس إذا ما كان على الولايات المتحدة أن تتصل بحماس الحركة التى لاتعترف بإسرائيل، يعقب سكوكروفت أنه عندما اندرج فى القضية الفلسطينية فى أوائل السبعينيات لم يكن يسمح لنا أن نتحدث مع فتح لأنها كانت منظمة إرهابية، وهذه هى نفس العملية التى نمر بها الآن، واعتقد أننا يجب أن نكون مستعدين للتحدث مع حماس، فقد اقترحت حماس وقف لإطلاق النار ولكن لا أعلم ماذا يعنى هذا. وإحساسى أنه إذا أمكنا تحقيق تقدم فى عملية السلام فإن حماس سوف تقرر أنها لن تستطيع أن تبقى خارج العملية وان تنتهى - على أحسن حال، بالسيطرة على غزه والتى لاتستطيع البقاء بذاتها.

وينبه برجنسكى إلى البعد الأخلاقى فى استبعاد حماس، فعدم التحدث إليها يعنى مقاطعتها وقطعها وهو مايعنى معاقبة مليون ونصف مليون فلسطينى وحيث يوجد بالفعل مشكلات إنسانية خطيرة: المرض، والمجاعة وعدم التواصل مع المجتمع وأظن أن هذا ليس طريقا جيدا للتفاوض، ولكن المليون ونصف فى غزه ليسوا أعداءنا ويجب ألا ننسى ذلك. وأن فكرة أننا يجب أن نثبت صداقتنا لإسرائيل بإجاعة شعب غزه هى فكرة غير أخلاقية فى المحتوى وغير عملية سياسيا. ويستخلص برجنسكى أن ما يقوله هو فى صالح إسرائيل، فإذا استطعنا أن نحقق السلام فإن إسرائيل يمكن أن تكون جزءا دائما من الشرق الأوسط وأن تزدهر هناك، وإذا ما طردنا من الشرق الأوسط فكيف نستطيع أن نراهن على بقاء إسرائيل؟

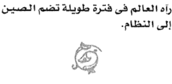


وينقل إجناتيوس النقاش إلى الصين ويشير إلى أن العديد من الناس يشعرون أنها ستهدد الولايات المتحدة، فكيف نحول نمو الصين إلى شىء فى صالحنا؟ ويجيب برجنسكى أنه متفائل فبداءة، فإن القلق الامريكى حول بعض مظاهر المنافسة الصينية فى التجارة والأعمال واحتمال الحقل العسكرى، هو شىء مشروع، وهناك رغبة قومية فى استيعاب الصين فى النظام العالمى، وهذا يعنى بالطبع رغبة أمريكية فى التكيف مع الواقع. واستيعاب أمريكا فى النظام العالمى ليس مثل استيعاب بلد صغيرة أنه يتطلب التغير التدريجى للنظام العالمى وإعادة تحديد معنى التفوق الأمريكى، فى هذا الشأن أعتقد أن الاتجاه الأمريكى هو أبعد نظرا مما كانت عليه تجاه القوى الإمبريالية عام ١٩١٤ حين كانت ألمانيا تستخدم عضلاتها وتريد قوة عالمية كبيرة لها أمانى إمبريالية واستعمارية فنحن نتصرف بشكل أكثر ذكاء، وثانيا فإن جزء من أسباب تفاؤلى هو شعورى بأن القيادة

الصينية لايوجهها أيديولوجية مهووسة التى يعتمد فيه مستقبلها على فرض نظام قيمها على العالم مثل روسيا الستالينية أو ألمانيا الهتلرية، إنهم يسترشدون بشكل أكثر بالتفكير أنه يجب عليهم أن يكونوا جزءا من العالم ويحاولون، بالعقل، أن يتبنوا كيف يفعلون ذلك. وأعتقد أنه إذا بقى الجانبان معقولان ولم يحدث شيئا مدمرا فإن هذه العملية سوف تستمر.

أما سكوكروفت فقد اعتقد أنه متفائل كذلك، فعلى الجانب الأمريكى فقد بدأت العملية فى بداية السبعينيات وتواصلنا مع الصين فى قلب الحرب الباردة وتوصلنا إلى اتفاق مع الصين أن نشترك معا لمعارضة الهيمنة السوفيتية، وقد وضع هذا لونا مختلفا فى عيون الشعب الأمريكى حول الصين وما تمثله.

أما على الجانب الصينى فقد بدأوا بعد عام ١٩٤٩ كأمة ناسكه ولم ينشدوا أى علاقات إلا مع الاتحاد السوفيتى بل وأصبحوا أكثر حدة ومشاكسة ولكن تدريجيا فقط بدأوا يخرجون من قوقعتهم الانعزالية، وفى تطورهم الاقتصادى اعتمدوا الآن على استيراد المواد الخام، وثانيا فإنهم يعتمدون جدا على الأسواق الخارجية لمنتجاتهم وهذا يعنى أنهم يحتاجون بيئة عالمية مستقرة لضمان منافذ يعتمد عليها لكل من المواد الأولية والأسواق. وعلى عكس ألمانيا فى الحرب الأولى فإنهم لا يريدون الإطاحة بالنظام أنهم يريدون الانضمام إليه وقد تصادف هذا بأنه نظام مفتوح تماما، ورغم ظهور بعض البيانات العصبية والسلبية أعتقد أن لدينا فرصة أكبر مما رآه العالم فى فترة طويلة تضم الصين إلى النظام.



وفى فصل يخصص لروسيا والعلاقات معها ويطلق عليه The State with unnatural Boundaries يطلب إجناتيوس من المتحاورين باعتبار أنهما شخصيات رئيسية فى فترة الحرب الباردة التى أدت إلى هذا التحول المثير، أن يجيبوا عن سؤال كيف ولدت روسيا الجديدة التى تتحدد بالظروف التى نشأت فيها روسيا الاتحادية وعهد يلتسين وما حدث فيه من تصدع، اقتصادى ودولى، يصل سكوكروفت إلى مجىء بوتين الذى أذهلته هذه الأوضاع، ورغم دوافع بوتين فإنه يميل إلى المركزية وحاول أن يجمع شتات الدولة الروسية وأن يحافظ على ما تبقى من الدولة السوفيتية وربما كان دافعه هو إعادة خلق الاتحاد السوفيتى وإن كنت أشك فى هذا ولكن بالتأكيد يريد أن يعيد مركزية القوة فى روسيا.

أما برجنسكى فإن يقول إننا نعرف ماذا حدث فى ظل بوتين ولكننا لا نعلم تأكيدا ماذا كانت دوافعه وإن كنا نملك بعض المفاتيح غير المباشرة، فأولا ما هى وجهة نظره عن العالم؟ لقد قدم لنا بعض المؤشرات عن ذلك، لقد قال إن نهاية الاتحاد السوفيتى هى أكبر مصيبة جيوبولتيكية فى القرن العشرين وهو قرن حدثت فيه حربين عالميتين وقتل مئات الملايين من البشر... ولكن بالنسبة له فإن التفكك السلمى النسبى للاتحاد السوفيتى هو أعظم كارثة جيوبولتيكية فى القرن، وثانيا وفى مقابلة فى بداية رئاسته والتى تحدث فيها عن عائلته وأصولها فإن الشخص الذى أعجب به بشكل أكثر كان هو جده، فمن هو جده؟ جده كان حارس أمن للينين وستالين، فهذا هو الرجل الذى يعجب به بوتين بشكل أكثر. ومع هذا فإن إحساس بوتين أن يرد على ما حدث، ولا أعتقد أنه قد استوعب حقيقة أن النظام الإمبريالى القديم لايمكن إعادة خلقه أنه مدفوع بدرجة كبيرة بالحنين إلى الماضى. وهو أيضا واقعى.

ويجيب برجنسكى أنه إذا كان ينصح الرئيس فسوف أقول إن علينا أن نحدد ذات المصالح المشتركة وأن نحاول رؤية ما إذا كان من الممكن دفعها ومثلا فإن ضبط التسلح هى منطقة مصالح مشتركة أنه فى مصلحتهم ومصلحتنا ولكى لا نخرج سباق التسلح عن السيطرة كما حدث فى الحرب الباردة، وعلى هذا سوف أبدأ بذلك. كذلك أظن أن الروس لا يريدون لتلك المنطقة البلقان أن تكون منطقة عدم استقرار لأن ذلك يمكن أن يمتد إلى روسيا، فحين نتحدث عن روسيا كدولة قومية فإن الحقيقة أن ٢٠ أو ٢٥٪ من المواطنين الروس ليسوا روسا بما فيها حوالى ٣٠ مليون مسلم وعلى هذا فإن ثمة امتدادا يعطى للروس مصلحة فى استقرار البلقان، كذلك فإن الروس قلقين حول الصين وأمريكا أن يصبحوا حلفاء لأن ذلك سوف يعطى للصين ميزة أعظم ضد روسيا، وهذا يعطينا فرصا دبلوماسية التى يمكن استخدامها بشكل بناء، فهو لا يذهب إلى محاولة خلق اتحاد سوفيتى جديد ولكنه يتجه إلى فعل أمرين: الأول أنه يحاول عزل آسيا الوسطى من أجل أن يبقى الغرب خارجه بقدر الإمكان وهو يفعل ذلك بشكل فعال باستغلال البترول والغاز فى آسيا الوسطى أن يمر عبر روسيا، وثانيا فإنه يحاول أن يخضع دولا مثل أوكرانيا وجورجيا لأنهم حاسمتين جيوبولوتيكيا.



كلا الرجلين يعتقد أن الولايات المتحدة فى موقف صعب فى الخارج لأنها لم تتكيف لهذا الواقع الجديد



ويتساءل إجناتيوس عن كيف تتعامل الولايات المتحدة مع روسيا الجديدة وقوميتها الشائكة وإحساسها بالظلم من تفكك إمبراطوريتها القديمة، وإزاء رغبة الإدارات الأمريكية لدفع الناتو لكى يتضمن جمهوريات سوفيتية سابقة وهو ما يبدو أنه أزعج الروس. وهوما كانت الولايات المتحدة ستفعله إذا ما واجهت خصما محتملا يوسع تحالفه لكى يضم كندا والمكسيك.

أما سكوكروفت فإنه يعتبر أن هناك مناطق أكثر فى العالم لنا فيها مصالح مشتركة مع الروس أكثر مما لنا من صراعات أساسية. «فالجوار القريب» هى منطقة توترات بالنسبة للروس وكذلك قضية الديمقراطية كما نحددها، فالروس لن يتحولوا إلى الديمقراطية لأننا نتوعدهم حولها، وهم يصلون إلى استنتاجاتهم الخاصة، وعلينا أن نوضح أين نقف، ولكن أن نعاقبهم وأن نتوعدهم إنما يضيف فقط إلى إحساسهم بالاستشهاد. أما عن قضية جذب أوكرانيا إلى الناتو، فإن سكوكروفت، عكس برجنسكى سوف يرى من جانب الروس كخطوة ابعد لإهانتهم.

ويخلص إجنتايوس أن الموضوع المشترك بين برجنسكى وسكوكروفت أنه الهدف الأمريكى يجب أن يكون جذب روسيا نحو الغرب وأن يدع روسيا أن تكون لها هوية أوربية ومستقبل، وأن أوكرانيا الأوروبية هى مقدمة لذلك، فتحرك أوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبى فإن من المحتمل أن تتحرك روسيا معهم، وعلى هذا فنحن نريد أن نجذب أوكرانيا إلى أوروبا ولكن بالطريقة التى لا تخلق أزمة أو مواجهة. غير أن سكوكروفت لا يوافق على هذا الطرح، فكلا من روسيا وأوكرانيا يجب أن ينظر إليهم بشكل منفصل، ولا أعتقد أنه إذا ما جذبنا أوكرانيا إلى أوروبا فإن روسيا بالضرورة سوف تلحق بها، على العكس فإن الكبرياء الروسى حول مكانتهم وشعورهم أن أوكرانيا هى شقيق صغير يلعب فى الاتجاه المعاكس سوف يبقيهم على مسارين مختلفين.

غير أن هذا لايعنى بالنسبة لسكوكروفت أن مستقبل روسيا كعضو فى الاتحاد الاوروبى غير واقعية، فهو لا يستبعد عضوية روسية مقبلة فى الناتو إذا ما تطور الناتو إلى شىء آخر، كما أنه لا يستبعد عضوية روسيا فى الاتحاد الأوروبى ولكنها قضية معقدة بشكل لا يمكن الحديث عنها الآن.

ويثير إجناتيوس التساؤل حول مستقبل روسيا؟ ورئيسها الجديد والذى حين تحدث عنه مع رسميين فى الكرملين قالوا إنه من الخطأ رؤية ميدفيدف ببساطة كألعوبة فى يد بوتين ذلك أنه أول رئيس روسى يمثل الجيل الجديد بينما كان بوتين شخصية انتقالية صاغها خبرته مع KGB وهو بهذا فهو ابن الحرب الباردة. ويجيب سكوكروفت أنه لم يلتقى معه ولكنه شخصية مثيرة للاهتمام وهو لم يصل إلى ما وصل إليه باعتباره متساهلا فمن الواضح أنه شخصية صعبة ويبدو أن لدى أسلوبا أكثر عالميا من بوتين، وأعتقد أننا إزاء أوقاتا مثيرة للاهتمام فى روسيا. فقد يكون بوتين قد اختاره لأنه شخصية يمكن التعامل معها ولكنه فى يوم ما سيقول «أنا الرئيس». أما برجنسكى فيقول إنه مادمنا لا نعرف ماذا وراء الستار فيجب التعامل مع ميدفيدف وكأنه الرئيس وصحيح أن تاريخ حياته وتدريبه مختلف عن بوتين، ولكن لست متفائلا أن التعامل معه كرئيس سوف يثمر بشكل سريع لأنه اختيار بوتين، وأعتقد أن بوتين سوف يتدبر الأمور لبعض الوقت.

وعندما يسأل إجناتيوس عن ما هى المصالح والأهداف الأمريكية حين نفكر فى روسيا. يجيب برجنسكى بأننا نود أن نرى روسيا بطريقة أو بأخرى أقرب إلى الغرب وأعتقد أن الثقافة السياسية الروسية هى أكثر أوربية منها آسيوية وفى بعض الجوانب يمكن أن نصفها بأنها أوراسية، ولكن الأسلوب المسيطر الذى يتطلع إليه الروس والميراث الحضارى الرئيسى الذين يرتبطون به هى أوروبا فى الأساس، الأساس الأوروبى المسيحى ولهذا فإنه هدف

معقول حتى لوكان بعيدا أن يعتقد أن روسيا تتطور بشكل متزايد نحو الديمقراطية، وأعتقد أن الجيل التالى بعد ميدفيدف سيكون أكثر ديمقراطية وعالمية وأوروبا من الجيل الحالى وبالتأكيد من الجيل السابق، وأتوقع أنه فى يوم ما أن الرئيس الروسى وربما الذى سيأتى بعد ميدفيدف ربما يكون متخرجا من مدرسة هارفاد للإدارة أو من مدرسة لندن للاقتصاد، وليس هذا تخمينا خياليا فبشكل متزايد فإن النخبة الروسية تحاول أن ترسل أبناءها إلى جامعات أمريكية أو بريطانية وليس إلى طوكيو أو بكين، وعند نقطة ما، ومن وجهة النظر الروسية فإن «أوروبا» التى تمتد من لشبونة إلى فلاديفوستك ستكون رؤية يرحب بها لأنها ستمكنهم أن يبقوا السيطرة على ما يقدرونه وهى أرض الشرق الأقصى. أما سكوكروفت فيعتقد أن هدف أمريكا هو أن تكون روسيا مستريحة مع جيرانها الأوروبيين، فمنذ بطرس العظيم والروس يتجادلون حول أين تقع روحهم هل هم أوربيين أم آسيويين، أم آسيويين بطلاء أوروبى، وأتفق مع برجنسكى أننا يجب أن نشجعهم لأن يجدوا بيئتهم المناسبة لا أن يكونوا ميئوساً منهم أو عدوانيين أو مستائين، وأن يجعلهم يشعرون أنهم متساوون وإن كانت هذه عملية طويلة. فإذا طور الروس مجتمعا يشعر الناس فيه بالراحة والأمن وليسوا مهددين لا داخليا و لا خارجيا فإن الجانب الأفضل من روحهم سوف يزدهر.

ويطرح إجناتيوس قضية العلاقة بين أمريكا وشركائها الأوروبيين التى يسميها شراكة لا غنى عنها، ويشير إلى أنه حين نتحدث عن أوروبا فإننا نميل إلى التحدث عنها كشىء ثابت غير متغير يعرف عنها كل شىء وننسى أنه عبر العشرين عاما الماضية فإن أوروبا قد تغيرت أكثر من أى منطقة أخرى، فما هى أوروبا الجديدة. وما الذى يجعلها مختلفة. وما هى القضايا الأمنية التى تمثلها للولايات المتحدة؟ ويجيب برجنسكى أن أوروبا الجديدة هى هذا الجهد المؤسسى بدرجة عالية الذى يعلو على السيادة القومية وهذا إنجاز بالغ....وإذا نظرنا إليها من وجهة النظر الأمريكية فإنه من مصلحتنا أن أوروبا هذه الواسعة والأكثر تحديدا سياسيا ولديها قدرة عسكرية متزايدة خاصة بها ومتحالفة مع الولايات المتحدة، وفى ضوء هذا يستخلص برجنسكى أنه فى الوقت الذى مازالت أمريكا البلد المتفوق رغم الثمن الذى دفعته فى العراق فإنها حقا تحتاج لأوروبا كحليف لأن هذا سوف يعلى من نفوذنا المشترك. ويلاحظ سكوكروفت أن الولايات المتحدة كانت متناقضة تجاه أوروبا الاتحاد الاوروبى لفترة ما، فمن ناحية فلأننا نجادل، كما فعل هنرى كيسنجر: إذا أردت أن تتصل بأوروبا فما هو رقم التليفون؟ ومن ناحية أخرى فقد كنا ننظر شذرا تجاه أوروبا الموحدة، ومن نواحى عديدة فإنه من الأفضل التعامل بشكل منفصل مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا والآن وقد أصبح لدينا أوروبا أكثر اتساعا التى تدعوها اتحادا وهى اقتصاديا واجتماعيا ناجحة جدا، ولكن مازال عليها أن تجدد نفسها سياسيا ومن وجهة النظر الأمريكية سوف يكون هذا جيدا إذا فعلت، وأعتقد أنها ستفعل هذا لأنها تتحرك ببطء فى هذا الاتجاه.

ويثير إجناتيوس مخاوف الأوروبيين من أن انتباه أمريكا يتحول عن علاقتنا التقليدية إلى أماكن أخرى فى آسيا والشرق، ويعقب سكوكروفت إن هذا حقيقى فانتباهنا حقا يتركز فى أماكن أخرى، إنه جزئيا نتيجة نهاية الحرب الباردة ومن ثم نهاية الصمغ الذى أجبرنا على أن نعلق خلافاتنا بسبب التهديد المشترك الأعظم، وحالما اختفى التهديد السوفيتى ظهرت هذه العلاقات إلى المقدمة ومن هنا كانت فكرة فرنسا عن نفسها كقائد لأوربا وأخيرا كان توغلنا فى العراق الذى أدى إلى تقسيم الأوروبيين.



يلاحظ إجناتيوس أن كلا الرجلين كان لديهما بُعد النظر للتحدث قبل الحرب على العراق والتحذير بأنها خطأ



ويعقب برجنسكى أنه من المؤكد حقيقية أن مركز الجاذبية العالمى يتحول إلى الشرق الأدنى، وأن الـ ٥٠٠ عام من السيطرة لبلدان الأطلنطى تتراجع ولكن إذا ما نظرت إلى مجموع الموارد العسكرية لأمريكا الشمالية وأوربا، فإنه من الواضح أنه إذا كان يمكن تعبئتهم بذكاء وجرى التركيز على سياسة بناءة، فإن الجماعة الأطلنطية مازال لها دور هام بل ومتفوق لكى تلعبه، ولكن هذا يعتمد إلى حد كبير على ما قاله سكوكروفت وقلته: هل نستطيع أن نحرك اتجاها استراتيجيا مشتركا؟ هل نستطيع أن نجد توازنا متساويا بين المشاركة فى القرارات والمشاركة فى الأعباء؟ هل نستطيع أن نحدد الأهداف التى ليست مجرد خدمة للذات ولكن التى تتعامل مع الأبعاد الأوسع للاقتصاد العالمى؟ فإذا ما فعلنا ذلك فإن الغرب سيظل هو المنطقة الأبرز فى العالم لعدة عقود، وحتى لو كنا أكثر انتباها للشرق الأدنى فإن اليابان تحتاجنا على الأقل بمقدار ما نحتاج إليها وربما أكثر، والصين بكل مالديها من إمكانيات للقيادة العالمية سوف تظل لعدة عقود قادمة بلد لديها مشكلات ضخمة فى البنية التحتية والفقر، والهند مازال عليها أن تثبت أنها تستطيع أن تحافظ على وحدتها الوطنية، وهى ذات سكان يبلغون المليون والذين مازالوا غير نشطين سياسيا وليسوا بعد معبأين، ولا نعلم ماذا يحدث حين يستيقظ هؤلاء المختلفين اثنيا ولغويا ودينيا وأن يستيقظوا بحق سياسيا. ويستخلص برجنسكى أن الغرب لديه دور يلعبه ولكنه حقا يتطلب نوعاً من القيادة القادرة على تحديد الاتجاه والتعاون عبر الأطلنطى.

ويحول إجناتيوس الحديث إلى الجديد الذى يحدث فى العالم، وعن التحديات المختلفة عن تلك التى نشأ عليها المتحاوران. ويجيب سكوكروفت إننا إزاء تغير حاسم فى البيئة الدولية أكثر من أى وقت فى التاريخ الحديث، تغير أساسى الذى يجرى تحت العنوان العريض للعولمة، إنه تغير فى الطريقة التى تتعامل بها الشعوب وتتفاعل، وهذا ما يثور العالم، فشعوب العالم أكثر نشاطا سياسيا، فقد كانت هناك دائما تدفقات للهجرة، ولكنها ضخمة الآن بسبب الراديو والتلفزيون يسمحان للشعوب أن يقارنوا وضعهم الراهن بغيرهم حول العالم، وبعض الآثار سيئة والبعض الآخر جيد، والنقطة الهامة أنها حقا تغير من وضع الدولة القومية، وكيف تعنى بشعبها وكيف تستطيع أن تدير مسئولياتها تجاه مواطنيها، والحقيقة أن دور الدولة القومية رغم أنه مايزال مسيطراً، إلا أنه يتناقص بثبات، ويستخلص سكوكروفت أنه يعتقد أنه فى قلب ما نواجهه فإن التحدى الرئيسى أن العالم كله يتغير مرة واحدة. وهذا ما يسمى عصر المعلومات إنما يغير حرفيا العالم الذى نعرفه والمؤسسات التى تعودنا عليها.

أما برجنسكى فهو يقول إنه بداءة يجب أن ندرك أن المشكلات التقليدية للقوة والجيوبولتيكى مازالت معنا، ولكن ما يفرض على هذه المشكلات التقليدية ويحول طبيعتهم واقعين جديدين وأساسيين، الأول هو التحول فى الظرف الذاتى للبشرية وهو ما أسميه باليقظة السياسية العالمية ففى المرة الأولى فى التاريخ فإن كل العالم ينشط سياسيا الأمر الذى بدأ مع الثورة الفرنسية وانتشر عبر أوروبا وآسيا فى نهاية القرن التاسع عشر وعبر القرن العشرين والآن عالميا، والآن نحن إزاء مشكلات بقاء ذات طابع عالمى، فعلى المستوى الذاتى فإن هذه النقطة السياسية العالمية تخلق عدم تسامح جماهيرى، وعدم صبر وعدم مساواة مع مستويات مختلفة للمعيشة، وهذا يخلق حسدا واستياء وهجرة أكثر سرعة، وعلى المستوى الموضوعى فإن المشكلات العالمية الجديدة تتضمن أشياء مثل أزمة البيئة والتهديد المصاحب للوضع الإنسانى بالتغير المناخى، والموت الجماعى الذى ينزله يشير عمدا على بشر آخرين، فنحن الآن قادرون على أن نقتل الكثير من الناس فى الحال وبسرعة جدا.

وهكذا يعتقد كل من برجنسكى وسكوكروفت أن الولايات المتحدة يجب أن تنخرط فى عالم متغير من أن ترد بشكل دفاعى، وهدفهما أن تتحالف أمريكا مع قوى التغيير هذه، ومرة بعد أخرى فإنهما يتحدثان عن الحاجة للمرونة والانفتاح وعن الاستعداد للتحدث مع الأصدقاء والأعداء أيضا. وفكرتهم أن أمريكا كقوة أعظم فى القرن الواحد والعشرين هى أمة تتواصل مع العالم وليس لكى تبشر ولكن لتستمع وتتعاون وأن تفرض إذا اقتضت الضرورة، وكلاهما يصفان الثورة السياسية التى تجتاح العالم، فبرجنسكى يتحدث عن «الصحوة العالمية»، بينما يتحدث سكوكروفت عن «التطلع نحو الكرامة»، وهما يريدان أمريكا أن تكون فى جانب عملية التغيير.■

الاختبار الحقيقى.. إلى أين يذهب أوباما؟!

مليحـــة لـــــــوزى

مثلت الدكتورة مليحة لوزى باكستان دبلوماسيا لدى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهى حاصلة على جائزة «الهلال والامتياز» للخدمة العامة فى باكستان، حصلت لوزى أيضا على الزمالة الفخرية من كلية لندن للاقتصاد عام ٢٠٠٤ وكذلك على درجة الدكتوراة الفخرية فى الآداب من جامعة ميتروبوليتان فى لندن عام ٢٠٠٥، عملت كعضوة فى لجنة المجلس الاستشارى لأمين عام الأمم المتحدة لشئون نزع السلاح فى الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥. فى عام ١٩٩٤ اختارتها مجلة التايم كواحدة من بين مائة شخص على مستوى العالم سوف يساعدون فى إعادة صياغة العالم فى القرن الواحد والعشرين - وهى واحدة فقط من باكستان - عملت كمحررة فى الصحف الباكستانية الرائدة الإنجليزية اليومية، وهى من أكبر المعلقين السياسيين على مستوى البلاد فى باكستان.

وهنا ترجمة لمقال نشرته قبل أيام الدورية العلمية التى عن جامعة هارفارد، تعددت فيه الأسس التى ترى أن «الالتزام الكامل بها على أرض الواقع» هو وحده الذى سيحدد المستقبل الحقيقى للعلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامى.

المحـــرر

■■ فيما أطلق عليه الانتخابات العالمية الأولى اعتبر الرئيس المنتخب باراك أوباما المرشح المفضل والأوفر حظا، ومع ذلك فثمة شكوك واضحة فى البلدان الإسلامية حول ما إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية سوف تتطور للأفضل مع رئيس جديد. قبل الانتخابات الأمريكية أظهر استطلاع للرأى فى باكستان أن الغالبية العظمى من الناس تعتقد أنه حتى فى حالة فوز أوباما فإن تغييرا طفيفا سوف يرافق إدارته. وفى استطلاع جالوب الذى أجرى فى سبعين دولة على مستوى العالم وجد أن من بين كل عشرة باكستانيين يوجد تسعة ليس لديهم أفضلية معينة بين مرشحى الرئاسة ولكن هذا المزاج تغير بشكل بيِّن بعد فوز أوباما. لاقى اختيار أمريكا لأوباما ترحيبا واسعا فى جميع أنحاء العالم الإسلامى وتحولت خيبة الأمل إلى بارقة أمل وتوقع لمسار جديد فى السياسة الخارجية الأمريكية تطبقه إدارة أوباما. ومما كان مثيرا للاهتمام تلك الاستجابة الملفتة للمسلمين الأمريكيين الذين استجابوا بشكل إيجابى جدا لرسالة التغيير الشامل لأوباما ولم يكن الأمر قاصرا على تزايد إقبال المسلمين الأمريكان على الانتخابات بل إن الغالبية العظمى قد صوتت لصالح أوباما.

السؤال الرئيسى يدور حول الكيفية التى تستطيع بها الإدارة الأمريكية الاستفادة من هذا الوضع الودى النادر بين جموع المسلمين لإعادة إنشاء وترميم مصداقية وسمعة الولايات المتحدة. والطريقة التى سوف يعالج بها أوباما القضايا فى العالم الإسلامى سوف تكون الفيصل فى تحديد نجاح أو فشل سياسته الخارجية، يكمن التحدى الأعظم فى هذا الشأن فى معالجة الأمور داخل جبهتى الحرب فى أفغانستان والعراق.

العلاقات مع العالم الإسلامى

أجريت سلسلة من استطلاعات الرأى على مدى سنوات عديدة من قبل منظمة «بيو» وكشفت تلك الاستطلاعات عن تدهور فى العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى يمتد لفترة طويلة، ففى أثناء إدارة بوش تراجعت شعبية الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى. فعلى سبيل المثال كشف استطلاع «بيو» الذى أجرى فى وقت سابق هذا العام عن أن اتجاهات الرأى العام فى تركيا - إحدى حلفاء الناتو - نحو الولايات المتحدة كانت أكثر سلبية بالمقارنة بالنظرة فى باكستان، وكان ذوو النظرة المؤيدة للولايات المتحدة بنسبة ١٢٪ بينما ذوو النظرة المتحفظة ٢٧٪.

فى العالم الإسلامى يعد هذا التدهور نتيجة طبيعية لسياسة الولايات المتحدة على مر السنين. عقود من السياسات الأمريكية المتفاوتة ومزدوجة المعايير قد شكلت تلك التصورات فى العالم الإسلامى، وضعت هذه السياسات الأمن الإسرائيلى والحاجة إلى النفط الرخيص فوق اعتبارات القانون الدولى والعدالة للفلسطينيين. تعد هذه السياسة الأمريكية فى جوهرها هى المسئولة عن فجوة الثقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى. فى الغرب كان هناك مزيج من الآراء المهتمة بقضية فجوة الثقة فى العالم الإسلامى، كثير من هذه الآراء أرجعت هذا الصدع فى العلاقات ليس فقط للسياسات الأمريكية ولكن أيضا لعوامل داخلية فى العالم الإسلامى، تتمثل هذه العوامل فى الضعف والتناقضات التى تتواجد فى هذه المجتمعات وعلى وجه الخصوص حالة الفشل الديمقراطى التى تسمح للمتطرفين بحشد الدعم لقضاياهم. فى حقيقة الأمر فإن هذا الوضع يحمل إلهاماً للولايات المتحدة بفكرة جوهرها إنها لابد أن تقود الجهود التى تعيد بناء وتشكيل العالم الإسلامى وبغض النظر عن الواقع فإن كل وجهات النظر تحث على ضرورة مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة وإعادة صياغتها.

الإدارة الجديدة والتحديات المقبلة

يجب أن تبدأ الإدارة الجديدة بتغيير النبرة التى تتعامل بها مع العالم الإسلامى لإقامة علاقات أساسها الاحترام. ينبغى أن تشير الولايات المتحدة إلى اهتمامها بما يقوله الآخرون وبما يعتقدونه ويعد هذا نموذجا يقدم التحولات فى المنهج حتى لو استغرق تغيير السياسات وقتا لكى يأتى بآثاره.

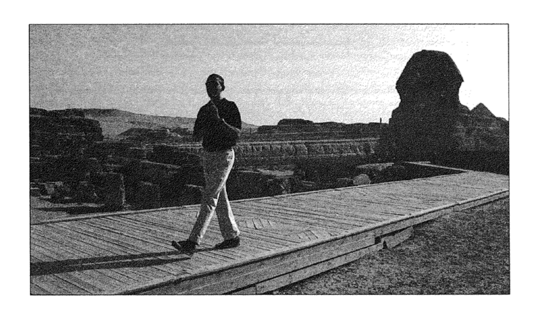
لابد أن تأخذ الولايات المتحدة بعين الاعتبار مسألة تغيير مغزى عبارة «القضاء على الإرهاب» التى كان لها العديد من العواقب غير المقصودة خاصة فى العالم الإسلامى حيث أدى هذا المغزى إلى تكوين انطباع عام بأن هذه الحرب هى حرب على الإسلام. إعلاننا عالميا «بالحرب على الإرهاب» قد أخطأ تحديد المستهدف من التحدى وتلا ذلك رد فعل خاطئ، ما ينبغى أن تدركه أمريكا جيدا هو أن الإرهاب شىء والإسلام شىء آخر. إن استخدام لفظ «الحرب» فى الشعار الأمريكى كأسلوب مجازى لمقاومة الإرهاب قد خلق استراتيجية عسكرية الطابع قامت بمزج تهديدات منفصلة متنوعة كانت تعكس فقط جذورا محلية - كان من



السؤال الحقيقى هو ما إذا كانت إدارة أوباما ستكون مستعدة فعلا للضغط على إسرائيل لتحقيق تسوية تمنح العدالة للشعب الفلسطينى

للعودة إلى النص الأصلى:
Harvard International Review
Volume 30, Winter 2009, Issue 4

ترجمة: إيمان عبدالهادى الكيلانى



الممكن معالجة كل منها على حدة - وكونت من هذه التهديدات تهديدا واحدا ضخما وغير متمايز. وللسيطرة على ردود الفعل كانت الوسيلة العسكرية لها الأولوية بالرغم من أن مكافحة الإرهاب تتطلب الجمع بين القوة الصارمة والقوة الناعمة فضلا عن مجال واسع من الأدوات السياسية تكون فيها الأهمية الأعظم لسيادة القانون والاستخبارات.

إن لغة الحرب ترفع الإرهابيين - عن غير عمد - إلى مكانة المحاربين وتفرض رؤية ملحمية لصراع مفتوح وحرب لا نهاية لها. يحمل هذا النوع من الخطاب عواقب وخيمة على السياسة الأمريكية بإخضاع كل المصالح الاستراتيجية والأهداف الأخرى لهم واحد شامل. ينبغي للولايات المتحدة إلغاء كل من هذه اللغة والاستراتيجية واستبدالهما بنهج آخر تتعامل من خلاله أمريكا مع قضية مكافحة الإرهاب باعتبارها - أى أمريكا - مؤسسة متعددة الأبعاد تتحدى بقوة القانون.

أنتقل الآن إلى السياسة: إن الخطوة الأولى والأكثر أهمية والتى ستسهم فى تحويل المناخ النفسى فى الشرق الأوسط هى الإشارة إلى حل مبكر للقضية الفلسطينية، حيث يثير هذا الموضوع بالغ الأهمية المسلمين فى كل مكان لأنه أصبح رمزا للاضطهاد والمظالم التاريخية. إن عناصر التسوية معروفة جيدا ومعترف بها حتى من جانب الإسرائيليين، السؤال الحقيقى هو ما إذا كانت إدارة أوباما ستكون مستعدة فعلا للضغط على إسرائيل لتحقيق تسوية تمنح العدالة للشعب الفلسطينى.

على صعيد كل قضايا الشرق الأوسط - الأحداث فى فلسطين، العراق، لبنان - وفى أفغانستان فإن المشاركة بمحادثات مباشرة مع إيران سوف تكون ضرورة حتمية للإدارة الأمريكية، فبدون التعامل مع إيران لن تكون هناك إمكانية لتغيير فى السياسة فيما يتعلق بهذه المسائل، مشمولا فى ذلك التوصل إلى حل للقضية النووية.

لقد وعد أوباما بإعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية، التحول من العراق والتركيز على أفغانستان. يهدف هذا إلى تصويب خطأ كبير وقعت فيه إدارة بوش بتحويل اهتمامها من أفغانستان لإعطاء أولوية استراتيجية لحرب لا طائل منها فى العراق. كان هذا التحويل فى الاستراتيجية الأمريكية سببا فى تعزيز الشعور لدى المسلمين على مستوى العالم بأن الدول الإسلامية كانت مستهدفة لعدوانية واشنطن.

يتطلب التعامل مع هاتين الحربين الصعبتين اتخاذ قرارات صعبة، إن تنفيذ التعهد بالانسحاب من العراق سوف يكون مبنيا على إيجاد توافق فى الآراء سواء على المستوى الداخلى بما يشمل توازن القوى بين زعماء الشيعة والسنة أو على المستوى الخارجى فى إيران التى سوف يكون دورها حاسما.

الجـبـهـات

وفاء بوعدها إعطاء أولوية لأفغانستان وباكستان سيكون التحدى الأكبر لسياسة إدارة أوباما هو تأسيس استراتيجية شاملة لأفغانستان حيث تلاحظ أجهزة الاستخبارات الأمريكية وجود «دوامة» تسيطر على الوضع هناك مما دعا واشنطن أن تبدأ بالفعل فى استعراض السياسات المختلفة وهى تؤكد خطورة الوضع وتعترف بأن السياسة الحالية لا تعمل مما يشير إلى احتياج الوضع إلى استراتيجية وليس مجرد رد فعل.

لقد أدت سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية وسوء تحديد الأولويات إلى تدهور خطير للوضع الأمنى فى أفغانستان ودفعت جبهة الحرب إلى المنطقة الحدودية مع باكستان. تنبثق كثير من هذه التفاصيل من حقيقة أساسية هى أن الحرب فى أفغانستان قد نتجت من الظروف المؤلمة التى خلَّفتها هجمات ٩/١١ وبالتالى فإن هذه الحرب تفتقر إلى استراتيجية واضحة المعالم والأهداف.

يلتزم الرئيس أوباما بزيادة أعداد القوات فى أفغانستان ولكن بدون إحداث تغيير جذرى فى الاستراتيجية وهذا لن يتبعه انهيار الأمن فى البلاد. لقد نشرت موسكو فى ذروة احتلالها لأفغانستان ١٥٠ ألف جندى وهى لا تزال عاجزة عن تجنب الهزيمة فى أرض تعد مقبرة للإمبراطوريات.

لا يمكن تجاهل الدروس التاريخية فى مثل هذه الظروف الخطيرة حيث يتطلب الوضع استراتيجية أكثر واقعية تكون موجهة إقليميا ويتميز نهجها بالشمول. إن إعادة النظر فى الاستراتيجية يجب أن يبدأ بإعادة تحديد أهداف الولايات المتحدة مع ضرورة التمييز بين اختيار أداء ما هو حيوى «تعطيل الشبكات الإرهابية»، وبين ترك ما هو أفضل للأفغان وهو «بناء الديمقراطية وتحويل المجتمع»، لقد حاولت واشنطن وحلفاؤها فى حلف شمال الأطلسى فعل العديد من الأشياء ولكن ذلك تم بشكل بدائى يفتقد إلى الإعداد الجيد وجودة تحديد الأهداف والأولويات. لقد أدى هذا الوضع إلى اندماج بين قومية البشتون وراديكالية المسلمين وهذا الاندماج يغذى روح التمرد وتزداد مخاطر تحويل هذا الوضع إلى «حرب تحرير البشتون». إن الاعتماد المفرط على القوة العسكرية قد أدى إلى ارتفاع الخسائر بين المدنيين وأصبح ذلك عاملا قويا وراء تأييد طالبان.

لابد أن تسعى الاستراتيجية الجديدة إلى الفصل بين القاعدة وطالبان من خلال إدماج طالبان كمشاركة فى عملية المصالحة ومواصلة الجهد فى تحقيق انسحاب نهائى للقوات الأجنبية فى مقابل وقف الهجمات وتقديم الدعم لإنشاء جيش أفغانى قادر على البقاء. ليس من المتوقع حدوث تسوية سريعة ولكن إنشاء روابط الثقة تدريجيا من شأنه أن يكون أساسا للتفاهم النهائى. من ناحية أخرى ينبغى أن يتحول التركيز من حملات القصف إلى التسوية السياسية والتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. إن الجهود المبذولة لبناء السلام يجب أن يتم الاضطلاع بها فى كل منطقة وفى كل قرية على حدة من خلال ترتيبات تقاسم السلطة وتوزيع موارد التنمية فى المجتمعات المحلية، وهذه الخطة تحتاج إلى دعم من جميع أصحاب المصالح الاقليمية، ولابد أن تساعد واشنطن فى التنسيق بين هذه الآراء الإقليمية والتى لابد أن تشمل إيران وروسيا.

المزيد من الدعم للاستراتيجية الإقليمية تجاه أفغانستان وباكستان يعنى خلق نهج يعزز الأمن والاستقرار

فى كلا البلدين من خلال دعم متبادل. الاستراتيجية التى تستهدف «هزيمة» أفغانستان سوف يصيبها الشحوب والهزال فى حال وضعها فى مواجهة هدف آخر هو «هزيمة» باكستان.

بالنسبة لباكستان فإن الخطوة الأولى ذات الأهمية الأعظم هى معالجة نقص الثقة الذى يميز علاقتها مع الولايات المتحدة، فتلك العلاقة تتسم بالتماسك والاستقرار على مستوى القيادة فقط أما النطاق الأوسع والمتمثل فى المؤسسات ووسائل الإعلام والشعب فى البلدين فإنهم ينظرون للولايات المتحدة بعين الريبة والعداء. تغيير تلك النظرة إلى النقيض يتضمن بناء الثقة وهذا ما يجب أن يكون ضمن الأولويات الملحة لأوباما لأنه بناء على ذلك سوف تتحدد نوعية التعاون بين واشنطن وإسلام أباد والذى على أساسه ستتوافر القدرة على التعبئة وعلى إحلال الاستقرار فى المنطقة.

يجب أن توقف واشنطن الضربات التى تقوم بها من جانب واحد فى المناطق القبلية الباكستانية، فقد أدى النهج العدوانى الذى تنتهجه إلى اشتعال الرأى العام وعرض جهود إسلام أباد لمكافحة التمرد إلى خطر زعزعة الاستقرار فى بلد هش من الأصل. بدلا من ذلك يجب على واشنطن أن تساعد على تعزيز قدرة باكستان على احتواء المتشددين. يقول الجيش الباكستانى إنه يخوض حربا غير متكافئة حيث يقاتل بأسلحة تقليدية بسبب أن الولايات المتحدة ما زالت تنكر عليه الأدوات التى يحتاجها فى مكافحة التمرد ولابد أن يكون لهذه المشكلة حل.

ينبغى على إدارة أوباما التوقف قطعيا عن التعامل مع باكستان كمجرد قوة مساعدة مأجورة بدلا من حليف له قيمته، حيث كان ذلك من تركة بوش. لقد دفعت باكستان ثمنا باهظا - سواء على المستوى الإنسانى أو على مستوى الآثار المترتبة على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى - لكونها حليفا للولايات المتحدة، فقد لقى الآلاف من الناس - من بينهم ثلاثة آلاف من موظفى إنفاذ القانون - حتفهم فى أعمال العنف الإرهابية منذ عام ٢٠٠١. وطبقا لقول وزير الخارجية الباكستانى تقدر التكلفة الاقتصادية بنحو ٣٤ بليون دولار أمريكى فى الفترة نفسها، وأن التكلفة بلغت فى العام الحالى وحده ثمانية ونصف بليون دولار أمريكى.

لابد للنهج الأمريكى الجديد مع باكستان من الاعتراف بأن استقرار البلد لا يتوقف فقط على احتواء التشدد ولكن بتدعيم الاقتصاد ومعالجة الخصومة الطويلة مع الهند. إن الاقتصاد غير المستقر لباكستان يحتاج إلى الدعم الدولى، وينبغى أن تترجم المساعدات الاقتصادية فى شكل المزيد من التجارة وليس المعونات الاقتصادية. يجب أن تعرض الولايات المتحدة اتفاقية بشأن التجارة الأفضل لدى باكستان وهى تجارة المنسوجات الباكستانية - شريان الحياة الاقتصادية - ولابد أن يكون ذلك هو محور المساعدة الاقتصادية وينبغى النظر فى إلغاء الرسوم الجمركية تماما لفترة محدودة. التجارة تخلق فرص العمل والدخل الدائم وهى أدوات أكثر فعالية فى مكافحة الإرهاب من القنابل والرصاص.

فى حديث معه تم قبل الانتخابات الأمريكية اعترف الرئيس المنتخب أوباما بضرورة حل النزاع طويل المدى حول كشمير لتمكين الجيش الباكستانى من التحول من التركيز على التهديد التقليدى المتمثل فى الهند إلى مكافحة التمرد. للمساعدة على تحقيق ذلك يتعين على واشنطن التغلب على ترددها المعتاد فى المشاركة فى النزاعات حول شبه القارة الهندية وبدلا من ذلك تبادر إلى إطلاق مبادرة دبلوماسية تهدف إلى التوصل إلى تسوية للخلافات بين باكستان والهند. يعد هذا الأمر أكثر إلحاحاً فى أعقاب الهجمات الإرهابية التى وقعت فى مومباى.

ختاماً

أهم التغييرات السياسية التى تحتاج الولايات المتحدة إلى الإشارة إليها لبداية جديدة مع العالم الإسلامى هى: إيجاد حل عادل للصراع الإسرائيلى الفلسطينى، تسوية واسعة النطاق للخلافات مع إيران لمنح طهران الاستقرار الإقليمى الذى تراهن عليه، إنهاء الاحتلال الأمريكى للعراق بالانسحاب المنظم، استراتيجية جديدة أكثر واقعية فى أفغانستان تفصل بين القاعدة وطالبان وتركز على بناء جيش أفغانى فعال وأجهزة أمنية لتمكين القوات الأجنبية من الانسحاب النهائى من أفغانستان مع المساعدة على تعزيز الاستقرار فى باكستان.

هذه التغييرات سوف تمكن العالم الإسلامى من إصلاح نفسه ومعالجة أوجه العجز فى التنمية والحرية التى ما تزال تتسبب فى إعاقة التقدم لربع سكان العالم. ■





من شعر الحلاج

التلبية

لبّيكَ لبّيكَ يا سرّى ونجوائى
لبّيك لبّيك يا قصدى ومعنائى
أدعوك بلْ أنت تدعونى إليك فهلْ
ناديتُ إيّاك أم ناجيتَ إيّائى
يا عين عين وجودى يا مدى هممى
يا منطقى وعباراتى وإيمائى
يا كلّ كلّى يا سمعى ويا بصرى
يا جملتى وتباعيضى وأجزائى
يا كلّ كلّى و كلّ الكلّ ملتبس
وكل كلّك ملبوس بمعنائى
يا من به عُلقَتْ روحى فقد تلفت
وجدا فصرتَ رهينا تحت أهوائى
أبكى على شجنى من فرقتى وطنى
طوعاً ويسعدنى بالنوح أعدائى
أدنو فيبعدنى خوف فيقلقنى
شوق تمكّن فى مكنون أحشائى
فكيف أصنع فى حبّ كَلِفْتُ به
مولاى قد ملّ من سقمى أطبّائى
قالوا تداوَ به منه فقلت لهم
يا قوم هل يتداوى الداء بالدائى
حبّى لمولاى أضنانى وأسقمنى
فكيف أشكو إلى مولاى مولائى



الماضى يطاردنا

مأزق CIA

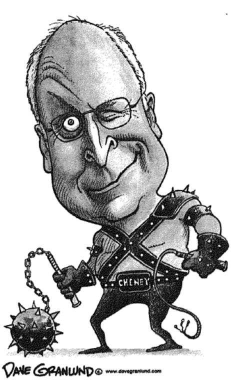
جين ماير
Jane Mayer



■■ من المعتاد أن تحارب وكالة الاستخبارات المركزية «CIA» أعداء بعيدين، ولكن فى الأسابيع الماضية كان قادتها منشغلين بخصم محلى. فعلى بعد أميال قليلة من مقر الوكالة فى «لانجلى» بولاية «فيرجينيا»، شن نائب الرئيس السابق «ديك تشينى» هجوما شديدا على السياسات الجديدة لإدارة أوباما فيما يتعلق بالأمن القومى. لقد اتهم «تشينى» - أثناء حديثه أمام «المعهد التجارى الأمريكى American Enterprise Institute» - الإدارة الجديدة بـ جعل الشعب الأمريكى أقل أمانا»، من خلال منع أساليب الاستجواب القاسية للـ «CIA» مع مشتبهى الإرهاب، والتى كانت إدارة «بوش» قد أقرتها. اتهم «تشينى» بأن إيقاف تلك الاستجوابات «أمر غير حكيم بالمرة. إنه الاستهتار بعينه فى ثوب من الصلاح».

وقد علم ليون بانيتا Leon Panetta المدير الجديد للـ «CIA» - والرجل الذى يحمل على كاهله معظم مسئولية إبقاء الوطن آمنا - بتفاصيل خطاب «تشينى» عند وصوله إلى مكتبه بالطابق السابع من مقر الوكالة. كان «بانيتا» قبل ذلك بساعة يقف بجوار الرئيس «باراك أوباما» أثناء إلقائه خطابا فى دار المحفوظات الوطنية، أكد فيه أن أمريكا تستطيع «محاربة الإرهاب مع الالتزام بسيادة القانون». فى يناير، منعت إدارة «أوباما» استخدام الأساليب «المحسنة» التى أقرتها إدارة «بوش» للوكالة، بما فى ذلك الغمر بالماء «waterboarding» (تقييد المعتقل على لوح خشبى مع تغطية الوجه بقناع من القماش وسكب الماء على وجهه حتى يقترب من الاختناق. المترجم) وحرمان السجناء من النوم لمدة تصل إلى أحد عشر يوما. وقد رد «بانيتا» - وهو يسكب فنجانا من القهوة - على خطاب «تشينى» بصراحة مذهلة، حيث ذكر لى: «أعتقد أنه شعر بنقطة ضعف فيما يتعلق بقضية الأمن القومى. إنها تقريبا سياسة الموت. عندما تقرأ ما بين السطور، فإنك تكتشف كما لو أنه يتمنى لو هوجمت البلاد مرة ثانية حتى يثبت وجهة نظره. أعتقد أن تلك سياسة خطيرة».

كان «بانيتا» أيضا يمتص النقد من اليسار. ففى اليوم السابق، كانت مجموعة من النشطاء من حماة حقوق الإنسان قد تم إطلاعهم من قبل «أوباما» بصورة غير رسمية، حيث ناقشوا خطته للتعامل مع مشتبهى الإرهاب؛ وقد أعرب بعض حماة حقوق الإنسان عن استيائهم مما اعتبروه استمرارا ضمنيا لنهج «بوش». ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، فقد





حذر «أوباما» المجموعة من أن مثل تلك المقارنات كانت «غير مفيدة». ومع ذلك، فقد واصل «كينيث روث» المدير التنفيذى لمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch»، والذى كان حاضرا اللقاء، واصل إدانة الإدارة بسبب لجوئها إلى «الاحتجاز الوقائى» - أى اعتقال مشتبهى إرهاب محددين دون محاكمة لفترة غير محددة. وذكر «روث» أن موقف «أوباما» «يحاكى النهج التعسفى لإدارة «بوش»».

منذ يناير، كانت الـ «CIA» بؤرة صراع يومى تقريبا، حيث يحاول «أوباما» استعادة سيادة القانون فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، دون التضحية بالأمان أو بفقدان دعم الديمقراطيين المحافظين أو الناخبين المستقلين. حتى الآن، أصر «أوباما» على محاولة إعادة معايرة سياسات الوكالة دون التحقيق فى أخطاء الماضى أو إلقاء مسئوليتها على أى شخص. وقد علق فى المنتصف «بانيتا» الذى وصل إلى سن السبعين وليست لديه فعليا آية خبرة بمجال الاستخبارات. بالفعل فإن مؤهلاته لتولى إدارة وكالة التجسس الأولى فى العالم كانت غير مرجحة، لدرجة أنه عندما عرض «جون بوديستا» رئيس الفريق الانتقالى لـ «أوباما» المنصب عليه، رد «بانيتا»: «هل أنت متأكد؟». وقد أكد «بوديستا» لـ «بانيتا» أن وضعه كدخيل على الإدارة هو ميزة فى الواقع: «فقد ذكر «أنت لا تحمل ندوب السنوات الثمانى الماضية. كما أن الرئيس يريد شخصا قادرا على التحدث معه بصراحة حول تلك القضايا»».

ورغم أن «بانيتا» قد خدم لفترة قصيرة فى الجيش منذ نصف قرن، فإن سمعته تقوم بالكامل تقريبا على هيمنته على السياسة الداخلية. فطوال ستة عشر عاما، كان عضوا ديمقراطيا بالكونجرس عن موطنه «مونتيرى» بولاية «كاليفورنيا». وفى عام ١٩٨٩، أصبح رئيس لجنة الميزانية بالكونجرس، مما جعله اختيارا طبيعيا كأول مدير ميزانية للرئيس «بيل كلينتون». وفى عام ١٩٩٤، أصبح رئيس هيئة موظفى «كلينتون».

لقد شب «بانيتا» - وهو ابن لمهاجرين إيطاليين - على غسل الصحون فى مطعم والديه. وهو يتسم بالصراحة الملطفة وله ضحكة خفيفة؛ وهو أيضا انضباطى صارم ومدمن للعمل. يقول زملاؤه إن «بانيتا» - الذى يحضر القداس بانتظام - يمكنه أن يلتزم بالمبادئ لدرجة الصرامة. بصورة جزئية، كانت استقامة «بانيتا» وراء حصوله على وظيفة الـ «CIA». أثناء سنوات «بوش»، ندد «بانيتا» بضياع السلطان الأخلاقى فى البلاد؛ وفى مقال شديد اللهجة فى مجلة «واشنطون منثلى Washington Monthly» العام الماضى، أعلن أن الأمريكيين تحولوا من «أبطال الكرامة

بترتيب مع:
The New Yorker

ترجمة: عادل فتحى

الإنسانية وحقوق الفرد، إلى أمة من سادة التعذيب». وقد خلص إلى «إما أننا نؤمن بكرامة الفرد وسيادة القانون وحظر العقاب القاسى غير العادى، وإما أننا لا نؤمن بذلك. وليس هناك موقف وسطى».

أصبح المقال الملتهب لـ «بانيتا» - على غير المتوقع - ذا قيمة كبيرة أثناء فترة «أوباما» الانتقالية، بعد تعرض «جون برينان» - المرشح المبدئى كمدير للـ «CIA» - لضغوط للانسحاب. وقد اتهم المنتقدون «برينان» - الذى كان مسئولا رئيسيا بالوكالة أثناء سنوات «بوش» - بالتواطؤ مع برنامج التعذيب. (شكا لى أحد أصدقاء «برينان» منذ أيام الـ «CIA» بعد أن قام البعض من المدونين آكلى المقرمشات ممن يعملون فى السراديب بملابسهم الداخلية بتسجيل احتجاجات صوتية ضد «برينان»، قامت إدارة «أوباما» بسحب اسمه بمجرد ظهور الدخان، ثم قامت بتنحية مجموعة كاملة من العاملين: كل من عمل فى الوكالة أثناء السنوات العشر الأخيرة لم يستطع أن يجتاز اختبار المدونين».

كان لدى «بانيتا» مؤهلا قويا آخر: كان مقربا من «رام إيمانويل» الرئيس الجديد لهيئة الموظفين. وقد اشتبهت السيدة الأولى السابقة «هيلارى كلينتون» وآخرون فى تسريب «إيمانويل» - الذى كان يعمل مديرا سياسيا للبيت الأبيض أثناء إدارة «كلينتون» - للمعلومات، وكاد أن يفصل. وقد تقوقع «إيمانويل» فيما يسميه «الحقبة المقفرة». ومع ذلك، عندما أصبح «بانيتا» رئيسا لهيئة الموظفين، فقد أعاد تعيين «إيمانويل» كمساعد رئيسى. وأخبرنى «بانيتا»: «اعتقدت أن لديه الكثير من الخبرات العملية وحس سياسى جيد».

فى عام ١٩٩٤، اكتشف «بانيتا» - لخيبة أمله - أن الرئيس قد تحول فى هدوء إلى «ديك موريس» وهو مستشار سياسى له سمعة أخلاقية مثار شك. يتذكر «هارولد أيكس» المساعد السابق فى البيت الأبيض «بانيتا» وهو يسير فى الممرات فى وقت متأخر من إحدى الليالى ويقول إنه فى حاجة إلى الاستحمام بعد حضور اجتماع مع «موريس». وفى وقت لاحق، نشرت صحيفة موجزة تقريرا بأن «موريس» كان يلتقى بعاهرة فى فندق قريب بواشنطون. وفى عام ١٩٩٧ ترك «بانيتا» البيت الأبيض باتفاق مشترك، وقام مع زوجته «سيلفيا» بتأسيس «معهد بانيتا للسياسة العامة Panetta Institute for Public Policy» - وهو معهد غير حزبى - فى شمال كاليفورنيا. وفى يناير عام ١٩٩٨، تم الكشف عن تورط «كلينتون» فى علاقة خارج الزواج مع «مونيكا لوينسكى» المتدربة السابقة لدى «بانيتا». فى ذلك الوقت، وصف أحد زملائه «بانيتا» بأنه «قد خاب أمله كثيرا فى «بيل كلينتون» بسبب «مونيكا لوينسكى». فقد





اتهم «ديك تشينى» إدارة أوباما بـ «جعل الشعب الأمريكى أقل أمانا» من خلال منع أساليب الاستجواب القاسية للـ «CIA» مع مشتبهى الإرهاب



اعتبره رجلا يفتقر إلى الانضباط الشخصى».

بعد أحد عشر عاما طلب «باراك أوباما» نصيحة «بانيتا» حول من قد يصلح لأن يكون رئيسا جديدا لهيئة الموظفين. وقد رشح «بانيتا» «إيمانويل» قائلا له: «إن «رام» يعرف طريقه جيدا، كما يعرف البيت الأبيض تماما، كما أنه يتمتع بقوة الشكيمة اللازمة للوظيفة». وفى يناير، أوصى «إيمانويل» بتعيين «بانيتا» لوظيفة الـ «CIA». وقال عنه «يتمتع «ليون» بحكمة بالغة وبوصلة ممتازة. وهو مدير رائع ويثق به كلا الحزبان». (كان «بانيتا» جمهوريا حتى عام ١٩٧١). ويؤيد الاختيار بعض موظفى الـ «CIA» السابقين، مثل «تايلور درامهيلر» الذى تقاعد عام ٢٠٠٥ كرئيس للعمليات السرية فى أوروبا، حيث قال لى: «ليس أمرا سيئا جدا وجود شخص قوى قادر على الوصول للرئيس». وقد تنبأ أن «بانيتا» «سوف يستعيد سلامة العملية الاستخبارية. وهذا أمر فى غاية الأهمية، بعد كل ما مررنا به فى العراق وادعاءات التعذيب».

ويصف «مايكل والدمان»، الذى كان الكاتب الرئيسى لخطب الرئيس «كلينتون» والذى يدير الآن «مركز برينان للعدالة Brennan Center for Justice» فى كلية الحقوق بجامعة نيويورك، يصف «بانيتا» بأنه «واحد من أكثر الناس فى الحكومة جدارة بالاحترام وأكثرهم لطفا وانضباطا»، ولكنه يعتبر ذلك «أمرا مدهشا لأنه كان منتقدا شديدا للوكالة». ونظرا لما عرف عن «بانيتا» من استقامة، والدور الرئيسى للـ «CIA» فى فضيحة الاستجوابات، فقد تساءل «والدمان»: «هل سيتمكن من امتطاء النمر دون أن يتعرض للافتراس؟». وأضاف: «إن وكالة كهذه يمكنها أن تثير ولع مديرها. هذا هو التحدى: عليه أن يقودها ويصلح من شأنها فى الوقت نفسه».

هناك تاريخ متناقض للدخلاء الذين تولوا مسئولية الـ «CIA». فكثيرا ما يشار إلى «جون ماكون» قطب الشحن الشهير فى كاليفورنيا والذى أدار الوكالة فى عهدى «كينيدى» و«جونسون»، باعتباره من أنجح مديريها؛ فنظرا لتدريبه كمهندس ميكانيكى، فقد برع فى تقييم تهديدات الأسلحة التقليدية والنووية. ولكن كان هناك دخلاء آخرين قوبلوا بعداء شديد. كان «جيمس شليزنجر» قد اختير مديرا للـ «CIA» من قبل الرئيس «ريتشارد نيكسون» بعد أن كان رئيسا للجنة الطاقة الذرية. وبناء على تعليمات بـ «التخلص من المهرجين» أقال «شليزنجر» أو أجبر على التقاعد أكثر من خمسمائة محلل وألف عميل سرى. وقد تلقى تهديدات بالقتل ولم يبق فى منصبه سوى ستة أشهر. وفى عام ١٩٩٥، قام الرئيس «كلينتون» بتعيين «جون دويتش» الذى كان قد خدم سابقا فى وزارة الدفاع، فى المنصب. وقد حاول «دويتش» تحسين عملية الإشراف على العملاء السريين بعد ظهور دلائل على قيام عميل فى جواتيمالا بالتستر على عمليتى قتل. وقد هوجم «دويتش» من قبل العديد من العملاء السريين، وترك الوكالة بعد ثمانية عشر شهرا. وفى النهاية جرى اتهامه بإساءة التعامل مع الوثائق السرية وتم تجريده من تصريحه الأمنى. يقول «مايكل والدمان»: «أنت تختار الـ «CIA» على مسئوليتك الخاصة».

ومع ذلك، يعتقد الكثير من النقاد أن الوكالة يجب أن تتفاهم مع ميراث عهد «بوش». فخلال السنوات القليلة الماضية، ظهرت دلائل لا تقبل الشك على أن الوكالة قد فقدت مدلولاتها الأخلاقية بعد الحادى عشر من سبتمبر. وقد اطلع الرأى العام على تقرير سرى للصليب الأحمر مع وثائق حكومية سرية سابقة لا تدع مجالا للشك فى أن الوكالة أخضعت عشرات من مشتبهى الإرهاب لقسوة جسدية ونفسية مطولة. لقد قيد العملاء السجناء بالأصفاد لأسابيع فى أوضاع ملتوية؛ وقيدوهم بالسلاسل إلى الأسقف لا يرتدون سوى الحفاظات؛ واستغلوا مخاوفهم المرضية؛ ودفعوهم بالرؤوس إلى الجدران. وقد توفى ثلاثة من السجناء على الأقل.

التعذيب جناية، وفى بعض الأحيان يعد جريمة كبرى. وتلزم «الاتفاقية ضد التعذيب The Convention Against Torture» التى صدقت عليها أمريكا عام ١٩٩٤، تلزم الحكومات باتخاذ الإجراءات القضائية ضد كافة أعمال التعذيب؛ ويعد التغاضى عن ذلك خرقا للقانون الدولى. وقد حازت قضية التعذيب أهمية رمزية أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٨، وعندما تولى «أوباما» منصبه توقع الكثير من مؤيديه الليبراليين أن يوقع العقاب بمرتكبى الإساءات. وقد مارس الزعماء الديمقراطيون فى الكونجرس ضغوطا خاصة من أجل اتخاذ إجراءات حاسمة. وقام السيناتور «كارل ليفين» رئيس «لجنة الخدمات المسلحة Armed Services Committee» بالتحقيق فى دور الجيش فى إساءات الاعتقال والاستجواب. ولكن محدودية سلطة لجنته منعته من التحقيق فى دور الـ «CIA»؛ ولكنه حث المدعى العام الجديد «إيريك هولدر» على فتح تحقيق، قائلا له: «هناك حاجة لتوثيق عمليات التعذيب فى هذا البلد». وطالب السيناتور «باتريك ليهى» رئيس اللجنة التشريعية بتشكيل «لجنة حقائق» مستقلة يمكنها منح الحصانة للشهود، مما يساعد فى حماية إدارة «أوباما» من الاتهامات بأنها كانت تستغل قضية التعذيب لتحقيق مكاسب حزبية.

إن دور الـ «CIA» فى تقديم معلومات استخبارية مضللة بشأن وجود أسلحة دمار شامل فى

العراق أثار أيضا دعوات للإصلاح. وقد أخبرتني السيناتور «ديان فاينشتاين»، الرئيس الجديد لـ «لجنة الاستخبارات Intelligence Committee»: «ليس هناك تصويت ندمت عليه أكثر من التصويت على تفويض الحرب على العراق؛ لقد صوتت اعتمادا على معلومات استخبارية وصفتها بأنها «مغلوطة تماما». وتواصل «فاينشتاين»: «أنا مصممة تماما على إصلاح عملية جمع وتحليل الاستخبارات».

بمجرد تولي «أوباما» منصبه، قام بتغيير معظم أوجه سياسة التحقيق الخاصة بإدارة «بوش». فقد أصدر أمرا تنفيذيا يحرم المعاملة غير الإنسانية للسجناء من قبل أي مسئولين حكوميين، وأمرا آخر بإغلاق شبكة سجون «المواقع السوداء» السرية الخاصة بالـ «CIA»، والتي امتدت من بولندا حتى تايلاند. كما تعهد بإغلاق السجن العسكري في خليج جوانتانامو بكوبا والذي يحتجز به أربعة عشر سجينا سابقا للـ «CIA». ولكن رسالة «أوباما» كانت مشوشة بلا تمييز فيما يتعلق بقضية المساءلة. فقد ذكر أن المدعي العام «هولدر» هو الذي يجب أن يقرر اتخاذ إجراء جنائي من عدمه؛ كما ذكر أيضا أنه سوف يدعم أي تحقيق إضافي للكونجرس طالما جرى ذلك بصورة غير حزبية. في الوقت نفسه، أشار «أوباما» إلى أنه لا يسعى لـ «النظر للخلف»، وقد رفض في أبريل - أثناء اجتماع خاص في البيت الأبيض مع زعماء الكونجرس - فكرة تشكيل لجنة حقائق خارجية. في الوقت نفسه، تلقف الجمهوريون المبادرة السياسية معبرين عن مخاوفهم العميقة تجاه خطط إغلاق جوانتانامو ونقل السجناء إلى منشآت داخل الولايات المتحدة.

يقول «تيم واينر» مؤلف كتاب «ميراث الرماد Legacy of Ashes» وهو عن التاريخ الحديث للـ «CIA»، إن «بانيتا» يواجه سلسلة من «الاختيارات غير المغرية». يعتقد «واينر» أن البلاد تمر بفترة مشابهة لحقبة «ووترجيت Watergate» عندما انكشفت سلسلة من الأسرار المزعجة للدولة، مثل وجود «برنامج فيونكس Phoenix Program» (برنامج عسكري استخباري أمني، المترجم) وهو مبادرة دعمتها الـ «CIA»، ترد أن الفيتناميين الجنوبيين قاموا من خلالها بتعذيب مدنيين. وعند الحديث عن «بانيتا»، قال «واينر»: «ليس بالأمر المريح لرجل قال «ليس هذا من شيم أمريكا» أن يوضع في موقف يقول فيه «حسنا، لن نلق بالمسئولية على أحد»».

قال «بانيتا» - الذي كان حديثه معي في مقر الـ «CIA» هو أول مقابلة مطولة له حول قضية الاستجوابات المسيئة - إنه حينما تولى إدارة الوكالة «أراد أن يكون متأكدا تماما» أنه ليس هناك على جدول الرواتب شخص واحد يجب مقاضاته بسبب التعذيب أو الجرائم المتعلقة به. وقد طلب من «جون هيلجرسون» - المفتش العام للـ «CIA» في ذلك الوقت - أن يقوم بمراجعة ذلك. من الناحية النظرية، فإن المفتش العام مستقل سياسيا، وهو بذلك يستطيع إصدار أحكام غير منحازة. كان «هيلجرسون» قد كتب عام ٢٠٠٤ تقريرا سريا عن برنامج الـ «CIA» السري الخاص بالاعتقال والاستجواب، تساءل فيه عن قانونية وفعالية الأساليب الوحشية التعسفية للوكالة. وقد استشهد «بانيتا» بـ «مصداقية» «هيلجرسون» كسبب للوثوق بحكمه. ووفقا لـ «بانيتا»، فقد أكد له «هيلجرسون» - الذي لا يعمل بالمحاماة - أنه لا يوجد بالوكالة حاليا أي موظف تورط في أعمال تجاوزت الحدود القانونية التي كانت مفهومة أثناء حكم «بوش». يقول «هيلجرسون» - الذي تقاعد من الوكالة في مايو - إنه لم يخبر «بانيتا» سوى أنه لم يكن على علم بأي قضايا تستحق المحاكمة رغم «استمرار أداء الأعمال».

أخبرني «بانيتا»: «سأمنح العاملين ميزة الشك. إذا قاموا بأداء العمل الذي يتلقون عليه أجرا، فليس لدي مبرر لأن أطلب المزيد». كانت كلماته تردد صدى كلمات الرئيس «أوباما» الذي تعهد في السادس عشر من أبريل بمنح الحصانة ضد الملاحقة القضائية لأي موظف بالـ «CIA»، اعتمد على نصيحة مستشار قانوني أثناء حكم «بوش». ويشير «جيفري هـ. سميث» المستشار العام الأسبق بالـ «CIA»، إلى ذلك باعتباره معيارا منخفضا، على أساس أن «ما أقرته وزارة العدل كان أمرا غير أخلاقي». فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة ولأكثر من قرن من الزمان - تحيل إلى المحاكمة عمليات الغمر بالماء باعتبارها جريمة خطيرة، كما صدر بذلك حكم بالسجن لمدة عشر سنوات في عام ١٩٨٣. بالفعل فإن المذكرات التي تخول المحققين تعذيب السجناء تصطدم على نحو جلي مع القانون الدولي والقانون الأمريكي، لدرجة أنه قد تم سحب البعض منها لاحقا بواسطة المحامين من نفس وزارة العدل إبان حكم «بوش».

يعتقد «سميث» الذي قدم النصح بصورة غير رسمية لـ «أوباما» حول كيفية التعامل مع ميراث إساءات الـ «CIA»، أن الإحالة للمحاكمة أمر غير قابل للتطبيق سياسيا في المرحلة الحالية، وأنها ستكون في جميع الأحوال غير عادلة بالنسبة للموظفين الذين اعتقدوا أنهم ملتزمون بالقانون. وقد أكد الكثير من الجمهوريين بداية من «نيوت جنجريتش» إلى «جون ماكين» أن توجيه الاتهامات ضد مسئولين حكوميين قد يهدد الروح المعنوية ويقيد المخاطرة في وقت تواجه فيه الوكالة الحرب على







أعرب بعض حماة حقوق الإنسان عن استيائهم مما اعتبروه استمرارا ضمنيا للنهج «بوش»



جبهتين وتهديدا مستمرا من تنظيم القاعدة. ويعترض على ذلك «لورانس ترايب» أستاذ القانون بجامعة هارفارد، فيقول: «من الصعب عدم اتخاذ أي إجراء ضد من ارتكبوا تلك الأفعال. ليس من غير المعقول أن نتصور أنه حتى المحصنين بالآراء القانونية يمكن اعتبارهم مسئولين قانونيا عن انتهاك القانون الجنائي فيما يتعلق بالتعذيب».

أخبرني «بانيتا»: «بصراحة، أنا لم أؤيد تلك الأساليب التي استخدمت، أو المبررات القانونية وراء استخدامها. كما أعتقد أنني لو توليت هذا المنصب، فسوف أتعامل مع التهديدات المطروحة وأحاول فعلا الوصول بالـ «CIA» إلى مرحلة جديدة». وقال إنه إذا ما تيقن أنه لا توجد مسئولية جنائية داخل الوكالة فإنه «لن يرغب في إضاعة الكثير من الوقت في التعامل مع الماضي وماهية الأخطاء التي ارتكبت».

على أية حال، فقد تبين أن «بانيتا» قد أيد في البداية تشكيل لجنة للحقائق. وقد ذكر لي: «أنا لست شغوفا باللجان. ومن جهة أخرى، يمكنني أن أتفهم - صراحة - تشكيل لجنة رفيعة المستوى من أناس مثل «ساندرا داي أوكونور» و«لي هاملتون». كان الهدف أن يتمكن «أوباما» من تفويض الآخرين لمعالجة المشاكل القانونية الناتجة عن تصرفات إدارة «بوش»، بما يتيح له التركيز على جدول أعماله السياسي الطموح». قال «بانيتا» إنه مبكرا في الربيع وقبل أن يتخذ «أوباما» قرارا بشأن القضية في مرحلة المناقشة كنت مستعدا لها. لأنه كلما طرح سؤال يمكنك أساسا أن تقول «نأمل أن تنظر اللجنة في ذلك». ولكن بنهاية أبريل كان «أوباما» قد رفض الفكرة خشية أن يبدو الأمر انتقاميا وربما يستفز سلفه. قال «بانيتا»: «كان الرئيس هو الذي قال أساسا «لو فعلت ذلك لبدا الأمر وكأني أحاول ملاحقة «تشيني» و«بوش». إنه لم يعتقد بأهمية الأمر. وبعد ذلك بدا لو أن الجميع قد تراجعوا».

يعتقد «كين جود» - المدير المشارك في «مركز التقدم الأمريكي Center for American Progress» والمتخصص في قضايا الأمن القومي وله صلات قوية بالبيت الأبيض - أن غريزة «أوباما» مثل «بانيتا» كانت تتجه إلى تشكيل لجنة حقائق من نوع ما. وهو يقول: «أعتقد أن المستشارين السياسيين قد تراجعوا. وقالوا إن ذلك سيعد إلهاء». ويتوجس المستشارون السياسيون من أي قضية يمكن أن تشعل حربا ثقافية وتقلل من تأييد أصحاب الأصوات المستقلة. كما أنهم لا يجدون ميزة تذكر في إشعال حرب مع الـ «CIA». ولكن قرار التغاضي عن المساءلة - كما يقول «جود» أتى بنتائج عكسية. لقد فقدت الإدارة السيطرة على القضية، حيث توالت انكشافات آثام الـ «CIA» في الظهور من خلال قضايا

المحاكم والصحافة. يقول «جود»: «لقد تحقق الآن الإلهاء الذى أرادوا تجنبه. لقد سادت إيجازات البيت الأبيض التساؤلات بشأن الإفراج عن الوثائق والصور». وقال أيضا إنه من المفهوم أن «أوباما» لن يريد تبديد طاقته على أخطاء «بوش». ولكنه يحذر: «إنهم لا يستطيعون ترك انطباع بأنهم يحاولون التستر على ذلك».

ربما لا تكون لدى «بانيتا» ندوبا من السنوات الثمانى الماضية، ولكنه محاط بأناس يحملونها. ولدى البعض من أقرب مستشاريه صلات ببرنامج التعذيب. لقد أحضر «بانيتا» معه شخصا واحدا فقط إلى الوكالة: وهو «جيريمى باش» المستشار الرئيسى الأسبق الجدير بالاحترام لـ«اللجنة البرلمانية للاستخبارات Home Intelligence Committee» والذى يعمل الآن كرئيس لهيئة موظفيه. يقول «فيل تراونشتاين» - المستشار والمحلل السياسى من كاليفورنيا والذى يعرف «بانيتا» منذ سنوات - يقول عنه: «هذا رجل كان منتقدا بشدة لنظرة «بوش» إلى العالم، وعليه الآن أن يطبق مجموعة جديدة من الإرشادات والسياسات من خلال إدارة نفس الوكالة ونفس الناس كما فى الماضى».

لقد عمل العديد من كبار نواب «بانيتا» جنبا إلى جنب مع «جورج تينيت» مدير الوكالة فى الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٤. وتحت رئاسة «تينيت» تولت الـ«CIA» زمام محاربة الإرهاب، وأصبح موظفوها هم السجانون وأحيانا المعذبون للعديد من معتقلى الولايات المتحدة. وقد اختفى «تينيت» - الذى يعمل الآن مديرا إداريا لبنك الاستثمار «آلن وشركاه Allen & Company» - تماما عن الساحة العامة فى واشنطون. كما ألغى مؤخرا موعدا للظهور أمام «معهد بانيتا» هذا الشهر. (علق «بانيتا»: «لم يشأ «جورج» أن يتحدث أمام الكاميرا»). ولكن «تينيت» دافع فى تقريره لعام ٢٠٠٧ بعنوان «فى قلب العاصفة At the Center of the Storm» عن تطبيق أساليب الاستجواب «المحسنة» على مشتبهى الإرهاب، زاعما أن المعلومات التى استخرجوها منعت هجمات أخرى وأنقذت أرواح مواطنين أمريكيين. (كما أنه أكد للرئيس «بوش» أن قضية الذهاب للحرب كانت «ورطة مدوية»). ولكن أحد كبار المسئولين السابقين فى الوكالة ممن عملوا مع العديد من كبار أعضاء فريق «تينيت» يقول: «هؤلاء الناس نفذوا تلك السياسة، ولكنهم يعكرون الماء بتبريرهم أن ما فعلوه كان صوابا. سيقولون: «إن «بوش» كان سيئا» وإنهم لم يكونوا كذلك. كثير من هذا الحديث هو فقط لحماية مواقفهم الشخصية. يدهشنى أن كل هؤلاء ممن عملوا مع «تينيت» قد أفلتوا!».

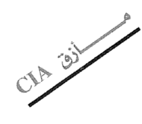
خلف مكتب «بانيتا» - بجوار علم أمريكى ممزق فى إطار تم إنقاذه من أطلال مركز التجارة العالمى - هناك باب يؤدى إلى مكتب «ستيفن كابس» الذى احتفظ به «بانيتا» كالرجل الثانى فى الوكالة. يتمتع «كابس» - رجل البحرية الأمريكية الأسبق - بإعجاب العديدين داخل الوكالة، وخاصة لإقناعه الزعيم الليبى «معمر القذافى» عام ٢٠٠٣ بالتخلى عن برنامجه للأسلحة النووية. يقول «جون رادسان» الذى كان محاميا بالـ«CIA» إبان الولاية الأولى للرئيس «بوش»: ««كابس» هو رجل المهام الصعبة». لقد خدم «كابس» - صاحب الشخصية الانفعالية الوقورة الذى يجيد الروسية والفارسية - كرئيس محطة فى موسكو ونيودلهى وفرانكفورت، وأشرف على العديد من العمليات السرية. وفى أبريل، قام الرئيس «أوباما» بزيارة مقر الـ«CIA»، واختار «كابس» باعتباره «الشيخ» الحكيم فى المبنى. وقد أصرت السيناتور «فاينشتاين» سرا للمسئولين فى إدارة «أوباما» على استمرار «كابس» كنائب للمدير، وكان ذلك شرطا لدعمها لـ«بانيتا» الذى أعربت عن قلقها بشأن قلة خبرته بالعمليات السرية.

أثناء الولاية الأولى لـ«بوش»، كان «كابس» مسئولا رفيع المستوى فى «دائرة العمليات Directorate of Operations». كانت تلك المجموعة تشرف على «مركز مقاومة الإرهاب Counterterrorist Center» التابع للوكالة والذى أدار - بالمقابل - البرنامج السرى للاعتقال والاستجواب. ويشك القليلون أن «كابس» كان على علم بأن الـ«CIA» متورطة فى أعمال وحشية. يتذكر أحد العاملين السابقين أنه سمع «كابس» يحذر من أن البرنامج قد تحول إلى «التعذيب». ووفقا لنفس المصدر، فبمجرد تنحية «كابس» أصبح متعاونا؛ كان «كابس» هو «العقل المدبر» للدائرة كما يقول المصدر. (أنكر «كابس» على لسان متحدث رسمى أى دور مباشر له فى برنامج الاستجواب، أو أنه أطلق على أساليبه وصف التعذيب). يقول عميل سرى سابق آخر للـ«CIA» متحدثا إلى «بانيتا»: «من الصعب القول بأن شخصا تورط إلى تلك الدرجة يمكن أن يكون موضوعيا تماما».

يقول «بانيتا» إن غالبية الأفراد الذين أداروا برنامج الاستجواب السرى قد غادروا الوكالة منذ ذلك الحين. ومن بين من احتفظوا بمناصبهم «جوناثان فريدمان» الذى كان فى السابق المستشار الرئيسى للقسم الذى أدار برنامج الاستجواب؛ وهو مكلف الآن بمهمة مؤقتة مع مدير الاستخبارات القومية. ووفقا لملاحظات من اجتماع عقد عام ٢٠٠٢ وتم الكشف عنها مؤخرا فى جلسة استماع لمجلس الشيوخ، فإن «فريدمان» أفاد بأن التعذيب «يخضع أساسا للحكمة. فإذا توفى المعتقل، فأنت لم تؤد العمل على النحو الصحيح». وتشير الملاحظات - التى شكك «فريدمان» فى دقتها - إلى أنه ذكر أن شرائط فيديو الاستجوابات قد تبدو «بشعة». كان الرئيس السابق لـ«فريدمان» هو «جون أ. ريزو» القائم بأعمال المستشار العام للـ«CIA»، والذى تلقى العديد من مذكرات التعذيب من وزارة العدل. (من المخطط أن يغادر «ريزو» الوكالة بمجرد توفير بديل له). والرئيس الحالى لمركز مقاومة الإرهاب - وهو العميل السرى الذى لا يمكن الإفصاح عنه - هو الذى أدار برنامج الاستجواب لبعض الوقت أثناء ولاية «بوش» الثانية. وقد تورط العديد من رؤساء المحطات والأقسام الحاليين عميقا فى الاستجوابات الوحشية، وكذلك طياورن وخبراء سوقيات وأفراد هيئات طبية وغيرهم.

فى الوقت نفسه، أصبح «جون برينان» الذى اعتبر ضار جدا من الناحية السياسية ليترأس الـ«CIA»، مسئولا رفيعا فى مجلس الأمن القومى. وكما صرح أحد العاملين السابقين بالـ«CIA»، فإن «برينان» كان فى وقت ما «مرتبطا بشدة بـ«جورج تينيت»، فقد خدم كرئيس لهيئة موظفيه، وهو الآن مستشار لـ«أوباما» لشئون الإرهاب وقضايا الأمن القومى الأخرى. ويشاع أنه قد ناور كثيرا للحفاظ على سرية الإساءات السابقة. وطبقا لما ذكرته مجلة «نيوزويك»، فقد أقنع «برينان» «بانيتا» مؤخرا بالانضمام إليه للاعتراض على خطة «أوباما» للإفراج عن أربع مذكرات مشينة لوزارة العدل بشأن برنامج الاستجواب. وتوضح الوثائق التى كتبها محامون فى مكتب المستشار القانونى أن الـ«CIA» قد غمرت أحد المشتبه بهم بالماء مائة وثلاث وثمانين مرة على الأقل، وعرضت كثيرين آخرين لإساءات مريعة. ويؤكد المعارضون أن الكشف عن مثل تلك التفاصيل يمكن أن يثير ردود فعل معادية لأمريكا. كما انحاز «بانيتا» بشدة لصالح حماية أى عاملين بالـ«CIA» قد تعرضهم تصرفاتهم - كما تصفها المذكرات - إلى اتهامات جنائية. أخبرنى العديد من المسئولين السابقين حسنى السمعة بالـ«CIA»، بما فيهم «فريد هيتز» وهو مفتش عام سابق، و«بول بيلار» وهو محلل سابق للشرق الأوسط، أنهم لم يروا غضاضة فى الإفراج عن الوثائق. كما أيد نشر الوثائق أيضا «دينيس سى. بلير» مدير الاستخبارات القومية، والذى يشرف على البنية الاستخباراتية الأمريكية بما فى ذلك الـ«CIA»، وذلك بعد أن توصل العاملون معه إلى أن الكشف عن تلك الوثائق لن يتسبب فى أضرار على الأرجح.

بعد تفكير عميق ولقاء ليلى متأخر فى مكتب «رام إيمانويل»، رفض «أوباما» آراء «بانيتا» فيما يتعلق بالسرية وقرر أن الإفراج عن المذكرات يصب فى الصالح العام. ولكن







حتى الآن، أصر «أوباما» على محاولة إعادة معايرة سياسات الوكالة دون التحقيق فى أخطاء الماضى



«أوباما» أقر أيضا مفهوم منح مظلة عفو لأى مسئول بالـ «CIA» يمارس صلاحيات عمله.

لقد بدت معارضة «بانيتا» للكشف عن الوثائق أمرا ليس من شيمته بالنسبة لزملائه القدامى. وقد أخبرنى «فيل تراونشتاين»: «لقد اندهشت لموقف «ليون» بشأن مذكرات مكتب المستشار القانونى. من الصعب أن تحافظ على مبادئك عندما تكون على رأس الـ «CIA»، لأنك تحتاج إلى أن تكون قدوة يرغب العاملون بالوكالة فى اتباعها». ذكر أحد مسئولى البيت الأبيض مازحا أن «بانيتا» أصبح سريعا من مؤيدى السرية «كما لو أنه تحول إلى شخص آخر بسبب غزو كائنات فضائية دقيقة لجسده».

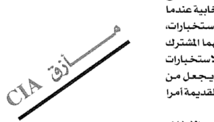
قد يكون لمستشارى «بانيتا» مصلحة خاصة فى معارضة الشفافية. وقد أشار مسئول آخر سابق بالـ «CIA» - وكان يعرف «برينان» جيدا - إلى أنه إذا امتد التحقيق فى برنامج «بوش» للتعذيب «فربما يفقد «برينان» و«كابس» الكثير». وقد أكد مؤيدو «برينان» أنه لم تكن لديه سلطة عملياتية على برنامج الاستجواب، كما أشاروا إلى أن مدة خدمته كرئيس لهيئة موظفى «تينيت» قد انتهت فى مارس من عام ٢٠٠١ قبل هجمات «القاعدة». ولكن «برينان» تم اختياره لاحقا كنائب مدير تنفيذى، وخدم فى ذلك المنصب حتى مارس ٢٠٠٣، وهى الفترة التى وقعت فيها أبشع الممارسات ضد المعتقلين. وبالإضافة لذلك، عادة ما كان «برينان» يطلع الرئيس «بوش» بشأن التطورات اليومية فى الحرب على الإرهاب. وقد وصف «برينان» نفسه كمنتقد داخلى لأسلوب الغمر بالماء، وهو موقف يؤكده أصدقاء له مثل «إيميل نخلة» المسئول الرفيع السابق. ومع ذلك، فأثناء مقابلة معى منذ عامين، دافع «برينان» عن استخدام أساليب الاستجواب «المحسنة» والممارسات غير العادية، والتى قامت الـ «CIA» من خلالها بالقبض على مشتبهى الإرهاب من جميع أنحاء العالم ونقلتهم إلى بلدان أخرى لسجنهم واستجوابهم؛ ولكثير من تلك البلاد سجلات حقوق إنسان مريعة. كما تساءل «برينان» عن تعريف بعض الناس لـ «التعذيب»، حيث قال: «أعتقد أن التعذيب هو أن أضطر لركوب السيارة مع أطفالى وهم يشغلون موسيقى الراب بصوت عال». وعندما سألته إن كانت أساليب الاستجواب «المحسنة» ضرورية لحماية أمريكا، أجاب: «هل ستكون الولايات المتحدة عاجزة إذا لم تتمكن الـ «CIA» فعلا من ممارسة تلك الأساليب من الاعتقال واستخلاص المعلومات؟ سأجيب بنعم».

قال «أنتونى ليك» - مستشار الأمن القومى فى عهد «كلينتون» عن «برينان»: «لقد عرفت «جون» لمدة طويلة، وهو رجل جيد فعلا. رأيى أنه لا يمكن التخلص من الوكالة كلها». فى الواقع أن «ليك» رشح «برينان» لحملة «أوباما» الانتخابية عندما كانت تبحث عن مستشارى استخبارات، وذلك بعد التشاور مع صديقهما المشترك «جورج تينيت». إن مجتمع الاستخبارات الأمريكى حميم جدا، مما يجعل من اقتحامه بالأساليب الفكرية القديمة أمرا صعبا على أى رئيس.

بالفعل، يقول محلل واسع الاطلاع وعلى صلة وثيقة بالبيت الأبيض إن الـ «CIA» كانت تمارس ضغوطا شديدة لحث «أوباما» على إقرار شكل ما من الاعتقال الوقائى لمشتبهى الإرهاب. وينكر متحدث رسمى للوكالة ذلك. ولكن المحلل يقول: «بالتأكيد هم يريدون مرونة احتجاز الناس فى شكل من أشكال الاعتقال. كانوا يقولون «نحتاج سلطات حكيمة». لقد كانوا يقدمون للرئيس سيناريوهات مفزعة».

من ناحيته، اقتنع «بانيتا» أن تسليم المعتقلين إلى جهات أخرى هى أداة تستحق الاحتفاظ بها. لقد بدأ برنامج التسليم - بصورة مراقبة بعناية أكثر - أثناء إدارة «كلينتون»، ولكنه تحول فى عهد «بوش» إلى ما سماه «جون راسدان» المحامى السابق بالـ «CIA» بـ «الأمر المقزز». لقد تم اعتقال ما يصل إلى سبعة أشخاص بطريق الخطأ، حيث لم يتم التعرف عليهم بصورة صحيحة؛ وزعم العديد من المشتبه بهم الآخرين أنه تم تعذيبهم بوحشية بواسطة حكومات أجنبية. أخبرنى «بانيتا»: «إن أسوأ أنواع تسليم المعتقلين هو النقل إلى موقع أسود. ولن يحدث ذلك بعد الآن. فلو قمنا بتسليم شخص ما، فسيكون ذلك إلى دولة لها ولاية قضائية عليه». ومع ذلك، فأثناء حكم «بوش»، ارتكبت بعض أبشع ادعاءات الإساءة فى حق معتقلين لم يتم تسليمهم إلى مواقع سوداء وإنما إلى مصر وسوريا والمغرب. يقول «بانيتا» إن إدارة «أوباما» سوف تتخذ الاحتياطات للتأكد من أن المشتبه بهم الذين يتم تسليمهم سيعاملون بإنسانية كما يتطلب القانون. قال «بانيتا»: «لقد تحدث إلى وزارة الخارجية، وعلى رجالنا التأكد تماما من عدم إساءة معاملة الناس. ومن الواضح أن ذلك سيكون أكثر صعوبة فى بعض الأماكن. ولكن سيتوجب علينا أن نضغط للتأكد من عدم حدوث ذلك، لأن ذلك سيبدد كل ما قال الرئيس أننا نمثله». وقد أعلنت إدارة «بوش» أنها اتخذت احتياطات مماثلة.

من الواضح أن الـ «CIA» لم تفعل شيئا لمعاقبة العميلة التى أشرفت على أكثر الممارسات إساءة للسمعة، والمتعلقة ببائع سيارات ألمانى يدعى «خالد المصرى». لقد تم اعتقاله أثناء قضائه عطلة فى مقدونيا ونقلته الوكالة جوا إلى أفغانستان حيث جرى احتجازه فى زنزانة لمدة خمسة أشهر دون اتهام قبل أن يطلق سراحه. منذ البداية، شك فريق







بعد أن قام البعض من المدونين بتسجيل احتجاجات ضد «برينان»، قامت إدارة «أوباما» بسحب اسمه



الـ «CIA» أن تلك هى إحدى حالات الهوية المغلوطة. ولكن مسئولة الـ «CIA» فى «لانجلى» - طلبت الوكالة إبقاء اسمها سرا - أصرت على استمرار استجواب «المصرى». يتذكر أحد زملائها: «لقد نظرت فقط فى كرة الكريستال الخاصة بها وقالت إنه شخص سيئ». يقول «المصرى» إنه قيد بالسلاسل فى زنزانة متجمدة بدون فراش وأعطوا له ماء متعفنا تماما كان يشم رائحته عبر الغرفة. وقد تم تهديده وتجريده من ثيابه، واستطاع سماع معتقلين آخرين يصرخون جميعا من حوله. وبعد عدة أسابيع، علمت مسئولة الـ «CIA» أن جواز السفر الألمانى الخاص بـ «المصرى» لم يكن مزورا كما اشتبهت فى البداية، وأنه لم يكن الإرهابى المشتبه به التى اعتقدت الوكالة أنه هو. (كانت الأسماء متشابهة). ورغم ذلك رفضت المسئولة إطلاق سراحه. فى النهاية، بدأ «المصرى» إضرابا عن الطعام وفقد ستين رطلا من وزنه. وقد ذهب المتشككون فى الوكالة - بدون علم المسئولة - إلى «تينيت» رأسا، والذى أدرك أن وكالته كانت تعامل بوحشية رجلا بريئا. وقد تم إطلاق سراح «المصرى» بعد ١٤٩ يوما. ولكن المسئولة لم تعاقب؛ فى الحقيقة - كما يقول زميل سابق لها - «إنه قد تم ترقيتها مرتين». فى الوقت نفسه، لم يستطع «المصرى» مقاضاة حكومة الولايات المتحدة سواء للحصول على اعتذار أو تعويض عن الأضرار، لأن المحاكم تعتبر أن مجرد وجود عمليات التسليم سر حكومى، وهو وضع أيدته حتى الآن وزارة العدل فى عهد «أوباما».

لم توجه أبدا أية اتهامات جنائية ضد أى مسئول فى الـ «CIA» تورط فى برنامج التعذيب، على الرغم من أن ثلاثة سجناء على الأقل ممن جرى استجوابهم بواسطة العاملين بالوكالة قد لقوا حتفهم نتيجة لسوء المعاملة. فى الحالة الأولى، تجمد حتى الموت تحت إشراف الـ «CIA» فى أفغانستان معتقل مجهول الهوية بعد تقييده بالسلاسل على أرض خرسانية طوال الليل مجردا من ثيابه. وقد تم دفن جثمانه فى قبر غير معلوم. وفى الحالة الثانية، توفى سجين عراقى يدعى «مناضل الجمادى» فى الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٣ أثناء استجوابه بواسطة الـ «CIA» فى سجن «أبو غريب» خارج بغداد. وقد اكتشف محقق جنائى أنه قد تم صلبه؛ ومات بسبب الاختناق بعد تعليقه من ذراعيه وهو مغطى الرأس وتعرض أيضا لكسور فى الضلوع. وقد صنف أطباء الجيش الحالة باعتبارها جريمة قتل. وقد مات سجين ثالث بعد استجواب شارك فيه مسئول بالـ «CIA»، على الرغم من أن المسئول لم يتسبب بالوفاة على ما يبدو. (وقد اختفى العديد من المعتقلين الآخرين ولم يؤخذوا فى الحسبان، وفقا لما ذكرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان).

أثناء عمله بالـ «CIA»، قدم «جون هيلجرسون» - المفتش العام السابق - قضية الصلب مع حوالى ستة حوادث أخرى إلى وزارة العدل لإمكانية الملاحقة القضائية. ولكن ملفات القضية تم التلاعب بها. فقد أخبرنى مسئول مطلع على القضايا أن الوكالة قامت بتحريف استفسارات للجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ تطلب معلومات حول أى إجراءات عقابية داخلية. (أخبرنى «هيلجرسون»: «لقد تمت معاقبة بعض الأفراد. وهناك آخرون لم يعودوا يعملون بالوكالة»).

يعترف «بانيتا» أنه مازال يعمل بالـ«CIA» بعض من تلوثوا ببرنامج التعذيب. ويقول: «أنا أحترم فعلا الناس الذين يقولون لم يكن يتوجب علينا أن نتورط فى مسألة الاستجوابات، ولكن كان علينا القيام بالأعمال الموكلة إلينا. لا أعتقد أنه يجب معاقبة من كانوا يقومون بواجبهم. إذا كان لديك رئيس يصدر أحكاما خاطئة، فإن الـ «CIA» هى التى تدفع الثمن».

فى الأول من يونيو، أكد نائب الرئيس السابق «تشينى» فى حديث أن الـ «CIA» - وليس البيت الأبيض - هى التى اقترحت أولا إيذاء السجناء أثناء الاستجوابات، حيث قال: «لقد جاءت المبادرة من جانبهم. كانت لديهم بضع قضايا اعتقدوا فيها أن اللجوء إلى طرق الاستجواب المحسنة سوف يأتى بالمعلومات اللازمة». ولكن «بانيتا» كانت له وجهة نظر أخرى، حيث قال: «ليس لدى أدنى شك. إلى حد ما، لقد فرض علينا موضوع الاستجواب، لأن كلا من الجيش ومكتب التحقيقات الفيدرالى انسحبا منه، وهكذا تكالب الجميع على الـ «CIA». إن ذلك صحيح من الناحية الفنية، رغم أن مكتب التحقيقات الفيدرالى «انسحب» من استجوابات مشتبهى الإرهاب بعد أن وصلت إلى مديره «بوب مويلر» شكاوى من عميل يدعى «على صوفان» بأن طرق استجواب الـ «CIA» وصلت إلى «الحد الفاصل للتعذيب». وقد أخبرنى «جون هيلجرسون» أنه يعتبر الـ «CIA» والبنتاجون والبيت الأبيض جميعا مسئولين بنفس الدرجة: «لقد تضامنوا جميعا فى ذلك».

بدون تحقيق عام شامل سيكون من الصعب التوصل إلى الحقيقة وراء مثل تلك الاتهامات المتناقضة. أخبرنى «ناثانيال ريموند» الذى يعمل مع جماعة دفاع «أطباء حقوق الإنسان Physicians for Human Rights» يقول الجميع «لقد انتهى الأمر، كل شىء معروف». ولكن ما هو المعروف؟ ما زلنا لا نعلم عدد المعتقلين الذين كانوا فى المواقع السوداء أو من هم. لا نعلم بالضبط ما هو دور البيت الأبيض أو الـ «CIA». إننا نحتاج حصرا كاملا، وخاصة أن الأمر يتعلق باختصاصيى الصحة. وقد لاحظ أن







تعهد «أوباما» بإغلاق جوانتانامو والذى يحتجز به أربعة عشر سجينا سابقا للـ «CIA». ولكن رسالته كانت مشوشة فيما يتعلق بقضية المساءلة



مذكرات وزارة العدل المفرج عنها مؤخرا تتضمن إشارات عديدة إلى عمال طبيين تابعين للـ «CIA» شاركوا فى جلسات الاستجواب التعسفية. قال «ريموند»: «لقد كانوا المصممين والمشرعين والمنفذين. ربما كانت تلك أكبر فضيحة أخلاقية طبية فى التاريخ الأمريكى على الإطلاق. إننا نحتاج لإجابات».

يطالب بعض المحافظين أيضا بمزيد من الشفافية. وقد أخبرنى «ويل تافت» المستشار العام لوزارة الخارجية فى إدارة «بوش»: «تقول الـ «CIA» إنها احتجزت فى السابق حوالى عشرين أو ثلاثين شخصا ولكنها لم تعد تحتجزهم. لم يتم الإفصاح أبدا عن تلك الأسماء. يجب على الحكومة أن تحدد كل من شاركوا فى البرنامج وتحاسبهم».

لقد فتحت لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ مؤخرا وبمفردها تحقيقا مغلقا حول برنامج التعذيب؛ وقد أخبرنى «بانيتا» أنه تلقى تأكيدات بأن عمل أعضاء اللجنة «سيدور حول الدروس المستفادة وليس ملاحقة الأفراد». ولذلك فإن الـ «CIA» «تتعاون معهم وتمنحهم كافة المعلومات التى يحتاجونها لمحاولة إجراء تحقيقهم». كما يقول إن اللجنة قد حددت بالفعل حوالى عشرة ملايين وثيقة متصلة بالموضوع. وأضاف: «سيستغرق الأمر بعض الوقت».

إن تحقيق مجلس الشيوخ سوف يبحث - من بين أشياء أخرى - فى مسألة فعالية التعذيب. لقد ادعى «ديك تشينى» مرارا أن الاستجوابات «المحسنة» تأتى بنتائج. ويقول المعارضون إن التعذيب غير مجد. ولا يميل «بانيتا» لرأى معين. فقد أخبرنى: «الحد الأدنى سيكون هكذا: نعم، تم جمع معلومات هامة من هؤلاء المعتقلين. لقد توفرت معلومات تم فعلا بناء عليها اتخاذ إجراءات عملية. فهل كانت تلك هى الطريقة الوحيدة للحصول على تلك المعلومات؟ أعتقد أن ذلك سيبقى دائما سؤالا بلا جواب». ولكنه واثق من أننا «دفعنا ثمنا لاستخدام تلك الأساليب».

إن عددا من الوثائق المفرج عنها حديثا يطرح سؤالا حول فكرة أن الـ«CIA» لعبت دورا سلبيا فيما يتعلق بسياسة التعذيب. يشير تقرير للجنة الخدمات العسكرية لعام ٢٠٠٨ إلى أن الوكالة استأجرت علماء نفس متعاقدين باشروا تصميم وتنفيذ صور محددة من الإساءات - مثل حبس المعتقل فى وضع منحنى فى قفص صغير بلا هواء - لعدة أشهر قبل أغسطس ٢٠٠٢ عندما منحت وزارة العدل تفويضا قانونيا من خلال «مذكرة التعذيب» المشينة الصادرة عنها. ولمزيد من الإزعاج، تشير ملاحظات فى مذكرات مكتب المستشار القانونى إلى أن بعض محققى الـ «CIA» ربما تجاوزوا ببشاعة الحدود القانونية التى وضعتها

وزارة العدل والبيت الأبيض، مما قد يضعهم خارج المنطقة القانونية الآمنة التى حددها «أوباما» و«بانيتا». فى عام ٢٠٠٢، فوضت إدارة «بوش» المحققين فى إعادة استخدام أساليب الغمر بالماء الآمنة ظاهريا والمستخدمة فى التدريب العسكرى. ولكن بدلا من تحديد عدد الجلسات باثنتين كحد أقصى ولمدة عشرين ثانية فى كل مرة، وبإغراق مقنن كما ورد فى التدريب العسكرى، فقد أجبر محققو الـ «CIA» أحد المعتقلين على التعرض لتلك المحنة ١٨٣ مرة على الأقل، وواحد آخر ٨٣ مرة على الأقل. وبدلا من استخدام مقدار محدود جدا من الماء كما حددت وزارة العدل، قام محققو الـ «CIA» بتعريض المعتقلين لـ «كميات هائلة» من الماء. وتستشهد المذكرات بالنتائج التى توصل إليها المفتش العام «هيلجرسون» فى تقريره السرى لعام ٢٠٠٤ حول الأساليب التعسفية، حيث قام المحققون بزيادة الألم بصورة متعمدة حتى يصبح الشعور بالغرق «أكثر إيلاما وإقناعا». كما توصل «هيلجرسون» أيضا إلى أن علماء النفس والمحققين الذين صمموا برنامج الوكالة - والذين زعموا أن أحكامهم استندت إلى معرفتهم بالمعايير العسكرية - «ربما أساءوا استخدام خبراتهم». بالإضافة لذلك، توصل مكتب الخدمات الطبية التابع للـ «CIA» إلى أنه «لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن استخدام أسلوب الغمر بالماء بالمعدل والكثافة اللذين استخدم بهما من قبل العالم النفسى/المحققين كان فعالا أو آمنا من الناحية الطبية».

قام «بانيتا» فى أبريل بفصل جميع المحققين المتعاقدين مع الـ «CIA»، بما فى ذلك عالمى النفس العسكريين السابقين الذين قاما على ما يبدو بتصميم أبشع طرق الاستجواب: «جيمس ميتشيل» و«بروس جيسين». وقد أوصى الرجلان اللذان أدارا شركة استشارية «ميتشيل جيسين وشركاه Mitchell, Jessen & Associates» بأن يطبق المحققون على المعتقلين نظريات «العجز المستفاد» القائمة على تجارب إساءة معاملة الكلاب. وقد ورد أن رئيسا المؤسسة تقاضيا من الوكالة ألف دولار يوميا مقابل خدماتهما. قال «بانيتا»: «لقد وفرنا أيضا بعض المال فى تلك الصفقة». (من العجيب أن الـ «CIA» وقعت عقدا جديدا مع المؤسسة بعد شهر من تولى «أوباما» لمنصبه).

ووفقا لما ذكرته مجموعة التحقيقات الإخبارية «بروبابليكا ProPublica»، فقد أغلقت مؤسسة «ميتشيل» و«جيسين» - التى وصل عدد العاملين بها عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٠ شخصا - مؤخرا مكاتبها فى «سبوكين» بواشنطون. وكان من بين العاملين «دوس مارتينيز» المحقق السابق للـ «CIA» فى برنامج المواقع السوداء؛ كما كان «جوزيف

ماتارازو» الرئيس السابق لـ «الجمعية النفسية الأمريكية American Psychological Association» عضوا بمجلس إدارة الشركة. (وفقا لما ذكره «كيرك هوبارد» الرئيس السابق لقطاع الأبحاث والتحليل بالـ «CIA»، فإن «ماتارازو» عمل فى مجلس إدارة وكالة ذات معايير احترافية أثناء برنامج الاستجواب، ولكنه لم يستشر بشأن الاستجوابات).

يبقى هناك احتمال لرفع دعاوى قضائية ضد المتعاقدين المسيئين ويمكن أن يكشف أى منها عن سلسلة من التفويضات المؤدية مباشرة إلى كبار المسئولين فى الـ «CIA» والبيت الأبيض. قال «جورج برينت ميكوم الرابع»، وهو محام يمثل «أبو زبيدة» أحد سجناء الـ «CIA»، والذى تعرض مرارا للغمر بالماء: «أود أن أقاضى «ميتشيل» و«جيسين» فورا». (كان «ميتشيل» مستشارا فى استجواب «أبو زبيدة»). يقول محامو «أبو زبيدة» إن حالته العقلية تدهورت بعد تعرضه للغمر بالماء، وهو يتعاطى منذ ذلك الوقت عقار «هالدول Haldol» المضاد لمرض الذهان.

يتوقع عدد قليل من النشطاء أن تفلح الدعاوى القضائية ضد الـ «CIA» أو المتعاقدين معها. ولكن «جون سيفتون» - وهو محام متخصص فى قانون حقوق الإنسان، وعضو فى الفريق القانونى لـ «أبو زبيدة» - يشير إلى أن هناك طرق أخرى للكشف عن المحن التى تعرض لها المعتقلون. فقد ذكر «سيفتون»: «إن محاكمة المعتقلين ذوى الأهمية الكبرى ستكون هى المساءلة. فمن المستحيل محاكمة هؤلاء المعتقلين دون السماح لهم بالإدلاء بكافة المعلومات عن تعذيبهم».

وهناك إجراءات قانونية أخرى تهدد بكشف المزيد من أسرار برنامج تعذيب الـ «CIA». فقد دعا «جون دورهام» - المدعى المعين من قبل وزارة العدل - هيئة محلفين كبرى فى واشنطون إلى دراسة إمكانية توجيه اتهامات جنائية إلى موظفى الـ «CIA» المتورطين فى تدمير ٩٢ شريط فيديو توثق استجوابات «أبو زبيدة» ومعتقلين آخرين. وقد أخبرنى «ميكوم» أنه التقى «دورهام» عدة مرات، ويعتقد أن نطاق التحقيق الذى يقوم به ربما امتد ليشمل البحث عما إذا كانت الـ «CIA» بدأت تطبيق طرق وحشية على «أبو زبيدة» قبل أن تتلقى تفويضا كتابيا من وزارة العدل. (قد يوفر ذلك حافزا إضافيا لتدمير أشرطة الفيديو). قال «ميكوم»: «لدى إحساس أنه جاد جدا». (امتنع «دورهام» عن التعليق). فى الوقت نفسه، يرفع «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية American Civil Liberties Union» دعوى للوصول إلى وثائق سرية تكشف محتويات أشرطة الفيديو المدمرة. وقدم «بانيتا» الأسبوع الماضى إفادة تعارض الكشف عن تلك الوثائق التى قال إنه «يتوقع أن تؤدى إلى أضرار جسيمة للغاية بالأمن القومى». مرة أخرى، كان يحمى أسرار الاستجواب فى عهد «بوش».

يأتى الضغط أيضا من الخارج. ففى إيطاليا يحاكم غيابيا ٢٤ من موظفى الـ «CIA» للمشاركة فى عملية تسليم عام ٢٠٠٣. ولم يعد «روبرت سيلدون ليدى» - رئيس محطة الوكالة فى ميلانو فى ذلك الوقت - يستطيع السفر إلى إيطاليا دون خطر الاعتقال، وكذلك بقية موظفى الـ «CIA» الواردة أسماؤهم فى القضية. كما فتحت إسبانيا تحقيقا جنائيا حول ستة من مسئولى إدارة «بوش» لصلتهم بالتعذيب. وفى لندن، يقاضى أحد ضحايا التسليم السابقين السلطات البريطانية. وبعد أن حكم قاض بريطانى بالسماح لصاحب الدعوى «بنيام محمد» بالوصول لوثائق الـ «CIA» الاستخباراتية التى تبادلتها الوكالة مع السلطات البريطانية، أدهشت إدارة «أوباما» الليبراليين بالضغط على الحكومة البريطانية لمنع الكشف عن الوثائق.

تواصل العديد من التحديات القانونية العديدة الأخرى لبرنامج استجواب الوكالة شق طريقها خلال النظام القضائى الأمريكى. وقد رفض قاض فى كاليفورنيا مؤخرا ادعاءات وزارة العدل بوجود غطاء سرى حكومى فى قضية رفعها خمسة من ضحايا التسليم ضد «جيبيسين داتابلان Jeppesen dataplan»، وهى شركة تابعة لـ «بوينج Boeing» قدمت خطط الطيران لعمليات تسليم الـ «CIA». وقد أشار «أوباما» فى مؤتمر صحفى فى أبريل إلى أنه أعاد النظر بشأن إصرار وزارة العدل على وجود غطاء سرى حكومى فى القضية، ولكن الإدارة أعادت فى الثانى عشر من يونيو تأكيد موقفها الأصلى.

فى بداية هذا الشهر (يونيو)، انسحب «فيليب مود» مرشح «أوباما» لمنصب قيادى فى الأمن الداخلى، وذلك بعد أن أصبح من الواضح أن اعتماده فى مجلس الشيوخ سوف يتحول إلى معركة حول دوره السابق فى برنامج استجواب الـ «CIA». وقد أخبرنى «رام إيمانويل» فى حديثه عن التحديات العديدة الناتجة عن فضيحة التعذيب: «لن أسمى ذلك صراعا، بل مشكلة يومية. هناك صف طويل من القضايا التى تتطلب الرد عليها. الكثير منها. ولكنى قابلت الرئيس فى «غرفة الأزمات» وأعلم أنه يرغب فى المضى قدما».

يقوم «بانيتا» بالفعل بصياغة أحد الإصلاحات الهامة: فهو يخطط لاستبدال برنامج الاستجواب المسىء ببديل مقبول قانونيا وغير تعسفى. وتقوم قوة عمل يقودها «فيليب هيمان» - الأستاذ بكلية هارفارد للقانون - بتقديم المشورة له بشأن اقتراح بتشكيل فريق استجواب من صفوة الحكومة الأمريكية، يعمل به بعض أفضل العاملين فى البلاد من الـ «CIA» ومكتب التحقيقات الفيدرالى والجيش، ويعتمد على مشورة علماء الاجتماع واللغويين وغيرهم من الخبراء. قال «بانيتا»: «إن ما أسعى إليه هو إقامة كيان نطور فيه فريقا من المحققين المدربين على أحدث الأساليب. بصراحة، هذا هو الأمر الوحيد الذى يهمنى. ليس هناك أبدا العدد الكافى ممن لديهم قدرات الاستجواب التى سوف نحتاجها».

ويصف «هيمان» جهود تشكيل «أفضل فريق استجواب غير تعسفى فى العالم» بأنها تعادل «ما يشبه جهود وكالة ناسا لإنزال إنسان على سطح القمر» ولكن فى مجال الاستخبارات البشرية. وذكر أن أعضاء قوة العمل قد سافروا إلى فرنسا وإنجلترا واليابان واستراليا وإسرائيل، لجمع معلومات مقارنة حول ما يفعله المحققون. وأضاف: «لقد ذهبنا أيضا إلى أفضل الناس فى الولايات المتحدة».

لدى «بانيتا» طموحات كثيرة خلال مدة عمله بالوكالة. وقد حدثنى عن حاجة الـ «CIA» لزيادة مهارات لغاتها الأجنبية وتوظيف عاملين من خلفيات أكثر تنوعا يستطيعون اختراق المناطق المعادية فى العالم بسهولة أكبر. ولكن جهود الـ «CIA» لـ «تمزيق وتدمير وتفكيك» «القاعدة» تبقى لها - كما يرى «بانيتا» - الأولوية القصوى. كما أخبرنى أن الوكالة تواصل الحصول على معلومات استخبارية تفيد بأن «القاعدة» تخطط لهجمات على أمريكا. وقال: «إننا نقوم بعمليات فعالة رائعة فى باكستان، كما أعتقد أننا نقوم بعمل جيد فى محاولة تدمير «القاعدة». ولكن من الواضح أنها ما زالت تشكل تهديدا». وقال إن الخطر الأكبر يكمن فى أن «القاعدة» سوف «تجد ملاذات آمنة أخرى تلجأ إليها» فى دول مثل الصومال واليمن. وقال «بانيتا»: «إن مهمتنا هى أن نتأكد أنهم لن يجدوا مكانا للاختباء. إن العثور على زعماء «القاعدة» - وخاصة «أسامة بن لادن» و«أيمن الظواهرى» - وتقديمهم للعدالة سوف يبقى فى بؤرة اهتمامنا. كما يمكنك أن تتصور، فليس الأمر يسيرا».

تطرقت جريدة «تايمز» الأسبوع الماضى إلى الصدام المتزايد بشأن الصلاحية القضائية بين «بانيتا» و«دينيس بلير» مدير الاستخبارات الوطنية. وقد صرح «بانيتا»: «إنى مندهش أمام هذا العدد من التحديات الذى يجب على المرء أن يواجهه فى هذا المنصب. إنك شرطى مرور، بطرق عديدة». قال «بانيتا» إنه عندما كان رئيسا لهيئة موظفى البيت الأبيض، كان باستطاعته تفويض القرارات الكبرى للرئيس. وقال وهو يحدق عبر أراضى الـ «CIA» الهادئة «ومع ذلك، فإن القرارات هنا تأتى إلى. والكثير منها يتعلق بالحياة والموت». وأضاف أن كل ما يستطيع فعله فى بعض الأحيان هو أن «يردد كثيرا تحية السيدة العذراء». ■



رغم كل شىء، يعتقد الكثير من النقاد أن الوكالة يجب أن تتفاهم مع ميراث عهد «بوش»



اليَمَن القبيلة تعود للخط الأول

ميساء شجاع الدين

كيف تحولت الوحدة اليمنية من مخرج لشطرين مشحونين بالمشاكل إلى بلد له مشاكل تفوق كل ما سبق وإلى مأزق لا يمكن الخروج منه بسهولة؟ فبعد ما كان المفترض أن تشهد البلاد ربيعاً هادئا بعد اتفاق المعارضة والحكومة على تأجيل الانتخابات البرلمانية من إبريل الماضى لعام ٢٠١١، كان ربيع اليمن وذكرى وحدته ساخناً كما لم يسبق. ليستمر المنحنى الذى سارت فيه البلاد منذ عشرين عاماً فى الانحدار معلناً أنه كلما انسد باب تجربة انتخابية فى البلاد سواء بالتأجيل أو التزوير فُتح مقابله باب آخر للجحيم.

يعتبر اليمن اليوم هو أقرب ما يكون لامتداد اليمن الشمالى- سابقاً- وما يحدث فيه هو تطور لأخطاء النظام الذى حكم اليمن الشمالى قبل الوحدة بأحد عشر عاماً واستمر بعدها عشرين عاماً.

عندما تولى الرئيس على صالح الحكم فى اليمن الشمالى عام ٧٨ بعد اغتيال سلفه الذى لم تتجاوز فترة رئاسته عدة أشهر، بطبيعة الوضع السياسى المأزوم وتعقيدات الوضع الاجتماعى والسياسى لليمن بدا أمراً مشكوكاً فيه أن ينجح على صالح فى حكم اليمن طويلاً، لكن بمرور الوقت أثبت على صالح قدرات فذة فى نسج التحالفات بمرونة ونجاح يُشهد له، جعلت الآخرين بالرغم من مساوئ نظامه يعتبرونه الشخص الأقدر على التعامل مع مشاكل اليمن الكثيرة والمعقدة.

لكن هذه القدرات صارت موضع شك من قبل الأطراف الدولية والمحلية منذ بدأت حرب صعدة فى الشمال عام ٢٠٠٤م، وتكاثرت أزمات اليمن حتى بدا حالياً أن عقد الدولة ينفرط ويصعب جمعه من جديد.

منذ تولى الرئيس صالح الحكم فى يونيو عام ٧٨ اعتمد على سياسة التحالفات فى إدراك مسبق منه لضعف الدولة الحديثة والمركزية فى اليمن بسبب طبيعة البلاد الجغرافية وموروثات تاريخها التى انعكست على الوضع الاجتماعى والسياسى الهش. وكان الحليفان الرئيسيان لعلى صالح هما القبيلة والتيار الإسلامى.

لم يكن هذا فقط، بل تمكن على صالح من كسب ثقة دول الجوار بقدرته على صد المد الماركسى القادم من اليمن الجنوبى، وامتدت قدرته على كسب الآخرين ومراضاتهم إلى الشطر الجنوبى من البلاد آنذاك. وهذا أمر يشهد له أبرز القيادات الجنوبية فى لقاء حديث فى قناة الجزيرة لحيدر العطاس- أول رئيس وزراء لليمن وأحد أبرز قيادات الحزب الاشتراكى- عندما تحدث عن حجم الاختراق فى أعلى مراكز القرار السياسى فى دولة اليمن الجنوبى-سابقاً- ذاكراً أول لقاء بينه وبين الرئيس صالح عام ٨٥، بقول صالح: «أنتم تجتمعون فى المكتب السياسى وبعد المغرب بعد اجتماعكم أنا عندى كل المقررات».

ووصل هذا الاختراق أو النفوذ ذروته عند حدوث الحرب الأهلية الدامية فى اليمن الجنوبى- سابقاً- عام ١٩٨٦ والتى كانت بين فصيلى عبد الفتاح إسماعيل الذى قتل أثناء الحرب، وعلى ناصر محمد الذى فر بعدها مع مجموعة كبيرة من رفاقه إلى اليمن الشمالى- سابقاً- واستضافهم الرئيس على صالح كحلفاء له يستخدمهم ورقة ضغط على الشطر الجنوبى.

وسارع وتيرة الأحداث سقوط الاتحاد السوفيتى حتى صارت دولة الجنوب المنهارة اقتصادياً والمكشوفة سياسياً ثمرة ناضجة فى يد رئيس طموح بالشمال هو على عبد الله صالح، الذى استطاع دفع الأحداث بقوة فى اتجاه الجنوب مستغلاً اندفاعا شعبيا عاطفيا جارفا تجاه الوحدة.

وحدة مستعجلة

وأزمة مستعجلة أيضاً

تعجل قيام الوحدة حتم وجود فترة انتقالية استمرت ثلاثة أعوام شهدت فيها اغتيالات واسعة لكوادر الحزب الاشتراكى الذى يمثل الطرف الجنوبى فى دولة الوحدة، وكذلك تحملت الدولة الحديثة أعباء اقتصادية ضخمة ناجمة عن تداعيات حرب الخليج عام ٩٠، غير مديونية دولة الجنوب التى بدت مهولة على قلة عدد سكانها.

وبعد مماحكات سياسية شديدة بين الطرفين، ناتجة عن سوء النية المبيت والخلفية الاستبدادية لهما، جرت أول انتخابات برلمانية إبريل ٩٣. ونتيجة للغلبة السكانية للشمال، التى تبلغ خمسة أضعاف الجنوب تراجع تمثيل الحزب الاشتراكى فى الحكم من المناصفة إلى شريك ثالث بعد حزب المؤتمر الشعبى الذى يمثل حكومة الشمال، ومن ثم الإسلاميين الذين كانوا فى تحالف قوى مع صالح ضد من كانوا يعتبرونهم كفرة ملحدين.

بطبيعة الحال، فقدان التوازن السريع هذا مع حصيلة عدم الثقة التى كونتها سنوات الوحدة للرغبة المتبادلة من كلا الطرفين فى التخلص من شريكه وعدم تحملهما لتجربة الديمقراطية التى فرضها توازن القوى تفجرت الأوضاع فى البلاد إلى حرب أهلية عام ٩٤، ومن المهم هنا معرفة تحالفات هذه الحرب ونتائجها التى تؤثر فى مستقبل البلاد حتى الآن، بل إن أمراءها أو القادة السياسيين الذين دفعوا لها، هم ذاتهم من يعطوا لأنفسهم الحق فى تمثيل القوى الشعبية والسياسية فى البلاد.

يجافى الحقيقة كثيراً وصف الحرب فى ٩٤ بأنها بين الجنوب والشمال، ويعد تبسيطاً وصفها للحرب بين طرف يريد الانفصال وآخر يريد الوحدة. فلولا القوى العسكرية الجنوبية لما كانت رجحت كفة القوات الحكومية، فحينها نجح الرئيس صالح بنسج تحالفاته فى الجنوب بعكس غريمه على سالم البيض- آخر رئيس لليمن الجنوبى- الذى فشلت محاولاته فى نسج أى تحالف مواجه له وأبرز تحالفات الرئيس هى:

١- التيارات الإسلامية المختلفة وعلى رأسها تلك العائدة من أفغانستان، والذين استضافتهم اليمن، وأبرز قادتهم الروحيين الشيخ عبد المجيد الزندانى وقادتهم الميدانيين فى الجنوب طارق الفضلى.

٢- قوات جنوبية استطاع كسب ولائها بعد حرب ٨٦ الأهلية فى الجنوب وأثناء فترة الوحدة، وأبرزها ألوية بقيادة على ناصر وعبد ربه منصور.

٣-تمكن صالح أيضاً من الاستفادة من صمت القبائل فى الجنوب أو تعاطف بعض القيادات التقليدية فى الجنوب مثل طارق الفضلى، وهذا نتاج طبيعى لسياسة الحزب الاشتراكى التى حاربت هذه القوى بشراسة.

٤-ارتكب البيض خطأ قاتلا حين أعلن الانفصال بعد أقل من شهر من نشوب القتال، تسبب فى خروج العديد من الألوية الجنوبية وأصبحت بعضها قوات مرتدة عليه.

نشوة النصر

بعد حرب أقصر من جميع التوقعات، تمكنت خلالها حكومة صنعاء من السيطرة على الوضع بعد شهرين ونصف فقط، بدأت مرحلة جديدة فى سياسة الحكومة اليمنية.

هذه السياسة لا يمكن وصفها أو تفسيرها بشىء غير الغرور والعُنجهية، فالرئيس لم يحرص على الاحتفاظ بتحالفاته.

ففى البداية تحالفاته مع الإسلاميين التى بدأت مبكراً منذ بداية توليه السلطة دخلت فى مرحلة تجاذب سياسى شديد وصلت لمرحلة القطيعة. أما تلك التحالفات الجنوبية فتعاملت معها حكومة صالح باستخفاف شديد أو بشكل انتقامى، فالجيش الجنوبى تم تسريح معظمه بشكل تقاعد مبكر أو تسليم قياداته مناصب رمزية.

والحزب الاشتراكى الذى يمثل الشق السياسى المتبقى من دولة الجنوب حاربه صالح بشراسة رغم تبرؤ الحزب من الانفصال ودعمه الكامل لاستمرار الوحدة.

هذه التصفية للشقين العسكرى والسياسى من دولة الجنوب عززت الشعور لدى الكثيرين فى الجنوب، أن ما يحدث ليس شراكة أو وحدة اندماجية، بل أقرب ما يكون للاستعمار الداخلى خاصة مع الفشل المستمر للحكومة فى سياساتها الاقتصادية وخلق هوية وطنية مشتركة.

شهد اليمن بمختلف أرجائه فى الفترة ما بين ١٩٩٤- ٢٠٠٩ الكثير من مظاهر الاحتجاج ضد سياسات الحكومة والأوضاع الاقتصادية المتردية، لكن وتيرة هذه الاحتجاجات ارتفعت بشدة مؤخراً منذرة بعواقب وخيمة على البلاد.

توسعت الاحتجاجات الشعبية فى الجنوب عام ٢٠٠٦، ولقد بدأت بمطالب حقوقية تمثلت فى مطلبين أساسيين هما:

١- قضية الاستيلاء على الأراضى فى مدينة عدن، وهى قضية شديدة الحساسية وأكثر ما تستثير المواطنين. ظهرت هذه القضية جراء سياسة الحكومة التى تعاملت مع مدينة عدن كغنيمة بسط على أراضيها بعض المتنفذين والقادة العسكريين المنتصرين من الحرب الأهلية.

وحاول على صالح معالجة هذه المشكلة بتشكيل لجنة رفعت له تقريراً حددت فيه أسماء خمس عشرة شخصية متنفذة ومتورطة بشكل كبير فى عملية سلب الأراضى، لكن يبدو أن الرئيس آثر مصالحه المرتبطة بهؤلاء الأشخاص على حقوق المواطنين وتجاهل التقرير برمته.

٢- قضية المتقاعدين وهم جنود الجيش الجنوبى الذين سرحتهم الحكومة بعد الحرب ولاقوا سياسة متعسفة جداً.

واجهت الحكومة هذه المظاهرات بقمع شديد زاد من استفزاز المواطنين

ورفع من سقف مطالبهم من مجرد مطالب حقوقية لمطالب إصلاحية سياسية شاملة وتطورت حتى وصلت لمطالب انفصالية.

استطاع هذا الحراك الشعبى إفراز قيادات له صارت تتواصل بشكل دائم مع القيادات الجنوبية المعارضة التى خرجت بعد حرب ٩٤ وعلى رأسهم حيدر العطاس.

ومن إبريل الماضى حتى الآن تزايدت وتيرة هذه الاحتجاجات ومعها قمع الحكومة حتى وصلت لمناوشات مسلحة فى بعض المناطق مثل الضالع، ليبدأ منحنى خطير فى الأحداث تنجرف له البلاد.

وزاد من سخونة الموقف التحركات الدبلوماسية المكثفة لقيادات الجنوب فى الخارج، واكتملت الصور بالظهور الرمزى لآخر رئيس لليمن الجنوبى على سالم البيض فى الذكرى التاسعة عشرة للوحدة يوم ٢٢ مايو الماضى يطالب فيه بفك الارتباط.

حلول تتكرر وأزمات تتوالى

المطالب بالكونفدرالية والإصلاح السياسى بدأت تتراجع باستمرار بسبب ممارسات الحكومة القمعية وتعنتها لتحل محلها مطالب الانفصال، رغم أن الوحدة ظلت حتى فترة قريبة مبدأ وطنيا يلتف حوله الجميع حتى القادة الجنوبيون الذين خرجوا إثر حرب ٩٤ استندوا فى شرعيتهم على الوحدة، فـ«على سالم البيض» لم يكف فى الماضى بالتذكير أنه تنازل عن منصب الرئاسة لصالح الوحدة ، بينما حيدر العطاس فى آخر حواراته فسر إعلانهم الانفصال بأنه دفاعاً عن الوحدة. وبغض النظر عن طبيعة التناقض الكامن فى كلمته إلا أن هذا كان يؤكد قيمة الوحدة كمرجعية وطنية يتفق عليها معظم اليمنيين. لكن هذه المرجعية فى ظل ما يحدث من فوضى وغياب كامل لأى خيارات مستقبلية معقولة ستتراجع قيمتها وتضعف حتى تتوارى تماماً، وهذا ما شجع على البيض فى آخر ظهور له فى قناة الحرة يوم ٧ يوليو الماضى- ذكرى نهاية حرب ٩٤- على إنكار وجود هوية يمنية، معتبراً أن جنوب اليمن هو الجنوب العربى فقط، وهذا التصعيد فى الخطاب بالتأكيد قد يجد له صدى فى ظل أجواء الضغينة والانقسام التى تشهدها البلاد على عكس الالتفاف الوطنى السابق حول الوحدة فى الحرب الأهلية عام ٩٤.

هذه الأزمة ليست فقط الوحيدة التى يمر بها اليمن، بل هى وللمرة الثانية التى يواجه فيها على صالح منفرداً قوى متمردة، بعد تراجع قدراته فى نسج التحالفات وفقدانه للمصداقية، وخير مثال لذلك ما حدث ولا يزال يحدث فى صعدة، فهذه المحافظة الشمالية المتاخمة للحدود السعودية تشهد حروباً مستمرة منذ عام ٢٠٠٤ لم تتوقف وتيرتها حتى تعود للانفجار من جديد.



وبدا منذ أول لحظة اشتعل فيها فتيل هذه الحرب أن على صالح لا يوجد حوله أى قوى سياسية فاعلة مشاركة له، حيث رفضت المعارضة الوقوف بجانبه واعتبرتها حرباً مفتعلة ولم ينجح صالح إلا فى استقطاب التيار السلفى لصالحه بإثارة النعرات الطائفية على اعتبار أن المتمردين الحوثيين فى صعدة شيعة زيود وكذلك استفزاز الثأرات القبلية.

هذه الحرب ربما تقدم نموذجا مستقبليا لما قد تشهده البلاد فى المناطق الجنوبية، فالحراك الجنوبى ربما يخرج من كونه مجرد نضال سلمى إلى تمرد مسلح سوف يكون مقاربا لما تشهده صعدة من حرب عصابات تساعدها الطبيعة الجبلية لليمن والجيش الرسمى الذى استنزفته المعارك.

وفى المقابل، على صالح لا يزال وحيداً يواجه صراعا على السلطة فى صنعاء وتمرداً فى الشمال، أعلن تضامنه مع الحراك الجنوبى. ويمارس على صالح نفس الاستراتيجيات الخاطئة فى الجنوب، فها هو يتحالف مع السلفيين من جديد ضد الحراك الجنوبى ليعلن أحد قادتهم الشيخ الزندانى وقوفه الكامل ضد مطالب الانفصال واستصدار فتوى من علماء اعتبروا فيها الوحدة فرضاً واجباً. وكذلك لجأ على صالح إلى خلق بعض التحالفات الهشة فى الجنوب مثلما عمل فى صعدة عندما قام بتأليب القبائل على بعض، وعلى شاكلتها قام بتشكيل لجان الدفاع عن الوحدة لتتكفل بالصراع والاقتتال الداخلى مع بقية أبناء المحافظات الجنوبية.

وبطبيعة الحال فإن العبرة بالعواقب، بعد حرب استمرت خمسة أعوام فى صعدة لم تكن النتيجة إلا صراعات عسكرية دموية متقطعة تشهدها المنطقة لم تتوقف حتى الآن. هذا الصراع الطويل الأمد أنهك البلاد سياسياً واقتصادياً وما يحدث فى الجنوب قد يكون فى المستقبل القريب أمراً مشابهاً لذلك إذا ما استمرت الحكومة فى سياساتها الحالية.

المتربصون

ليس فقط التمرد الحوثى والقيادات الجنوبية التى عانت من التهميش هى من تعلن انضمامها للحراك الجنوبى، بل يساندها تنظيم القاعدة حيث أعلن قائد التنظيم على الوحيشى فى ١٣ مايو دعمه للحراك وهذه ربما حركة انتهازية من التنظيم الذى يبحث عن موطأ قدم أكبر فى اليمن بعد ما ضاق به الحال فى أماكن تواجده الطبيعى فى أفغانستان وباكستان، ويمكنه من خلال اليمن وباستغلال الوضع فى الصومال تشكيل تحالف قوى وقريب من منطقة مصالح حيوية لأمريكا.

وللقاعدة حضور قوى فى اليمن، وطالما كانت اليمن مرشحة لتلقى ضربة أمريكية لقواعد التنظيم فى أراضيها الذى ينشط جداً فى المنطقة الشرقية (مأرب والجوف وشبوه) الغنية بالبترول والمحرومة تماماً من أى عملية تنمية، وتحميها القبائل هناك.

وهذا التنظيم له أنصاره القدامى مثل: طارق الفضلى ذو النفوذ القوى فى أبين والذى شكل فى وقت سابق جيش عدن أبين الإسلامى المتورط فى قتل سياح غربيين عام ٩٩، وهو حليف قديم لعلى صالح ونسيب لرجل الجيش القوى على محسن الأحمر، وأعلن مؤخراً انضمامه للحراك.

ربما تنتظر القاعدة، لما يحدث فى الجنوب من فوضى، فرصة سانحة للاستغلال، وتوسعة نشاطها فى اليمن خاصة مع بروز جانب عقائدى شيعى فى أقصى الشمال لن تقبله أبداً.

وفى الواقع، تنظيم القاعدة حليف قديم للرئيس لكن العلاقة بينهما توترت بعد اضطرار الرئيس الخضوع للمطالب الأمريكية فى الحرب على الإرهاب وقد تكون هذه فرصة جديدة للانتقام أو أخذ بعض التنازلات من الرئيس.

القبيلة تعود للخط الأول

القبيلة فى اليمن تنظيم اجتماعى قديم كان دائما ما يسد فراغ وجود الدولة المركزية فى اليمن، وهى عامل أساسى ومهم فى تشكيل الوضع السياسى باليمن خاصة أنها مرشحة للظهور بقوة أكبر كلما ازداد ضعف الحكومة.

لطالما تبادل شطرا اليمن الاتهامات حول طبيعة وضع القبيلة فى الشطرين وكثيراً ما استندت مطالب الانفصال على إبراز جوانب الاختلاف بين اليمن الشمالى والجنوبى اعتماداً على هذه النقطة، مشددة أن

اليمن لم تكن دولة موحدة ومركزية يوماً، وإن كان لهذا الحديث صحة فى بعض الأحيان فهى بالتأكيد تميل للمغالطة فى معظم الأوقات.

فاليمن لا توجد فيها مركزية ثقافية أو سياسية، بل طالما تنقلت بين أرجاء اليمن المختلفة، لكن أبرز محورين تاريخيين فى اليمن هما: صنعاء بتراثها الشيعى الزيدى، وحضرموت بتراثها السنى الصوفى. حتى ظهرت عدن كمحور حقيقى له تأثير واسع وقوى على الحركات السياسية والفكرية التى شهدتها البلاد بشطريها فى القرن العشرين، فعدن التى كانت مدينة بحرية صغيرة قبل الاحتلال البريطانى شهدت انتعاشاً حقيقياً بعد الاحتلال البريطانى وموجات هجرة بشرية مختلفة من داخل اليمن وخارجها جمعت بينهم روابط المواطنة الحديثة، ولأول مرة فى تاريخ اليمن تظهر مدينة بمعايير حديثة لا يعمل الرابط القبلى الدور الأساسى فى الحياة الاجتماعية والسياسية، وهذا كان له أكبر أثر على طبيعة الأحداث التى شهدها اليمن الجنوبى فيما بعد.

فكرة الحداثة المثالية والأفكار الإيديولوجية العصرية أثرت على الحركات السياسية التى حكمت عدن حتى جاءت الماركسية وسيطرت على اليمن الجنوبى وتعاملت مع كل القوى التقليدية بتحقير شديد ومحاولة حقيقية لإلغائها، على الرغم من أن فكرة الحداثة عملياً لم تتجاوز مدينة عدن وظلت بقية المناطق المحيطة بها التى كانت مرتبطة باتفاقات حماية مع الاستعمار البريطانى بشكلها القبلى التقليدى دون أى تغيير. وسعت فيما بعد الحكومة المستقلة فى عدن إلى إلغاء هذه الروابط المتخلفة ووصفت النظام القبلى بالإقطاعى كاستعارة مجلوبة من كتب الإيديولوجية الماركسية، لكن بالتأكيد لم تنجح كل محاولات الحكومة فى إلغاء القبيلة بين يوم وليلة، لتستمر القبيلة تحتفظ بنفسها كرابط يجمع الناس لكن بشكل مختلف وهى المناطقية، بعد ما تعذر عليها الاحتفاظ بكيانها التقليدى وقياداتها وأعرافها. وهذه المناطقية ظلت القنبلة التى تفجر الصراعات الدموية القاتلة فى الشطر الجنوبى الذى شهد حروباً أهلية دامية قبل الوحدة.

وفى المقابل لم يسعَ الشطر الشمالى إلى إلغاء العامل القبلى، بل أججه. واستخدم على صالح هذا العامل لصالح الحكومة عن طريق إثارة النعرات والثارات بين القبائل وتعزيز الشعور بأن القبيلة خارج القانون وتغاضى عن الاعتداءات المتواصلة من القبائل على المواطنين حتى وصل الحال إلى الاعتداء على أراضى المواطنين بقرب قصر الرئاسة فى صنعاء، لتصبح صنعاء تحت سيطرة القبائل بالكامل لأول مرة منذ زمن طويل، وهذا الوضع قبل أن يكون خرقاً للقانون هو خرق للعرف القبلى نفسه.

ومن اللافت أنه كلما تراجعت شرعية الحكومة وشعبيتها لجأت للقبائل كوسيلة ترهيب للمواطنين وحماية للحكومة فى ذات الوقت.

القبيلة فى اليمن التى استخدمها الشمال وألغاها الجنوب خلفت الكثير من المشاكل لكلا الطرفين، ولا يمكن لطرف المزايدة على الآخر بنجاحه فى التعامل مع هذا النمط الاجتماعى الضارب جذوره فى تاريخ اليمن.

فالقبيلة حلت محلها المناطقية فى المناطق الجنوبية وبعض المناطق الوسطى أما فى الشمال فقد تراجعت أعرافها القبلية ليحل محلها قانون الغاب مما أضعف من قيمتها واحترامها لدى الكثير من المواطنين، ولم تفلح الحكومة فى محاولات التلميع للقبيلة باعتبارها مصدر فخز واعتزاز ورفضها للمناطقية باعتبارها تعصبا وعنصرية.

وأياً كان فلا يمكن بناء مطالب وحدوية أو انفصالية على أساس عوامل الاتفاق والاختلاف التى توجد بين جميع شعوب الأرض، لكن فى أوقات التأزم السياسى تتحول نقاط الخلاف بين البشر بجميع أشكاله الدينية والسياسية والاجتماعية لقضايا مصيرية فاصلة يتمترس وراءها كل فصيل.

ترقب بخوف

على عكس ما حدث عام ٩٤، عندما لعب الدور الإقليمى دوراً حاسماً وفاعلاً فى تحريك الوضع الداخلى وكان سبباً رئيسياً فى دفعه لانفجار الحرب الأهلية نتيجة للخوف المرضى الذى كانت مصابة به دول الجوار وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من الوحدة اليمنية، وكتصرف انتقامى مما كان يعرف آنذاك بدول المع -التى وقفت بجوار الكويت عند احتلالها حسب تصنيفهم- نتيجة لموقف اليمن من حرب عاصفة الصحراء.

هذه المرة، العامل الخارجى حتى الآن يبدو هامشياً وليس مؤثرا بقدر ما سيتأثر بطبيعة التفاعلات السياسية الداخلية، فالسياسة السعودية التى كان لها مخاوفها من الوحدة اليمنية لخشيتها من وجود دولة قوية جنوبها، لها مطالب حدودية واسعة بأراضيها، أدركت أن هذه المخاوف أبعد ما تكون عن الواقع بعد قرابة عشرين عاماً من الوحدة، جعلت اليمن فى أضعف حالاتها واستطاعت أثناءها تحقيق انتصار تاريخى بتوقيع اتفاق حدودى تنازلت فيه اليمن نهائياً عن مطالبها بأراضى شاسعة، بل وعادت سياسة اليمن الخارجية لحالة التبعية الكاملة للسعودية وهذا ما اتضح بتضحية اليمن بعلاقاتها الحميمة بقطر وامتنعت عن حضور قمة الدوحة وقبلها قمة دمشق لتسجل موقفها إلى جانب السعودية فى طرف الدول التى تسمى معتدلة.

لكن السياسة السعودية والأمريكية سيكون لهما أثر بالغ ساعة الحسم، فالسياسة السعودية فى اليمن، التى تميل حالياً للتعاون بسبب المخاوف الأمنية المشتركة من تنظيم القاعدة، والتمرد الشيعى فى الشمال على الخط المحاذى للحدود، وخشية تفجر الأوضاع فى اليمن بألغامها التى لا يعرف فى وجه من ستنفجر لن تصمد كثيراً إذا ما ازداد تدهور الأمور وفقدت الدولة سيطرتها على البلاد، وحينها بالتأكيد ستكون السياسة السعودية تحت تأثير عوامل أخرى.



فجناح الملك عبد الله الذى يميل للسياسة العقلانية الهادئة مع اليمن بحجة أن الفوضى فى اليمن قد تسبب مشاكل جمة للسعودية سيفقد حجته إذا ما اتجهت الأمور للفوضى وهذا سيرجح كفة الجناح السديرى ممثلاً بالأمير سلطان- ولى العهد والمسؤول عن ملف العلاقات مع اليمن منذ الستينيات- ومعه الأمير نايف والأمير بندر وهو جناح قوى يميل إلى انتهاج سياسات أكثر طمعاً وعدوانية تجاه اليمن، وأكثر ما يغرى السعودية فى التدخل لصالح الانفصال باليمن هو حلمها القديم بامتلاك منفذ للبحار المفتوحة؛ أى المحيط الهندى فى جنوب اليمن، وهو كان مطلبا أساسيا لها فى مفاوضاتها الحدودية مع اليمن وفشلت فى تحقيقه، وهذا المخرج الذى تطمح السعودية فى تأمينه لبترولها تزداد حيويته مع زيادة عمليات القرصنة فى خليج عدن واستمرار تدهور الأوضاع فى الصومال وكذلك تأزم الأوضاع فى إيران والعراق فى الخليج العربى. وربما يزيد من تقوية هذا الجانب ويقلل من مخاوف الملك عبد الله وفريقه ما شرعت فيه السعودية من بناء سياجها الأمنى على حدودها مع اليمن لتأمن شر هروب أعضاء القاعدة لليمن ومن اليمن، وتهريب السلاح، هذا غير الهجرة غير المرغوب فيها وغيرها حتى صارت حدودها مع اليمن مصدراً لكل الموبقات يزيد من خطورتها أيضا ظهور ما يقارب الحكم الشيعى بمحاذاة حدودها فى صعدة.

هذا المطمع السعودى القديم فى الإطلال على ثلاثة بحار قد يدفعها لزيادة تغذية النوازع الانفصالية لمنطقة حضرموت والمهرة بواسطة التجار الحضارمة المقيمين فى السعودية، مستغلة الشعور المتزايد لدى أبناء حضرموت بامتلاكهم هوية مستقلة عن بقية اليمن، وكذلك مداعبة أحلام الدولة القطرية الصغيرة السكان الغنية الثروة، فحضرموت تملك ثروات معدنية كبيرة وفيها معظم حقول النفط ونصيب المحافظة من هذه الثروة البترولية لا يتجاوز حوالى ١٠٪.

إذا ما اعتبرنا الموقف السعودى هو الأكثر تأثيراً إقليمياً، فالموقف الأمريكى هو الأكثر أهمية دولياً، ولعب دوراً حاسماً فى عام ٩٤ لصالح الوحدة بعد ما رأت أن النزاع العسكرى يجنح لصالح الفريق الذى يطالب باستمرار الوحدة وهو فعلياً خيار فرضته مجريات النزاع العسكرى ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الحفاظ على استقرار هذه المنطقة التى تقترب من منابع البترول الحيوية لها، ويمكننا القول إن الموقف الأمريكى هذه المرة لم يتغير كثيراً فهو موقف لا تعنيه كثيراً فكرة الانفصال أو الوحدة بل يشغله الرغبة فى استقرار اليمن خاصة مع تزايد نشاط القاعدة وإعلان الإدارة الأمريكية مؤخراً أن اليمن أحد المناطق المحتملة لاستضافة تنظيم القاعدة بعد ما ضاق الخناق عليهم فى أفغانستان وباكستان، لكن أيضاً إذا ما استمرت الأمور فى التدهور باليمن وفقدت الحكومة الحد الأدنى من الحفاظ على الاستقرار، حينها ستراجع الإدارة الأمريكية موقفها حسب القوى السياسية التى ستفرزها الأحداث وتفرض نفسها على الساحة.

ولعامل حقوق الإنسان أثر فى الموقف الدولى، وهو وتر نجحت القيادات الخارجية للحراك فى ضربه ولم تفلح محاولات الحكومة فى التعتيم الإعلامى حيث ضيقت على تحركات المراسلين وأغلقت سبع صحف معارضة وغيرها من إجراءات قمعية شديدة على الإعلام، بالرغم أن ما يجرى فى الجنوب من الناحية الإنسانية لا شىء يذكر بالمقارنة لما جرى فى صعدة من تجاوزات إنسانية خطيرة دمرت المدينة بالكامل وخلفت وراءها آلاف الجرحى والقتلى وستين ألف نازح. لكن للحراك الجنوبى وضعاً آخر باتساع مساحته وامتداده لمدن أساسية مثل عدن والمكلا لا يسهل إغلاقها مثل مدينة جبلية بعيده كصعدة، واتضح

الدعم الدولى من هذا المنطلق بمنح على سالم البيض جواز لاجئ دولى بعد سحب جنسيته العمانية لاستعادته النشاط السياسى وهذا الجواز لا يمنح بسهولة ولا يمتلكه إلا قلة ممن يعترف العالم بقضيتهم كقضية إنسانية حيوية مثل الدلاى لاما.

لكن قضية حقوق الإنسان تظل هامشية دون دعم دولة مهمة لهذه المطالب الحقوقية وهو ما لا يزال بعيداً حتى حين، فالسعودية لازالت تعتبر اليمن التهديد الأول لأمنها الداخلى بسبب القاعدة وكذلك الإدارة الأمريكية وهذا لصالح الاستقرار والوحدة، لكن هذا أيضاً رهيناً بطبيعة الأوضاع الداخلية وما سينتج عنها.

خيارات الحل عندما تكون مستحيلة

تعد اليمن من أفقر دول العالم وخطورة الأوضاع الاقتصادية تتزايد مع تجاوز النفط اليمنى ذروة إنتاجه وهو يمثل على ضآلته ٧٠٪ من الدخل القومى بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط والأزمة العالمية وكذلك التأثيرات المناخية التى تسببت فى قلة الأمطار مع نمو سكانى هو الأعلى فى العالم، لتتضافر كل هذه العوامل، ويصل الوضع لحد التحذير من مجاعة حسب آخر بيان أصدره برنامج الأغذية العالمية التابع للأمم المتحدة.

هذا الوضع الاقتصادى يلعب دوراً جوهرياً فى تأزيم الأوضاع باليمن شمالها وجنوبها، لكن فى الجنوب بالتحديد له بعد آخر. فالمنطقة الجنوبية تمتلك معظم الثروات المعدنية وعدد سكانها بسيط قياساً للشمال المزدحم والفقير والذى يهدده الجفاف مما يعطى زخماً حقيقياً للمطالب الانفصالية والرغبة فى التخلص من الشريك الأكبر سكانياً والأفقر معدنياً.

الوضع الاقتصادى يزيد الأمور تعقيداً ويرسم واقعاً مأساوياً لوضع البلاد ويحتاج لمعالجة حقيقية من الحكومة والتخلى عن عنادها فى اعتماد الخيار المعتاد وهو خيار القمع المحدود مصحوباً بالرغبة فى نسج تحالفات جديدة مع قيادات الحراك وزرع الخلافات بينهم، وهذا الخيار القديم يصعب نجاحه مثل السابق لأن هذه الحيلة لم تعد تنطلى على معظم القيادات السياسية فى اليمن والوضع صار أكثر صعوبة من كل الأزمات السابقة خاصة أن النظام يواجهها وحيداً كما لم يكن من قبل.

والخيار الأسلم والمخرج الوحيد من هذا المنزلق الخطير هو أن تقوم الدولة بعدة إجراءات معاً:



يعتبر ما حدث فى صعدة نموذجا لمصير ما سوف تواجهه اليمن أو بعض المناطق فيها، حيث اختفت السيطرة الحكومية تقريبا

أولاً: إصلاح سياسى جذرى واليمن تمتلك وثيقة تاريخية مهمة بالإمكان جعلها مرجعية يتم البناء عليها، وهى وثيقة العهد والاتفاق التى وقعتها الأطراف السياسية اليمنية المختلفة فبراير عام ٩٤، فى محاولة لمنع حدوث الحرب الأهلية التى وقعت بعدها بثلاثة أشهر. وأبرز ما فيها من بنود هى اللامركزية وإنشاء مجلسين تشريعين أحدهما يعتمد على الانتخابات المباشرة بحسب عدد السكان والآخر يعتمد على تمثيل متساو للمحافظات لحل إشكالية الغلبة السكانية للشطر الشمالى، بالإضافة لدعم استقلال القضاء.

ثانياً: حل المطالب الحقوقية وأهمها قضيتا المتقاعدين والأراضى.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية وبالطبع إذا ما تكلمنا عن الاقتصاد فلابد من القضاء على الفساد والمحسوبية حتى يمكن خلق بيئة مناسبة للاستثمار.

لكن هذه الحلول المثالية والمصيرية لا يمكن تحقيق حتى نزراً يسيراً منها وذلك لوجود افتراضين لمسار الأحداث، الأول هو نجاح ما يقال عن وساطة خليجية لإعادة شخصيات المعارضة المقيمة بالخارج لليمن حسب اتفاق بينها وبين الحكومة، وهذه طريقة عادة ما يلجأ لها اليمنيون عند تأزم الأوضاع السياسية أو بعد حروب تشهدها البلاد، آخر هذا النمط من الحكومات هى الحكومة الائتلافية التى حكمت البلاد منذ بداية الوحدة مايو ٩٠ حتى الانتخابات فى إبريل ٩٣، وبالقياس على كل الحكومات التى شهدتها البلاد بشطريها أو موحدة، يمكننا ملاحظة فشلها وهشاشتها وعادة ما تنتهى بانفراد طرف فى السلطة وانقلابه على الآخرين، وهذا نتاج أنها ائتلافات تكون بين أطراف لا تثق ببعض دون أى إيمان حقيقى بالمشاركة السياسية والديمقراطية مثلما هو حاصل الآن بالأطراف السياسية التى تحكم المشهد السياسى فى اليمن معارضة وحكومة، لذا يصعب التفاؤل بمستقبل البلاد مع وجود نفس النخبة السياسية التى جرت البلاد لحرب عام ٩٤ وما يسبقها من أزمات سياسية شهدتها البلاد موحدة أو منقسمة.

وهناك افتراض آخر هو استمرار النظام على سلوكه القمعى وسياسة فرق تسد وهى طبيعة قديمة يصعب تغييرها، بل أيضاً بحكم عوامل تمس طبيعة النظام نفسه فالسلطة فى اليمن مركزية وشخصية تماماً بيد على عبد الله صالح الذى أمسك بزمام الجيش وصار تحت قبضته تماماً، هذا غير اعتبارات السن والبقاء الطويل فى حكم مر فيها بأزمات خطيرة أفقدته مرونته المعهودة والثقة بالآخرين والمصداقية التى كانت تمكنه من نسج تحالفات ونقض أخرى.

وهناك عامل آخر تغلغل فى السلطة وأحكم وجوده حتى صار لا يمكن التخلص أو الفكاك منه، وهو فئة نسجت خيوطها حول الرئيس وخلقت دائرة مغلقة لا يمكن خرقها بعد ما أخرجت منها كل الشخصيات السياسية النظيفة والخبرات السياسية المحنكة لتصبح دائرة متنفذين خاصة بأصحاب المصالح الشخصية وذوى القربى وتستمد نفوذها وسلطتها من قرابتها من الرئيس أو مناصبها العسكرية أو وجاهتها القبلية أو قدرتها على التملق وهى دائرة لا علاقة لها بالوزراء أو المستشارين أو أعضاء الحزب الحاكم أو غيرهم من السياسيين الذين يمتلكون شرعية دستورية بموجبها يتحركون فى مساحة إدارية وسياسية ضيقة تأثيرها لا يتجاوز مكاتبهم فى بعض الأحيان.

بوجود هذه الدائرة وتراكم الأخطاء السياسية القاتلة يصعب التفاؤل بقدرة البلاد على الخروج من هذا المأزق خاصة مع غياب المعارضة والبدائل السياسية المعقولة. وبغياب الخيارات السياسية السليمة يصعب استمرار الوحدة بهذا الشكل وكذلك مسألة الانفصال ليست بهذه السهولة حتى لو استطاع الحراك الجنوبى من تكثيف تحركاته الداخلية ونجح فى خلق دعم دولى يؤيد مطالبهم بفك الارتباط، لكن الأمور لن تمر بسلام لأن أيضاً معارضة الانفصال لازلت قوية من ناحية الحكومة وشرائح شعبية كبيرة وبذا تكون الدولة مرشحة لحالة فوضى أو حرب أهلية لا تحمد عقباها.

فما يحدث فى الشمال من اقتتال أخذ منحى طائفيا وما بدأ من عمليات قتل بين المدنيين قائمة على أسس مناطقية فى الجنوب مع وضع اقتصادى سيئ جداً وهش، هذا غير تراجع وضع الحريات وحقوق الإنسان من تضييق شديد على الصحافة ومعتقلين على ذمة قضايا سياسية، تبدو الأمور خرجت عن سيطرة الجميع من حكومة أو معارضة.

ويعتبر ما حدث فى صعدة نموذجا لمصير ما سوف تواجهه اليمن أو بعض المناطق فيها، حيث اختفت السيطرة الحكومية تقريباً وأصبحت تحت حكم الحوثيين بشكل مطلق فى بعض أجزائها، وقياساً عليها وبمعرفة بسيطة لأسماء الشخصيات السياسية التى تحاول أخذ نصيبها من هذه الفوضى العارمة يمكننا ملاحظة أن اليمن تفقد جميع منجزاتها التى حققتها خلال خمسين عاماً بثورتيها فى الشمال والجنوب فترة الستينيات والوحدة التى تمت عام ٩٠، لتعود إلى ما كانت عليه فى السابق من دعوات حكم هاشمية زيدية فى الشمال يمثلها الحوثيون فى صعدة معها تطلعات قبلية لدور سياسى أكثر وضوحاً وقوة يمثلها الشيخ حميد الأحمر، وفى الجنوب لا يبدو الوضع أفضل فهناك طارق الفضلى الذى يبحث عن استعادة سلطنة أجداده فى أبين وعدن وأحمد بن فريد الصريمة سليل أمراء شبوه.

وهذا حصاد مر للعقود الماضية فشلت الدولة فيها من دخول العصر الحديث دون اختلال بموروثاتها الاجتماعية والسياسية الحديثة، ففشلت الدولة حتى من تقديم أبسط الخدمات الأساسية وخلق هوية مواطنة حديثة ليعود الناس كما خلقتهم أمهاتهم بانتماءاتهم الطائفية والمناطقية والقبلية، يحتمون بها ويستندون عليها ليتلاشى وإلى حين حلم الحداثة والانعتاق من الفقر بالدخول فى دوامة عنف جديدة قد تكون الأقسى على اليمن. ■


سجاد ماك لكل الأغراض .. لكل الأجيال
Starfish
دواسات حمام
متواجد في مراكز بيع بواقي
قطع موكيت


سجاد أطفال
ISO 9001:2000
ISO 14001
ISO 18001
SGS
SGS
SGS
ـدير المنتشرة في كل ارجاء مصر
شرقى
مطبوع
مشايات
ـادة صلى
www.maccarpet.com

العلمانية بمفاهيم أصوليّة !!

امحمد جبرون

■■ منذ أن صدر للدكتور سعد الدين العثمانى كتاب «تصرفات الرسول بالإمامة» (منذ حوالى ست سنوات كاملة)، والكتاب يثير يوما بعد يوم وعاما بعد آخر، جدلا يستحقه بلا شك. فهو طريف فى موضوعه، ومتقدم من حيث أفكاره وأطروحاته، وله أبعاده ومراميه «الثورية» فى الفكر السياسى للحركة الإسلامية المعاصرة. وسعد الدين ليس نكرة فى العلم والعمل فى الدائرة الإسلامية، فهو رجل ممارس ومفكر «عضوى» ساهم فى صياغة وتطوير أدبيات العمل الإسلامى فى المغرب، ولا أدل على ذلك رسالته القصيرة التى أصدرها مبكرا مقدمة تأصيلية لمشروعية المشاركة السياسية الإسلامية فى الثمانينيات من القرن الماضى التى عنوانها «الفقه الدعوى: مساهمة فى التأصيل». فالتعرض لأطروحة «تصرفات الرسول بالإمامة» بالنقد والتحليل والتصويب مسألة حيوية، بل ومسئولية أخلاقية ومعرفية، لأسباب كثيرة ليس أقلها وأضعفها إمكانية النفوذ العملى التى تتمتع بها مقارنة بغيرها.



تندرج هذه «الرسالة» المسماة «تصرفات الرسول بالإمامة: الدلالات المنهجية والتشريعية» من الناحية المعرفية والمنهجية فى مجال الدراسات التى تعنى بمناهج فهم النصوص النبوية من زاويتى علم الأصول والحديث، والتى ازدهرت فى العقود الأخيرة على هامش «الكلام» المتزايد «حول طرفى الغلو والتقصير فى فهم النصوص الحديثية، ومع تزايد جهود التجديد والإحياء الإسلامى». وقد رغب المؤلف من خلالها فى ترشيد الثقافة الدينية، وخاصة لأولئك المهتمين بالدعوة والنهضة.

يقع الكتاب فى ثلاثة فصول

تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة: الدلالات المنهجية والتشريعية
سعد الدين العثمانى
«منشورات الزمن»، الكتاب رقم ٣٧، ط ١ ، ٢٠٠٣م الرباط، المغرب



بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، ففى الفصل الأول تحدث عن تنوع التصرفات النبوية: تأصيل وتصنيف، وفى الفصل الثانى تحدث عن التصرفات النبوية بالإمامة: مفهومها وسماتها، وفى الفصل الثالث بين أهمية التصرفات النبوية بالإمامة.

أ- تنوع التصرفات النبوية:

إن التصرفات النبوية تعنى «عموم ما صدر منه صلى الله عليه وسلم من تدابير (وأمور عملية) من قول أو فعل أو تقرير سواء كانت للاقتداء أو لم تكن، وسواء كانت فى أمور الدين أو الدنيا». وهى مختلفة ومتنوعة وأدلة ذلك كثيرة؛ فالرسول صلى الله عليه وسلم نفسه ميز بين أنواع من تصرفاته، ولعل أشهر حديث فى هذا الباب هو حديث تأبير النخل الذى رواه مسلم. وكذلك الصحابة من بعده ومتقدمى الأصوليين، أمثال الفراء والباجى وابن تيمية... أثبتوا وأكدوا تنوع تصرفات النبى صلى الله عليه وسلم. ولم يغفل المؤلف عن ملمح آخر من ملامح التنوع والاختلاف ويتعلق الأمر بمقامات التصرفات النبوية؛ فهى أحيانا فى مقام التشريع للأمة، وأحيانا أخرى فى مقام «اجتهاد الإمام فى المصلحة»...

وقد تقدم البحث فى هذا الباب لدى أهل الحديث والأصول، ومن أبرزهم ابن قتيبة الدينورى وابن عبد البر والقاضى عياض والعز بن عبد السلام والقرافى وابن عاشور... وبالاستفادة من جهود هؤلاء يمكن تقسيم التصرفات النبوية إلى قسمين:

- «تصرفات تشريعية: وهى ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم مما هو للاتباع والاقتداء». وتنقسم إلى تصرفات بالتشريع العام: «وهى تتوجه إلى الأمة كافة إلى يوم القيامة»، وتصرفات بالتشريع الخاص؛ «وهى مرتبطة بزمان أو مكان أو أحوال أو أفراد معينين، وليست عامة للأمة كلها. ويدخل ضمنها التصرفات بالقضاء والتصرفات بالإمامة والتصرفات الخاصة».

- تصرفات غير تشريعية: «وهى تصرفات لا يقصد بها الاقتداء والاتباع، لا من عموم الأمة ولا من خصوص من توجهت إليهم»، مثل التصرفات الجبلية والتصرفات العادية والتصرفات الدنيوية والتصرفات الإرشادية والتصرفات الخاصة به صلى الله عليه وسلم.

وأحصى الدكتور سعد الدين من

هذه الأطروحة ترد على المفهوم «السلفية» للسنة، التي تقف عند ظهر النصوص في عصرنا هذا، وتحرر العمل السياسي الإسلامي من الكثير من «العقدة النصية» الناتجة عن ضعف في الفقه



هذه التصرفات التشريعية وغير التشريعية عشرة أقسام، خص كلا منها بالشرح والتفصيل. وجعل تصرفات الرسول بالإمامة من أقسام التصرفات بالتشريع الخاص، وعرفها بما يلى «وهى تصرفات منه صلى الله عليه وسلم بوصفه إماما للمسلمين ورئيسا للدولة، يدبر شؤونها بما يحقق المصالح، ويدرأ المفاسد، ويتخذ الإجراءات الضرورية لتحقيق المقاصد الشرعية في المجتمع».

وفى ختام هذا الفصل نبه المؤلف إلى أن التمييز بين هذه التصرفات أساس فقه السنة، ومن الأسس المنهجية اللازمة للنظر فيها والتعامل معها، والغفلة عن هذا تفضى إلى نظرة غير واقعية وغير شرعية لقوله وفعله صلى الله عليه وسلم.

ب- التصرفات النبوية بالإمامة (مفهومها وسماتها):

«التصرفات النبوية بالإمامة هى تصرفاته صلى الله عليه وسلم بوصفه إماما للمسلمين ورئيسا للدولة، يدير شؤونها بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد، ويتخذ الإجراءات والقرارات الضرورية لتحقيق المقاصد الشرعية في المجتمع ويسميها بعض العلماء تصرفات بالسياسة الشرعية أو بالإمارة». وبالتالى هى مقام غير مقام النبوة والرسالة والفتيا والقضاء...، وبحسب التصنيف السابق هى تصرفات «تشريعية خاصة بزمانها وظروفها، ولذلك يعبر عنها ابن القيم بأنها «سياسة جزئية» بحسب المصلحة، وأنها مصلحة للأمة في ذلك الوقت، وذلك المكان، وعلى تلك الحال».

فبعد هذا التدقيق في المفهوم كشف المؤلف مظاهر وعى الصحابة بهذا النوع من التصرفات، وذلك من خلال أمور أربعة: مراجعتهم إياه في بعض قراراته، اقتراحهم رأيا مخالفا لرأيه فيما شاورهم فيه، تأويلهم لبعض تصرفاته صلى الله عليه وسلم على أنها كانت لمصالح مؤقتة، مراجعة الخلفاء الراشدين لبعض تصرفاته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته. والتفت المؤلف بعد هذا لمتابعة تطور المفهوم لدى العلماء والأصوليين، حيث أكد أن الإمام شهاب الدين القرافى (ت.٦٨٤هـ) هو أول من أبرز تصرفات النبى بالإمامة وبين سماتها، وإن كانت لا تعدم الإشارات إليها في كتب من سبقه، ومن بين هؤلاء العز بن عبد السلام (ت. ٦٦٠هـ) الذى أشار إلى لفظ التصرف بالإمامة في كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، وتلقفه بعده تلميذه القرافى الذى خص هذا الجانب بالحديث في فروقه وأيضا في كتاب «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام»، وستتوالى الاجتهادات والتقعيدات في هذا الباب بعد القرافى مع ابن تيمية وابن القيم وغيرهم.

ومن سمات التصرفات بالإمامة أربعة: أنها تصرفات تشريعية خاصة، مرتبطة بالمصالح العامة، واجتهادية، وتتعلق بأمور غير دينية.

- تصرفات تشريعية خاصة: وهى «تصرفات للاقتداء والتنفيذ، فهى بالتالى سنة تشريعية. لكنها تصرفات جزئية مرتبطة بتدبير الواقع وسياسة المجتمع، فهى خاصة بزمانها ومكانها وظروفها»، وحصر أنواعها في نوعين: تصرفات تقنينية وترد بصيغة «العام الذى أريد به الخصوص»، وتصرفات تنفيذية صادرة عنه صلى الله عليه وسلم اجتهادا مثل تعيين أمراء البلدان، والسفراء، وتوزيع الإقطاعات...

- تصرفات مرتبطة بالمصالح العامة: إن التصرفات بالإمامة تهدف أساسا إلى تحقيق المصالح العامة، وتعتمد المصلحة الراجحة أو الخالصة في حق الأمة.

- تصرفات اجتهادية: فعندما «يتصرف بوصفه «إماما» أو «قائدا» سياسيا إنما يتصرف باجتهاده في رأيه الذى يمكن أن يصيب فيه أو يخطئ»، وكان الصحابة الكرام يدركون هذا المعنى في تصرفاته صلى الله عليه وسلم والأمثلة على هذا كثيرة في السيرة النبوية.

- تصرفات في أمور غير دينية: والمثال القوى على هذا النوع من التصرفات هو حادثة تأبير النخل المشار إليها سابقا، «وأهمية التنصيص على انبناء التصرفات النبوية بالإمامة على مصالح الدنيا تكمن في إدراك ضرورة تغير تلك التصرفات في حال تغير المصالح التى انبنت عليها».

وقد خلص من كل ما سبق إلى قاعدة عامة: «تصرفات الرسول بالإمامة ليست ملزمة لأى جهة تشريعية أو تنفيذية بعده، ولا يجوز الجمود عليها بحجة أنها «سنة». وإنما يجب على كل من تولى مسؤولية سياسية أن يتبعه صلى الله عليه وسلم في المنهج الذى هو بناء التصرفات السياسية على ما يحقق المصالح المشروعة».

ج- أهمية التصرفات النبوية بالإمامة ودلالاتها:

خصص الدكتور سعد الدين العثمانى هذا الفصل -وهو الأخير من كتابه- إلى الفوائد المنهجية والفقهية والحديثية التى يتيحها لنا الوعى بتصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة. فمن الناحية المنهجية تدل هذه التصرفات -باعتبارها غير ملزمة ولا يجوز الجمود عليها- على سنة التدرج في تنزيل الأحكام وإصلاح الواقع، ومراعاة أحوال الناس وخصوصيات الواقع، وكذا الأحوال الطارئة، غير أن أبلغ دلالة منهجية تعبر عنها هذه التصرفات هى تعلقها بـ«منطقة مفوضة» (منطقة العفو أو الفراغ التشريعى) «لاجتهاد أولى الأمر للنظر فيها بحسب مصالح الأفراد والجماعات».

والى جانب هذه الفوائد هناك فائدة أخرى لا تقل أهمية عن تلك السابقة وهى «حل إشكالات في الفقه والحديث»؛ فاعتبار تصرفات الرسول بالإمامة في كثير من الحالات يرفع الخلاف، ولا أدل على ذلك الخلاف الذى نشأ بين الفقهاء والمحدثين حول حديث النبى صلى الله عليه وسلم الذى رواه أبو سفيان، والذى جاء فيه: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»، فمنهم من قال بأن الحديث منسوخ ومنهم من نفى ذلك، والمخرج من هذا كله هو ما ذهب إليه ابن القيم من أن هذا الحد «هو بحسب المصلحة إلى رأى الإمام». وآخر هذه الفوائد تتجلى على صعيد الفقه السياسى، فالوعى بتصرفات الرسول بالإمامة يؤشر على مبدأ فصل السلطات في الإسلام، ويؤيد مدنية الدولة الإسلامية وتاريخية التجربة الإسلامية بما في ذلك عهد الراشدين.

- تصرفات الرسول بالإمامة: الأطروحة وتداعياتها:

إن أطروحة «تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة» هى إضافة نوعية في مجال الفكر السياسى الإسلامى المعاصر، ويمكن اختصارها في التالى: «تصرفات الرسول بالإمامة ليست ملزمة لأى جهة تشريعية أو تنفيذية بعده، ولا يجوز الجمود عليها بحجة أنها «سنة». وإنما يجب على كل من تولى مسؤولية سياسية أن يتبعه صلى الله عليه وسلم في المنهج الذى هو بناء التصرفات السياسية على ما يحقق المصالح المشروعة». وهى بالإضافة إلى الفوائد التى أشار إليها المؤلف ترفع الحرج عن الفعل السياسى الإسلامى، بحيث تجعل من الممارسة السياسية ممارسة اجتهادية لا تنضبط إلا للمصلحة المشروعة.

فإذا كانت هذه الأطروحة ترد وبكفاءة عالية على الفهوم «السلفية» للسنة، التى تقف عند ظاهر النصوص في عصرنا هذا، وتحرر العمل السياسى الإسلامى من الكثير من «العقد النصية» الناتجة عن ضعف في الفقه، والتى تشتغل ككوابح للتفكير والممارسة في الوقت الحالى، وتحد من إمكانيات التكيف مع ضغوط العصر وصعوباته، فإنها في المقابل تبدو وكأنها شكل من أشكال التأصيل للعلمانية. وسواء قصد المؤلف هذا الأمر أو لم يقصده، فإن الطريف في عملية الكتابة من جهة، وجمالية التلقى من جهة ثانية، تكمن في المعانى وأشكال التلقى اللامتوقعة لهذه الأطروحة. فتمييز «تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة»، أو ما يمكن أن نسميه بلغة العصر التصرفات السياسية للرسول صلى الله عليه وسلم، بأنها في أمور غير دينية واجتهادية ومصلحية[1]، مقابل التصرفات الدينية للرسول هو ترجمة أصولية لمبدأ «فصل الدين عن السياسة»، بل السؤال الأكثر أهمية في هذا السياق أى مشكل للإسلاميين مع العلمانية مع هذا التمييز وبعده؟ فهذه الأطروحة تطرح السؤال كبيرا حول الطريقة التى يصل بها الإسلاميون، أو على الأقل فريق منهم المسمى «معتدلا»، الدين بالسياسة.

فرسالة سعد الدين العثمانى باختصار اشتغلت على التصرفات التى تدخل في باب الإمامة والسياسة، وحاولت تحديد سماتها العامة وخصائصها، وبنت

على ذلك مفهوما للإمامة يتميز بطبيعته الدنيوية والاجتهادية، والمصلحية والتاريخية. ومن الناحية العملية انتهت إلى حقيقة أصولية وفقهية وهى عدم إلزامية تصرفاته صلى الله عليه وسلم بالإمامة للأئمة بعده، وعدم جواز الاستنان بها. فمقتضى هذه الرسالة وقصدها غير المباشر دعوة الإسلاميين لتمثل هذا المفهوم للإمامة واعتناق حقيقته الأصولية والفقهية. وباعتبارها كذلك لابد من مناقشتها ومراجعة أحكامها. وسنحاول ذلك من خلال العناصر التالية:

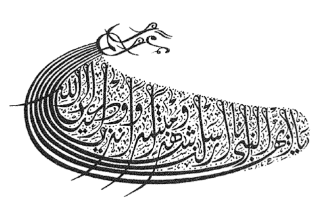
أ- مفهوم الإمامة:

من الناحية المعرفية تقوم أطروحة «تصرفات الرسول بالإمامة» على مفهوم أساسى؛ وهو مفهوم التصرفات بالإمامة، الذى يعنى: «تصرفاته (ص) بوصفه إماما للمسلمين ورئيسا للدولة يدير شؤونها بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد ويتخذ الإجراءات والقرارات الضرورية لتحقيق المقاصد الشرعية فى المجتمع ويسميها بعض العلماء تصرفات بالسياسة الشرعية أو بالإمارة»[1]. وفى سياق البرهنة على أصالة هذا المفهوم وصحته رجع لكلام بعض الأصوليين وتحديدا القرافى الذى جعل الإمامة مقاما مختلفا عن مقام النبوة والفتيا...، ومن الناحية المنهجية اختار منهج الاستنباط فى بناء أطروحته، حيث اقترح فى البداية مفهوما وبدأ يفصل الكلام ويفرعه على منواله.

فهذه الأطروحة يمكن الاعتراض عليها من خلال الأسئلة التالية: ما مدى صواب قصر التصرفات بالإمامة فقط على تلك التى قام بها النبى باعتباره رئيسا للدولة؟ ألا تدخل فيها بعض التصرفات التى قام بها صلوات الله عليه من منطلق النبوة وتبليغ الرسالة؟ ثم ما مفهوم الإمامة المرجعى لتصنيف تصرفاته صلى الله عليه وسلم؟ وهل سنعتمد على معيار الجهاز/ المؤسسة الدولة فى تمييز هذه التصرفات أم معيار آخر؟

إن الإمامة من المباحث الكلامية والأصولية القديمة فى الفكر الإسلامى، وكل المصنفات وكتب الفرق تنضح بها، ومن المعلوم فى التراث الإسلامى بالضرورة اختلاف الأمة حولها، وافتراقها إلى مذاهب وطوائف لا زال بعضها حاضرا فى حياتنا الدينية إلى اليوم. فالإمامة فى الجناح السنى هى «نيابة عن صاحب الشريعة (النبى) فى حفظ الدين، وسياسة الدنيا به، تسمى خلافة وإمامة، والقائم به خليفة وإماما»[3]. وقد عبر الماوردى عن هذا المعنى بالشكل التالى: «فإن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيما خلف به النبوة، وحاط به الملة، وفوض إليه السياسة، ليصدر التدبير عن دين مشروع، وتجتمع الكلمة على رأى متبوع فكانت الإمامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة، وانتظمت به مصالح الأمة حتى استثبتت بها الأمور العامة، وصدرت عنها الولايات الخاصة»[4]. ونفس الحقيقة يقررها ابن تيمية فى رسالة بعث بها إلى أحد سلاطين المسلمين، حيث افتتحها بقوله: «من أحمد بن تيمية إلى سلطان المسلمين، وولى أمر المؤمنين، نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمته بإقامة فرض الدين وسنته»[5]. ومعطيات لسان العرب، لا تناقض هذا المعنى، بقدر ما تؤكده، فالإمامة فى اللغة تطلق على الرئاسة فى الدين والدنيا[6]. فقد ورد عند ابن منظور أن «الإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين»[7]، «وإمام كل شىء قيمه والمصلح له، والقرآن إمام المسلمين، وسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، وإمام الجند قائدهم»[8].

ومن ثم، فالإمامة فى القاموس السياسى الإسلامى هى قيادة روحية ومادية، دينية ودنيوية. وبالتالى «التصرفات بالإمامة» هى تصرفات دينية ودنيوية ليست فقط من منطلق الرئاسة السياسية، ولكن أيضا من منطلق الرئاسة الدينية والزعامة الروحية. فمن بين ما يحتويه مدلول كلمة الإمام معنى «القيادة العلمية والتوجيهية للأمة»[9]. فالطرطوشى على سبيل المثال كان يعى هذا التداخل والاجتماع، ففى كتابه «سراج الملوك»، دل ملكه على طريق إقامة «العدل الشرعى» أو «العدل النبوى» أو «العدل الإلهى»، المؤدى «لاستقامة الدين والدنيا»، وخلاصته إشراك العلماء فى السلطان باعتبارهم «الأدلاء على الله والقائمون بأمر الله، والحافظون لحدود الله، والناصحون لعباد الله»[10]، ذلك أن القيام بفروض الإمامة ومهامها متعذر إذا عول السلطان على نفسه وأقصى العلماء عن حكمه، فالمسئوليات الدينية والروحية



من أعمال العلماء والصلحاء. وعموما الوعى باتساع دلالة الإمامة واشتمالها على الرئاسة الدينية والدنيوية كان عاما لدى السلف الصالح من علماء الأمة المتقدمين والمتأخرين. ولا أدل على ذلك اشتراط فقهاء الأحكام السلطانية فى المقدم للإمامة «العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل»[11]. ومع تقدم الزمان وتعذر هذا الشرط فى ضوء التحولات السياسية التى طرأت على العالم الإسلامى فقد أمر المتصدى للإمامة والخلافة بتقديم «من العلماء والقضاة من فيه كفاية وغنية»[12] فى جانب الدين.

ب- مفهوم التصرفات بالإمامة:

فمفهوم التصرفات بالإمامة الذى طوره سعد الدين العثمانى فى هذه الرسالة يعود إلى الإمام القرافى وشيخه العز بن عبد السلام، والغموض الذى يداخله يرجع إلى الأصل الذى نقل عنه والأصوليين الذين استعملوه بشكل محدود من بعده. وقد انتبه بعض المتقدمين لهذا الالتباس وحاولوا رفعه بتدقيق تعريف لفظ «التصرف بالإمامة»، لكن الدكتور سعد الدين غفل عن هذا التنبيه، ولم يوليه الأهمية التى يستحقها. جاء فى حاشية ابن الشاط[13] على «الفروق» المسماة «إدرار الشروق على أنواء الفروق»، وعلى هامش حديث القرافى عن التصرف بالإمامة ما يلى: «المتصرف فى الحكم الشرعى إما أن يكون تصرفه فيه بتعريفه وإما أن يكون بتنفيذه، فإن كان تصرفه فيه بتعريفه فذلك هو الرسول، إن كان هو المبلغ عن الله تعالى وتصرفه هو الرسالة، وإلا هو المفتى وتصرفه هو الفتوى. وإن كان تصرفه فيه بتنفيذه، فإما أن يكون تنفيذه ذلك بفصل وقضاء وإبرام وإمضاء، وإما أن لا يكون كذلك، فإن لم يكن كذلك فذلك هو الإمام وتصرفه هو الإمامة، وإن كان كذلك فذلك هو القاضى وتصرفه هو القضاء»[14]. وعليه يكون تعريف التصرفات بالإمامة حسب ابن الشاط على النحو التالى: التصرف بالإمامة هو تصرف فى الحكم الشرعى بتنفيذه دون فصل وقضاء وإبرام، سواء تعلق بأمور دينية مثل الصلاة والزكاة...، أو أمور دنيوية كالمصالح العامة.

والأمثلة على التصرفات بالإمامة فى المجال الدينى بعد النبى صلى الله عليه وسلم كثيرة، مثل قتال أبى بكر لمانعى الزكاة فى بداية خلافته، وأيضا ما ذكره المؤرخون فى حق «معلم» المرابطين عبد الله بن ياسين، الذى كان يلزم أتباعه ودائرة نفوذه السياسى بصلاة الجماعة فى المسجد، وكل من تخلف عنها كان يعاقبه بالجلد[15]، ويدخل فى هذا المعنى عقاب تارك الصلاة والصوم والزكاة... قال ابن تيمية: «فالواجب على ولى الأمر أن يأمر بالصلوات المكتوبات جميع من يقدر على أمره، ويعاقب التارك بإجماع المسلمين، فإن كان التاركون طائفة ممتنعة قوتلوا على تركها بإجماع المسلمين، وكذلك يقاتلون على ترك الزكاة، والصيام، وغيرها، وعلى استحلال المحرمات الظاهرة المجمع عليها، كنكاح ذوات المحارم، والفساد فى الأرض، ونحو ذلك. فكل طائفة ممتنعة من التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها، حتى يكون الدين لله، باتفاق العلماء»[16]. فبغض النظر عن

بالاضافة إلى الفوائد التى أشار إليها المؤلف هناك حاجة شرعية لرفع الحرج عن الفعل السياسى الإسلامى، بحيث تجعل من الممارسة السياسية ممارسة اجتهادية لا تنضبط إلا للمصلحة المشروعة



طبيعة الأحكام التى قررها ابن تيمية فى هذه الأمور، فإن تصرف الإمام فيها ذو طبيعة «دينية»، وبالمعنى الخاص للدين. أما التصرفات بالإمامة فى المجال الدنيوى فكثيرة أيضا وقد ذكر المؤلف فى رسالته طائفة منها لا داعى لتكرارها هنا، وإنما غرضنا من هذا البيان، ومن التركيز على ما هو دينى، إعادة التوازن لطرح العثمانى من جهة، وتلمس الطريق نحو خيار أفضل لضبط التصرفات بالإمامة والأسئلة الشرعية والسياسية الحقيقية التى يتوجب على العقل الإصلاحى الحسم فيها.

فاستنادا إلى ما سبق، تنقسم التصرفات فى «الحكم الشرعى» إلى:

- تصرفات تعرف الحكم الشرعى، وهى من اختصاص الرسول والمفتى من بعده.

- تصرفات تنفذ الحكم الشرعى وهى إما قضائية إذا قامت على فصل وقضاء، وإما تصرفات بالإمامة إذا لم تقم على ذلك.

فجميع ما ذكره سعد الدين العثمانى فيما يتعلق بالتصرفات بالإمامة لدى الصحابة، ولدى العلماء والأصوليين من بعدهم يصدق على التصرفات التنفيذية للأحكام الشرعية عموما، سواء كانت قضائية أو إمامية، دينية أو دنيوية. وحتى الخلاف الذى وقع بين العلماء حول بعض تصرفاته صلى الله عليه وسلم يرجع سببه إلى أن بعضهم صنفها تصرفات تعريفية، بينما رأى فيها البعض الآخر تصرفات تنفيذية.

ج- سمات التصرفات بالإمامة:

إن سمات التصرفات بالإمامة تتحدد لدى سعد الدين تبعا لتصنيفه للتصرفات النبوية فى الفصل الأول، وأهم هذه السمات: أنها تصرفات تشريعية خاصة، مرتبطة بالمصالح العامة، اجتهادية، واردة فى أمور غير دينية. ويمكن أن نعقب على هذه السمات وننقض بعضها، من زاوية المفهوم البديل الذى صغناه اعتمادا على استدراك ابن الشاط على القرافى.

فكونها تصرفات تشريعية خاصة فهذا فيه قدر من الالتباس وعدم التناسب، فالغالب على التصرفات التى وسمها بالتشريعية الخاصة أنها تصرفات تنفيذية، وتغلب عليها هذه السمة، ومن ثم ومن باب أولى تسميتها بالتصرفات التنفيذية. والطريف فى الموضوع أن المؤلف عندما التفت نحو تنويع التصرفات بالإمامة باعتبارها تصرفات تشريعية خاصة سمى النوع الأول منها تصرفات تقنينية، وقال: «وهذا النوع من التصرفات بالإمامة يصطلح عليه أيضا لدى العلماء قديما، إذا صدر من أولى الأمر بعد الرسول صلى الله عليه وسلم بالتنفيذ»[١٧]، والنوع الثانى من هذه التصرفات سماه تصرفات تنفيذية. فمادام الأمر على هذه الشاكلة لماذا لا نسم هذه التصرفات بأنها تصرفات تنفيذية حسب تعريف ابن الشاط، أو تصرفات تطبيقية حسب الدكتور أحمد الريسونى[١٨]؟ وهل دعوتها بهذا الاسم ينقص من قدر النبى صلى الله عليه



وسلم؟ بل الأبلغ من هذا أن ابن عاشور الذى اعتمد عليه سعد الدين فى معرض حديثه عن «مقامات الأفعال والأقوال الصادرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتفرقة بين أنواع تصرفاته» قصر التصرفات التشريعية على الأحوال التالية: حال التشريع وحال الإفتاء وحال القضاء[١٩]، ولم يجعل حال الإمامة من بين الأحوال التى تدخل فى باب التصرفات التشريعية.

أما السمة الأكثر حساسية فى هذا الباب هى وصفه للتصرفات بالإمامة أنها تصرفات فى أمور غير «دينية»، وقد بنى هذا الوصف على كلام الإمام القرافى. يقول سعد الدين: «وهو معنى يعبر عنه القرافى بالتأكيد على أن حكم الحاكم يكون «فيما يقع فيه التنازع لمصالح الدنيا»»[٢٠]. ولعل الذى أدى به إلى هذا الفهم هو المطابقة بين الحاكم والإمام واعتبارهما شيئا واحدا، وهو خطأ فى هذا السياق. فالحاكم فى الاصطلاح القرآنى يعنى القاضى، والحُكم يعنى الفصل فى المنازعات وفى مواضع يعنى الحكمة،[٢١] وهذا واضح لكثير ممن ألفوا فى هذا الباب، فابن فرحون على سبيل المثال وضع كتابا فى هذا المجال سماه «تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام»، وضمنه قسما بعنوان «القضاء بالسياسة الشرعية»، فى إشارة إلى ارتباط لفظ الحكم بالقضاء، حتى فى مجال قد يبدو ظاهريا خارجا عن القضاء[٢٢]. ومن قبله ألف أبو الوليد الباجى كتاب «فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام»[٢٣]، وأفرده للقضاء والمسائل القضائية. ومن ثم يكون مقصود القرافى من هذا القول، سواء من الناحية المعجمية[٢٤] أو من الناحية السياقية، هو ضبط مجال نظر القاضى -وهو ما يقع فيه التنازع لأجل مصالح الدنيا- أكثر من قصده ضبط نظر الإمام أو تحديد مجال الإمامة السياسية.



فمن السمات الأساسية التى نراها معرفة بالتصرفات بالإمامة ومعربة عنها، وسالمة من العيوب الآنفة هى كونها: تطبيقية أو تنفيذية (حسب ابن الشاط) غير قضائية، وبالدرجة الثانية اجتهادية.

فالتصرف بالإمامة فى الأحكام الشرعية، وخاصة تلك التى عرّفها النبى صلى الله عليه وسلم، هو تصرف تنفيذى وتطبيقى بالأساس، ويظهر ذلك فى اجتهاد الأئمة فى إخضاع العباد لهذه الأحكام، وإعطائهم إياها مدلولا واقعيا. لكن الحاصل فى بعض الأحيان تغير الحيثيات الواقعية أو الموضوعية لبعض الأحكام، وتغير مقصودها الشرعى فى الواقع، الشىء الذى يدعو إلى مراجعة هذا الحكم أو رفعه. والإمام بحكم مكانته الشرعية كمتصرف فى الأحكام يجوز له هذا العمل. ومثال ذلك ما قام به الخليفة عمر رضى الله عنه بخصوص توزيع الصدقات، فقد أسقط سهم المؤلفة قلوبهم رغم أنه سهم من الأسهم الثمانية التى نصت عليها الآية ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم﴾[٢٥]. ورغم تطبيق النبى صلى الله عليه وسلم لهذا الحكم. وقد علل الخليفة عمر قراره هذا بقوله «إن الله أغنى الإسلام وأعزه اليوم.. فالحق من ربكم فمن شاء فليكفر»[٢٦]. وأيضا ما أثبته الفقهاء بخصوص التسعير، فقد سبق للنبى صلى الله عليه وسلم أن نهى عن التسعير غير أن بعض الفقهاء جوزوا للإمام ذلك، وأشهرهم أبو الوليد الباجى، مراعاة للمصلحة العامة[٢٧].

ومن التصرف بالإمامة فى الأحكام الشرعية أيضا ما يدخل فى باب الحسبة وتحت نفوذ المحتسب، مما لا يدخل فى مجال القضاء، فللمحتسب أمر العامة بالصلوات الخمس فى مواقيتها ويعاقب من لم يصل...، ويأمر بالجمعة والجماعات، وبصدق الحديث وأداء الأمانات وينهى عن المنكرات...[٢٨].

وقد يكون تصرف الإمام تصرفا تنفيذيا قضائيا، وليس تصرفا بالإمامة من غير قضاء كما أسلفنا. ويحضرنا فى هذا السياق مثال تاريخى من العصر المرابطى، يتجلى عنده الفرق بين التصرف بالقضاء والتصرف بالإمامة فى المجال السياسى؛ لقد اضطرت الظروف أمير المسلمين على بن يوسف لفرض معونة مالية على الرعية للقيام بفريضة الجهاد، فاستفتى فقهاء العدوتين وأفتوه بجواز ذلك سوى ابن الفراء (ت. ٥١٤هـ) فقد أجاب بالرفض، والطعن فى فتوى الفقهاء الذين جوزوا له ذلك[٢٩]، واستنادا إلى هذه الفتوى عمد أمير المسلمين إلى جمع المعونة. فتصرف «الإمام» فى هذه الحالة تصرف على وجه القضاء بالأساس، إذ كان يمكنه أن يقدم على

هذا القرار دون فتوى من أحد من الفقهاء، ويكون تصرفه فى تلك الحالة على وجه الإمامة.

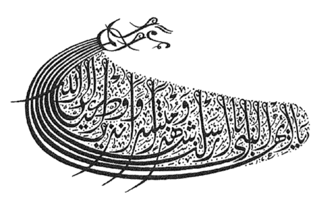
ويدخل جانب من هذا المبحث فى باب «العام وتخصيصه» من أبواب أصول الفقه، ويدخله بعض الأصوليين كابن حزم وغيره ضمن مباحث الناسخ والمنسوخ. ووجوه التخصيص لدى الأصوليين كثيرة منها المخصصات اللغوية والعقلية والشرعية (تخصيص الكتاب بالسنة، السنة بالسنة...)، غير أن الوجه الذى يقع تحت نفوذ الإمام فى الغالب هو التخصيص بالمصالح المرسلة، بحيث يجوز للإمام أن يبنى أحكاما شرعية (تصرفات) على هذا الدليل (المصالح المرسلة) عند فقدان النص الخاص. وساغ له أيضا أن يخصص بها النص الظنى الدلالة.. ويضعف بها ظنى الثبوت، وفى بعض الحالات يخصص بها القطعى الثبوت والدلالة[٣٠]. ويجوز أن نسمى هذا النوع من التخصيص المخول للإمام أثناء نظره فى «المصالح المرسلة العامة» بالتخصيص بالإمامة، أى الذى يقتضيه نظر الإمام من حيث سعيه فى جلب المصالح ودرء المفاسد. ولا يجب أن يذهب بنا الظن فى هذه النقطة إلى أن التصرف بالإمامة أو التخصيص بالإمامة دائما يكون بمخالفة الأحكام الشرعية التى التزمها الأسلاف والأئمة السابقون. أو أنها من نوع واحد من أنواع التخصيص أى التخصيص بالمصالح المرسلة، بل يجوز عقلا وواقعا أن يستثمر الإمام فى بناء تصرفاته أنواع التخصيص الأخرى.

وعموما، التصرفات بالإمامة سواء تلك التى تدخل فى باب «التخصيص بالإمامة» أو الخارجة عنها لابد فيها من لمسات اجتهادية، فوقف مفعول النص لسبب من الأسباب (ظنية الثبوت أو الدلالة، أو هما معا، أو لمصلحة) أو تدبير مجال ما لا نص فيه لا يسوغه سوى الاجتهاد، وهذا من السمات المصاحبة واللصيقة بالتصرفات بالإمامة، ولكنها ليست شرطا فيها.

د - التصرفات بالإمامة ومفهوم المصلحة:

إن المصلحة بشكل عام بالنسبة للتصرفات بالإمامة بمثابة العلة اللازمة لها، والصفة اللصيقة بها، ورغم هذه الأهمية فلا نجد تذكيرا على امتداد الكتاب بمعناها الاصطلاحى الأصولى، مع العلم أن الحاجة لمثل هذا التذكير حاصلة؛ ذلك أن السياقات المختلفة التى ورد فيها مفهوم المصلحة تدفع نحو الاعتقاد بطابعها المادى والدنيوى، وهو ما يقتضى التوضيح والبيان، والتساؤل عن المفهوم الصحيح للمصلحة الشرعية. ولن يتسنى هذا سوى بالرجوع إلى بعض أئمة المقاصد وأهل الأصول الذين تقدموا على غيرهم فى فقه المصالح.

لقد اعتنى فقهاء المقاصد من القدامى والمعاصرين بمفهوم المصلحة واجتهدوا فى ضبطه، ومن بين هؤلاء الغزالى والقرافى والشاطبى وابن عاشور وعلال الفاسى...، وقد اخترنا من



بين التعاريف ما حدده أبو حامد الغزالى فى المستصفى، ونقله عنه كثير، من بينهم ابن عاشور وعلال الفاسى، وذلك لإحاطته ووضوحه؛ فالمصلحة فى نظر الغزالى هى «عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة»، وزيادة فى الإيضاح قال: «إنه لا يعنى بها ذلك. وإنما يعنى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع»[٣١]. ولم يترك الغزالى ومن جاء بعده مجالا للتخمين والخبط فى تحديد «مقصود الشرع»، فقد فصل ابن عاشور المصالح التى تنزل منزلة الضرورات الشرعية، باعتبار آثارها فى أمر الأمة على النحو التالى: حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسب وزاد البعض حفظ العرض[٣٢]. «فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعه مصلحة»[٣٣].

لكن من الملاحظات التى أبداها بعض العلماء وعلى رأسهم ابن تيمية على طريقة مقاربة بعض الأصوليين القدامى لأجناس المصالح الخمسة، تغليب الجوانب الدنيوية المادية وبالمقابل إهمال المصالح المعنوية والروحية والخلقية فى تحديدها وذكر أمثلتها وتطبيقاتها[٣٤]، وهى الملاحظة نفسها التى يمكن أن يلاحظها القارئ بيسر على أطروحة سعد الدين خاصة أثناء حديثه عن سمات التصرفات بالإمامة، ولا يخفى أن عيبا كهذا يمكن أن يحول خطاب المصالح إلى وسائل للنفوذ المادى من ناحية ومداخل للتفقير الروحى والخلقى من ناحية ثانية.

فحفظ الدين ككلية شرعية ومصلحة ضرورية على سبيل المثال، سواء بالنسبة للآحاد أو العموم معناه «حفظ دين كل أحد من المسلمين أن يدخل عليه ما يفسد اعتقاده وعمله اللاحق بالدين. وحفظ الدين بالنسبة لعموم الأمة، أى دفع كل ما من شأنه أن ينقض أصول الدين القطعية. ويدخل فى ذلك حماية البيضة والذب عن الحوزة الإسلامية بإبقاء وسائل تلقى الدين من الأمة حاضرها وآتيها»[٣٥] وهذا لن يتحقق فى معظمه خارج الإمامة وبعيدا عنها.



إن محاولة تعبئة «الإمامة السياسية» شكلا ومضمونا بما هو دنيوى ومدنى وفى المقابل العزوف عن ما هو دينى التى قام بها الدكتور سعد الدين العثمانى فى رسالته القصيرة، رغم منافعها وفوائدها الكثيرة التى عددها فى نهاية البحث، ستؤدى فى حال نفوذها إلى تأصيل الاتجاهات التى ترغب فى إبعاد الدين عن ساحة السياسة أو على الأقل إضعاف العلاقة بينهما. فإذا كانت أسباب نزول هذه الرسالة توجد فى الماضى وتتمثل فى مدافعة تيارات الغلو الإسلامى التى جمدت على الرسوم والمعانى، فإن تداعياتها فى الاتجاه الآخر والسلبيات الناجمة عنها على مستوى فهم العلاقة بين الدين والسياسة فى الوقت الحاضر لا تقل خطورة عما يمكن أن تتسبب فيه تيارات الغلو فى جانب الدين. فالإمامة السياسية فى الإسلام هى إمامة دينية ودنيوية، وهذه من الحقائق التى تنضح بها النصوص الشرعية وتؤكدها التجارب التاريخية. وتأكيد هذه الحقيقة والاعتراف بها لا ينقص من مدنية الدولة الإسلامية ولا يضيق على الاجتهاد السياسى فى الدين والواقع. فالإسلام بطبيعته دين مدنى، وكل شىء حوله وفى تاريخه يدل على هذه الطبيعة، فمطلقاته وقطعياته الدلالية محدودة مقارنة بالمساحات التى تقع تحت مسؤولية العقل ونفوذه.

فإذا كانت تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم فى المجال الدينى تنسب إلى مقام النبوة، فإن تدبير هذا المجال وحفظ التدين بعد النبى (ص) بديهيا يؤول إلى «ورثة الأنبياء» من علماء وخلفاء، على النحو الذى بيناه فى السابق. لقد قصر سعد الدين العثمانى نظره على «التصرفات بالإمامة» الخارجة عن نطاق «التصرفات النبوية الدينية»، وظهر له من هذا التمييز ما ظهر من السمات والإشارات السالفة، التى تؤكد على الطابع الدنيوى والمصلحى للتصرفات بالإمامة، فى حين وجب الامتداد بالنظر إلى أنواع التصرفات الأخرى (التشريعية) والبحث خلالها عما صدر منه صلى الله عليه وسلم باعتباره إماما، حتى يتسنى له ولغيره تحديد السمات الموضوعية للتصرفات بالإمامة.

إن مشكلة الإمامة السياسية فى جانبها الدينى فى الوقت الحالى تكمن فى نموذج الدولة الحديثة ذى الأصول العلمانية، الذى أرسيت قواعده فى العالم العربى والإسلامى أواخر القرن ١٩م وبداية القرن ٢٠م، الذى لا يعترف للدولة بأية وظيفة دينية. وقد حاولت الدول الإسلامية إدخال بعض التعديلات على هذا النموذج بما يراعى

خصوصياتها الدينية والتاريخية، إلا أن حصيلتها فى المجال الدينى بعد قرابة قرن من الزمان تنطق بالفشل، فقد كثرت الجرأة على الدين بين المسلمين وانتهكت حرماته وأصبح حضوره باهتا فى الحياة العامة...، فلابد -والحالة هاته- من تقويم الأداء الدينى للدولة الحديثة، والتفكير فى نموذج سياسى مختلف تتعايش داخله الوظيفة الدينية والدنيوية للدولة، ويعيد الاعتبار للإمامة الدينية فى الحياة السياسية للمسلمين. فبدل الاجتهاد فى إضفاء الطابع الدنيوى على الإمامة السياسية -كما هو الحال مع سعد الدين فى هذا الكتاب- كشكل من أشكال التكيف مع الواقع السياسى يجب الاتجاه نحو تحديث الفكر السياسى الإسلامى وتطوير نموذج الدولة السائد. ■

هـــوامـــش

(١) يسم المؤلف هذه التصرفات بأنها تشريعية خاصة الغرض منها الاقتداء والتنفيذ، لكن سرعان ما يستدرك عليها بكونها جزئية وتتعلق بالظروف وهو ما يذهب بهذا الغرض أى الاقتداء والتنفيذ ويجعله نسبيا وظرفيا.
(٢) نفسه، ص ٥٤.
(٣) ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٢/١، ص ٢٠٢.
(٤) الماوردى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤ ، ٥.
(٥) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٨، مكتبة المعارف، الرباط، ص ٢٤١.
(٦) من خلال التعريفات السابقة وخاصة تعريف ابن خلدون والماوردى يلاحظ قدر من التشابه من حيث الألفاظ المستعملة بين تعاريف الشيعة وتعاريف أهل السنة والخلاف فقط يظهر فى الاستدلال، لكن الذى أردنا بيانه من خلال قول ابن خلدون والماوردى هو أن لفظ الإمامة يشير إلى الدينى والدنيوى فى الفكر السياسى السنى.
(٧) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، دار صادر بيروت، ط ١٩٩٧/٦، ص ٢٤.
(٨) نفسه، ص ٢٥.
(٩) لؤى صافى، العقيدة والسياسة، منشورات المعهد العالمى، طبعة خاصة بالمغرب، سلسلة الحوار، ٤٤، ط ٣/ ٢٠٠١، ص ٢١٧.
(١٠) الطرطوشى، سراج الملوك، ج ١، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، ط ١/ ١٩٩٤، ص ٢١٦ ، ٢١٧.
(١١) الماوردى، م. س، ص ٦.
(١٢) مجهول، الرسالة الوجيزية إلى الحضرة العزيزية فى علوم الخلافة، إعداد وتقديم أحمد الدغرنى، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ط ١٩٨٧/١، ص ٣٣.
(١٣) ابن الشاط (٦٤٣- ٧٢٣هـ): هو قاسم بن محمد الأنصارى السبتى المعروف بابن الشاط، صحب أبا الربيع وأخذ عنه، فقيه وأصولى، ومما قيل تعظيما لابن الشاط فى هذا المجال «عليك بفروق القرافى ولا تقبل منها إلا ما قبله ابن الشاط»، (محمد على بن الحسين المكى المالكى، تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الأسرار الفقهية، على هامش الفروق، دار الكتب، بيروت، ص ٣).
(١٤) ابن الشاط، حاشية إدرار الشروق على أنواء الفروق المنشورة على هامش كتاب الفروق، ج ١، عالم الكتب، بيروت، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧.
(١٥) أبو عبيد البكرى، المسالك والممالك، ج ٢، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندرى فيرى، منشورات دار الحكمة والدار العربية للكتاب، تونس، ص ٨٦٤.
(١٦) ابن تيمية، الفتاوى، ج ٢٨، م. س. ص ٣٠٧ ، ٣٠٨.
(١٧) سعد الدين، م. س. ص ٦٧ ، ٦٨.
(١٨) اقترح علينا الدكتور أحمد الريسونى حفظه الله تسمية هذا النوع من التصرفات بالتطبيقية وذلك لتفادى الالتباس فى هذا الجانب.
(١٩) ابن عاشور، مقاصد الشريعة، دار السلام، القاهرة، ط ١/ ٢٠٠٥، ص ٢٧، ٢٨.
(٢٠) نفسه، ص ٧٢.
(٢١) محمد عمارة فى «الدولة الإسلامية»، نقلا عن فريد الأنصارى، البيان الدعوى وظاهرة التضخم السياسى، منشورات ألوان مغربية، ط ٢٠٠٤/١، ص ١٠٠.
(٢٢) ابن فرحون، تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٠٤.
(٢٣) أبو الوليد الباجى، فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام، تحقيق د. الباتول بن على، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط ١٩٩٠.
(٢٤) نعثر فى بعض الأحيان على استعمالات للحاكم بمعنى الإمام فى الفكر السياسى الإسلامى.
(٢٥) التوبة، ٦٠.
(٢٦) إدريس حمادى، العام وتخصيصه فى الاصطلاح الأصولى، مطبعة السلام، فاس، ط ١٩٨٨، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.
(٢٧) نفسه، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥.
(٢٨) ابن تيمية، الفتاوى، ج ٢٨، ص ٦٩-٧١.
(٢٩) سعيد أعراب، من الرسائل المرابطية، مجلة دعوة الحق، فبراير ١٩٨٥، ع ٢٤٥، ص ٣٤-٣٧.
(٣٠) إدريس حمادى، العام وتخصيصه فى الاصطلاح الأصولى، م. س. ص ٢٠٣-٢٠٩.
(٣١) علال الفاسى، مقاصد الشريعة، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ١٩٩١، ص ١٤٢.
(٣٢) ابن عاشور، مقاصد الشريعة، م. س. ص ٧٧.
(٣٣) الغزالى، المستصفى، الأصل الرابع من الأصول الموهومة (الاستصلاح).
(٣٤) أحمد الريسونى، الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية، منشورات حركة التوحيد والإصلاح (اللجنة العلمية)، طوب بريس، الرباط، ٢٠٠٧، ص ٦٦.
(٣٥) ابن عاشور، مقاصد الشريعة، م. س. ص ٧٨.



من شعر الحلاج

مختـــــارات

وأىّ أرض تخلو منك حتّى
تعالوا يطلبونك فى السماء
تَرياهُم يُنظُرونَ إليكَ جَهراً
وَهُم لا يُبصِرونَ مِنَ العَماءِ

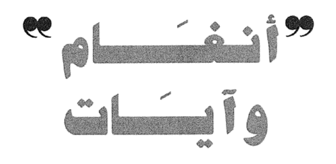
■ ■ ■

كانت لقلبى أهواءٌ مفرّقة
فاستجمعَتْ مُذْ راءَتْك العين أهوائى
فصار يحسدنى من كنت أحسده
وصرتُ مولى الورى مُذْ صرتَ مولائى
ما لامنى فيك أحبابى وأعدائى
إلا لغفلتهم عن عظم بلوائى
تركتُ للناس دنياهم ودينهم
شغلاً بحبّك يا دينى ودنيائى
أشعلتَ فى كبدى نارين واحدة
بين الضلوع وأخرى بين أحشائى





﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾



«أنغام وآيات»

سيد محمد البخارى

■ القرآن الكريم والحكمة هما أداتان رئيسيتان فى سنى التكوين للخطاط. ويمثل القرآن الكريم جوهر المعرفة كلها بالنسبة للخطاط، فى حين أن الحكمة تصبح هى الأداة التى ترقى من شأن فن الخطوط إلى ما يتجاوز مجرد الكتابة أو الخط. ويتضح التحام القرآن الكريم والحكمة معًا فى المجموعة المتميزة لصحائف فارسية مفردة فى متحف الفنون الإسلامية فى ماليزيا، والتى تم نسخها ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر الميلاديين. هذا ولم يحظ وضع تلك الأوراق المفردة أو المدرجة فى ألبومات باهتمام العديد من الدارسين فى الماضى. أما اليوم فإن هذا العمل «أنغام وآيات» سوف يعمل على تحفيز الهمم على رصد تاريخ واضح لتطور هذا الفن، مع إبراز لدور الخطاطين فى هذا المضمار.

يضاف إلى ذلك أن هذا العمل يستشف عن قرب أسلوبية هذه المنتجات الخطية وطرائق تلاوتها، بحيث تنساب الأصوات القدسية لتزدان بها تلك الأوراق. ومن ناحية أخرى، فإن أنماط الكتابة سرعان ما تكشف عن إيقاع القصيدة، والنغم الشجى للنثر، وإعجاز الرنين فى الآيات.

وجدير بالتنويه أنه طيلة معرض كتالوج «أنغام وآيات»، فإن اللمسات الفنية للخطاط ببوصته سوف تكشف عن الأبعاد الجمالية لريشة الخطاط، وعن الحكمة الصدوقة للأوراق المفردة.



إن الأسلوب الإعجازى للقرآن الكريم، بما يتضمنه من إيقاع وآيات، قد تملك قلوب وعقول العلماء المسلمين كافة، وكذا أفئدة الخطاطين والشعراء. فلقد ألهمت الآيات البينات كتابات هؤلاء وأولاء، وانعكس هذا كله فى إبداعاتهم، فجاءت تلكم الإبداعات

لتترك فى نفس المتلقى ما هو أبعد من مجرد تأثير الكلمة المنطوقة. ومن جانبه أخذ الخطاط المسلم على عاتقه مهمة تنميق الخطوط وطرائقها المختلفة ليضفى عليها ثوبًا من الجمال ينطق للرائى بإعجاز القرآن الكريم، والحديث، والحكم والأمثال، على أن مسؤولية الخطاط قد تضاعفت من واقع رغبته فى الكشف عن تجويد الآيات القرآنية، وطبقات نغماتها وإيقاعها. ومن ثم انصب هم الخطاط على إخراج مخطوطته فى شكل منغم، وذلك من خلال ريشته من أقلام البوص، حتى تخرج كل كلمة من الآيات الكريمة ذات وقع موسيقى على الصفحة بكاملها، ويأتى هذا الكتالوج «أنغام وآيات» بهدف تقديم مجموعة من الأوراق المفردة من المخطوطات الإيرانية إلى اهتمامات وعناية العلماء، ومؤرخى الفن، والخطاطين، وعامة القوم. وتتألف هذه المجموعة من ٢٥٠ ورقة مفردة بأقلام كوكبة من مشاهير الخطاطين الفرس. وتغطى هذه الأوراق مسافة زمنية تبلغ ٤٠٠ عام فيما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر الميلاديين، حتى تكشف عن تطور الكتابة الفارسية من خلال مقتطفات أدبية مرموقة، إيرانية وعربية على حد سواء.

لقد لعب الخطاطون الفرس دورًا مهمًا فى تطوير الكتابة العربية وتطويعها فى كل من إيران وبلدان آسيا الوسطى. ومع انتشار الإسلام، صارت الغلبة للأبجدية العربية على اللغات القديمة، فتبدلت بذلك أشكال الكتابة، كما دخلت ألفاظ عربية كثيرة فى هذه اللغات. وبهذا التحول، صارت اللغة الفارسية الجيدة فى متناول عامة القوم، فى حين أن كتابة هذه اللغة قد باتت وقفًا على النخبة والقلة المثقفة؛ وهكذا تغيرت أشكال الحروف الأبجدية، وطرأت عليها تحولات وقواعد جديدة من حيث الحجم، والعرض، والطول، وكذا قواعد ترابطها، الحرف بالآخر. ولقد ظهرت فى إيران ثلاث طرائق خطية جديدة: خط «تعليق»، و«نستعليق»، و«شكسته». وقد جاءت هذه الخطوط فى أشكال خفيفة، ومناسبة، ومتناغمة. بحيث توحى لمن يتأملها بانطباعات صوفية وروحانية.

وكان خطاط القرن الخامس عشر الميلادى فى فارس يعزو الجمال الذى أنتجته يده البشرية إلى العناية الربانية والوحى العلوى السماوى. ويروى أن الخطاط مير على تبريزى (ولد سنة ١٤١٦م)، مؤسس خط «النستعليق»، قد تراءى له فى المنام سيدنا على بن أبى طالب (رضى الله عنه) رابع الخلفاء الراشدين، الذى كشف له عن منظر الإوز الطائر، الذى يمكن مقارنته بالانسياب الحر للمسات ريشة الخطاط فى كتابته. وبمرور الوقت ولد خط «النستعليق». ويرى الكثيرون فى خطى «التعليق» و«النستعليق» مذاقًا صوفى النكهة، وهما خطان ينطويان على نسق خاص بهما لا يحصله الخطاط إلا على مدار العمر كله. أما خط «الشكسته» فيتألف من مجموعة ضخمة من العبارات القصيرة التى تندح فى كل اتجاه، ولكنها ترانيم لآيات الله البينات.

إن هذا العمل «أنغام وآيات» يهدف إلى الكشف عن تطور فن الكتابة كمساق تراثى، من خلال سلسلة متعاقبة من الأساتذة إلى مريديهم، وذلك من خلال مجموعة من الأوراق التى استخدمت كمسودات للتمارين، ثم من صحائف بريشة هؤلاء الأساتذة المرموقين.

وفى هذه المجموعة النادرة نماذج من خط «النستعليق» للخطاط سيد مير عماد الحسينى (توفى سنة ١٦١٥م)، إلى جانب مقاطع شعرية ثنائية بخطى النسخ والرقعة بقلم أحمد النيريزى، ومن مرسم شاه طهماسب، ومن نماذج خطية أخرى لكل من شاه محمود نيسابورى (توفى سنة ١٥٦٢م).

وهذه المجموعة تحتوى على صفحات متباينة فى الحجم، ونمط الكتابة والنقوش. وبعض منمنماتها المعروفة باسم «الغبار» كانت تستخدم لأحجبة ورسائل سرية، فى حين أن البعض الآخر جاء فى شكل ألبومات (مرقعات) خاصة بالأمراء والملوك. وتفصح هذه الكتابات جميعًا عن رقة وجمال تزدان بهما الصفحات العديدة، وهى أيضًا ممهورة بالأختام والتوقيعات، مما يزيد من قيمتها التاريخية، كما أنها تلقى المزيد من الضوء على تطور الكتابة الفارسية.

إن هذا العمل فى هذا المعرض يدعو مشاهديه، إلى أن تنفتح آذانهم على إيقاع المقاطع الشعرية الثنائية، وعلى قصائد الفيلسوف والشاعر جلال الدين الرومى، حتى نستشعر وقعها الخلاب من خلال كل سطر فى فيض من النغم الموسيقى الممتع. ■



معرض: أنغام وآيات
روائع الخط الفارسى
متحف الفنون الإسلامية بماليزيا
كتالوج المعرض: تحرير هبة نايل بركات
مركز الخطوط - مكتبة الإسكندرية





الرشيد في قصر الخلد

■■ فى قصر فسيح يسمى «قصر الخلد»، بناه جده المنصور، وجعله فى الجانب الغربى فى دجلة، عاش الرشيد. والقصر يقع فى منحنى نهر دجلة، بإزاء باب خراسان حتى إذا شبت نار الثورة كان فى استطاعته أن يفر إلى خراسان، وهى أهم مؤسس للدولة العباسية. وفى ناحية من نواحيه على الشاطئ الآخر قصور البرامكة، هذا قصر يحيى، وهذا قصر جعفر، وهذا قصر الفضل.

وله فناء واسع قد مُلئ بالجوارى والغلمان على مختلف الأشكال والألوان. وقد كان الرشيد يغالى فى أثمانهن، خصوصا إذا كانت الفتاة جميلة أو متعلمة الغناء أو أديبة. واشتهر من جوارى القصر اللاتى غلبن على الرشيد ماردة، وهى التى ولدت منه المعتصم، وهيلانة وهى يونانية كما يدل عليها اسمها، وقد ماتت وحزن عليها الرشيد حزنا شديدا وقال الشعر فيها:

أف للدنيا وللزيـ
ـنة فيها والإناث
إذ حثا الترب على هيـ
ـلان فى الحفرة حاث

ويقول فيها أبان اللاحقى على لسان الرشيد:

بت ضجيع الحزن ما أغفى
لحادث جل عن الوصف
حزنان: حزن منهما ظاهر
وأوجع الحزنين ما أخفى
أنت أهل الترب من فوقها
مواريا تحت الثرى أنفى
لهفى على هيلان لو أنه
يرد شيئا فاتنا لهفى

وهذا القصر كأنه مدينة صغيرة له أجنحة متعددة، هذا جناح للخيزران أم الرشيد بكتبها وغلمانها وجواريها، وكانت مواكب الأمراء تأتى إلى بابها فنهاها الهادى عن ذلك. وقال لها: «متى وقف ببابك أمير ضربت عنقه. أما لك مغزل يشغلك أو مصحف يذكرك أو سبحة؟» فقامت الخيزران وهى ما تعقل من الغضب. وقد ذكروا أنها كانت لها شأن فى الدسيسة التى حيكت حول ابنها الهادى حتى قتل، فلما تولى الرشيد أعاد لها سطوتها وسلطانها. ولكنها لم تطل مدتها، فماتت بعد ثلاث سنوات من خلافته. وكان يوم وفاتها يوما ممطرا، فمشى الرشيد فى جنازتها. وكانت امرأة عاقلة قوية السلطان كبيرة الشخصية، تتدخل فى شئون الدولة وتسيرها، يعينها على ذلك يحيى البرمكى وأولاده. وقد خاف ابنها الهادى من سطوتها وتدخلها وشخصيتها، فحجر عليها فكرهته.

وهذا جناح زبيدة زوج الرشيد، وهى كذلك شخصية قوية خيرة لها خدمها الخاصون وغلمانها وجواريها. وكانت كالخيزران فى تدخلها السياسى، غير أنها لم تكن مثلها فى دس الدسائس بل كانت بارة محسنة، تنفق الأموال على الملاجئ والمستشفيات، ومن آثارها الخالدة عين الماء المسماة باسمها، والتى أنشأتها فى الحجاز، ومدت بها الماء إلى مكة ثم كان فى حجرها ابنها محمد الأمين.

وهذا جناح علية أخت الرشيد، وكانت شاعرة، جميلة، مفتنة لها عشاقها وزوارها ومجالس أنسها وسرورها.

وهذا جناح العباسة أخت الرشيد، فتاة جميلة أيضا شاعرة تحب جعفر البرمكى وتراسله.

وأخيرا جناح الرشيد وهو أعظم الأجنحة، فيه جواريه الكثيرة وغلمانه الكثيرون وأطباؤه ومضحكوه ومغنوه إلى آخر ما هنالك.

وعلى الجملة، فكان القصر يموج بالفتيان والفتيات والكبار والصغار، هذه جارية فارسية تتكلم بالفارسية، وهذه يونانية تتكلم باليونانية، وهذه حبشية تتكلم بالحبشية، وهذه بربرية تتكلم بالبربرية... إلخ. ثم كانت تموج فى القصر تيارات مختلفة، تيارات سياسية من الخيزران وزبيدة. فالخيزران توالى البرامكة وتؤيدهم، وتكره الفضل بن الربيع وتبعده. وتيار من زبيدة: تكره البرامكة وتعاكسهم، وتؤيد الفضل بن الربيع وتقربه. ثم تيارات أخرى غرامية بين شابات القصر وشبانه، والعباسة، وعلية، والجوارى والغلمان.

وكانت جوارى الرشيد فيما يقولون تبلغ نحو ألفى جارية مختلفة الأجناس، منهن الروميات، والسنديات، والفارسيات. وقد قال خبير بالرقيق وأنواعه: إن لكل نوع من أنواع الرقيق ميزات خاصة يعرف بها، فالهنديات وديعات لينات الجانب هادئات قادرات على حسن رعاية الطفل. ولكن سرعان ما يعرض لهن الذبول. واشتهرت السنديات بالخصر النحيف والشعر الطويل. واشتهرت مولدات المدينة بالدلال والميل إلى السرور والفكاهة والمجون، وبحسن الاستعداد للنبوغ فى الغناء. وعرفت مولدات مكة بدقة المعصم والفصل والعيون الناعسة. وعرفت الإماء البربريات المغربيات بأنهن لا يبارين فى حسن الإنتاج، وهن لدماثة خلقهن ولين عريكتهن صالحات،قد تعودن القيام بمختلف الأعمال.

والمثل الأعلى للجارية كما يقول أبو عثمان الدلال أن تكون من أصل بربرى، فارقت بلادها فى التاسعة من عمرها ومكثت ثلاث سنين فى المدينة ومثلها فى مكة. ثم رحلت إلى العراق فى السادسة عشرة من عمرها لتتثقف بثقافته، فإذا بيعت فى الخامسة والعشرين كانت قد جمعت من جودة الأصل ودلال المدنيات ورقة المكيات وثقافة العراقيات.

والسودانيات كن يغمرن الأسواق. وقد عُرفن بقلة الثبات والإهمال، كما عرفن بالميل إلى الضرب بالدف والرقص. وهن أحسن خلق الله بياض أسنان، ولكن يعاب عليهن نتن الإبط وخشونة الملمس. والحبشيات عرفن بالضعف والترهل والاستعداد لمرض الصدر، وهن على عكس السودانيات لا يحسنَّ الغناء ولا الرقص ولكنهن قويات الخلق، موضع للثقة، أهل للاعتماد عليهن.



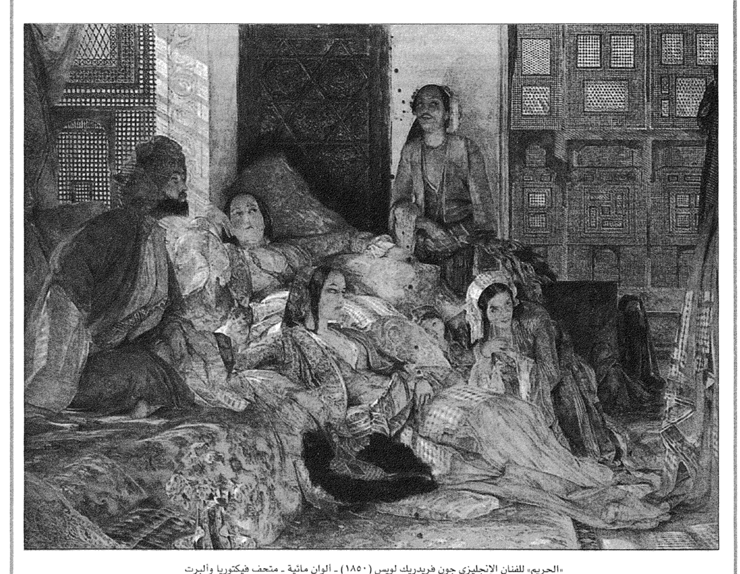
قصر الخلد

ولا يخلو قصر كهذا من العلاقات الغرامية ولذة الوصال وألم الخصام ونحو ذلك من ضروب العواطف، حتى إنهم ليحكون أن سبب اتصال الرشيد بأبى يوسف أن الرشيد رأى مرة منظرا غراميا لم يعجبه، فاستدعى أبا يوسف لسؤاله: هل على الخليفة إذا رأى هذا المنظر أن يحد الجناة؟ فأفتاه بلا، لأن القاضى لا يقضى بعلمه، فسرى عن الرشيد وأجزل لأبى يوسف الصلات، وتوثقت الصلة بينه وبين أبى يوسف من ذلك الحين، حتى عينه قاضى القضاة.

تضيف إلى عظمة قصر الخلد عظمة بغداد. فقد كانت مملوءة بالقصور الفخمة والميادين الفسيحة والأسواق الحافلة بالدكاكين الممتلئة بالسلع. وكان يأتيها من مصر البلسم والكتان والقمح والنحاس والذهب وزمرد النوبة والجلود والأسلحة الصلبة. ومن اليونان النباتات ذات العطر الطيب

للاستزادة:
هارون الرشيد
أحمد أمين
دار الشروق ـ القاهرة ـ ٢٠٠٧

أحمد أمين



«الحريم» للفنان الإنجليزى جون فريدريك لويس (١٨٥٠) - ألوان مائية - متحف فيكتوريا وألبرت

والصمغ. ومن سوريا الزجاج والبلّور والأصداف.

ومن بلاد العرب البخور. ومن سوماطرة البخور الجاوى والزعفران والقرفة. ومن جاوى الماس والعاج والأخشاب. ومن سيلان الياقوت واللازورد. ومن فارس الأصواف. ومن شيراز الفيروز والعقيق والمرجان. ومن أصفهان الأقمشة المختلفة. ومن بخارى الأصواف والسجاجيد والأقمشة. ومن مرو الزبرجد. ومن الموصل صفائح الصلب. ومن سمرقند الأطلس والفضة والأقمشة الناعمة. ومن الصين الصينى وحجر الشب والحرير الخام والصمغ. ومن التبت المسك. وهذه كلها تحول أحسن ما يرد إلى قصر الخلد والقصور حوله، وأحيانا كثيرة يسير الشابان - هارون الرشيد وجعفر. ووراءهما مسرور الخادم متخفيين للوقوف وشراء خير ما فى الأسواق، كما تروى لنا ألف ليلة وليلة.

ويقول الاقتصاديون إن الدينار والدرهم ليس لهما قيمة ذاتية، وإن قيمتهما بقدرتهما الشرائية. وكانت قيمتهما فى عهد الرشيد كبيرة لا تقاس بما نحن عليه اليوم. فقد عثرت على قائمة بتثمين بعض الأشياء فيها أن الكبش كان يباع بدرهم، والجمل بأربعة دنانير، والتمر ستون رطلا بدرهم. والزيت ستة عشر رطلا بدرهم، والسمن ثمانية أرطال بدرهم. وكان الرجل يعمل فى سور بغداد كل يوم بخمس حبات، وكان ينادى على لحم البقر فى جبانة كندى تسعون رطلا بدرهم، ولحم الغنم ستون رطلا بدرهم. والعسل عشرة أرطال بدرهم. والأستاذ البناء بخمس حبات. ومن المعلوم أنه فى أيامهم كانت الحبة ثلث درهم، والدانق سدس درهم. والدينار كانت تختلف قيمته تبعا لنقاء فضة الدراهم أو عدم نقائها، فكان يساوى مرة عشرة ومرة خمسة عشر ومرة عشرين. وكان مقدار الدينار ذهبا يساوى ستين قرشا مصريا تقريبا.

ثقافة الرشيد

وكان الرشيد مثقفا ثقافة عربية واسعة، علمه الأدب المفضل الضبى، والنحو الكسائى، وملأه الأصمعى طرفا من طرائفه الأدبية وملحا من ملحه العربية.

وكان نديمه فى الغناء إسحاق الموصلى، وتدلنا مناقشاته الكثيرة للعلماء والأدباء على بحر واسع فى العلم والأدب. وقد روى عنه أنه كان ينقد الشعراء فى أشعارهم، وينقد المغنين فى غنائهم، ويحصى غلطات هؤلاء وهؤلاء، ومزايا هؤلاء وهؤلاء، كما كان من أدلة ذلك ما جمع له من الأصوات الممتازة التى اختارها أبو الفرج الأصفهانى وبنى عليها كتابه الأغانى.

ولعل أكبر ما يدل على ثقافته وصيته المشهورة التى تقدم بها إلى الأحمر معلم ولده محمد الأمين إذ قال: «يا أحمر، إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه، فصيّر يدك عليه مبسوطة، وطاعته لك واجبة. وكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين. أقرئه القرآن، وعرفه الأخبار، وروه الأشعار، وعلمه السنن، وبصره بمواقع الكلام وبدئه، وامنعه من الضحك إلا فى أوقاته، وخذه بتعظيم مشايخ بنى هاشم إذا

دخلوا عليه ورفع مجالس القواد إذا حضروا مجلسه، ولا تمرن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فائدة تفيده إياها من غير أن تحزنه فتميت ذهنه. ولا تمعن فى مسامحته فيستحلى الفراغ ويألفه، وقومه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإن أباهما فعليك بالشدة والغلظة»، وهى وصية حكيمة وضع فيها الرشيد منهج التعليم، ومنهج الأخلاق، واتخذت على مر العصور مرشدا لكل من حاول التعليم وأراد ممارسته.

ويروون أن الرشيد مرة دعا المفضل الضبى والمأمون عن يمينه ومحمد الأمين عن يساره، قال المفضل: فسلمت، فأومأ إلىّ بالجلوس فجلست، فقال لى: «يا مفضل». قلت: «لبيك يا أمير المؤمنين». قال: «كم من الأسماء فى «فسيكفيكهم الله»؟». فقلت: «ثلاثة أسماء يا أمير المؤمنين». قال: «وما هى؟». قلت: «الياء لله عز وجل، والكاف الثانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والهاء والميم والواو للكفار». قال: «صدقت، كذا أفادنا هذا الشيخ» - يعنى الكسائى - ثم التفت إلى الأمين فقال له: «فهمت». قال: «نعم». قال: «أعد المسألة». فأعادها كما قال المفضل. قال الرشيد: «يا مفضل هل عندك مسألة؟». قلت: نعم يا أمير المؤمنين، قول الفرزدق:

أخذنا بأطراف السماء عليكم
لنا قمراها والنجوم الطوالع

قال الرشيد: «هيهات قد أفادنا هذا قبلك، فقد أخبرنا الشيخ - يعنى الكسائى - أن لنا قمريها، يعنى الشمس والقمر، كما قالوا سنة العمرين يريدون أبا بكر وعمر. وذلك أنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد، وكان أحدهما أخف على أفواه القائلين غلّبوه فسموا الأخير باسمه. فلما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبى بكر وفتوحه أكثر غلّبوه. وسموا أبا بكر باسمه. وقد قال الله عز وجل: ﴿بعد المشرقين فبئس القرين﴾ وهو المشرق والمغرب. قال المفضل: «بقيت مسألة». قال: «وما هى؟». قلت: «أراد بالشمس ابراهيم صلى الله عليه وسلم خليل الرحمن، وبالقمر محمداً صلى الله عليه وسلم. والنجوم الخلفاء الراشدين من آبائك الصالحين». وهو تفسير يرمى إلى نوع من النفاق. قال: «يا فضل بن الربيع احمل إليه مائة ألف درهم ومائة ألف لقضاء دينه». إلى كثير من أمثال هذه الحكايات التى تدل جملتها على ثقافة واسعة واستفادة من المفضل والأصمعى والكسائى وأمثالهم.

ويروى المفضل أيضا أن الرشيد استدعاه وسأله عن بيت من الشعر، فأجاب وفق ما توقع الرشيد. فنزع الرشيد من يده خاتما قيمته ألف وستمائة دينار وأعطاه للمفضل. فلما علمت الخيزران بذلك أعطته الألف والستمائة، وأخذت الخاتم منه، وردته إلى الرشيد لأنه كان يعجب به. فرده الرشيد إلى المفضل، وقال له: «لا يليق بالخليفة أن يسترد ما أعطى»، فصفا له الألف والستمائة.

امتزاج الثقافات

وإلى جانب ذلك كان فى عهد الرشيد اختلاط الثقافات كأنها جداول صغيرة تكون منها نهر كبير. فأولا: كان من هذه الثقافات: الثقافة الفارسية، وهى التى عظمت فى الدولة العباسية، مما ألفها عبد الله بن المقفع وأمثاله. وقد كسبت الثقافة الإسلامية العباسية من الفرس أشياء كثيرة، منها: الألفاظ اللغوية، خاصة ما ليس للعرب عهد بمدلولاتها، مثل ألفاظ المأكولات الفارسية والنباتات الفارسية وضروب الملابس والأثاث والرياش.

رُوى أن فارسيا ناظر عربيا بين يدى يحيى بن خالد البرمكى، فقال الفارسى: «ما احتجنا إليكم قط فى عمل ولا تسمية، ولقد ملكتم فما استغنيتم عنا بأعمالكم ولا لغتكم، حتى إن طبيخكم وأشربتكم ودواوينكم وما فيها على ما سمينا ما غيرتموها كالاسفيداج والسكباج والدوغباج وكالسكنجبين والخلنجين والجلاب وأمثالها وكالروزنامج والاسكدار وأمثالها». فسكت عنه العربى، فقال له يحيى ابن خالد: قل له: «اصبر لنا نملك كما ملكتم ألف سنة بعد ألف سنة كانت قبلها لا نحتاج إليكم ولا إلى شىء كان لكم». ونقرأ فى كتاب البيان والتبيين للجاحظ، فنراه يستعمل ألفاظا كثيرة من أصل فارسى، فيسمى الطريق إذا التقت فيه أربعة طرق: «جهارسو» والجهارسو فارسية، ويسمى السوق الوازار وهى فارسية وهكذا.

وثانيا: نقلوا كثيرا من كتب الأدب فارسية الأصل وكثيرا من القصص الفارسية. ويحكون أن كتاب ألف ليلة وليلة أصله فارسى. وقد ترجم عبد الله بن المقفع كتاب كليلة ودمنة عن الفارسية كما ترجموا عن الفارسية كتاب زرادشت المسمى أفستا، ترجموه هو وما عليه من شروح. وقد ترجم الحسن بن سهل كتاب «جاويدان خرد» عن الفارسية.

هذا إلى أن كثيرا من الفرس كانوا قد أسلموا وتعلموا العربية، فكانوا ينقلون إلى العربية ما تعلموه من أفكار فارسية كما نُقل كثير من التوقيعات والحكم إلى العربية من غير نص عليها، بل لعل من كان من أصل فارسى كله أو بعضه، كبشار بن برد وأبى نواس لهم معان مأخوذة من أصل فارسى. ومن رأى ابن خلدون: أن كثيرا من واضعى العلوم كسيبويه واضع النحو، وأبى حنيفة واضع الفقة، ونحوهما من أصل فارسى. وأن الفارسيين فى هذا الباب أكثر من العرب. وسواء أصح هذا أم لم يصح، فأقل ما يدل عليه أن كثيرا من الفرس وضعوا كثيرا من العلوم، بل ذهب بعضهم إلى أن شعر أبى العتاهية لا يمت إلى العرب بصلة، لأنه ليس مناسبا لحياة الملوك وترفهم ونعيمهم فى الحياة، وإنما هو شعر مستمد من الفارسية، خصوصا من مذهب مانى الزاهد.

كذلك انتشرت الثقافة الهندية بدخول كلمات من الأصل الهندى إلى اللغة العربية. وقد سموا السيف مهندا أخذا من الهند. ومن أسمائهم النسائية: هند، وكليلة ودمنة الذى ترجم إلى العربية من الفارسية من أصل هندى. وكان هناك علماء من أصل هندى تثقفوا بالثقافة العربية ونشروا الأفكار الهندية كابن الأعرابى، فقد رووا أن أباه زيادا كان من أصل هندى. كذلك نُقل إلينا أن التجارة بين المسلمين فى العهد العباسى والهند كانت واسعة النطاق فى التوابل وأنواعها. وقد نقلت إلى العربية مدلولاتها وأسماؤها. وحكى لنا البيرونى أنهم كانوا مهرة فى الحساب والهندسة، وأن لهم طريقة تخالف طريقة اليونان. هذا إلى أن كثيرا من عقائدهم فى الحلول ووحدة الوجود دخلت فى التصوف الإسلامى.



وهناك ثقافة يونانية دخلت فى الدول العربية منها ألفاظ كثيرة، كما دخلها الطب والفلسفة، وكان فى بلاد العرب كثير من المثقفين بالثقافة اليونانية كعلماء حران والإسكندرية وغير ذلك. نعم، إن العرب لم يستسيغوا الأدب اليونانى فى القديم لأنه يبعد كثيرا عن الأدب العربى، فلم يأخذوا منها كثيرا، وإن أخذوا منها الطب والمنطق والفلسفة.

والثقافة الرابعة: الثقافة الرومانية، من مثل ألفاظ التقطوها من الجوارى الرومانيات ومن الرومانيين فى أثناء حروب المسلمين معهم وأسرهم الإسارى منهم. وكان مما عنى به فى عهد الرشيد والخلفاء العباسيين عامة: الطب والتنجيم فاتخذوهما من الوظائف الرسمية. وكان لكل خليفة طبيب خاص ومنجم خاص. أما حاجة الخلفاء للطب فواضحة: إذ كان أكثر الخلفاء مرضى يحتاجون إلى طبيب يداويهم. ورووا أن المنصور كان مريضا بمعدته ولم يستطع أطباؤه معالجته، فاستدعى طبيبًا من جنديسابور هو جرجيس بن بختيشوع، وكانت مدرسة جنديسابور مدرسة عظيمة وتعد مصدرا للثقافة اليونانية ومركزا لنشر فلسفتها وعلومها، أسسها كسرى أنو شروان وبناها على شكل القسطنطينية، واستجلب لها أطباء من الروم ثم خلفهم من بعدهم من حل محلهم من أهل البلاد.

وكان الذى أنشأه فيه بيمارستانات لمعالجة الفقراء. فلما جاء الرشيد استطب جبريل بن بختيشوع، وأمره بإنشاء بيمارستان ببغداد على نمط ما لجنديسابور، وكانت عائلة بختيشوع كلها نصارى نساطرة.

أما طبيب الرشيد جبريل بن بختيشوع، فقد أراد الرشيد أول الأمر أن يمتحنه فأحضر له بولا مجهولا. فقال جبريل: ليس هذا بول إنسان؛ لأنه ليس له قوام بول الناس ولا لونه ولا رائحته. وكان جبريل بن بختيشوع هذا مشهورا بالفضل، جيد التصرف فى المداواة، عالى الهمة سعيد الجد، حظيا عند الخلفاء، رفيع المنزلة عندهم، تأتيه منهم الأموال العظيمة. ولما مرض جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى أيام رضاء الرشيد عنهم، استدعى جبريل بن بختيشوع هذا فعالجه وشاء الله أن يبرأ فى مدة ثلاثة أيام. ومرة تمطت حظية من حظايا الرشيد ورفعت يدها فبقيت منبسطة، ولم ينفعها علاج الأطباء ولا الأدهان، فاستدعى جبريل فاستحضرها وأراد أن يكشف عن ساقها، فانزعجت الجارية وحركت يدها وبرئت. وكان الرشيد ينتصح بقوله فيما يأكل ومقدار ما يشرب، وبلغ عنده منزلة عالية حتى قالوا: إنه كان كل من تقلد عملا من الرشيد لا يخرج إلى عمله إلا بعد أن يمر على جبريل. وقد ثار عليه العلوية لقربه من الرشيد حتى أرادوا أن يقتلوه، وعلى العموم كان طبيب القصر، وقد قال فيه أبو نواس:

سألت أخى أبا عيسى
وجبريل له عقل
فقلت الراح تعجبنى
فقال: كثيرها قتل
فقلت له فقدر لى
فقال وقوله فصل
وجدت طبائع الإنسا
ن أربعة هى الأصل
فأربعة لأربعة
لكل طبيعة رطل

وقال له المأمون يوما:

أخى طبك يا جبريـ
ـل ما يشفى ذوى العلة
غزال قد سبا عقلى
بلا جرم ولا زلة

الإيمان بالتنجيم

أما التنجيم، فكان الخلفاء يعتقدون أن للنجوم أثرا فى أحداث الكون من موت وحياة وسعادة وشقاء وصحة ومرض وسعة وتقتير فى الرزق وغير ذلك. ونشأ فى الناس الاعتقاد بهذا.

وكان من أكبر من أشاعه الشيعة

فنُسب إليهم كثير من التنبؤ بالحوادث، وربما كان من أكبر الأسباب في ذلك دعايتهم لأنفسهم، عن طريق التنبؤات. ونسب لعلي بن أبي طالب كثير من أخبار بني أمية وسقوطهم وظهور بني العباس وغير ذلك من الأحداث استنادا إلى قوله: «سلوني قبل أن تفقدوني».

وقد نسبوا إليه تنبؤات بأحداث في الدولتين الأموية والعباسية، ومقتل الحسين، وخروج عائشة يوم الجمل، وخروج الأمر من العلويين إلى العباسيين، وأحداث السفاح، وبعض أحداث بني بويه، ونحو ذلك. ولكن يظهر أن أكثرها وضع بعد ظهور الحوادث ثم أسندت إليه على أنها من التنبؤات.

وشاع بين الشيعة لأجل ذلك علم الجفر. وهو الذي حُرف فيما بعد إلى «الشيفرة». وسواء أصحت هذه الأخبار أم لم تصح، فإن الناس والخلفاء والأمراء كانوا يعتقدون فيها ويبنون أعمالهم عليها. وكتاب الجفر هذا كان أصله أن هارون ابن سعيد العجلي، وهو رأس الفرقة المعروفة بالزيدية، كان له كتاب صغير يعرف بالجفر، يرويه عن جعفر الصادق. وفيه أخبار عما سيقع لأهل البيت على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص. وكان مكتوبا عند جعفر على جلد ثور صغير. فرواه عنه هارون العجلي وسماه الجفر. والجفر في اللغة هو الصغير. فصار هذا الاسم علما على هذا الكتاب عندهم. وشاع في الناس وتناقلوه وزادوا عليه. وأنشأوا في ذلك ما يسمى بالملاحم، وهي أشعار تروى في أخبار دولة على الخصوص أو دول على العموم، وأكثرها موضوع، تروى فيه الحوادث الماضية صحيحة، ويرجع تاريخها إلى ما قبلها للدلالة على التنبؤ. أما ما يدل على المستقبل فغير صحيح غالبا.



ويروون أنه عُثر في عهد المهدي على كتاب في الجفر يروى أن مدة حكم المهدي عشر سنوات، وشاع ذلك في الناس. فلما علم الربيع وزير المهدي قال: إن الخليفة المهدي لو علم ذلك لقتلنا. فاستدعى الوراقين وأمرهم أن يكتبوا الكتاب ويجعلوا بدل العشر أربعين، حتى يطمئن المهدي إلى مدة حكمه، وهكذا من باب طرق الوضع. وسبب ذلك - على ما يظهر لي - أن لبعض الناس قدرة على معرفة الغيب، ويسمون بالملهمين، إما عن طريق ما يسميه الإفرنج بالتليباثي، وإما بالتنويم المغناطيسي أو نحو ذلك، مما لم يكتشفه العلم إلى اليوم، وهذا لمعرفة الماضي والحاضر أو قراءة أفكار الإنسان.

أما معرفة المستقبل فلا أظن أن أحدا يعرفه؛ إذ قد استأثر الله بعلمه. والقرآن الكريم يقول على لسان النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء﴾، فكيف بغيره؟! ولكن الناس تزيدوا وابتدعوا طرقا كثيرة من قراءة الكف والودع ونحو ذلك واعتقدوا بتأثير النجوم. وكان بعض العلماء معتدلين في ذلك؛ فقد كان بعض الفلاسفة يعتدل في الاعتقاد بالتنجيم، ويعلل بعضه تعليلا معقولا. وذلك أن للشمس والقمر والنجوم أحداثا في الدنيا لا شك فيها كأثر الشمس في الفصول الأربعة، وأثر القمر في المد والجزر، وأثرهما معا في الرياح والسحاب والرعد والبرق، ثم لا ينكر أيضا أثر هذه البيئة الطبيعية في أبدان الناس وأثر الأبدان في النفس.

غاية الأمر أن بعض هذه الأحداث ناشئ عن حسابات بسيطة لحركات هذه الكواكب كخسوف القمر وكسوف الشمس وحساب المد والجزر ونحو ذلك، وبعضها صعب الاستنتاج لصعوبة المشاهدات التي نبني عليها احتمالنا، فإن بعض الأوضاع للنجوم لا تتكرر مرة ثانية في عمر الإنسان الواحد، ومرة واحدة لا تكفي لحكم صحيح. وحسابات الحادثة الواحدة بنسبتها إلى البروج كلها وتأثير كل منها حساب عسير، فقد يحدث خطأ بسيط في حساب برج من البروج فيخطئ التنبؤ.



على كل حال، فقد شاعت بين الناس حوادث التنجيم والإيمان بها، واستغل المنجمون الناس حتى الخلفاء، وقد رووا أن المنصور تخير وقتا معينا لوضع الحجر الأساسي لبناء بغداد، وتخير الفاطميون بعد ذلك وقتا مناسبا لوضع الحجر الأساسي للقاهرة. وليست حادثة المعتصم بعيدة عن الأذهان، فقد نصحه المنجمون بالخروج إلى الحرب أيام نضج التين والعنب حتى يكون النصر، ولكن الحالة الحربية اضطرته إلى الخروج في غير هذا الوقت فانتصر وقال:

السيف أصدق أنباء من الكتب
في حده الحد بين السيف واللعب

وكان الرشيد يؤمن بهذا التنجيم أحيانا، ويستمع إلى أخبار المنجمين وتنبؤاتهم، حتى رووا أن منجما يهوديا قال للرشيد: «إني أرى في أحكام النجوم أنك ستموت سريعا». فاغتم لذلك اغتماما شديدا وأحضر جعفر البرمكي ليسري عنه. فحضر ووجده كئيبا حزينا، فقال جعفر للمنجم: «أترى أن الخليفة يموت سريعا؟». قال: «نعم». قال له: «وماذا تراه في نفسك؟». قال: «أرى عمري طويلا».

قال: «اقتله يا أمير المؤمنين حتى يتبين كذبه». فقتله، واستراح الرشيد.

ولقد كان هذا التنجيم وسيلة لعلم الفلك، كما كان تحويل المعادن إلى ذهب سببا في تعرف قوانين الكيمياء الصحيحة. فقد رووا لنا أن محمد بن إبراهيم الفزاري صنع زيجا، ورووا أنه قدم على الخليفة المنصور رجل من الهند عالم بالحساب المعروف بالسند هند في حركات النجوم. وأمر المنصور بترجمة ذلك الكتاب إلى اللغة العربية، وأن يؤلَّف منه كتاب يتخذه العرب أصلا في حركات الكواكب. وبذلك ابتدأوا العلم بكثير من التخريف، وانتهوا به إلى التصحيح والتدقيق.

وظل أمر التنجيم إلى اليوم في التنبؤ بالسعادة لمن ولد في شهر كذا، والشقاء لمن ولد في شهر كذا، وفي اختلاف أخلاق من ولد في بعض الشهور عمن ولد في شهور أخرى ونحو ذلك.

ولو كان هذا صحيحا، لاطردت النتائج فيمن ولدوا في شهر واحد من سعادة أو شقاء أو سلوك، مع أننا نجد كثيرا من الفوارق بينهم. ولكن هي طبيعة الإنسان تريد أن تخترق حجب الغيب ويستغل الدجالون غريزة الاستطلاع عند الناس والله أعلم.

تقدم العلوم

ولتسرب هذه الثقافات المختلفة والعناصر المختلفة إلى المسلمين، ظهر أثر واضح هو تحول العلوم من أشكالها البسيطة الدائمة إلى قواعد علمية، وتسابق العلماء في ذلك، كل يريد أن يؤسس علما. وتشارك في هذا العمل علماء من العرب كالخليل بن أحمد الفراهيدي، وعلماء من الفرس كسيبويه وأبي حنيفة، ومن الهنود كابن الأعرابي، وعلماء من المسلمين وعلماء من النصارى؛ فكانت حركة غريبة حقا. فهذا النحو يتحول من نظرات بدائية ومسائل جزئية - كالتي تروى عن أبي الأسود الدؤلي - إلى علم تام وقواعد منظمة، كالذي كان من الخليل وتلميذه سيبويه.

وهذا الفقه يتحول من مذهب مكون من جمع للحديث واستنتاج منه إلى مذهب قياسي منطقي كالذي يضعه أبوحنيفة وصاحباه أبو يوسف ومحمد.

وهذه اللغة التي كانت تجمع كلمة فكلمة قد تم جمعها وأخذوا يضعون معاجم في موضوعات خاصة كالخيل والإبل. ثم جاء الخليل بن أحمد هذا، فوضع بكتابه «العين» أساس المعاجم اللغوية. وهذا الأدب الذي كان يروى قصيدة أو قطعة قطعة، أخذ يجمع في الكتب المطولة كالمفضليات للضبي، والأصمعيات للأصمعي، والنقائض لأبي عبيدة.

وهذا النقد الذي كان يعتمد على الذوق الفطري، فتُنقد الكلمة إذا كانت نابية مثل كلمة بوزع، أو ينقد المعنى إذا كان سخيفا كقول القائل:

هذا ابن عمي في دمشق خليفة
لو شئت ساقكم إلى قطينا

فينتقده عبد الملك بأن هذا يقال لعامل من عماله، وأن الشاعر لو قال: لو شاء ساقكم، لكان أحسن. فينقلب إلى نقد بقواعد وقوانين كالذي فعله ابن سلام في طبقاته.

وهذا التاريخ الذي كان يعتمد على مجرد جمع الأخبار حيثما اتفق، يؤلف وينظم فيجعل لكل أمة موضعا، ولكل أمة حوادث حسب السنين وما جرى فيها منظمة مرتبة.

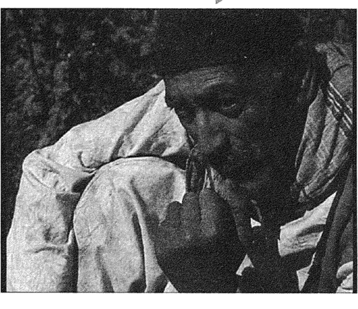
وهذه الأنساب التي كانت في الصدور كُتبت في السطور ودونت تدوينا منظما، كالذي فعله الكلبي في كتابه الجمهرة في الأنساب.

وهؤلاء رجال المحدثين الذين كان يكتب عنهم كلمة في تعديلهم أو تجريحهم كانت سببا في كتب التراجم الواسعة، يعتمد فيها على الأخبار ومعرفة حياة كل مترجم له ونحو ذلك، حتى لو قلنا: إن كل طائفة من المعلومات انقلبت علما ووضعت في قواعد، لم نكن بعيدين عن الصواب. فربما كانت معيشتنا في القرون التي أتت بعد، ليس إلا ترديدا لما ذكروا أو تعبيرا عنه بلغة العصور المختلفة، أو تفريقا لمجتمع أو تجميعا لمفترق من غير كثير ابتكار.

يضاف إلى ذلك اختلاف المذاهب والنحل وأخذها أيضا شكلا علميا، حتى إن المذاهب التي كانت سياسية، كالمرجئة والخوارج وأهل السنة والشيعة، انقلبت إلى مذاهب دينية علمية تعلل تعليلا علميا وتحلل تحليلا فلسفيا. وتعددت المذاهب حسب العقليات ومقدار الثقافة والميول السياسية والدينية.

فهذا حر العقل واسع التفكير يذهب مذهب الاعتزال، وهذا يتقيد بالنص وينهج منهج الرواية والجمع فيكون محدثا، وهذا يحب عليا ويترحم على ابنه الحسين ويعطف بقلبه على من اضطُهد من العلويين فيكون شيعيا، وهذا يحب أبا بكر وعمر ويمجد أعمالهما ويفضلهما على علي فيكون سنيا، وهذا يميل إلى منصب وجاه وتقرب إلى الخلفاء بالمذاهب فيكون عباسيا، وهذا بدوي لا يحب الرياسة ولا يميل إلى التأقلم ومتابعة الظروف فيكون خارجيا، وهذا يعتنق الإسلام ظاهريا والوثنية باطنيا ويكره العرب من صميم قلبه ويود رجوع دولة الفرس إلى حالتها الأولى، قبل أن يهزمهم العرب ويأخذوا بلادهم فيكون وثنيا، وهكذا وهكذا، من تعدد المذاهب وتنوعها مما ليس له نظير في مجتمع آخر. ■







لايكاد يمر يوم إلا وتطرح القضية نفسها.. من يملك الأرض فى مصر؟ هل هى الدولة؟ هل هم الأعراب (فى الأراضى الصحراوية) الذين وضعوا أيديهم على مساحات شاسعة منها؟ هل هى الجهات السيادية التى أقامت فيها معسكراتها؟ هل هم رجال الأعمال الذين اشتروا آلاف الأفدنة بأسعار رمزية ليبيعوا أجزاء منها بعد ذلك بأسعار فلكية؟ ماذا تعنى ملكية الدولة؟ وهل تعطى هذه الملكية لحكومة ما حق التصرف بالبيع فى تلك الأراضى؟

المثير أن الأسئلة التى تبدو حديثة هى فى واقع الأمر قديمة جدا.. هذه دراسة جادة تتناول قضية ملكية الأراضى فى مصر منذ القرن الثامن عشر.

المحـــرر



صـــــلاح العمـــروسى

مقدمة منهجية

إن غياب تصور دقيق عن ملكية الأرض فى مصر فى العصور السابقة على الرأسمالية يمثل أحد المشاكل الرئيسية التى تواجهنا فى دراسة التكوينات الاقتصادية الاجتماعية فى تلك العصور فضلا عن ذلك فهى تلقى بظللها أيضا على نقطة البدء فى دراسة العصر الحديث، أى على عملية نشأة العلاقات الرأسمالية وتحلل العلاقات السابقة عليها.

ومن المعروف أن هناك اختلافا عميقا حول تلك القضية، فهناك من يرى أن مصر لم تعرف الملكية الخاصة طوال تاريخها، وأن الدولة كانت هى المالك الوحيد للأرض وتبنى هذا الرأى عدد واسع من العلماء والباحثين المصريين والأجانب من بينهم إبراهيم عامر وأحمد صادق سعد وكذلك جبريل باير وغيرهم وقد أصبح هذا الرأى هو الأكثر شيوعا فى مصر بعد نشر كتاب الأرض والفلاح لإبراهيم عامر ثم بعد إحياء نظرية الأسلوب الأسيوى فى الإنتاج.

على الطرف الآخر نجد هناك من يرى على النقيض من الرأى السابق أن الملكية الخاصة كانت هى السائدة فى مصر شأنها شأن أى بلد آخر، ورغم عدم انتشار هذا الرأى إلا أنه لم يعدم ممثلين كبارا يدافعون عنه مثل المستشرق الفرنسى الكبير سلفر دى ساس، وفى مصر د. راشد البراوى، الذى توصل فى رسالته للدكتوراه عن «حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين» إلى أن المصريين بعد الفتح العربى كانوا يمتلكون الأرض ملكية تامة مطلقة أو بتعبير القانون «رقبة ومنفعة»، وأنه لم يكن للحكومة على الملكيات الخاصة سوى حق السيادة العليا، كما كان الشأن فى التشريع الحديث.

فنحن إذن إزاء وجهتى نظر، تبدوان على طرفى نقيض، ومن المفترض بطبيعة الحال أنه لا يتسع لهما معا واقع محدد رغم أن كل فريق لم يعدم الشواهد المستخلصة من هذا الواقع ليقدمها كأدلة لدعم وجهه نظرة فى مواجهة وجهة النظر الأخرى. وبالمناسبة فنحن نجد هذا الخلاف نفسه كان قائما بين المؤرخين والفقهاء المسلمين. ففقهاء المذهب الحنفى اتخذوا جانب الملكية الخاصة، ومعظم المذاهب الأخرى اتخذوا جانب ملكية الدولة، وبمعنى أدق إنه فى حالة «الفتح عنوة» مع عدم تقسيمها بين الفاتحين»، صارت الأرض وقفا لصالح «جماعة المسلمين»، وأن الدولة بدورها أصبحت مجرد حارسة لهذا الوقف، وبالتالى لا يحق للإمام (أى رأس الدولة نفسه) التصرف فيها وقد كان هذا الخلاف فى الحقيقة تعبيرا أيديولوجيا عن الخلاف الاجتماعى حول ملكية الأرض، وحول حق الدولة فى الخراج بعد انتشار الإسلام بين السكان الأصليين من أهل الذمة، وكذلك استقرار العرب المسلمين واشتغالهم بالزراعة، ومن ثم مطالبه كل هؤلاء بعدم أحقية الدولة فى خراج الأرض الذى فرض أصلا على أراضى أهل الذمة إلخ، ولم يخل الأمر من تبدل فى المواقع بين ممثلى مختلف المذاهب الفقهية المتأخرين.

ونجد الخلاف نفسه بين علماء الحملة الفرنسية حيث وقف لانكريه إلى جانب الملكية الخاصة، بينما وقف جبرار إلى جانب ملكية الدولة أما إستيف وكذلك دى شابرول فقد اتخذا موقفاً وسطاً إلى هذا الحد أو ذاك كما سيرد تفصيل ذلك فيما بعد.

والخلاف الحالى بين الباحثين والعلماء هو من زاوية من الزوايا، انعكاس لهذه الخلافات القديمة، حيث يستعيدون إلى حد كبير نفس الشواهد والبراهين. وهذه المنهجية، التى لا تزال سائدة حتى اليوم، لا تضيف جديدا من الناحية الجوهرية، اللهم من زاوية طريقة العرض والبرهنة، وعدا ذلك فهى مجرد تكرار لتلك الخلافات القديمة. ولكننا فى الحقيقة لا بد أن نتساءل قبل كل شىء عن دلالة مثل تلك الخلافات نفسها، وبدون الكشف عن تلك الدلالة تصبح مجرد لغز محير، أو رياضة ذهنية خارج التاريخ. ولذلك من الضرورى أن نتساءل عن السبب، أو الأسباب، فى ظهور تلك الخلافات سواء بين فقهاء المسلمين، الذين عاصروا تلك الحقب التاريخية القديمة نفسها، أو حتى كانوا قضاة يفصلون بأنفسهم فى منازعات الملكية، أو من الفرنسيين، وهم الذين شاهدوا الوضع على الطبيعة، أو لم تكن تنقصهم الشواهد الإمبيريقية، والذين كانوا، فضلا عن ذلك، يملكون منهجية مستقاة من العلوم القانونية والاقتصادية الحديثة؟ ولما كانت تلك الخلافات قد نشأت بين من عاصروا تلك الحقب التاريخية، فمن المنطقى أنها ليست بالتالى راجعة إلى قصور فى الشواهد الإمبيريقية، وتكرارها وثباتها التاريخى، الذى جعلها تمتد من الفقهاء المسلمين حتى علماء الحملة الفرنسية، يبرهن على أنها ليست ناشئة عن أسباب ذاتية، أو قصور فى الفهم والتحليل، وأنها تعود، بالتالى إلى أسباب موضوعية ما تستحق البحث والتحليل.

ويدفعنا كل ذلك إلى الفرضية التالية: وهى أن تلك الخلافات تنطوى على دلالات معينة وثيقة الصلة بأن هناك التباسا تاريخيا يحيط بحقوق الملكية نفسها فى تلك العصور، وهذا بدوره وثيق الصلة بالعلاقات الاجتماعية القائمة، الأمر الذى أفرز بالضرورة مثل ذلك التضارب.

من يملك مصر!؟



لم يتفق الباحثون والمؤرخون، سواء مصريين أو أجانب، على إجابة واحدة عن هذا السؤال رغم أهميته

ومن هذه الفرضية نرى ضرورة دراسة القضية على ضوء طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، دون أن نحصر أنفسنا فى مجال الشكل القانونى وحده فهذا من شأنه أن يمكننا من فهم أدق لملكية الأرض بل يمكننا من تفسير تلك الخلافات، بدلا من الغرق فيها نفسها، وإعادة تكرار براهين وشواهد القدماء.

وفقا لهذه الاعتبارات سوف نحاول دراسة أوضاع ملكية الأرض فى مصر فى القرن الثامن عشر على ضوء مشاهدات وآراء علماء الحملة الفرنسية.

تصنيف ملكية الأراضى فى مصر فى زمن الحملة الفرنسية

ومن المعروف أنه كان هناك قسمان رئيسيان من الأرض فى ذلك العصر:

القسم الأول: الأرض الخراجية وهذه تنقسم بدورها إلى أراض الالتزام «الأواسى» من ناحية وأراضى الفلاحين (الأرض الأثرية) من ناحية أخرى.

والقسم الثانى: أراضى الرزق والرزق الأحباسية.

وهناك قسم ثالث: وهو قليل الأهمية وهو يخص أراضى «الأطلاق»، وهى أساسا تتكون من المراعى الخاصة بباشا مصر والملتزمين فى أواخر العصر العثمانى.

والخلاف يدور أساسا حول الأرض الخراجية بقسميها، اما أراضى الرزق فليس هناك خلاف بشأنها باعتبار أنها كانت قبل وقفها ملكية خاصة معفاة من الضرائب (أو كانت الملكية الخاصة شرط لصحة ونفاذ الوقف)، وذلك بإجماع المؤرخين والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وكذلك علماء الحملة الفرنسية، وفيما يتعلق بالأرض الخراجية، هناك أطراف ثلاثة يدور الخلاف بشأن ملكية أى منهم الأرض: الدولة، الملتزمين، الفلاحين.

عرض موجز لآراء علماء الحملة الفرنسية

نعرض فى البداية آراء كل عالم على حدة ثم نقوم بمحاوله لتحليل هذه الآراء.

١ . آراء جيرار

ينفى جيرار وجود حق الملكية الخاصة فى الأرض سواء بالنسبة للفلاحين أو الملتزمين وهو إذا كان يعترف بوجود حق الميراث، فإنه لايرجعه إلى وجود حق الإرث وإنما إلى إرادة الحاكم أما حق التصرف بالبيع والشراء فينكرة جيرار تماما ويرى أن حق التصرف مقصور على مايسمى «الرهن المؤقت» أى نظام «الفاروقة». وهذه هى مقتطفات من شهادة جيرار:

ففى معرض حديثه عن بؤس الفلاح يتحدث عن انه يرجع «إلى أن الفلاحين ليسوا هم المالكين لأراضيهم».

ثم يتحدث فى فقرة أوسع عن حالة الملكية عموما ودون تمييز بين الأرض الأثرية (أراضى الفلاحين) وأرض الالتزام، فيقول منذ أول احتلال لمصر كان حق الغزو هو السند الوحيد الذى ترتكز علية حكومتها وكان الانتفاع ببعض أجزاء من الأرض الزراعية قد ترك فى بعض الأحيان للشعب المهزوم فلم يكن ثمة ما يلزم لإيقاف هذا الانتفاع الهزيل سوى صدور فعلى عبر عن إدارة آخر الغزاة. ولا تزال هذه هى حاله ما يطلق علية الملكيات الخاصة نعم تظل هذه الملكيات فى نطاق نفس العائلة. ليس بسند من حق الإرث بقدر ما هو دليل على حسن صنيع الحكومة التى تظل تحتفظ لنفسها بحق التصرف فى هذه الأراضى حسب مشيئتها.

وكما رأينا، فليست هذه الملكيات سوى إقطاعيات قابلة للنقل (إلى آخرين) ولهذا السبب نفسه غير قابلة للبيع أو التنازل. ولهذا السبب فلا ينبغى علينا أن نلصق بتعبير «بيع عقار من الأرض» فكرة تخويل متبادل ومطلق ولكن فقط فكرة الرهن المؤقت مقابل مبلغ من المال نحصل عليه فى شكل سلفة ويمتلك المقترض الأرض بنفس هذا الشكل من الملكية إلى وقت تحصيله لقروضه، وفى هذه الفترة يقوم المنتفع أو الذى آلت إليه الانتفاع خلالها بالانتفاع بالأرض التى ارتهنها. ويعلق «لانكريه» على الفقرة الأخيرة فى نص جيرار قائلا: «فقد ظن الكاتب المشار إليه (أى جيرار) أن بيع مساحة من الأرض ليس سوى تعاقد مؤقت لا يدوم إلا إلى فترة السداد ومع ذلك فقد لمسنا أن كل الملتزمين فى كل أنحاء مصر كانوا يقومون فيما بينهم بعمليات بيع مطلقة».

سوف تعود إلى ما كتبه لانكريه فى مكان لاحق ولنواصل عرض آراء جيرار.

فقد بقيت فقرة هامة على قصرها وردت فى كتابات جيرار، هذا نصها: «وعلى الرغم من أن كل أراضى الصعيد ملك للحكومه فإنها مع ذلك بقيت مقسمه بين القرى المختلفة ويحق لسكان هذه القرى أن يزرعوا مساحة محددة من أطيانها».

ومن الواضح إذن أن جيرار يرى أن الدولة هى الطرف الوحيد المالك للأرض وينفى أية حقوق كانت للملتزمين أو الفلاحين على السواء، رغم أنه يعترف لهم ببعض الحقوق التى تنتمى إلى حق التصرف ولكن مع الهبوط بها (أى الحقوق) إلى مستوى الرهن المؤقت أى الغاروقة والذى بمقتضاه يتنازل الراهن عن الأرض بصورة مؤقتة للمرتهن (صاحب الدين) لينتفع بها حتى يتم السداد. كذلك يعترف جيرار بحق الميراث «استمرار الأرض فى نفس العائلة» ولكن مع الهبوط به إلى مجرد «حسن صنيع الحكومة»، ودون أن يرقى إلى مستوى الحق المعترف به من الدولة، كما يعترف جيرار بأن الأرض مقسمة بين القرى وهذه بدورها مقسمة بين سكانها، أى أن الزراعة الفردية المنفصلة هى الشكل السائد لاستغلال الأرض حتى فى الصعيد المعروف بأنه أقل تطوراً عن مصر السفلى.

٢ . أراء الكونت استيف

أما الكونت استيف، فيذهب، مثلما فعل جيرار إلى أن السلطان هو المالك الوحيد للأرض، وإن كان يعترف للفلاحين والملتزمين على السواء بحقوق أوسع من تلك التى اعترف بها جيرار. فهو يؤكد تمتع الملتزمين بحق التصرف بالأرض، وأنه كان محرماً إبطال الحق الممنوح لهم، فمن النادر حرمان الملتزمين من توريث أراضيهم، وذلك على خلاف جيرار والذى ربط كل ذلك بالإرادة المطلقة للحكومة.

ومن ناحية أخرى، يؤكد استيف، احتفاظ الفلاحين بحق التملك المباشر والوراثى وإن كانوا محرمين من التصرف فيها بالبيع، وأنهم فى ذات الوقت، ليس لهم الحق فى هجرها.

ورغم أن جيرار يستخلص النتيجة العامة التالية وهى أن هذا النظام للأشياء يحقق مزايا تتساوى مع نفس المزايا التى تحفظها الملكية، إلا أنه لا يزال يرى فى نفس الوقت، أن السلطان هو المالك الوحيد للأرض.

وهذا هو نفس ما أورده استيف :-

«وقد أعلن السلطان نفسه المالك الوحيد فكل أراضى مصر ملك له، ومع ذلك فحيث إن الأرض قد انتقلت إلى مستغلين يسمون أنفسهم ملتزمين يستطيعون أن يتصرفوا فيها، وحيث كان محرما إبطال هذا الحق الممنوح لهم، وحيث كان من النادر أن ترفض أيلولة حق الاستغلال إلى ورثة هؤلاء الملتزمين، فإن هذا النظام للأشياء ظل يحقق مزايا تتساوى مع نفس المزايا التى تحققها الملكية، فقد احتفظ الفلاحون بحق التملك المباشر والوراثى للجزء الأكبر من الأراضى التى آلت تبعيتها للملتزمين، وإن كان ذلك لا يعطيهم حق بيع الأرض أو هجرها، واذا حدث أن مات بعضهم دون أبناء أو ورثة فإن الأراضى التى كانوا يملكونها تعود لتصبح تحت تصرف الملتزم الذى يضطر لإعطائها إلى فلاح آخر، وحين يموت أحد الملتزمين، دون أن يخلف هو الآخر من يرثه تعود أرضه إلى السلطان الذى يعهد بها بدورة إلى ملتزم آخر».

وهكذا يلاحظ أن استيف يقترب من الرأى الآخر، على الرغم من أنه قد بدأ شهادته مؤكدا إعلان السلطان عن نفسه بوصفه المالك الوحيد لأرض مصر.

٣ . آراء دى شابرول

كذلك يتخذ دى شابرول موقفا وسطا وإن كان يقترب إلى حد كبير من موقف لانكريه فهو يصف أوضاع الفلاحين قائلا: «... الفلاح فى هذه البلاد البائسة، ليس بمالك للأرض، وليس بمقدوره أن يكون كذلك إنه ليس بصاحب للأرض، ولكنه قن منذ ولادته، يعمل لحساب تلك العصبة التى قهرت وطنه، واستذلته إنه رقيق الدولة فى اسبارطة القديمة وعبد المستعمرات الأمريكية التعس».

ويقول أيضا: «يورث الفلاح لأبنائه حق زراعة الأرض التى فى حوزته وعلى هؤلاء أولا أن يدفعوا للملتزم نوعا من رسوم التقليد... وإذا رفض الفلاح المورث أن يسدد هذه الضريبة بالرغم من أوامر وتنبيهات المالك الملتزم فإن الأخير يستطيع أن يرغمه على ذلك

هناك من يرى أن مصر لم تعرف الملكية الخاصة طوال تاريخها، وأن الدولة كانت هى المالك الوحيد للأرض



بمنعه من استغلال الأرض التى كانت فى حوزة أبيه».

ثم يضيف «ومن نافلة القول أن نلفت النظر إلى أن الفلاح لا يستطيع أن يبيع الأرض التى يزرعها، حيث إن ملكيتها الحقيقة ليست فى يده ومع ذلك فقد كان له الحق فى أن يؤجرها لبعض الوقت ويظل يحتفظ لنفسه بحق الرجوع إليها وعندما يكون الفلاح معسراً غير قادر على سداد ما عليه فإن الملتزم يستدعيه أمام القاضى ويثبت عن طريق شهود أنه لا يستطيع تحصيل أى شيء منه، أى من الفلاح، وعندئذ يعزل الفلاح المسكين من الأرض ويصبح لسيده الحق فى إحلال فلاح آخر محله، ويرشح الفلاح الجديد عادة عن طريق شيخ أول القرية ويقبل الملتزم هذا الاختيار لكن ذلك لا يعنى أن الفلاح القديم قد انتزع من أرضه بغير عودة، فيكفى أن يستطيع دفع الأقساط المتراكمة عليه لكى يحصل من جديد على أرضه، ومن جهة أخرى فإن حدث أن وقع ضرر بين وبالغ على الفلاح على يد الملتزم، فإن بمقدور الفلاح أن يهجر حقله ويحل محله فى هذه الحالة شيخ الفلاحين والملتزم».

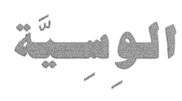
هذا ما كتبه دى شابرول عن أوضاع ملكية الفلاحين، فهو وإن كان يتحدث عن غياب حق الملكية للفلاحين على أراضيهم بوصفهم أقنانا إلا أنه يعود فيؤكد أنهم يتوارثونها ويتصرفون فيها بالإيجار، ومن ناحية أخرى فهو يركز على حق الملتزم فى انتزاع الأرض من الفلاح المعسر وعلى هجر الفلاح لأرضه إذا وقع عليه ضرر بالغ من الملتزم، ولكنه يعود فيؤكد حق الفلاح فى استرداد أرضه بعد تسديد ما تراكم عليه من ضرائب وإتاوات للملتزم. ومن الجدير بالذكر أيضا، أنه على الرغم من كل تلك الحقوق المكتسبة للفلاح هذه فإن شابرول يؤكد أنه لا يستطيع أن يبيع ما بيده من أراضى.

أما الملتزمون، فى رأى دى شابرول، فإن حقوقهم فى ملكية الأرض تختلف اختلافاً عظيما عن حقوق الفلاحين، فهو يصفهم بأنهم «هم الذين يمتلكون أراضى هذه القرى امتلاكا فعليا».

ثم يضيف «وللملتزم الحق أن يبيع التزامه، وعندما يحدث ذلك يقوم الملتزم الجديد بدفع الميرى بدلا منه وعندما يبيع التزامه فى أرض الفلاحين فإنه يبيع كذلك الجزء الذى فى حوزته والمقابل لتلك فى أرض الوسية، إذا لا يمكن أن تنفصل هاتان الملكيتان.

ثم يقول «ويرث أبناء الملتزم الالتزام عن والدهم، لكنهم لا يخلفونه إلا بعد موافقة الباشا، وفى الحالة يحصل هذا الضابط (أى الباشا) باعتباره ممثلا للسلطان ثلاثة أمثال قيمة الفايظ السنوى غير مشتمل على البرانى... ويعدل الباشوات فى معظم الحالات من المبلغ المفروض كضريبة إرث ويمارسون فى هذا الخصوص نحو الملتزم ما يمارسه هؤلاء نحو الفلاحين فى نفس الظروف وينظر المصريون إلى ضرائب الإرث هذه باعتبارها استرداداً للأرض وهكذا يصبح أبناء الملتزم أصحاب حق فى الحصول على ممتلكات أبيهم بعد دفع الضريبة المفروضة...».

وهكذا يتميز دى شابرول عن جيرار، وعن استيف أيضا فى أنه يؤكد على وجود حق الملكية الخاصة شبه التامة للملتزمين فهم يورثون أراضيهم لأبنائهم ويتصرفون فيها بالبيع وما إلى ذلك من تصرفات ومن الواضح أيضا أن هذه الحقوق فى الملكية تنطبق على أراضى الالتزام بأسرها، أى على أرض «الوسايا» وعلى أراضى الفلاحين «الأثرية» التى تدخل فى نطاق الالتزام.



ويتميز دى شابرول أيضا بأنه يفض الخلاف حول حق الملكية بين الأطراف الثلاثة: الدولة، والملتزمين و الفلاحين لصالح الملتزمين ويعتبرهم «هم الذين يمتلكون أراضى القرى امتلاكا فعليا أى أراضى الفلاحين الأثرية، وذلك بالإضافة إلى أراضى «الأوسية».

ولكن ينبغى أن نلاحظ أنه لم يتحدث عن ملكية الدولة لا بالتأييد ولا بالرفض وذلك على الرغم من تأكيده على ضرورة موافقة الدولة، ممثلة فى باشا مصر، على توريث أبناء الملتزمين، وعلى حقوق الدولة المالية قبلهم.

٤ ـ آراء لانكريه

أما لانكريه فهو على خلاف سابقيه جميعا؛ يؤكد على وجود الملكية الخاصة بالنسبة للملتزمين وأيضا بالنسبة للفلاحين هؤلاء الذين ليس لهم حتى الآن (وحسب جيرار واستيف ودى شابرول) الحق فى بيع أراضيهم.

«إن معظم الفلاحين فى أية قرية هم ملاك أراضيها، أى ملاكها الحقيقيون، بمعنى أنهم يستطيعون أن يهبوها أو يبيعوها إلى فلاحين آخرين، والأراضى مهما كانت التغيرات التى تصيبها تبقى على الدوام مقيدة بضريبة، ويحمل الشخص الذى يؤدى إليه هذه الضريبة اسم : ملتزم أو سيد وهو فى الواقع سيد هذه الأرض إذ هو يستطيع أن يزيد أو ينقص من قدر الضريبة التى يحصلها من هذه الأراضى كما أنه يستطيع أن يعطيها أو يبيعها لملتزم آخر، كما أن هذه الأراضى تصبح من بعده ملكا لأبنائه ثم إنه فى النهاية يضمها إلى ملكه الخاص إذا مات الفلاح المالك دون وريث، وهو الأمر الذى لا يحدث بخصوص أنواع الملكيات الأخرى التى يتملكها الفلاح، حيث إن منزل الفلاح وأثاثه وقطعانه تؤول فى حالة موته (بلا وريث، ملاحظة من الكاتب) إلى بيت المال وليس إلى الملتزم».

ثم يقول «وعندما يموت الملتزم ينبغى على أولاده، حتى يحصلوا على أملاكه، أن يحوزوا موافقة الباشا، وكانوا يحصلون على هذه الموافقة بأن يدفعوا له ضريبة محددة، وكان الأتراك ينظرون إليها . أى إلى هذه الضريبة . باعتبارها شكلا من إعادة الشراء للأرض، وبدون ذلك تعود الأرض لتصبح من حق بيت المال. وإذا مات مالك دون أن يخلف أبناء أو يكتب وصية فإن ممتلكاته تؤدى إلى بيت المال ولكن إذا ما كتبت وصية فإن تنفيذها يقع على عاتق من كتبت لصالحهم أياً كانوا، وبذلك يكون عليهم أن يدفعوا الضريبة للباشا».

ويلاحظ أن لانكريه قد بدأ شهادته بالتأكيد على أن فلاحى القرى هم ملاك أراضيها الحقيقيون، ولهم عليها حق التصرف بالبيع والشراء والهبة ولكنه أكد فى ذات الوقت أن الملتزمين هم سادة الأرض نفسها ويتصرفون بدورهم فيها أيضا بالبيع والهبة إلخ، وذلك بخلاف ملكيتهم لأرض الوسايا، تلك التى يعود إليها لانكريه فى نص خاص، وهكذا يصبح هناك طرفان (الفلاح والملتزم) ينسب لهما لانكريه ملكية الأراضى الأثرية للفلاحين، ولعل هذا يشكل تناقصا ظاهريا فى شهادة لانكريه، سوف نتعرض إليه فيما بعد. وبطبيعة الحال فإن الطرف الثالث وهو الدولة لا ينظر إليها لانكريه بوصفها طرفا مالكا للأرض.

ويلاحظ أيضا أن لانكريه يعود فى الهامش ليقول إنه نادرا ما يبيع الفلاحون أراضيهم لأن الأراضى عادة بخسة القيمة وإذا ما أصبح فلاح ما حائزا على وسائل الزراعة فإنه يحصل على الأرض دون شرائها وفى نفس الوقت فإنه من المؤكد أنه كان للفلاحين حق بيعها ولن نعدم أمثلة على ذلك.

وهكذا فعلى الرغم من ندرة وقائع حالات تصرف الفلاحين فى أراضيهم بالبيع للأسباب المذكورة إلا أن لانكريه لا يرى فى ذلك ما يلغى وجود هذا الحق.

ثم يورد لانكريه حقا آخر للتصرف وهو الرهن «الحيازى» المسمى بالغاروقة، الذى بمقتضاه تنتقل أرض المقترض إلى المقرض حتى يتمكن الأول من سداد الدين للأخير «فعندما يجد فلاح نفسه عاجزاً لحد لا يستطيع معه أن يزرع كل أراضيه فإنه يقوم برهن جزء منها لقاء مبلغ معين يستغله فى زراعة الجزء الذى احتفظ به، وعندما يستطيع أن يرد المبلغ الذى حصل عليه فإن الرهن يتوقف وتعود الأرض التى رهنها إلى حوزته، ويسمى هذا النوع من الرهن: الغاروقة».

وبينما يركز دى شابرول على أحد جوانب علاقة الفلاح بالملتزم التى تمكنه من نزع أرض الفلاح إذا ما عجز عن دفع الضرائب، فإن لانكريه يركز على الجانب الآخر فيؤكد أن الملتزم «لا يستطيع أن ينتزع من الفلاح الأرض التى يزرعها، طالما - على الأقل - لم يلمس أن الفلاح غير قادر على زراعتها... وما دام الفلاح، نتيجة لذلك، يقوم بدفع الضرائب المقررة». ثم يركز على حق عودة الفلاح إلى أرضه إذا نزعت منه بسبب عجزه عن دفع الضرائب، وذلك «إذا ما تملك الوسائل التى تمكنه من سداد ما عليه من ديون متأخرة إلى الملتزم».

وأخيراً يضيف لانكريه « أن الفلاحين يتمتعون بكل الحرية فى اختيار نوع المحاصيل التى يريدون أن يزرعوها فى أراضيهم فهم يستطيعون أن يبذروها بالقمح، أو الأرز، أو الذرة حسبما يتراءى لهم بشرط أن يدفعوا الضريبة للملتزم وليس للأخير أن يرغمهم على شيء».

وإذا كانت أراضى الفلاحين كما رأينا، تنشأ عليها حقوق ملكية لكل من الفلاحين والملتزمين، فإن الأخيرين ينفردان بملكية أرض «الوسايا»، يقول لانكريه:

«انتهيت الآن من شرح الطريقة التى كان الفلاحون يمتلكون بها الأرض، وكيف كانت ملكيتها تقسم بينهم وبين الملتزمين، وسأتحدث الآن عن جزء آخر من الملكية كان فى حوزة هؤلاء الملتزمين، وهو يشتمل على الأراضى التى تتبعهم كلية والتى لم تكن تدفع من ضرائب إلا ضريبة الميرى، وهذه الأراضى كانت تعتبر ملكية خاصة كانت تسمى أرض الوسية أو أرض الملاك. ولم يكن هذا النوع من الملكية موجوداً فى

وهناك من يرى على النقيض أن الملكية الخاصة كانت هى السائدة فى مصر شأنها شأن أى بلد آخر



الصعيد بعد المنيا، ولكن يمكن القول عامة أن أراضى الوسية، فى مصر السفلى، كانت تبلغ حوالى ١/١٠ من أراضى الفلاحين(*).

ويلاحظ أن التصرف فى أراضى «الوسية» يرتبط بالتصرف فى أراضى الفلاحين، فإذا باع الملتزم الأولى بأكملها فإنه يبيع معها فى نفس الصفقة الثانية بأكملها، وإذا باع نصف الأولى فإنه يبيع معها نصف الثانية وهكذا، وذلك أياً كانت النسبة بين النوعين من الأرض.

ولكن ما هو الفرق بين طريقة الاستغلال فى أراضى الفلاحين وفى أرض الوسية؟ لقد عرفنا من لانكريه أن أرض الفلاحين تزرع بشكل مستقل عن الإدارة المباشرة للملتزم، ويدفعون له ثلاثة أنواع من الضرائب، الأول: المال الحر: (وهو يتكون من الميرى والمضاف) يدفعه الفلاح للملتزم الذى بدوره يدفع للدولة المال الميرى ويحتفظ لنفسه بالفرق الذى يسمى المضاف، والنوع الثانى: المال البرانى ويحتفظ به الملتزم لنفسه، والنوع الثالث: عبارة عن مجموعة من الضرائب مثل الكشوفية، الفرد، الكلف، المغارم، رفع المظالم...إلخ.

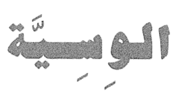
المهم هنا أننا إزاء زراعة صغيرة مجزأة تتم بصورة مستقلة عن الإدارة المباشرة للملتزم، وفى أرض يحوزها الفلاح بشكل وراثى، فضلا عن حقوق التملك الأخرى، وفى نفس الوقت يكون تابعا للملتزم ومقيد إزاءه بدفع الريع، وما يتبقى بعد دفع كل تلك الضرائب والإتاوات يمثل «الإنتاج الضرورى» لمعيشة الفلاح.

وتحدث «لانكريه» عن عدة طرق لاستغلال أرض «الوسية»، فقد كان الفلاحون «يرغمون فى بعض المناطق على زراعتها بطريق السخرة»، أى أن الملتزم يحصل على عمل الفلاحين بصورة مجانية، الذى يمثل نوعا من الريع فى صورة عمل مباشر، أى «ريع عمل».

وفى أحوال أخرى كان الفلاحون يستأجرون أرض «الوسية»، إما بطريق غير مباشر عن طريق تأجيرها جملة واحدة إلى «شيخ البلد الذى يدير فى نفس القرية زراعة أراضيه الأخرى»، وثمن الإيجار على الدوام أكبر من مجموع المال الحر والبرانى الذى تغله أرض الفلاحين فى هذه القرية». ويعنى ذلك أن دخل الملتزم يظل أعلى من دخله من أراضى الفلاحين، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن مشايخ القرى يقومون بإعادة تأجير هذه الأرض مرة أخرى للفلاحين، ويحصلون بدورهم على جزء من الريع، فإن ما يتبقى للمزارع الفعلى، أدنى بكثير مما يحصل عليه من أراضيه الأثرية.

كذلك قد يقوم الملتزم بتأجير أرض «الوسية» مباشرة إلى الفلاحين، وفى هذه الحالة: «يكون للملتزم فى كل واحدة من القرى التى تتبعه بصفة أساسية رجلان مكلفان بزراعة وحصد أراضيه، أى «الوسية»، ويسمى الأول الخولى ويسمى الثانى الوكيل أو المحصل. ويقوم الخولى بالتنسيق مع مشايخ البلد بتوزيع الأرض على مختلف الفلاحين... ويبدأ الوكيل القيام بأعماله عندما يحين وقت الحصاد، فيمسك سجلاً بكميات الحبوب المحصودة ويودعها فى بيته ويحضر معه شيخ البلد كشاهد، ويتلقى الفلاحون ٦٠-٤٥ مدينى عن زراعة الفدان الواحد. أما عن الحصاد فإنهم يحصلون على مكيال من القمح أو الشعير يساوى على أكثر تقدير ١/٢٢ من الإردب، وذلك عن اليوم الواحد».

ويمكننا أن نخلص مما سبق أن حق التملك الفردى لا شك فى وجوده بصورة معينة، ولكن هناك وضعاً متميزاً لهذا الحق بالنسبة للفلاحين من ناحية،



وبالنسبة لسادتهم من الملتزمين من ناحية أخرى ولهذا سنناقش هذه النتيجة بصورة منفصلة عند كل من الفلاحين والملتزمين(*)، ثم نتناول مشكلة ملكية الدولة.

أ. حق الملكية وتناقض

أوضاع الفلاحين

١- إن الجميع باختلاف آرائهم يتفقون على وجود الاستغلال الخاص، والتملك الخاص لأراضى الفلاحين. ذلك أن أشد العلماء تطرفاً فى نفى وجود الملكية الخاصة، وهو مسيو جيرار يعترف بأن «الملكيات تظل فى نفس العائلة»، أى يجرى توارثها بين الأبناء، أما نفيه لوجود حق الملكية بما فى ذلك حق النقل بالميراث، فيعود إلى أنه يرجع هذا التوارث إلى «حسن صنيع الحكومة» وليس إلى سند من حق الإرث. فنفى جيرار لحق الفلاح فى الملكية لا يقوم على إنكار واقعة التوارث داخل نطاق نفس العائلة، وإنما يقوم على تفسيره الخاص للمصدر الحقوقى الذى تقوم عليه واقعة التوارث تلك التى يعترف بها.

٢- وإذا كان جيرار، قد نفى حق الفلاحين فى التصرف فى أراضيهم بالهبة والبيع، فإن لانكريه الذى يقف فى أقصى الطرف الآخر فى تأكيده حق الملكية، يؤكد أن الفلاحين هم الملاك الحقيقيون للأرض، ويؤكد أن لهم الحق فى التصرف فيها بالبيع والهبة.

إلا أنه هو نفسه يعود فيؤكد أنه نادراً ما يقع فعل البيع لأراضى الفلاحين «الأثرية»، ولكن بينما يفسر جيرار غياب وقائع التصرف فى الأرض بالبيع والشراء، إلى غياب حق الملكية فإن لانكريه يفسر ندرة وقائع مثل تلك التصرفات بأن أسعار الأرض بخسة.

٣- إن الجميع يتفقون (بما فى ذلك لانكريه الأشد تطرفاً فى تأكيد حق الملكية للفلاحين) على أن هناك قيوداً محددة على حق تملك الفلاحين لأراضيهم: فالفلاح يتوجب عليه دفع رسم توريث، وإلا فقد مؤقتاً حقه فى استغلال الأرض التى له حق توارثها، كذلك فإن الفلاح المعسر يطرد من الأرض، حتى يفى بديونه من الضرائب المفروضة عليه، وله الحق فى الرجوع إلى أرضه متى كان فى مقدوره الوفاء بديونه.

٤- نخرج من كل هذا العرض، أن هناك اتفاقاً كبيراً على الوقائع الأساسية فيما يخص أرض الفلاحين وأن هناك اختلافات محدودة على تفاصيل تلك الوقائع، لكن الاختلاف الواسع يقوم فى التحليل وفى النتائج المستخلصة، والفصل فى هذا الخلاف يتطلب الخروج من دائرة التحليل القانونى إلى دائرة التحليل الاقتصادى الاجتماعى لعلاقات الإنتاج.

فملكية الفلاحين للأرض هى ملكية قنية أى ملكية محملة بالأعباء والحقوق التى تعود إلى الدولة، وإلى طبقة الملتزمين الإقطاعيين. وعلاقات الإنتاج الإقطاعية تفرض طريقة نوعية محددة للجمع بين الفلاحين وبين الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الرئيسية، وتقوم هذه الطريقة على تزويد الفلاحين بالأرض وربطهم بها وإجبارهم على عدم هجرها، مقابل دفع الريع الإقطاعى للدولة والملتزمين، والذى اتخذ فى مصر العثمانية صوراً متعددة: المال الحر (وهو عادة ما يكون أكبر من الميرى الذى يعود إلى السلطان، حيث يتضمن المال الفايظ الذى يعود إلى الملتزم، ويتضمن أيضا مال الكشوفية الذى يعود للبك أو حاكم الولاية) والمال البرانى يتكون من مختلف الإتاوات الإقطاعية المستجدة.

وهذه العلاقة يعاد إنتاجها مادام أسلوب الإنتاج مستمرا، أى تبقى الأرض على الدوام فى أيدى الفلاحين ليتوارثوها فى نفس الوقت الذى يتوارثون فيه تلك الالتزامات المتمثلة فى دفع الريع الإقطاعى، ومعنى ذلك أنه أياً كان الادعاء من طرف الحكومة بملكيتها الأخيرة للأرض وبكل ما تتمتع به من جبروت، لا يوجد لها من خيار سوى ترك الأرض بين الفلاحين ليتوارثوها وليكتسبوا عليها حقوق ملكية فعلية (ليست قانونية)، وذلك حتى تستمر عملية الإنتاج، ومن ثم تكون قادرة على إعادة إنتاج الريع، من خلال مجموعة من القواعد والأعراف والحقوق، ودون اللجوء بصفة دائمة إلى الإكراه فوق الاقتصادى (أى العنف)، الذى يستخدم فقط عند الضرورة، ويتركز بصفة خاصة فى المرحلة الأخيرة، أى عند وفاء الفلاحين بدفع الريع المفروض عليهم، أيا كان شكله (ريع نقدى، أو عينى، أو عمل - أى السخرة -). وهى فوق كل ذلك تستخدم كل جبروتها فى ربط الفلاح بالأرض وليس طرده منها، فالملتزم أو الحكومة إذا كان بمقدورهم طرد فلاح ما من أرضه، إذا لم يكن قادراً على سداد الريع، أو سداد رسم التوريث، فإنهما (الملتزم والحكومة) ليس بمقدورهما انتزاع أرض مجموع الفلاحين أو قسم محسوس منهم، طالما كان أسلوب الإنتاج قادراً على إعادة إنتاج نفسه، ومن ثم علاقاته الإنتاجية، أما طرد أفراد من الفلاحين من أراضيهم، كما أن السماح بهجرة فردية للفلاحين، فما ذلك إلا لأن الدولة والملتزم يكونان قادرين على إحلال فلاحين آخرين محلهم إلى حين الوفاء بالضرائب. أما إذا حدثت هجرة واسعة تتخذ أبعاداً ظاهرة، فهى تواجهها بالقوة المسلحة.

٥- وعلى ذلك فإن كان استيف يقول إن الفلاحين ليسوا بملاك حقيقيين فإنه محق فى ذلك تماماً، طالما أنه يقصد أن بؤس الفلاح الفقير ناشىء من حرمانه من الإنتاج الفائض لأرضه، ولا يبقى إلا ما يحافظ على حياته البائسة. أما لانكريه عندما يقول إن الفلاحين هم الملاك الحقيقيون للأرض، فهو محق بقدر معين، أى بقدر ما يتعلق الأمر بوجود حق ما للملكية مكفول لهم بحكم نفس العلاقة الإقطاعية التى تقتضى ربطهم بالأرض وتوارثهم لها أباً عن جد، أى التى ترتب لهم نوعاً من حق الملكية الفعلية على أراضيهم. ببساطة إن كلا منها يركز على أحد جانبى العلاقات الإقطاعية.

وهذا الحق يتضمن التصرف بالبيع والشراء. فعلى الرغم من ندرة حدوثه، إلا أنه كان مكفولاً، ولانكريه فى الحقيقة محق فى حديثه عن وجود هذا الحق، ولا يقلل منه حديثه عن ندرته، ونجد دليلاً على ذلك من شهادة

الخلاف نفسه كان قائما بين الفقهاء المسلمين. فالحنفيون ـ عكس معظم المذاهب الأخرى ـ كانوا مع الملكية الخاصة



اللائحة السعيدية نفسها، التى تعبر بذلك عن وجهة نظر الدولة. ففى البند الرابع تؤكد على حق الدولة فى ملكية الأرض، بقولها «إن الأرض الخراجية لا تملك لمزارعين فيها، بل ليس لهم فيها إلا حق الانتفاع بها فقط». إلا أنها تعترف فى البند العاشر بأنه «الجارى منذ قديم الزمان أن المزارعين فى الأراضى الميرية الخراجية يسقطون حقوقهم من أراضى الزراعة، ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية».

وربما يوجد تناقض ظاهر بين نفى «ملكية» الفلاحين للأرض والتأكيد على أن ما للفلاحين من حقوق لا تتجاوز «حق الانتفاع» أى لا تتجاوز حقوق المستأجرين، وبين الاعتراف فى نفس الوقت «بحق الإسقاط والإفراغ» (أى البيع والشراء) منذ قديم الزمن، فضلاً عن حق الإرث. وذلك بموجب حجج شرعية، أى معترف بها قانونا من الدولة. وفى الحقيقة أن حق الفلاحين من حيث الشكل يتجاوز حق الانتفاع وأقل من حق الملكية التامة، وهو ما يطلق عليه البعض «ملكية الانتفاع» ولكنه من حيث المحتوى يعكس الوضعية الاجتماعية المتناقضة بين الدولة والفلاحين. فالتأكيد الأول (نفى حق الفلاح فى ملكية الأرض) لا يعنى سوى تأكيد حق الدولة فى الريع الإقطاعى، وهنا لا يهم الدولة مسألة التصرف فى الأرض وانتقالها من فلاح إلى آخر، طالما أن أى منهما سيتكفل بدفع الريع للدولة. وينهض ذلك دليلاً على عدم كفاية التحليل القانونى لفهم التعقيد القانونى الناشئ من طبيعة العلاقات الإقطاعية، فدائرة التحليل القانونى لن تفسر على الإطلاق لماذا تركت الدولة (مالكة الرقبة) للمستأجر الذى ليس له سوى «حق الانتفاع» إمكانية ممارسة حق التصرف (بالبيع والشراء والهبة والإرث إلخ) مهما تكن هناك قيود على ذلك الحق. أما إذا دخلنا دائرة التحليل الاقتصادى الاجتماعى، فسوف يصبح الأمر شديد الوضوح. فالعلاقة الإقطاعية كما سبق القول تقوم على ربط «الأرض بالفلاح» وقيام الفلاح بالإنتاج بعيداً عن الإدارة المباشرة لسادة الإقطاع (على نقيض الإنتاج العبودى والرأسمالى على السواء)، ومن هنا تقتضى هذه العلاقة وضع الأرض فى يد الفلاح، ثم إلى ورثته من أجل إعادة إنتاج نفس العلاقة، ومع تقادم الزمن يتحول حق الفلاح إلى ما هو أقوى من «حق الانتفاع» الذى يمنح عادة بشكل مؤقت إلى المستأجر وهو أدنى من حق الملكية التامة لسلطان غاز خارجى (أو حماية أمير إقطاعى) يقوم بفرض إتاوات على الفلاحين «ريع إقطاعى» فى مقابل عدم نزع أراضيهم من أيديهم ليؤدى ذلك إلى الانتقاص من ملكيتهم التامة لأراضيهم.

وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً حينما ندرك التباين الشاسع بين أوضاع الفلاحين فى ظل نفس وضعية «الحق الشرعى» فى الأرض أياً كان مداه، وأياً كان تكييفه القانونى فهو بالنسبة لفلاح صغير لا يبقى له سوى ما يسد رمقه بعد دفع الريع الإقطاعى، له معنى مغاير تماماً لما يعنيه بالنسبة لفلاح غنى يكون قادراً على

فتح.. وصلح.. وآراء اختلفت

ملكية الأرض فقهيا

■ ارتبط هذا الخلاف بتقسيمات معينة للأقطار التى شملتها «الفتوحات»، فهناك الأرض المفتوحة صلحاً والأرض المفتوحة عنوة ولم يقتصر الخلاف بين الفقهاء على الأحكام الخاصة بهذين الصنفين من الأراضى، وإنما اتسع ليشمل الوقائع التاريخية لعملية الفتح نفسها فرغم أن مثل هذه الوقائع التاريخية كان يجب أن تكون ثابتة وبعيدة عن أى خلاف، باعتبارها أحداث كبرى يفترض أن تعرف طريقها إلى التدوين، إلا أن الطابع الأيديولوجى للخلاف زعزع أى يقين حول طريقة الفتح، فلم يفلت أى بلد من ادعاء طرف أنه فتح عنوة ومن ادعاء طرف آخر أنه فتح صلحاً ولم يعدم أى طرف من حبك رواية أو إبراز وثيقة، ولتكن وثيقة بأحكام للصلح على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بمصر نجد هناك من يجزم بأن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد، وهناك من يستثنى هذه البلد أو تلك فيذكر البلاذرى أن عمرو بن العاص قال من فوق المنبر «لقد قعدت مقعدى هذا وما لأحد من مصر من قبط مصر على عهد ولا عقد، إن شئت قتلت وإن شئت خمست (يقصد توزيع الغنائم حيث كان يستبعد أولا الخمس لله وللرسول (صلى الله عليه وسلم) ثم يقسم الـ ٤/٥ على الجند) وإن شئت بعت، إلا أهل انطابلس فإن لهم عهدا يوفى لهم به»

وفى نفس الوقت نجد من يؤكد أن مصر قد فتحت صلحا ويورد نص وثيقة للصلح (يراجع البلاذرى، أحمد بن يحيى بن جابر، كتاب فتوح البلدان، القسم الأول، ملكية النهضة المصرية، بدون تاريخ، ص٢٤٩ - ٢٥٨ - وكذلك تاريخ الطبرى لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، الجزء الرابع، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٧، ص١٠٦ - ١٠٩).

أما أحكام أرض الصلح فليس هناك خلاف كبير عليها، فهى تعتبر ملك لأهلها من أهل الذمة لهم عليها حق التصرف بمختلف أركانه (التوريث والبيع إلخ) وذلك فى مقابل فرض الخراج على أهل الذمة، ويأتى الخلاف حينما يدخل أهلها الإسلام، أو يحصل عليها عربى مسلم، فالمذهب الحنفى يرى أن الخراج لا يسقط بإسلام أهلها لأن الأرض كانت فى الأصل دار حرب قبل فتحها بالصلح، لذلك تستمر على حالتها الأصلية ولا تتأثر بالحالة الدينية لمالكها.

أما المذاهب الأخرى جميعا (الشافعية، المالكية، الحنابلة) فقد أقرت بأن خراج أرض الصلح يسقط بالإسلام مثله فى ذلك مثل جزية الرؤوس، فهذه المذاهب الأخيرة تبدو أكثر تقوى واتساقا، ومع ذلك فقد كانوا يميلون غالبا إلى الروايات التاريخية التى تؤكد أن أرض العجم فتحت عنوة وليس صلحا، وفى بعض الحالات ابتدع نوع آخر من أرض الصلح ترد فيه شروط للصلح تجعل من أحكام الأراضى فيها متطابقة مع أرض العنوة.

وأما أحكام أرض العنوة فيدور عليها خلاف كبير، فهى فى الأصل تعتبر من غنائم الحرب، وبالتالى فقد كان من المفترض أن توزع على الجند وفى هذه الحالة تكون الأرض عشورية وتصبح ملكا تاما للفاتحين المسلمين. ولكن واقع الأمر أن تلك الأراضى لم توزع على الفاتحين وتركت بأيدى أهلها وعند هذا الحد بدأ الخلاف، فالمذهب الحنفى يذهب إلى أن الأرض فى هذه الحالة ينسحب عليها ما ينسحب على أرض الصلح مع فارق واحد. ويتلخص هذا الفارق فى أن الخراج فى أرض الصلح يكون مسمى (أى متفق عليه) فى وثيقة الصلح فلا يحق للإمام أن يفرض المزيد. أما مقدار خراج أرض العنوة يكون مرهوناً بإرادة الحاكم. يقول أبو يوسف «أيما قوم من أهل الشرك صالحهم الإمام على أن ينزلوا على الحكم والقسم وأن يؤدوا الخراج فهم أهل ذمة وأرضهم أرض خراج ويؤخذ منهم ما صولحوا عليه، ويوفى لهم ولا يزاد عليهم، وأيما أرض افتتحها الإمام عنوة فقسمها بين الذين افتتحوها... هى أرض عشر، وإن لم ير قسمتها ورأى الصلاح فى إقرارها فى أيدى أهلها كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فله ذلك، وهى أرض خراج وليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم، وهى ملك لهم يتوارثونها ويتابعونها ويضع عليهم الخراج، ولا يكلفوا من ذلك ما لا يطيقون» (القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج. نشرة قصى محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية - ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦ هـ - ص ٦٨-٦٩).

وعلى النقيض من ذلك فإن المذاهب الثلاثة الأخرى، ترى أن أرض العنوة، إذا لم تقسم بين الجند الفاتحين، وتركت بيد أهلها فإنها تتحول إلى أرض وقف لجماعة المسلمين، ويكون خراجها بمثابة أجرة (أى إيجار) لا يسقط إذا ما تحول صاحبها إلى الدين الإسلامى، أى أن حالتها القانونية (ومن ثم الاقتصادية الاجتماعية) تظل مستقلة عن حالة المالك الدينية، على خلاف أرض الصلح.

ويجب أن نذكر هنا أن هذا الخلاف اندلع فى فترة متأخرة بعد استقرار العرب المسلمين واشتغالهم بالزراعة وكذلك دخول أهل الذمة (الذين بقيت الأرض سواء كانت صلحاً أو عنوه بأيديهم) فى الإسلام ومن ثم نشأت حركة واسعة للمطالبة بإسقاط الخراج أسوة بالجزية ومن هنا نشأ الصراع حول أحكام الأراضى؛ وكذلك نشأ الصراع حول طريقة الفتح نفسها فمال الفقهاء بطرق مختلفة إلى تأبيد الخراج على الأرض، حفاظا على آلة الدولة من الانهيار فى مواجهة المطالبة بإسقاطه.

ويمكن أن نقول أيضا إن هذا الخلاف نفسه يؤكد حقيقة تداول الأرض من الناحية الفعلية وكما تؤكد الشواهد التاريخية مثل وثائق البردى العربية، فلم يكن يهم الفقهاء سوى تأكيد استمرار فريضة الخراج بغض النظر عن دخول الشخص الإسلام أو عدم دخوله، أو انتقال الأرض من أهل الذمة إلى المسلمين العرب الذين استقروا بعد الفتح. ومما له دلالة أيضا أن جزية الرؤوس نفسها لاقت مقاومة فى إسقاطها عمن دخل من الذميين الإسلام.

ومن الجدير بالذكر أن مواقف الفقهاء قد تبدلت على مر التاريخ وفق تبدل



تأجير أرضه والحصول منها على «دخل» يتبقى له بعد دفع الريع المطلوب منه للدولة وأمراء الإقطاع، علماً بأن التمايز بين الفلاحين شديد القدم فى مصر (انظر على سبيل المثال د. زبيدة عطا فى كتابها «الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين، حيث تورد وثيقة هامة من القرن الثانى الهجرى لحيازات ٢٤ مزارعاً تتراوح بين ٥.٢ إلى ١٢٠ فدان، وثيقة أخرى تتراوح فيها الحيازات بين ٢٣ ، ٤٠ فداناً). ولعل ذلك يجعل العلاقات الإقطاعية أشد تعقيداً، كما ينهض ذلك دليلاً أخر على قصور التحليل القانونى للملكية، حيث إن ذلك الشكل القانونى الواحد من «حق الملكية» فى الأرض الخراجية، ويخفى تحته علاقات شديدة التباين يستحيل التعرف عليها دون تحليل الواقع الاقتصادى الاجتماعى للفلاحين.

ب. حق الملكية فى أراضى الأوسية «الملتزمين»

إذا كان من الممكن تفهم نفى جيرار لحق ملكية الفلاحين، باعتباره تأكيداً على مضمون العلاقة القنية، وبسبب ندرة الاستخدام الفعلى لحقوق التصرف بين الفلاحين الأقنان، والثمن البخس لأراضيهم، إلا أنه لا يمكن بأى حال قبول نفى جيرار لحق الملكية فى أراضى الملتزمين (لأواسى)، حيث إن الاستخدام الفعلى لهذا الحق كان واسع الانتشار (وليس نادرا كما هى الحال فى أراضى الفلاحين)، كما أن سعر أراضى الالتزام لم تكن بخسة كما كان الحال فى أراضى الفلاحين، حيث إن هذه «الملكية» لا تعنى فقط التمتع بحق الحصول على نتاج أراضى الأواسى (التى كانت تزرع بالسخرة، فضلا عن الإعفاء من الضرائب للدولة)، ولكن تعنى أيضا الحق فى الحصول على الفايظ وغيره من الإتاوات الإقطاعية كجزء من الريع الإقطاعى المفروض على أراضى الفلاحين الملحقة بالأوسية. وتلك الأراضى التى تنتقل إلى الملتزم الجديد بنسبة ما اشتراه من أرض الأوسية فإذا اشترى نصف مساحة الأوسية انتقل إليه حق حيازة الريع من نصف أراضى الفلاحين. وعلى ذلك لابد أن يرتفع سعر الأرض (الذى لا يعدو أن يكون رسملة للريع إذا استعرنا مصطلحات العصر الحديث).

ومن هنا فإن نفى جيرار غير مبرر منطقياً، ولا يتفق مع الوقائع فى آن واحد وشهادة لانكريه هى الشهادة الأصح تماماً (وهى تتفق أيضاً مع شهادات كل من استيف، ودى شايرول) تلك الشهادة التى تؤكد حق ملكية الملتزمين، وقيامهم بجميع التصرفات: البيع والشراء والميراث... إلخ.

وفى دراسة حديثة للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، نجد ما يؤكد شيوع التصرف فى ملكية الملتزمين بالبيع والشراء، ويورد بيانات عن عدد الملتزمين وفئاتهم فى سنتى ١٦٥٨(بداية

الظروف السياسية والاجتماعية. فقد اندلع صراع فقهى مشابه لما سبق فى العصر المملوكى، حينما حاول سلاطين المماليك مصادرة أرض الوقف بعد أن تكاثرت حتى وصلت إلى عشرة قراريط من أرض مصر (أى ٤١،٧٪ من إجمالى المساحة) فى أواخر العصر المملوكى، ولجأ السلاطين إلى نظرية الفتح عنوة لتبرير فك الأوقاف والاستيلاء عليها وقد وقف معظم الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ضد السلاطين عدا من كان منهم يتخذ موقفا مغايرا عن ضعف ونفاق (د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٧٨، ص ٣٢٤ وما بعدها).

كذلك فعلى الرغم من أن الشيخ الشرقاوى الذى عاصر الحملة الفرنسية كان ينتمى إلى المذهب الشافعى فإننا نجده يخالف رأى أستاذه الذى ذهب إلى مصر (مثلها مثل العراق فتحت عنوة). فهو يقصر واقعة الفتح عنوة على المدينة فقط (أما قراها ففتحت صلحاً) ثم يقول «اعلم أن أراضى مصر ودورها، وما يوجد منها بيد أحد، يقضى له بملكه باليد، ولا يجوز ضرب خراج على ما بأيدى أهلها وذلك لأنها وإن فتحت عنوة، لكن لا نسلم أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقفها، وما فى بعض التواريخ أنه وقفها لا اعتبار به، لأن الأحكام الشرعية وما يتعلق بها لا تبنى على مثل تلك التواريخ التى لم يعلم ثبوتها، وحينئذ نقول فيما نجده بأيدى أهلها وفيما وقفه ملوكها أو غيرهم أنه يجوز أن يكون انتقل من الغانمين بطريق شرعى لغيرهم وهكذا إلى أن وصل إلى ما هو بيده «أو يجوز أن يكون مات القائمون من غير ورثة، فصار لبيت المال فتصرفت فيه الأئمة بالتمليك وغيره مما يجوز لهم فى أموال بيت المال، فيجوز إقرار أهلها على ما بأيديهم والحكم بصحة وقف الملوك وغيرهم ولا يجوز ضرب الخراج على ذلك (الشرقاوى على التحرير: حاشية شيخ المحققين العلاقة الشيخ (عيسى البابى الحلبى بدون تاريخ،الجزء الثانى، ص ٤٢٢).

ويلاحظ أننا إزاء انقلاب من الناحية المنهجية فهو ينطلق من الواقع الماثل أمامه والمتمثل فى أن الأرض بيد الناس، ولا يعتد بالروايات التاريخية (التى تذهب إلى أن أرض مصر وقف على جماعة المسلمين) ثم يحاول تفسير هذه الواقعة الماثلة أمامه وتخيل احتمالات التاريخية معينة تناسبها، وليس العكس. فالأحكام الشرعية فى نظره لا يجب أن تبنى على الروايات المشكوك فيها والتى يكذبها الواقع ثم إنه ثانيا يصل إلى حد إنكار حق الدولة فى جباية الخراج نفسه.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الآراء أتت فى سياق ما كان يعتبره معاصرو الحملة الفرنسية محاولات لمصادرة حقوق الملكية القائمة لصالح ما أطلقوا عليه «الجمهور» (أى الجمهورية الفرنسية). فيذكر الجبرتى أن قادة الاحتلال الفرنسى «شرعوا فى ترتيب ديوان آخر وسموه محكمة القضايا» تحال إليه «القضايا فى أمور التجار والعامة والمواريث والدعاوى. وجعلوا لذلك الديوان قواعد من الخبث، وأساسا من الكفر، ودعائم من الظلم وأركانا من البدع السيئة... وشرطوا فى ضمنه شروطا، وفى ضمن تلك الشروط شروطا أخرى، وذلك بتعبيراتهم الكثيفة، وألفاظهم السخيفة، محصلتها التحيل على سلب أموال الناس، ونزع ما بأيديهم من مال وعقار وميراث وغير ذلك...»، ثم يضيف أن الفرنسيين اشترطوا «بأن يأتى أصحاب الأملاك بحججهم، وسنداتهم الشاهدة لهم بالتمليك، فإذا أحضروها وبينوا وجه تملكهم لها، إما بالبيع، أو الانتقال لهم بالإرث عن أسلافهم، لا يكتفى بذلك، بل يؤمر بالكشف عليها فى السجلات، ويدفع على ذلك دراهم بقدر عينوه... فإن وجد تمسكه مقيدا بالسجل، طلب منه بعد ذلك الثبوت، فإن أثبته بشهادة البينة، وقبلوها دفع مقررا آخر على ذلك الإشهاد، وكتب بذلك تصحيحا (أى التأشير بصحته)، ويكتب له بعد ذلك تمكين (أى سند يعطيه حق الملكية)، وينظر بعد ذلك فى قيمته، ويدفع على كل مائة اثنين، فإن لم يكن له حجة، أو كانت، ولم تكن مقيدة بالسجل، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد، فإنها تضبط لديوان الجمهور، وتصير من حقوقهم. وهذا من أخبث التحيل على نزع الأملاك والعقارات من أيدى أربابها، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء، أو بأيلولتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك، بحجة قريبة أو بعيدة العهد، أو لحجج أسلافهم ومورثيهم، فإذا طولبوا بإثبات مضمونها وسجلاتها تعسر أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار، أو ربما حضرت الشهود فلم تقبل، فإن قبلت فعلت به ما ذكر». (عبد الرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب والوثائق القومية، مركز وثائق تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة،١٩٩٨، ص ٥٧). وقد ورد نفس النص بلهجة مخففة فى «تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، دار الجيل، بيروت ج٢، ص ٢٠٩ - ٢١٠).



إضافه إلى ماسبق يمكن الرجوع إلى مراجع عديدة نذكر بعضها:

أبو عبيد القاسم بن سلام،كتاب الأموال تحقيق وتعليق خليل هراس مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٦٩، مواضع متفرقة،ص٩٦-١٠٠، ص١١٠-١٣٠،ص٢٢٢-٢٢٩،ولهذا الكتاب أهمية عظيمة.

الإمام الشافعى: الأم، الدار المصرية للتأليف والترجمة طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ، الجزء الرابع ص ١٠٣ -١٠٥، ص ١٩١- ١٩٣.

الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى): الأحكام السلطانية والولايات الدنيية، المكتبة التوفيقية بدون تاريخ، ص ١٥٦ - ١٥٧.

أبو الفرج بن رجب الحنبلى: الاستخراج فى أحكام الخراج، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٢، مواضع متفرقة خاصة ص ١٤-١٩، ص ٣٥-٤٢، ص ٧٢ ، ٧٦.

موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الإسلامى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠ هـ الجزء الخامس، ص١١١ - ١٢٨. ■

تلك الخلافات تنطوى على دلالات معينة وثيقة الصلة بأن هناك التباسا تاريخيا يحيط بحقوق الملكية نفسها



تطبيق نظام الالتزام) و١٧٩٧ (عام سابق على الحملة الفرنسية ١٧٩٨ - ١٨٠١) وهى بيانات مستخلصة من دفاتر الالتزام أى من وثائق لا شك فى صحتها وتعطى بيانات عن الواقع بصورة أكثر وثوقاً. وقد بلغ عدد الملتزمين فى السنة الأولى ١٧١٤ ملتزماً، ثم ارتفع إلى ٤٤٢٠ ملتزماً عشية الحملة الفرنسية. وهذه الزيادة لا تعود كلها إلى تفتيت الالتزام بين الورثة، وإنما أيضاً إلى انتقال الأرض من يد لأخرى بالبيع أو الشراء. هذا فضلاً عن ورود كثير من الحصص بأسماء الأسر، وليس بأسماء الورثة، مما يؤكد محدودية تأثير عامل التفتيت بالوراثة على زيادة عدد الملتزمين. وبفحص فئات الملتزمين يبين دخول فئات جديدة ميدان الالتزام، مثل التجار والعلماء، والنساء (بعد أن كان الأمر مقصوراً بشكل رئيسى على المماليك والعسكريين) وهى فئات لم تكن فى بداية الفترة تحتل وزناً له أهمية تذكر، حيث نجد عشية الحملة الفرنسية ٥٨٠ ملتزماً من النساء، ٣٠٧ من العلماء، ٥٧ من التجار. وقد تتبع د. عبد الرحيم أسباب دخول هذه الفئات ميدان الالتزام من واقع وثائق المحاكم الشرعية، فوجد أن التصرف بالبيع والشراء كان سبباً رئيسياً فيها، سواء فيما يتعلق بالفئات الأصلية من المماليك والعسكريين، أو الفئات الجديدة من العلماء والتجار والنساء، ودخول النساء تحديداً ميدان الالتزام يؤكد أيضاً حق الإرث حيث لم يعد التمتع مرتبط بالخدمة العسكرية كما كان الحال فى بداية الأمر.

جـ - ملكية الدولة

بقيت فى النهاية كلمة أخيرة حول ملكية (الدولة، فلا يعنى تأكيدنا أعلاه على وجود أشكال معينة من حق الملكية لكل من الفلاحين والملتزمين، أننا ننكر حق الدولة فى ملكية الأرض، كما فعل د. راشد البراوى الذى سبق لنا اقتباس نص رأيه فى صدر هذا المقال، حيث يرى ملكية الأرض فى مصر باعتبارها ملكية خاصة تامة مطلقة، وأن حق الدولة ليس سوى حق السيادة العليا بالمعنى السياسى.

وفى رأينا أنه من صواب الرأى التسليم بحقوق ملكية لكل من الأطراف الثلاثة (الدولة، الملتزمين، الفلاحين)، وليس إرجاع الملكية إلى طرف واحد من هؤلاء. وهذا الرأى غير معقول على الإطلاق من زاوية منطق القانون الرومانى، أو القانون البرجوازى الحديث، ولكنه شديد المعقولية وفق منطق علاقات الملكية الإقطاعية، التى يؤدى التراتب الهرمى الإقطاعى إلى تعدد الحقوق العينية(*) على نفس القطعة الواحدة من الأرض وعدم النظر إلى الملكية باعتبارها «وحدة معنوية مطلقة»، بحيث تكون مقصورة لشخص واحد بصورة حصرية exclusively، بحيث يزيح من عداه وفق منطق القانون الرومانى. إن الدولة فى مصر تتمتع بحقوق الملكية بوصفها السيد الإقطاعى الأعلى، وتأسيسا على حقها فى جانب من الريع الإقطاعى، وتنتهى السلسلة بالشكل القنى من تملك الفلاح للأرض. كذلك كانت تتوسط تلك السلسلة الملكية الخاصة الإقطاعية للأرض فى مصر، ولكنها كانت مقيدة بحقوق الدولة من جهة وبحقوق الفلاحين من جهة أخرى. أما ملكية الفلاح القنية فقد كانت تئن بحقوق الريع الإقطاعى للدولة وأمراء الإقطاع، ولا تحمل من حق الملكية سوى الاسم والشكل من زاوية معينة، وإن كانت من زاوية أخرى ترتب له حقاً فى الأرض يتمكن منها من الحصول على وسائل عيشه الضرورية. وتصبح فى عصر التحول إلى الرأسمالية ذات أهمية قصوى بالنسبة له، حينما يجرى تجريده من أرضه وتحويله إلى معدم ثم إلى بروليتارى.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الذين ينفون وجود الملكية الخاصة للأرض فى مصر هم أنفسهم الذين يؤكدون وجودها فى أوروبا الإقطاعية. فالأستاذ صادق سعد على سبيل المثال يتحدث عن أن أمراء الإقطاع فى أوروبا كانوا يتمتعون بحق الملكية المطلق على الطراز المحدد وفق القانون الرومانى، فيتحدث عن «حق الأمير فى التصرف فى أرضه، يقدمها مهراً لبناته، أو يورثها لأكبر أولاده».

ولكن وجود تلك العناصر من حقوق التصرف، (والتى رأينا ما يناظرها فى مصر) ليست دليلاً على أن نظام الملكية فى أوروبا كان يتفق مع منطق القانون الرومانى، فوفق ما يذهب إليه مؤرخو الإقطاع الأوروبيين أنفسهم لم تكن الملكية الخاصة الإقطاعية ملكية مطلقة وإنما كانت مقيدة بأشكال مناظرة لما كان قائماً فى مصر. الأمر الذى يعنى إنكار وجود الملكية الخاصة للأرض فى مصر إنكارها بالضرورة فى أوروبا، والعكس صحيح، حتى يكون هناك انسجام داخلى ووحدة فى المعيار، بدلا من ازدواج المعايير.

يقول المؤرخ الإنجليزى فينوجرادوف «تنشأ عن العقد الإقطاعى ظاهرة خاصة بقانون ملكية الأرض، وذلك بالإضافة إلى ما بالعقد فى ذاته من صبغة سياسية، وهذه الظاهرة هى أنه يتولد فى العقد تمييز ذو مغزى لعنصرين من عناصر فكرة الملكية (dominium). ذلك أن الملكية فى القانون الرومانى اتسمت فى معظم أيام الدولة الرومانية بأنها وحدة معنوية مطلقة. فالشخص المالك لشىء من الأشياء - بما فى ذلك قطعة من الأرض - له وحده حق الملكية المفردة المانعة. على حين تعين على رجال القانون فى العصور الوسطى أن يعتبروا للقطعة الواحدة مالكين اثنين، متبوع وتابعه، وللأول حق الملكية المباشرة أى ملكية الرقبة عند فقهاء القانون، والثانى حق الملكية الانتفاعية، أى حق استغلال الأرض، وفى إنجلترا تجنب القانون ازدواج فكرة الملكية بالمرادفة بين ملكية الرقبة وملكية الخدمة.. غير أن ضرورة اعتبار نوعين من الملكية فى جميع أحوال التملك أدى من طريق غير مباشر إلى إضعاف الملكية المطلقة للأرض. ولذا دارت قضايا الاختلاف فى ملكية الأرض حول التملك بوضع اليد، وهو التملك المتمتع بالحماية الفعلية، على حين أخذ حق التملك بالحجة المكتوبة يتضاءل تدريجياً».

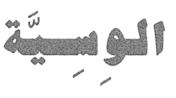
الوسية

ويقول كانتور إنه فى البداية «لم تكن التبعية الإقطاعية «Vassalage» ترتبط بملكية الأرض، فقد كان الأفصال(*) «Vassals» يعيشون فى قلعة ذات جدران خشبية سميكة يقيمها سيدهم الذى يتكفل بإطعامهم وكسوتهم وتسليحهم. وفى المرحلة التالية من مراحل تطور النظم الإقطاعية تم الربط بين التبعية الإقطاعية والأرض»، «ويلاحظ أن الأفصال سيشكلون لاحقاً الشخصية الرئيسية لأمراء الإقطاع فى أوروبا. ثم يقول كانتور «ولم يكن منح الإقطاع Fief يعنى أن يمنح الفصل الإقطاع كافة حقوق ملكيتها. إذ كان له أن يفيد من عائد الأرض كمكافأة له على خدماته... ولكن من الناحية القانونية كانت ملكية الأرض حقاً للسيد الذى يمكنه استعادتها إذا لم يلتزم الفصل بالولاء له، وعندما يموت الفصل كان الإقطاع يعود إلى السيد بشكل تلقائى، ومن المعتقد أن أصل الحيازة الإقطاعية كان هو نظام حيازة الأرض الذى كان معروفاً فى القرنين السابع والثامن باسم بريكاريوم precarium وهو النظام الذى كان معمولاً به فى أراضى الكنيسة على نحو خاص، ووفقاً لنظام الحيازة المؤقتة هذا، كان مقدم الدير أو الأسقف الذى يتملك مساحة من الأرض أكبر مما يمكنه أن يديرها بنفسه يسمح للمدنيين بالإفادة من هذه الأراضى لقاء إيجار معين، مع العلم أنه يمكن لصاحب الأرض أن يستردها متى شاء». ثم يعرض كانتور للتطورات اللاحقة منتهياً إلى القول بأنه «كانت نتيجة للربط المتزايد بين التبعية الإقطاعية والإقطاع أن نشأ جوع إلى الأرض فى أوساط الأفصال فى المجتمع الإقطاعى.. كما سعوا (أى الأفصال) إلى تأكيد الصفة الوراثية للأرض التى حازوها من سيدهم».

كذلك يقول بيرى أندرسون أن «المفهوم الكلاسيكى لحق الملكية الرومانى Quiritary Ownership قد سقط فى الأغوار المبهمة للإقطاعية المبكرة ويؤكد أيضاً أن حقوق الملكية فى نمط الإنتاج الإقطاعى كانت قائمة على «مبادئ حقوقية للملكية المشروطة والمراتبية المكملة لتقسيم السيادة»، كما أن تطور الاقتصاد السلعى المدينى «كان مصحوباً بجهود لإعادة إحياء القانون الرومانى»، ثم يتحدث أنه كان من بين تلك الجهود «ابتكار اختلاف بين الملكية المباشرة Dominium directum وبين ملكية الانتفاع dominium utile من أجل تعليل هيرارشية الأفصال، أى «الأتباع»، ومن ثم تعدد الحقوق على نفس الأرض. ومحاولات أخرى تميز التصور الوسيطى لملكية الأرض seisin باعتباره مفهوماً يتوسط ما بين الملكية اللاتينية(*) «latin praporty» وبين الحيازة possession التى ضمنت حماية الملكية من الاستيلاء المؤقت ودعاوى النزاع، بينما استمرت المبادئ الإقطاعية فى تعدد حقوق الملكية على نفس الشىء: فحق ملكية الأرض seisin لم يكن مقصورا على صاحبه (exclusive)، ولم يكن متمتعا بصفة الديمومة perpetual، والعودة الكاملة لظهور فكرة الملكية الخاصة المطلقة كانت نتاج الحقبة الحديثة المبكرة».

إن كل ما سبق لا يكشف لنا فقط عن حقيقة خرافة وجود حق الملكية الخاصة المطلقة للأرض على الطراز الرومانى فى أوروبا الإقطاعية، وبالمثل خرافة الغياب المطلق لحق الملكية الخاصة للأرض فى مصر، وإنما يمكننا أيضا من الذهاب إلى أبعد نحو التخلص من الذهنية القانونية الضيقة.

فغياب نظام الملكية على الطراز



الرومانى، لا يعنى غياب حق الملكية الفردية، وإنما نكون إزاء نظام آخر (أو نظم أخرى) للملكية وثيق الصلة بنوعية علاقات الإنتاج، والأشكال الخاصة لتنظيم الطبقة السائدة الداخلى، حيث تتشابك ملكية الأرض كحق عينى (أى حق يقع على الأشياء) مع الحقوق الشخصية لأفراد الطبقة السائدة إزاء بعضهم البعض، ثم يمكن البحث عن جذر كل ذلك فى طبيعة علاقات الإنتاج السائدة. فالأشكال القانونية للملكية هى فى جانب أساسى منها فى التحليل الأخير، صورة فى المرآة لتلك العلاقات، وإذا شىءنا التعرف على دقائق الصورة فعلينا البحث عنها فى الأصل، لاسيما إذا كانت المرآة غير مستوية وإذا كان الضوء قبل أن يصلها يتعرض لانكسارات عديدة، لتصلنا فى النهاية صورة مقلوبة عن الواقع ومليئة بالألغاز. ■

المراجع والهوامش

• فى دراسة حديثة للدكتور عبد الرحمن عبد الرحيم «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» يتوصل استناداً على وثائق دفاتر الترابيع، إلى أن النسبة بين أرض الوسية وأرض الفلاحين. كانت أكبر من ذلك بكثير، فضلاً عن أنها كانت بنسبة غير ثابتة، فقد تراوحت ما بين ١/٤ ، ١/٣ ، ١/٢، وفى بعض الحالات تجاوزت النصف بقليل. ويلاحظ الدكتور عبد الرحيم أيضاً أنه كانت توجد أراضى أوسية جنوب المنيا على خلاف ما ذكره لانكريه، انظر المرجع المذكور ص ٨٠/٧٩، وانظر أيضاً هامش المترجم وصف مصر الأستاذ زهير الشايب، ص ٥، ص ١٨.

• يلاحظ فيما يخص أرض الالتزام أن جيرار يبدو منفرداً فى نفيه حق ملكية الملتزمين، على حين نجد أن بقية زملائه (استيف، دى شابرول، لانكريه) يعترفون بشكل واضح بتمتع الملتزمين بجميع أنواع التصرفات فى أراضيهم (أرض الالتزام، أرض الوسية) من توريث وبيع وهبة وإيجار ورهن... إلخ).

• ليس من الضرورى أن يرتبط ذلك بالعلاقات الإقطاعية وحدها، حيث تشهد ظاهرة تعدد الحقوق العينية على نفس العين، ولكن بصورة مختلفة فى مصر الفرعونية فى ظل شكل خاص من العلاقات العبودية.

• انتقلت كلمة «Vassal» إلى العربية من نظام الإقطاع الأوروبى فى فلسطين، فأصبح يطلق على الأتباع وغيرها كلمة «فصل».

• الملكية اللاتينية هى تطبيق خاص للقانون الرومانى فى الأقاليم اللاتينية على اعتبار أن الملكية الرومانية Quiritar كانت مقصورة على مواطنى مدينة روما تحديدا وكانت مشروطة أيضا بأن يكون الشىء المملوك رومانيا، أى موجود بروما، أو إيطاليا، كما كان يجب أن يكون اكتساب الملكية بإحدى الطرق المقررة فى القانون المدنى كالإشهار والدعوى الصورية (انظر د. محمد عبد المنعم بدر، د. عبد المنعم البدراوى، مبادئ القانون الرومانى دار الكتاب العربى ص ٢٤٣ - ٤٢٩).

راشد البراوى : حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٤٨، ص٢٦-٢٧.

انظر الملحق المرفق بالمقال

انظر، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦، ص٨٥ وما بعدها.

. ب. س. جيرار، الزراعة . الصناعات والحرف . التجارة . ضمت كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، مكتبة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، المجلد الرابع، ص٣٦.

نفسه، ص١٧٦-١٧٧.

لانكريه: الريف المصرى فى مصر المماليك العثمانين، ضمن كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب مكتبة الخارنجى، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، المجلد الخامس، ص ٣٠.

جيرار نفس المرجع السابق، ص١٧٨.

الكونت استيف: النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ضمن كتاب وصف مصر، المجلد الخامس، سبق الإشارة إليه، ص ٥٨.

ج. دى شابرول : دراسه فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، ضمن كتاب وصف مصر، ترجمه زهير الشايب، مطبعة الجبلاوى، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، المجلد الأول، ص٢٢١.

- نفسه، ص٢٢٢.

-نفسه،ص٢٢٣.

نفسه، ص٢٢١.

- نفسه، ص٢٢٤.

نفسه، ص٢٢٤- ٢٢٥.

- لانكريه، مرجع سبق ذكره، ص١٤- ١٥.

- نفسه، ص١٥.

- نفسه، ص١٤ الهامش.

-نفسه، ص١٥.

- نفسه، ص١٥ ، ١٦.

- نفسه، ص١٦.

- نفسه، ص١٧ ، ١٨.

- نفسه، ص١٦ ،١٧٨ ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص١٠٠- ١١٢.

- لانكريه المرجع السابق، ص٢٢.

- نفسه، ص٢٥.

- نفسه، ص٢٥.

- محمد كامل مرسى بك: الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى، القاهرة، ١٣٥٥ هـ، ١٩٣٦ م، نص اللائحة السعيدية الوارد بالملحق، صـ١٢٨، ص١٣١ -١٣٢.

- د. زبيدة عطا : الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٧٨، ص٨٩.

- د. عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص٨٦- ٩٩.

- أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى، دار بن خلدون،ص١٩.

- ج. د كوبلاند، ب فينو جراوف: «الإقطاع فى العصور الوسطى، ترجمة محمد مصطفى زيادة، طبعة ثابتة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص٧٣-٧٤.

- نورمان كانتور : التاريخ الوسيط (قصة حضارة : البداية والنهاية) ١٩٦٩، ترجمه د. قاسم عبده قاسم، دار المعارف، الجزء الأول، ١٩٨٤ ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

- Perry Anderson , Lineages of The Absalut State, Verso Edition, 1980, pp. 25- 26.



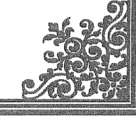
من شعر الحلاج

مختــــارات

إلى كم أنت فى بحر الخطايا
تبارز من يراك ولا تــراه
وسمتُك سمت ذى ورعٍ تِقّى
وفعلك فعل متّبع هــواه
فيا من بات يخلو بالمعاصى
وعين الله شـاهدة تــراه
أتطمع أن تنـال العفو ممّـا
عصمتَ وأنت لم تطلب رضاه
فَتُبْ قبل الممات وقبل يوم
يلاقى العبد ما كسبت يـداه
أتفرح بالذنوب والخطـايا
وتنساه ولا أحد ســواه

■ ■ ■

إذا دهمَتْك خيول البعـاد
ونادى الاياس بقطع الرجا
فخُذْ فى شمالك ترس الخضوع
وشُدّ اليمين بسيف البكا
ونَفْسَك نَفْسَك كُنْ خائفاً
على حذر من كمين الجفا
فإن جاء الهجر فى ظلمـة
فسرْ فى مشاعل نور لصفا





أكاديميا

«يوميات النخبة.. أيام الانتداب»



فى حين عمد أصحاب الذكريات المنشورة إلى تبييض سيرهم الذاتية، أو سير غيرهم من القادة والزعماء، يصبح مفيدا دراسة اليوميات العفوية غير المنشورة

سميح حمودة

■■ تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل جانباً من العلاقات المتشابكة والمعقدة التى كانت قائمة بين أفراد النخبة الفلسطينية فى عهد الانتداب البريطانى، وتقدم بعض الخطوط والاستنتاجات العامة حول الموضوع، وهى تستند بالأساس إلى جملة من الوثائق والمذكرات واليوميات التى كتبها فلسطينيون لعبوا أدواراً مختلفة فى المجتمع الفلسطينى خلال تلك الفترة. إن بعض هذه المصادر قد تم نشرها، بينما بعضها الآخر لم ينشر بعد. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن العديد من كتب الذكريات المنشورة تروى أحداثاً معينة بصورة تختلف كثيراً أو قليلاً عن رواية نفس الأحداث فى مصادر غير منشورة. وقد عمد أصحاب بعض هذه الذكريات بعد وقوع نكبة ١٩٤٨ إلى تبييض سيرهم الذاتية، أو سير غيرهم من القادة والزعماء، وإلى التأكيد على نقاوة سجلهم، وبالتالى عدم مسؤوليتهم عما حدث. لذا فإن الاعتماد على المذكرات واليوميات التى كتبت وقت الأحداث ولم تتعرض لتغييرات وتعديلات اقتضاها النشر، تسمح للباحث بالغوص عميقاً لسبر أغوار الموضوع، وفهمه وإدراك جوانبه بصورة أفضل بكثير مما تسمح به الذكريات المعدلة أو الوثائق الرسمية، والسبب فى ذلك أن غير المنشورة وبالأخص اليوميات منها، كتبت بعفوية، وعبرت عن أفكار ومشاعر كاتبها ساعة الحدث. وهى لم تكتب لتنشر للملأ، وبالتالى لم تخضع للاعتبارات الاجتماعية والنفسية التى تفرض قيودها على الكاتب.

وقبل أن أتحدث عن الجوانب المختلفة لموضوع البحث، أود الإشاره إلى أن هذه الدراسة تنهج نهجاً شمولياً، بحيث لا يقتصر الاهتمام على الجوانب السياسية فقط، بل يتسع ليشمل تحليل البنية المجتمعية العامة التى تضم النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية للحياة، وهى التى تؤثر فى مسيرة التاريخ. وهى النظم المسئولة عن إنتاج الأشكال المختلفة كما أنه سيكون من المفيد الحديث بصورة مختصرة عن أهم الوثائق واليوميات والأوراق غير المنشورة التى أستند عليها. وبسبب قيود المساحة المتاحة للورقة هنا فإننى سأكتفى لاحقاً ببعض الاقتباسات والإشارات لهذه المصادر دون توسع كبير، مع التأكيد على حقيقة أنها بمجموعها قد شكلت الركيزة الأساسية لاستنتاجاتى حول علاقات وتفاعلات النخبة الفلسطينية.

أوراق الحاج أمين الحسينى (١٨٩٥-١٩٧٤): والمقصود بها مجموعة كبيرة من الأوراق التى تتعلق بالمجلس الشرعى الإسلامى الأعلى خلال فترة رئاسة الحاج أمين، وهى الفترة الممتدة بين ١٩٢١ و١٩٣٧، وعلى ضخامة أوراق المجلس نفسه، فإن الأوراق التى نعنيها هنا هى ذات العلاقة المباشرة بالحاج أمين وبارتباطاته واتصالاته ومراسلاته، وهى أوراق تساعد كثيراً فى فهم عقلية ونفسية الحاج أمين، وفى فهم مراحل بناء وتطور سلطته داخل الحركة الوطنية.

مذكرات عارف العارف (١٨٩٢-١٩٧٢): فى مقدمته لكتاب نكبة فلسطين والفردوس المفقود، والمنشور عام ١٩٥٦، ذكر العارف أنه اعتاد أن يكتب يومياته «منذ عهد الصبا والدراسة فى الأستانة»، ويقول إنه درج على تدوين مذكراته فى «يوميات متتابعة ما انقطعت عنها يوماً واحداً خلال الأعوام الأربعين المنصرمة». لا يتوفر أمام الباحثين من هذه اليوميات سوى ما أودعه العارف فى كلية سانت أنطونى ببريطانيا، والذى يشمل يوميات كتبها أثناء عمله سكرتيراً لحكومة شرق الأردن خلال الأعوام ١٩٢٦-١٩٢٩، ويوميات أخرى كتبها خلال عمله قائم مقاماً لمدينة غزة فى الفترة بين ١٩٣٩-١٩٤٠. ورغم أن هذه اليوميات قد تم تعديلها فى فترة لاحقة على تاريخ كتابتها، إلا أنها مصدر غنى لموضوع البحث، لما تتضمنه من تفاصيل ومعلومات حول شخصيات عربية وفلسطينية قيادية تعامل معها العارف بحكم مركزه الوظيفى، كما أنها تقدم نموذجاً لحياة عضو بارز فى النخبة الفلسطينية هو العارف نفسه.

يوميات طاهر الفتيانى (١٩١٠-١٩٧١): وهى يوميات شخصية كتبها الفتيانى خلال عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٤، والفتيانى فلسطينى من القدس تخرج من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعمل فى جريدة الجامعة العربية ثم عمل مدرساً فى العراق قبل أن يعود سنة ١٩٤١ للقدس ليعمل فى وظائف متعددة. وكان الفتيانى حسينى الميول، وتتضمن يومياته آراء ومواقف مواليه للحاج أمين ومناهضة للمعارضة الدفاعية (أنصار حزب الدفاع)، كما تتضمن معلومات حول محاولات قام بها أعضاء من حزب الاستقلال، مثل رشيد الحاج إبراهيم وآخرون، لتجاوز سيطرة الحاج أمين على الحركة الوطنية، وإعادة ترتيب وضع القيادة الفلسطينية داخل فلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التى كان فيها الحاج أمين فى أوروبة.

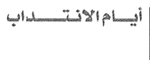
أوراق ومذكرات داود الحسينى (١٩٠٣-١٩٩١): والمذكرات فى ثلاثة أقسام، قسم كتبه فى الأربعينيات ويتعلق فقط بثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، يتحدث فيه عن دوره فى الثورة وتسليح قادتها، وقسم كتبه خلال مكوثه فى سجن الجفر فى عامى ١٩٦٣- ١٩٦٤، وقسم ثالث كتبه عام ١٩٨٣، وهو عبارة عن ذكرياته المتعلقة بمراحل مهمة من حياته، بما فيها علاقاته المتشعبة والواسعة مع قادة عرب وفلسطينيين معروفين، ونشاطاته السياسية والكفاحية خلالها.

دفتر يوميات سالم الزعرور (١٨٨٨-١٩٧٨): وهو دفتر يوميات شخصية كتبها رئيس بلدية رام الله سالم الزعرور عام ١٩٤٣، وفيها إلى جانب المعلومات عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مدينة رام الله آنذاك، إشارات عديدة للعلاقات الوطيدة والحميمة التى كانت قائمة بين أعضاء من النخبة الفلسطينية وبالأخص المسلمين والمسيحيين منهم. وهذه الإشارات مهمة للغاية للحديث عن التوافق بين هؤلاء الأعضاء ومحافظتهم على ثقافة العيش المشترك، رغم سياسة الانتداب التى سعت لتعزيز الولاء والانقسام الطائفى وتقويته على حساب الولاء الوطنى العام.

أوراق مصطفى أرشيد (١٩١٢-١٩٥٧): وهى مجموعة كبيرة من الأوراق تركها هذا السياسى الفلسطينى الذى كان متأثراً بأفكار أنطون سعادة (١٩٠٤-١٩٤٩)، وعضواً نشطاً منذ ١٩٣٣ فى الحزب القومى السورى الاجتماعى. وقد تولى أرشيد زعامة الحزب سنة ١٩٥٦ لفترة قصيرة قبل وفاته بالسرطان فى آب ١٩٥٧. وتتضمن أوراقه تعليقات ومذكرات ومراسلات ووثائق رسمية وحزبية تعود لفترة الانتداب البريطانى وللعهد الأردنى بعد نكبة فلسطين، كما أنها تتضمن مجموعة من الأوراق العائلية التى تعود للفترة العثمانية. وتكمن أهمية أوراق أرشيد فى أنه شخصياً كان وعائلته من أصحاب النفوذ فى قضاء جنين، ومن المعارضين لزعامة الحاج أمين الحسينى وتفرده بالسلطة والقرار، وقد دفعت العائلة ثمناً باهظاً لهذه المعارضة فى مرحلة الاغتيالات التى شهدتها الثورة العربية الكبرى سنة ١٩٣٨، حيث تم اغتيال شقيقيه محمد وأحمد، والوثائق غنية بمذكرات ومراسلات بينه وبين عديد من الأشخاص فى فلسطين وخارجها حول هذه المرحلة الحرجة من التاريخ الفلسطينى، وفيها دراسات تحليلية له شخصياً حول المجتمع الفلسطينى وقياداته، وبالأخص الحاج أمين والذى كان أرشيد يعتقد أنه صنيعة بريطانيا وأحد عملائها فى

من اليمين: الحاج أمين الحسينى، محمود النقراشى، جميل مردم بك، رياض بك الصلح فى اجتماع الجامعة العربية (القاهرة - يناير ١٩٤٨)

الحاج أمين الحسينى فى القاهرة (يناير ١٩٤٨)





تمثل مأزق النخبة فى استفادتها من الحكومة البريطانية، والذى كان يعنى بالتالى الموافقة الكاملة على سياستها الانتدابية.. أو على الأقل مهادنتها فى هذه السياسة والامتناع عن مواجهتها

المنطقة. وتضم الأوراق أيضاً دراسات أخرى حول السياسة البريطانية فى الوطن العربى.

مفهوم النخبة

تمثل النخبة القيادة الأساسية فى المجتمع، وهى التى تتولى إدارة الأمور فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية. ويمتاز أعضاء النخبة بتمتعهم بمستوى أعلى فى العلم والمعرفة والخبرة العملية من غالبية العامة. والنخبة هى التى تقوم باتخاذ القرارات اللازمة فى الأمور التى تخص المجتمع أو جزء منه. وحسب على الدين هلال ونفين مسعد (١٦١:٢٠٠٠) فإن النخبة هى مجموعة من الأفراد الذين يقودون المجتمع، وهى مفهوم قديم ارتبط ظهوره تاريخياً بالحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة وعملية صنع القرار، وحسب مدارس فكرية مختلفة فإن النخبة تتولى عمليات القيادة والتوجيه ولديها قدرة تنظيمية فهى الجماعة الأكثر تنظيماً فى المجتمع.

النخبة فى أى مجتمع ليست كتلة متجانسة، بل هى تعبر عن فئات المجتمع المختلفة، اجتماعية ودينية، كما تعبر عن توجهات سياسية متباينة، فهى امتداد للبنية الاجتماعية نفسها، وجزء لا يتجزأ من تركيبتها. وهى ليست وجوداً قائماً بذاته، أو بصورة مستقلة عن الفئات والقوى المجتمعية المختلفة، بل هى امتداد عضوى لهذه الفئات والقوى، تستمد منها فى نفس الوقت الذى تغذيها وتخدمها وتعبر عن مصالحها. وبسبب هذا التركيب، فإن النخبة غالباً ما تحمل خصائص فكرية وميول وتوجهات سياسية تعكس واقع القواعد الشعبية، فقد امتازت النخبة الفلسطينية عموماً، كما كان حال المجتمع، بالولاء للعائلة/الحمولة والعمل فى إطار مصالحها وأهدافها، وضمن مقتضيات صراعها وتنافسها مع العائلات/الحمائل الأخرى. ويتضح هذا الأمر بصورة جلية عند تحليل الأحزاب السياسية الفلسطينية، والتى لم تكن فى غالبها سوى أحزاب عائلية.

النخبة الفلسطينية

إنّ من المهم أن نحدد ماهية النخبة الفلسطينية ونفهم تنوعها الفكرى والسياسى، وإن من المهم أيضاً أن ندرس وظائفها الأساسية التى اضطلعت بها فى عهد الانتداب، وكيف كان تأثيرها على المسيرة التاريخية. وفى اعتقادى أن استيعاب هذه القضايا يُتيح لنا المجال للإجابة على سؤال بالغ الأهمية وهو لماذا فشل المجتمع الفلسطينى تحت قيادة هذه النخبة فى مواجهة المشروع الاستيطانى الصهيونى؟ وهو سؤال تؤسس الإجابة عنه القاعدة اللازمة لبحث تطور هذه النخبة وتشكلاتها بعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وحتى يومنا الراهن، وبحث دورها الحالى فى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وعوامل إخفاقها المستمر. ولن تقوم الدراسة هنا بالإجابة عن هذه المسائل ومناقشة تفاصيلها، بل ستكتفى بتقديم أطروحات مختصرة حولها.

موجز تاريخى

تركّزت النخبة فى عهد الانتداب، أساساً فى المدن الفلسطينية، وكانت امتداداً وتواصلاً طبيعياً للنخبة الفلسطينية العثمانية. وقد حكم هذه الأخيرة الإطار العائلى بقيمه وعلاقاته، إذ كان همّ أعضاء النخبة العثمانية البحث عن مناصب وفرامانات سلطانية تعطى لعائلات معينة الحق فى تسلم وظائف دينية أوحكومية، أو الحق فى جمع الضرائب والأعشار، مما سمح لها بالسيطرة على مزارع وقرى فلسطينية أصبحت مصدراً لثروتها وسلطتها ونفوذها. لقد كانت المرجعية السياسية لهذه النخبة هى الدولة العثمانية، ولقد تأثرت وتفاعلت مع التيارات الموجودة والمتفاعلة داخلها، واندمجت فى الشبكات الاجتماعية والاقتصادية المنتشرة فى أنحائها. والمعروف تاريخياً أن النخبة الفلسطينية، رغم وجود الدولة العثمانية ذات الطابع الإسلامى، قد بدأت، مثلها مثل سائر النخب فى الأقطار العثمانية، تنفتح على الغرب بتياراته الفكرية والسياسية المختلفة وبقيم حداثته ولبراليته وعلمانيته، وأخذت تنقل هذا التأثير للمجتمع الفلسطينى. وقد تعمق هذا التأثر بالحداثة الغربية واتسع مع خضوع فلسطين للاحتلال البريطانى المباشر. ونتيجة لهذا الانفتاح على الغرب، فقد شهدت النخبة عموماً انقساماً بين فئة تقليدية محافظة، غالباً ما كان أفرادها قد تلقوا التعليم فى المعاهد العلمية العربية والإسلامية، وقد سعت هذه الفئة للحفاظ على الطابع الإسلامى للمجتمع، وبين فئة ثانية تلقت التعليم فى المعاهد العلمية التبشيرية والأوروبية، وآمنت بالتغيير والتقدم من خلال الاقتباس من الثقافة الأوروبية.

بقيت أسس إنتاج النخبة فى العهد البريطانى هى الروابط والبنى العائلية، وبدلاً من استمداد المناصب من الدولة العثمانية، أصبحت هذه المناصب تأتى من الحكومة البريطانية. وقد خلق هذا التغير معضلة لدى أفراد النخبة، إذ إن الحصول على هذه المناصب من الحكومة البريطانية يعنى الموافقة الكاملة على سياستها الانتدابية، والعمل ضمن نظامها وقيمها ومفاهيمها، أو على الأقل مهادنتها فى هذه السياسة، والامتناع عن مواجهتها، ولو بالثورة، بسبب دورها فى إنشاء وطن قومى يهودى، الأمر الذى كان يتعارض مع مطالب وتطلعات الجماهير الفلسطينية، التى من المفروض أن تقودها هذه النخبة.

لقد خلقت هذه الإشكالية ثلاثة أصناف أساسية للنخبة السياسية الفلسطينية: الصنف الأول تماشى تماماً مع السياسة البريطانية، ولربما عارض داخلياً سياسة إنشاء وطن قومى يهودى إلا أنه سكت عملياً عن هذه السياسة. وقد استلم أعضاء هذا الصنف مناصب حكومية خدموا من خلالها الحكومة البريطانية بإخلاص، وتحالفوا سياسياً فى الغالب مع الأمير عبد الله الذى نصّبه البريطانيون أميراً على شرق الأردن، وأظهروا الولاء له. وقد امتنعوا فى أغلب تاريخهم السياسى عن الانخراط فى التحركات الثورية، وعن المعارضة الفعلية والعملية لسياسات حكومة الانتداب. ويمكن أن نذكر من أعضاء هذا الصنف راغب وفخرى النشاشيبى، أمين عبد الهادى، عارف العارف، روحى عبد الهادى، حسام الدين جار الله، رشدى وأخيه عادل الشوا وسليمان طوقان.

الصنف الثانى عارض سياسة الحكومة البريطانية القائمة على أساس وعد بلفور، ولكنه مع ذلك هادنها وحاول أن يقيم علاقات تبادل مصلحة معها، يقوم خلالها بقيادة جماهير الشعب بطريق لا تتبنى العنف والثورة المسلحة بل تعتمد الأساليب السلمية والاحتجاجات اللاعنفية، ووجه مع هذه المهادنة جُلّ أسلحته وتحريضه ضد ما أطلق عليه السياسة الصهيونية للانتداب، فطالب الحكومة البريطانية بتغيير هذه السياسة والتخلى عن وعد بلفور، إلا أنّه قام أثناء ذلك بإبقاء جسور الحوار والتعاون مع هذه الحكومة على أمل أن تستجيب لمطالبه. ومن الأمثلة على هذا الصنف أغلب أعضاء اللجان التنفيذية للمؤتمرات الفلسطينية السبع، والحاج أمين الحسينى، الذى نهج هذه السياسة منذ عام ١٩٢١ وحتى قيام الثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦. وأوراق الحاج أمين أثناء رئاسته للمجلس الإسلامى الأعلى دليل قاطع على نهجه هذا.

أما الصنف الثالث فكان منذ وقت مبكر يعتبر الانتداب البريطانى مسؤولاً مسؤولية تامّة عن الوضع فى فلسطين وعن نمو وتصاعد قوة الحركة الصهيونية فيها، وطالب بالأعمال الثورية ضد الانتداب وضد الحركة الصهيونية، ومن أبرز ممثلى هذا الاتجاه مؤسسى حزب الاستقلال الفلسطينى والشيخ عز الدين القسام والذى كان عضواً فى لجنة الحزب بحيفا، كما يتضح من مذكرات أكرم زعيتر.

محاور أساسية حول النخبة الفلسطينية

امتازت النخبة الفلسطينية بالانقسام على المستويات الفكرية والسياسية. وجاء





الصنف الأول من النخبة تماشى تمامًا مع السياسة البريطانية، وتحالفوا سياسيًا فى الغالب مع الأمير عبدالله الذى نصّبه البريطانيون أميرًا على شرق الأردن

هذا الانقسام لاختلاف التنشئة الثقافية والتعليمية لأعضائها، والاختلاف فى الولاءات والارتباطات الاقتصادية والسياسية مع الحكومة ومع القوى والأحزاب المتعددة فى العالم العربى. ولم تستطع النخبة السياسية الفلسطينية إنشاء أحزاب سياسية أو مؤسسات مجتمعية ناجحة وفعّالة إلا فى حالات نادرة. كما أنها افتقدت إلى شخصية مركزية تجمع حولها غالبية كبيرة من أعضائها، وتستطيع قيادة الشعب من خلال بناء قاعدة واسعة من ممثليه وزعمائه تسير معها.

لقد سعى الحاج أمين الحسينى ليكون هذه الشخصية، ولكنه فشل فى مسعاه لأن مفهومه للقيادة كان يتضمن ولاء الآخرين له وطاعتهم لأوامره دون اعتراض. كما أن مفاهيمه الفكرية وتوجهاته الفلسفية المحافظة لم تتلاءم مع توجهات قطاع واسع من النخبة، والذى اتجه نحو الحداثة بمفاهيمها الليبرالية والتحررية. لذا فإنّه رغم التزامه بالميثاق القومى الذى لا يفرّط فى الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطينى، إلاّ أنّه فشل فى استمالة عدد كبير من أعضاء النخبة الفاعلين والمؤثرين لصفه، ولا بدّ من الإقرار هنا بأنّ الكثيرين عملوا وانسجموا معه، ولكن ذلك كان لفترات قصيرة، وكان بالغالب ينتهى بالتصادم والتنافر. وتحفل مذكرات عزة دروزة، ومذكرات عونى عبد الهادى، ومذكرات رشيد الحاج إبراهيم، ومذكرات محمد على الطاهر، ومذكرات ذو الكفل عبد اللطيف، بالأمثلة العديدة على فشل المفتى فى إبقاء الجسور مع الآخرين. وقد فشل المفتى حتّى فى الحفاظ على ولاء أعضاء من عائلته له فى بعض الفترات، بسبب موافقة الحادّة والصّارمة ضد مخالفيه ومعارضيه، ومن ذلك خلافه مع جمال الحسينى وشقيقيه توفيق وداود حول الموقف من موسى العلمى (شقيق زوجة جمال) ومشروعه الإنشائى ومشروع المكاتب العربية للدعاية فى أوروبا وأمريكا، ففى حين اعتبر المفتى موسى العلمى خائناً، وقف جمال الحسينى وإخوته والحزب العربى مع موسى، ودافعوا عنه ودعموا مشاريعه السياسية والاقتصادية.

فى مراحل عديدة من تاريخه السياسى، فتح الحاج أمين حوارات مع أعضاء النخبة الآخرين وعقد اجتماعات تشاورية معهم من خلال التشكيلات الوطنية المختلفة وأبرزها اللجنة العربية العليا التى تأسست فى فترة الإضراب والثورة سنة ١٩٣٦. وكما يورد دروزة فى مذكراته فإن نقاشات حقيقية وصريحة كانت تعقد فى هذه اللجنة، ومنها على سبيل المثال النقاش الذى جرى بين أعضاء اللجنة فى ١٩٣٦/٩/٢٩ حول برقية وردت من الملك عبد العزيز بن سعود تتعلق بوقف الإضراب والثورة. وفى هذا الاجتماع كانت هناك مجموعة تخالف رأى المفتى بضرورة الاستمرار فى الإضراب، وتضغط بقوة من أجل وقفه. ولكن هذه المساحة من النقاش والاختلاف اختفت تماماً فى أعقاب قرار لجنة بيل (Peel) بتقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧، وانضمام جزء من النخبة لصف الأمير عبد الله الذى كان موافقاً على التقسيم وطامعاً فى ضم القسم العربى من فلسطين لإمارته شرق الأردنية، (وهو الأمر الذى سعى لتحقيقه بعد صدور قرار التقسيم الشهير سنة ١٩٤٧ وخلال الحرب التى تلت فى عامى ١٩٤٧-١٩٤٨ ونفذه فعلاً فى كانون الأول ١٩٤٨). وقد لجأ أنصار المفتى منذ نهايات ١٩٣٧ حتى نهاية الثورة سنة ١٩٣٩ إلى سياسة الاغتيالات، التى أطلق عليها تأديب الخارجين، لردع هذا الفريق عن موقفه، وطارد الثوار المدعومون من المفتى، والذى بقى صامتاً وممتنعاً عن اتخاذ موقف عملى ضد هذه الممارسات، أنصار المعارضة فى كل المدن والقرى الفلسطينية.

مثّلت هذه الفترة من التاريخ الفلسطينى حالة انقسام حاد فى النخبة، دفع بجزء لا بأس به من أعضاء النخبة ومن الأهالى غير المسيسين للالتجاء للحكومة الإنجليزية لحمايتهم من الاعتداءات المتكررة على أرواحهم وممتلكاتهم من قبل المنتسبين للثورة، وهى اعتداءات نمت بشكل واضح بسبب حالة الفوضى التى عاشها المجتمع الفلسطينى فى تلك الفترة، نتيجة لغياب القيادة المركزية القوية، وغياب البنية المؤسساتية العريقة والراسخة.

عوامل التأثير العربية والدولية على النخبة

تعرضت النخبة الفلسطينية إلى تيارات فكرية وسياسية مختلفة منها العربية ومنها الدولية، فقد كان لهذه النخبة علاقات واتصالات مع القوى الفكرية والسياسية سواء فى العالم العربى المجاور، أو فى أوروبة، وهذا أدى إلى بروز اتجاهات جديدة وإن كانت لم تستطع الحلول مكان النخبة القائمة على الأساس العائلى القديم، بل إن الكثيرين من أعضاء النخبة المتعلمة سخّروا أنفسهم لخدمة الروابط والهوية العائلية، وللدفاع عن مصالح العائلة ونفوذها. ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الأمر محاولات موسى العلمى، خريج كامبردج فى القانون وصاحب المنصب الرفيع فى حكومة الانتداب، والعقلية السياسية الناضجة والعميقة، استعادة سيطرة عائلة العلمى على أوقاف الزاوية الأسعدية فى جبل الطور بالقدس، من أجل رفع مكانة العائلة بين عائلات القدس، رغم أن هذا كان مخالفاً لقوانين الأوقاف التى تم إقرارها من قبل حكومة الانتداب. كما يمكن الإشارة هنا إلى الازدواجية فى شخصية عونى عبد الهادى، خريج كلية الحقوق فى باريس، والشخصية الاستقلالية المعروفة، صاحب الخبرة السياسية الواسعة والعقلية القانونية الفذّة، والذى تحلّى بمستوى رفيع من الثقافة العالمية، فرغم وجوده فى أعلى سلم القيادة فى حزب الاستقلال لم يتخلّ عن شعوره بالانتماء والولاء لعائلة عبد الهادى، ذات النفوذ العريق فى منطقة جنين، والواقفة فى صف المعارضة للعائلة الحسينية فى القدس. وقد كان هذا الشعور أحد الأسباب فى التنافر بين عونى عبد الهادى والحاج أمين الحسينى، وهو تنافرٌ أثّر سلبياً على العلاقة بين الحاج أمين وحزب الاستقلال رغم محاولات عديدة من قبل أعضاء مؤسسين فى الحزب كعزة دروزة، بناء جسور التعاون والتفاهم بين الحزب وبين زعيم الحركة الوطنية. وقد كان لهذا الفشل دورٌ فى تعميق الصراع داخل الحركة الوطنية ونخبتها القيادية مما أدى إلى فشلٍ ذريع فى المواجهة الحاسمة مع الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧. وواضح من مراجعة يوميات عونى عبد الهادى اقتناعه فى مواقف عديدة بضحالة تفكير المفتى، ورغبته فى السيطرة على كل الأمور، والتدخل فى كافة التفاصيل حتى العسكرية منها، بدل ترك الأمور لأهل الخبرة فيها.

يبيّن السجل التاريخى من وثائق ويوميات ومذكرات، ومن أبرزها يوميات ومذكرات خليل السكاكينى وواصف جوهرية وسالم الزعرور، أن النخبة الفلسطينية استطاعت تجاوز الانقسام الطائفى، وانسجم مسلموها ومسيحيوها فى نشاطاتها ومؤسساتها وتشكيلاتها المختلفة، ولكنها فشلت فى تجاوز انقسامها العائلى. وقد أعطت الذهنية العائلية فى المجتمع الفلسطينى فرصة للبريطانيين للاختراق ولجمع الأنصار والعملاء لسياستها ومخططاتها. وسعت الإدارة الانتدابية ليس فقط لتعزيز الهوية العائلية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، بل لإحداث الشروخ والانقسامات داخل العائلة الواحدة. ويمكن لنا هنا أن نذكر المساعى البريطانية لتشتيت وحدة العائلة الحسينية، وإضعاف دورها القيادى فى الحركة الوطنية من خلال تشجيع عناصر بعينها لانتهاج سياسة معادية للتوجه الوطنى العام. ومثال على ذلك محمد يونس الحسينى وقريبه الشيخ عارف اللذان نشطا ضد زعامة الحاج أمين، ورغم أن فرع عائلتهما لا يرجع إلى ذات جذور عائلة الحاج أمين، إلاّ أنّ الحكومة كانت راغبة جداً فى تعاونهما معها لأنهما يحملان اسم الحسينى. الأول كان مديراً للمصرف الزراعى العربى، ونشط فى أوساط حزب الدفاع، واشترك مع راغب وفخرى النشاشيبى وسليمان طوقان فى تمثيل الحزب فى مؤتمر سان جيمس بلندن سنة ١٩٣٩، والثانى كان شيخاً للحرم القدسى الشريف، أى





الصنف الثانى عارض سياسة الحكومة البريطانية القائمة على أساس وعد بلفور. ولكنه مع ذلك هادنها محاولا الاعتماد على الأساليب السلمية والاحتجاجات اللاعنفية

مسؤولاً عن إدارة عمليات فتحه وإغلاقه، والأمور المتعلقة بالإنارة والتنظيف فيه، وقد اتهم بتقديم معلومات للحكومة عن الثوار وعن أنصار الحاج أمين خلال الثورة الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩)، وجرت محاولة لاغتياله لم تكلل بالنجاح.

فى الإطار العربى انسجمت النخبة الفلسطينية مع التيارات السياسية والقومية المتعددة فى الأقطار المجاورة، كمصر والعراق وسورية وشرقى الأردن، وبرز ميل واضح نحو الولاء للهاشميين، إلا أن هذا الولاء انقسم بين الانسجام إما مع الخط القومى والاستقلالى الذى نهجه الملك فيصل بن الحسين، أو مع الخط المنبطح أمام بريطانيا ومشاريعها وسياساتها فى المنطقة، الذى نهجه شقيقه عبد الله.

كما كان هناك فى المقابل تأييد للملك عبد العزيز آل سعود، وقد انتشر فى الأوساط الشعبية والقيادية أمل كبير فى أن يلعب الملك عبد العزيز دوراً حاسماً فى مجال إقناع بريطانيا، أو حتى إجبارها، على العدول عن سياساتها الصهيونية. ويلاحظ أن الموالين لنهج عبد الله لم يكونوا منسجمين لا مع فيصل ولا مع عبد العزيز. كما يلاحظ أن المفتى وأنصاره حافظوا على علاقات متينة مع الاثنين. وقد استفادوا من هذه العلاقات الجيدة مع الملك عبد العزيز خلال الثورة الكبرى فى فلسطين وبعد فشل حركة رشيد الكيلانى، واستفاد البعض منها للحصول على وظائف، خصوصاً جمال الحسينى، بعد نكبة ١٩٤٨.

تأثيرات الحداثة الأوروبية

تطورت النخبة السياسية الفلسطينية فى ظل اتساع مساحة الاتصال والتأثر بالغرب الأوروبى، كما تطورت فى ظل النمو الرأسمالى فى فلسطين. وقد أدت أجواء هذا النمو الرأسمالى والتأثر الثقافى والفكرى بالغرب إلى توجه قطاع واسع وعريض من النخبة الفلسطينية نحو نمط اقتباس أو تقليد الثقافة الغربية، وتبنى سلوكيات وقيم النخب فيها، أى تبنى قيم الحداثة الأوروبية. وأدى هذا التوجه إلى سعى أعضاء النخبة للحصول على مصادر ثروة تضمن لهم العبور لمثل هذا التحول، وفى الحقيقة أن جذور هذا التحول تمتد للعهد العثمانى المتأخر وإن لم تكن بارزة خلاله كما هو الحال فى العهد البريطانى. لقد استلزم السعى للحصول على الثروة التوافق مع حكومة الانتداب البريطانى التى تحكمت فى الموارد الاقتصادية لفلسطين، أو بيع الفائض عن الحاجة من الأراضى للشركات الاستيطانية اليهودية. وهناك بين الأوراق الخاصة بالحاج أمين الحسينى أثناء عمله رئيساً للمجلس الإسلامى الأعلى ما يشير إلى توجه قطاع واسع من هذه النخبة نحو الحصول على مناصب حكومية أو تسهيلات من قبل الحكومة لضمان مصادر للثروة، ولترك الاعتماد على الأراضى الزراعية كمصدر أساسى للرزق. وقد كان لوساطة الحاج أمين لدى الحكومة أثر كبير فى تسهيل هكذا تعيينات، وهو الأمر الذى يشير إلى رغبة بريطانيا فى تعزيز سلطة المفتى لتشجيعه على الاستمرار فى نهج الاحتجاج السلمى، وتقوية دوره كوسيط معتدل بينها وبين النخبة.

لقد كان تغير نمط الحياة واضحاً فى اهتمام العديد من أعضاء هذه النخبة ببناء مساكن فارهة لهم فى الأحياء الجديدة التى انتشرت داخل وخارج المدن الرئيسية كالقدس ونابلس وعكا ويافا، وتعكس الأوراق الشخصية للعديد من أعضاء هذه النخبة تغير نمط سلوكهم وحياتهم بحيث أصبحوا وكأنهم يعيشون فى العصر الفكتورى. وهذا واضح مثلاً خلال قراءة مذكرات المحامى عمر الصالح البرغوثى، والتى تشير إلى سعيه لاقتناء التحف النادرة والأثاث الفاخر وإقامة الحفلات الباذخة، وحتى إلى إقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وهو الأمر نفسه حول حياة راغب النشاشيبى زعيم المعارضة الفلسطينية (توفى فى ١٠ نيسان ١٩٥١) والتى نجد تفاصيلها متناثرة فى أوراق ومذكرات متعددة أحدها يوميات خليل السكاكينى فى سنوات الاحتلال البريطانى الأولى، وفيها حديث عن حفلاته الباذخة، والتى لا يستطيع أحد مجاراته فيها، على حد تعبير السكاكينى. كما نعثر على تفاصيل أخرى فى مذكرات واصف جوهرية تفاصيل عن حياة راغب ومنها علاقته بعشيقته اليهودية العربية أم منصور.

وجد الكثيرون من أعضاء النخبة أن التحول نحو هذا النمط من الحياة يستدعى اتباع نهج «الاعتدال»، مما كان يعنى سياسياً الانضمام إلى معسكر الأمير عبد الله، والذى كان ينادى بسياسة الواقعية والتعقل وعدم الانجرار وراء العواطف، وهى آراء قادته وقادت معسكره إلى الخضوع التام للسياسة البريطانية وإلى التحالف مع الحركة الصهيونية فى مراحل مختلفة لتحقيق بعض المكاسب. يمكن هنا الحديث عن تغير فى توجهات كل من الشيخ عبد القادر المظفر (توفى فى عمان سنة ١٩٤٩)، وعجاج نويهض (١٨٩٦-١٩٨٢).

عرف الشيخ المظفر، كما تشير مصادر عديدة وذكريات معاصريه، مثل أحمد زكى الدجانى (١٩٨٩)، كأحد الموالين للحاج أمين الحسينى، وكان من أكثر الأصوات تشدداً فى المحافظة على الحق التاريخى للشعب الفلسطينى، وله مواقف عديدة بهذا الخصوص تضمنتها مصادرة منشورة عديدة، إلا أنه فى مرحلة لاحقة بدأ يتخلى عن هذا النهج. يبين الدجانى (١٩٥-١٩٦) أن المظفر، والذى امتاز بالظل الخفيف والنكتة وعمل المقالب وبالبخل، قلل منذ ١٩٣٦ نشاطه السياسى، واهتم ببناء عمارته المشهورة فى يافا فى شارع جمال باشا. وتبين مصادر أخرى منشورة وغير منشورة، مثل مذكرات عزة دروزة، وأوراق المجلس الإسلامى الأعلى وأوراق مصطفى أرشيد، أن الشيخ المظفر قد دخل أثناء انشغاله ببناء عمارته وفى تنمية ثروته، دخل فى صراع قانونى مع إدارة الأوقاف الإسلامية التى اتهمته بالاستيلاء على أرض وقفية فى المدينة، كما لاحقه قانونياً توفيق بسيسو، وهو تاجر فلسطينى غزى امتلك متجراً كبيراً فى يافا، لعدم تسديده ثمن بضائع اشتراها من متجره لبناء عمارته. أما شفيق الحوت (٢٠٠٧:٤٠) فيقول إن أنصار المجلس الإسلامى الأعلى كانوا يشيعون بأن المظفر بنى عمارته من أموال التبرعات التى جمعت من الهند لإعمار المسجد الأقصى، وهو اتهام يصعب إثباته، إلا أنه يشير إلى عدم رضى المجلسيين عن المظفر. وأخيراً، يشير طاهر الفتيانى فى يومياته إلى أن المظفر رفض خلال الثورة الكبرى إيواء شقيقه عبد السلام الذى كان منخرطاً فى العمل العسكرى ضد حكومة الانتداب واحتاج لمكان للاختفاء بعيداً عن أعين الإنكليز. لاحقاً، انضم المظفر لمعسكر الأمير عبد الله وكان من مؤيدى ضم الضفة الغربية للملكة الهاشمية.

أما عجاج نويهض، والذى قام أيضاً ببناء بيت فخم له فى القدس فى الأربعينيات، فقد عرف خلال فترة طويلة من حياته كزعيم استقلالى، وساهم فى دفع التيار الثورى فى الحركة الوطنية من خلال مجلته العرب، وهى المجلة التى أسسها ورأس تحريرها، وأصدر منها ستة وسبعين عدداً ابتداء من ١٩٣٢/٨/٢٧ وانتهاء فى ١٩٣٤/٤/٢٨، إلا أنه بدأ ينحرف نحو المعسكر الهاشمى منذ سنة ١٩٣٧، وتوج هذا الانحراف بنشاطه المثير للانتباه خلال مؤتمر أريحا لضم الضفة الغربية للمملكة الهاشمية فى كانون أول ١٩٤٨.

وثق عجاج علاقات الصداقة مع راغب النشاشيبى منذ عام ١٩٣٧، وأخذ يقترب سياسياً من أفكار المعارضة وأفكار التعقل منذ ذلك التاريخ، بعد أن كان فى الماضى صوتاً ثورياً معروفاً بمعاداته للانتداب البريطانى وللصهيونية، تشهد على ذلك كتاباته فى مجلة «العرب». ويمكن تتبع هذا الانحراف عن النهج الاستقلالى الثورى إلى نهج التعقل من خلال مذكرات عزة دروزة ومن خلال يوميات طاهر الفتيانى، والذى أطلق على عجاج نويهض لقب «المأسوف على وطنيته». وقد عمل عجاج مديراً للإذاعة الفلسطينية فى الأربعينيات خلال الحرب العالمية الثانية، وساهم فى الترويج للسياسة البريطانية خلالها. ثم عمل بعد النكبة مع النظام الهاشمى مديراً للإذاعة الأردنية ثم مديراً للمطبوعات، وبقى فى خدمة العرش الهاشمى إلى أن أعفاه رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى من منصبه بعد شهر من اغتيال الملك فى ٢٠ تموز ١٩٥١.





الصنف الثالث اعتبر الانتداب البريطاني مسؤولاً مسؤولية تامة عن الوضع في فلسطين وعن تصاعد قوة الحركة الصهيونية فيها. وطالب بالأعمال الثورية ضد الانتداب وضد الحركة الصهيونية

يمكن أن يلاحظ التناقض الواضح في مواقف عجاج من خلال إجراء مقارنة بين صراعه مع الخديوي عباس حلمي الثاني وبين تحالفه اللاحق مع الملك عبد الله. فقد كلفته مواقفه الوطنية السابقة الدخول في صراع قانوني مع الخديوي المصري السابق عباس حلمي الثاني والذي هاجمه نويهض بقوة بسبب علاقاته مع الصهيونية، ونشر ضده مقالة فاضحة في مجلته العرب، مما دفع الخديوي لإقامة دعوى تشهير ضد نويهض أمام المحاكم الفلسطينية. ورغم هذا الصراع مع الخديوي عباس نجد عجاجاً يتحالف مع الملك عبد الله الذي كانت علاقاته الصهيونية أشد وأقوى من علاقات الخديوي عباس، ومواقفه المناوئة للحركة الفلسطينية مشهورة ومعروفة للجميع آنذاك.

يجدر الانتباه في هذا المقام إلى عمليات تطهير السيرة الذاتية وتبيض صفحة الملك عبد الله وراغب النشاشيبي في مذكرات عجاج نويهض التي نشرتها ابنته بيان عام ١٩٩٣ في بيروت تحت عنوان «ستون عاماً مع القافلة العربية»، وفيها نجد صورة مختلفة تماماً للملك القتيل عما تشير إليه الوثائق التاريخية الموثوقة والكثيرة.

ففي حين يدعي نويهض أنه كان ضد تقسيم فلسطين، نجد ما يشير إلى أن حليفه الملك عبد الله كان مؤيداً لهذا التقسيم وساعياً للحصول على حصة من فلسطين الذبيحة من خلال التفاهم والتحالف مع بريطانيا العظمى ومع الحركة الصهيونية. يشير غلوب باشا في مذكراته إلى سعي رئيس وزراء الملك عبد الله توفيق باشا أبو الهدى، الحصول مبكراً، وقبل دخول الجيوش العربية لفلسطين، على موافقة الإنكليز على أن يكون القسم العربي من خطة التقسيم خاضعاً لسلطة الملك، ويشير عارف العارف في كتابه نكبة فلسطين والفردوس المفقود (١٩٥٦: ١/ ١٢٥) وهو كتاب لا بد وأن نويهض قد قرأه أو اطلع على مضامينه، إلى مساعي الملك عبد الله للتفاهم والاتفاق مع الصهيونيين للحصول على ما يتبقى من فلسطين بعد إقامة الدولة اليهودية. يقول العارف: «ولقد حدثني عمر حسن صدقي الدجاني الذي انتدبه الملك، خلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، لاكتساب الرأي العام في الولايات المتحدة، أنه قام في وقت ما -بعيد قرار التقسيم- بدور الوسيط بينه (أي بين الملك) وبين اليهود، وأن الملك أبدى موافقته يومئذ على تقسيم فلسطين شريطة أن يُعطى القدس كلها ويافا والجليل الغربي، وأن اليهود وافقوا على طلبه خلا القدس، فقد أصروا على أن تكون يهودية.» ويذكر عوني عبد الهادي في مذكراته (٢٠٠٢:٣٢٧) أن الملك أصدر كتاباً موقعاً منه يأمر قواته بالانسحاب من اللد والرملة مما تسبب في وقوعهما فريسة سهلة للقوات الصهيونية التي ذبحت المئات في الشوارع والبيوت وفي مسجد دهمش. والقارئ ليوميات عارف العارف خلال عمله الرسمي في عمان يعثر على أمير هاشمي لا يملك من الكرامة أمام أسياده الإنجليز شيئاً، مصروفه الخاص تابع للرقابة الإنجليزية، وحين لا يستلم مخصصاته من بريطانيا في موعدها لا يتورع عن تشبيه نفسه «بالدابة المعلوفة». (كما في يومية ٩ تشرين الثاني ١٩٢٦). وهي نفس الصورة من الخضوع لبريطانيا والمنثورة على صفحات كتاب خير الدين الزركلي (١٩٢٥) «عامان في عمان».

الاغتيالات السياسية وانشقاق النخبة

مثلت الاغتيالات السياسية في فلسطين حالة تحول أساسية في علاقات النخبة، وهي حالة يمكن أن نشبهها بالطلاق. ويبين السجل التاريخي أن الأضرار التي نجمت عن اللجوء لهذا الأسلوب كانت أكبر بكثير من الفوائد التي سعى منفذوها لتحقيقها. وقد كان لهذه الاغتيالات دور في تقسيم الصف الفلسطيني وإضعافه وفشله اللاحق في مواجهة الصهيونية خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٨. يمكن لنا هنا أن نذكر باختصار حادثة اغتيال واحدة دفعت عائلة كبيرة في منطقة جنين من معسكر دعم الثورة والثوار، إلى معسكر المناوئين لها ولهم. وأدت في نهاية المطاف إلى تعاون أفراد من هذه العائلة مع الجيش البريطاني في مطاردة وقتل قائد الثورة آنذاك عبد الرحيم الحاج محمد، والذي كان على ما يبدو خلف عملية الاغتيال.

في أيار ١٩٣٨ أطلقت النار على أخوين وجيهين من إحدى قرى قضاء جنين، فمات أحدهما فوراً، ومات الآخر بعد يومين. وقد أثار الحادث سخط وغضب مجموعة من المثقفين الفلسطينيين، وكتبوا لشقيق الضحيتين معزين. وعبرت هذه الكتابات عن سوء الحالة التي وصل لها الوضع مع الاغتيالات، ومنها مثلاً ما كتبه في ١٩٣٨/٥/٢٢ الدكتور أنور الشقيري، ابن الشيخ أسعد الشقيري وشقيق أحمد الذي أسس لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية، معزياً صديقه:

«لك من الثقافة ما يساعدك على تحمل الفاجعة. وليس على أن أعزيك وأوجه عاطفتك نحو الصبر وإيمانك بالله. ولكن لا بد لي من أن أشاركك في تعزية الأمة كلها على ما حل بها من الانحطاط وعدم تقدير الرجال العاملين. فالعزاء إذاً لأمة فقدت رشدها وأخذت تخبط بالجهل والفساد. ولا حول ولا قوة إلا بالله».

في حزيران ١٩٣٩ تم اغتيال الدكتور أنور الشقيري نفسه. وقد كتب أحمد الشقيري في مذكراته تعليقاً مقارناً بين موسى كاظم الحسيني والحاج أمين الحسيني (في ممات موسى كاظم بكى أناس كثيرون، أما في حياة الحاج فقد أبكى أناس كثيرين). وعقب اغتيال أنور كتب تيسير الدوجي في ١٩٣٩/٦/١٨ من عمان لصديقه مصطفى أرشيد يعرب عن قلقه عليه: «إن مقتل الدكتور أنور الشقيري أثار وساوسي ومخاوفي عليك ولهذا أرجوك أن تترك البلد المسعور ولو مؤقتاً وتحضر لعمان أو إلى دمشق». ■

قائمة المصادر والمراجع

أرشيد، مصطفى: أوراق شخصية غير منشورة محفوظة لدى ورثته.

البرغوثي، عمر الصالح (٢٠٠١): المراحل، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جوهرية، واصف (٢٠٠٣): القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية: الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية، ١٩٠٤-١٩١٧، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.

الحاج إبراهيم، رشيد (٢٠٠٥): الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد الحاج إبراهيم، ١٨٩١-١٩٥٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الحسيني، داود: أوراق ومذكرات غير منشورة.

الحوت، بيان نويهض (١٩٩٣): مذكرات عجاج نويهض- ستون عاماً في القافلة العربية، بيروت: دار الاستقلال.

الحوت، شفيق (٢٠٠٧): بين الوطن والمنفى- من يافا بدأ المشوار، بيروت: دار رياض الريس.

الدجاني، أحمد زكي (١٩٨٩): مدينتنا يافا وثورة ١٩٣٦، د.م.ن: وحدة البحث في المجلس الأعلى للتربية والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

دروزة، محمد عزة (١٩٩٣): مذكرات محمد عزة دروزة، بيروت: دار الغرب الإسلامي. ستة أجزاء.

الزركلي، خير الدين (١٩٢٥): عامان في عمان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن، القاهرة: مكتبة العرب.

الزعرور، سالم، دفتر يوميات لعام ١٩٤١ مخطوط غير منشور، محفوظ لدى الباحث.

زعيتر، أكرم (١٩٩٤)، من مذكرات أكرم زعيتر ١٩٠٩-١٩٣٥: ج١ بواكير النضال، ج٢ من أجل أمتي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

السكاكيني، خليل (٢٠٠٣-٢٠٠٩): يوميات خليل السكاكيني، تحرير أكرم مسلم، سبعة أجزاء، رام الله: مركز خليل السكاكيني ومؤسسة الدراسات المقدسية.

العارف، عارف (١٩٥٦): نكبة فلسطين والفردوس المفقود، ١-٦، صيدا: المكتبة العصرية.

العارف، عارف: ثلاثة أعوام في عمان، مذكرات غير منشورة ومحفوظة في كلية سانت أنتوني بأكسفورد، بريطانيا.

العارف، عارف: يوميات غزة، مذكرات غير منشورة ومحفوظة في كلية سانت أنتوني بأكسفورد، بريطانيا.

عبد اللطيف، ذو الكفل (٢٠٠٠): مذكراتي- قصة كفاحي من الثورة الفلسطينية الكبرى إلى حرب ١٩٤٨، عمان: دار سندباد.

غلوب، جون (٢٠٠٨): جندي بين العرب، مشاهد تاريخية وسياسية، ترجمة عادل العوا، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

الفتياني، طاهر: يوميات غير منشورة، محفوظة في أرشيف جمعية الدراسات العربية بالقدس.

قاسمية، خيرية (٢٠٠٢): مذكرات عوني عبد الهادي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (٢٠٠٠): النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرارية والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحلام من أبى:

مر ما يقرب من عقد من الزمان منذ نُشر هذا الكتاب للمرة الأولى. وكما أذكر فى التمهيد الأصلى، تسنت لى فرصة تأليف هذا الكتاب وأنا فى كلية الحقوق بعد انتخابى أول رئيس أمريكى من أصل إفريقى لمجلة «هارفارد لو ريفيو». ففى أعقاب نيلى نصيبًا متواضعًا من الشهرة تلقيت عرضًا من أحد الناشرين وحصلت منه على دفعة مقدمة من مبلغ التعاقد، وبدأت العمل وأنا أومن أن قصة عائلتى، ومحاولاتى لفهم تلك القصة، قد تخاطب بصورة ما صدوع العنصرية التى كانت سمة التجربة الأمريكية، وأيضًا حالة الهوية غير الثابتة - القفزات عبر الزمن وتصادم الثقافات - التى تمثل سمة حياتنا العصرية.

وعلى غرار من يؤلف كتابًا للمرة الأولى غمرتنى مشاعر الأمل واليأس فور نشر الكتاب، أمل فى أن يحقق الكتاب نجاحًا يتجاوز ما يجول فى أحلامى الشابة، ويأس من أن أكون قد فشلت فى أن أقول شيئًا كان ينبغى أن أقوله. أما الحقيقة فكانت تقع فى مكانة بين هذا وذاك: فجاءت المقالات النقدية عن الكتاب إيجابية شيئًا ما، وكانت الجماهير تحضر بالفعل الندوات التى نظمها الناشر وتجرى فيها قراءة أجزاء من الكتاب. لم تكن المبيعات مبهرة. وبعد بضعة أشهر مضيت قدمًا فى حياتى المهنية وكلى ثقة بأن مستقبلى فى تأليف الكتب سيكون قصيرًا، لكنى كنت سعيدًا بأنى خضت تلك التجربة وخرجت منها دون مساس بكرامتى.

لم يتسن لى الكثير من الوقت للتفكير طوال السنوات العشر التالية، فقد أدرت مشروعًا لتسجيل الناخبين فى انتخابات عام ١٩٩٢م، وبدأت العمل محاميًا فى مجال الدفاع عن الحقوق المدنية، وبدأت أدرس مادة القانون الدستورى فى جامعة شيكاغو. واشتريت أنا وزوجتى منزلًا، ورزقنا بطفلتين رائعتين ومشاغبتين تتمتعان بصحة جيدة، وكنا نجاهد لدفع تكاليف معيشتنا. وعندما أصبح أحد المقاعد فى المجلس التشريعى فى ولاية إلينوى شاغرًا عام ١٩٩٦م، أقنعنى بعض الأصدقاء أن أرشح نفسى، وبالفعل فزت بالمقعد. حذرنى البعض قبل أن أشغل المنصب من أن السياسات داخل الولاية تفتقد إلى البريق الذى يشع من نظيرتها فى واشنطن، فالمرء يكدح لكن وراء الستار، وغالبًا فى موضوعات تعنى الكثير للبعض ولكن رجل الشارع يمكنه أن يغض طرفه عنها دون أن يشوب تصرفه هذا شائبة (مثل اللوائح المتعلقة بالمنازل المتنقلة، أو التداعيات الضريبية لانخفاض قيمة معدات الزراعة). ومع ذلك وجدت العمل مرضيًا، غالبًا لأن نطاق السياسات داخل الولاية يسمح بالتوصل إلى نتائج ملموسة - توسيع خدمة التأمين الصحى لتشمل أطفال الفقراء، أو تعديل القوانين التى تتسبب فى موت الأبرياء - فى ظل إطار زمنى معقول. وأيضًا لأنه بداخل مبنى المجلس التشريعى لولاية صناعية كبيرة مثل إلينوى يرى المرء كل يوم وجه أمة فى حوار مستمر: أمهات من الأحياء المكتظة بالسكان، ومزارعى الذرة والفول، والعمال من المهاجرين الذين يعملون باليومية، إلى جانب المصرفيين فى البنوك الاستثمارية فى الضواحى، جميعهم يتدافعون ليحصلوا على فرصة لسماعهم، وجميعهم مستعدون بقصص ليرووها.

قبل بضعة شهور فزت بترشيح الحزب الديمقراطى لمقعد فى مجلس الشيوخ الأمريكى عن ولاية إلينوى. كان سباقًا صعبًا فى ساحة تزدحم بالمرشحين الماهرين البارزين الذين يحظون بتمويل كبير. وكان يُنظر إلى - وأنا رجل أسود له اسم مضحك لا يحظى بأى دعم مؤسسى ولا يمتلك ثروة شخصية - على أن إمكانية فوزى مسألة بعيدة المنال. وهكذا عندما فزت بأغلبية الأصوات فى الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطى، فى مناطق البيض والسود على حد السواء، وفى الضواحى وكذلك فى شيكاغو، كان رد الفعل الذى تلا هذا يشبه رد الفعل الذى تلا انتخابى رئيسًا لمجلة «هارفارد لو ريفيو». وقد عبر معظم المعلقين عن دهشتهم وأملهم الحقيقى فى أن يشير انتصارى إلى تغير كبير فى سياساتنا العنصرية. وفى مجتمع السود كان هناك إحساس بالفخر تجاه الإنجاز الذى حققته، فَخر يمتزج بخيبة الأمل لأنه بعد خمسين عامًا من قضية براون ضد مجلس التعليم، وبعد أربعين عامًا من إقرار قانون حق التصويت، لا نزال نحتفل بإمكانية (وفقط إمكانية، لأنه كانت لا تزال أمامى انتخابات عامة صعبة قادمة) أن أكون الأمريكى الوحيد من أصل إفريقى فى مجلس الشيوخ والثالث على مدار التاريخ منذ مرحلة إعادة التأسيس التى تلت الحرب الأهلية الأمريكية. انتابتنى، كما انتابت عائلتى وأصدقائى، مشاعر الحيرة من هذا الاهتمام، وكنا دائمًا نعى الفرق بين بريق تقارير وسائل الإعلام وحقائق الحياة العادية الفوضوية كما نعيشها فى الواقع.

وبالضبط مثلما أثارت تلك الموجة من الشهرة اهتمام الناشر قبل عقد من الزمان تسببت هذه الجولة الجديدة من الأخبار الصحفية فى إعادة نشر الكتاب مرة أخرى. ولأول مرة منذ سنوات أخذت نسخة من الكتاب وقرأت بعض الفصول لأرى إلى أى مدى تغير صوتى بمرور الزمن. وأعترف أنى كنت أشعر ببعض الخجل من حين لآخر كلما رأيت كلمة أسأت اختيارها أو جملة مشوهة أو تعبيرًا عن العاطفة يبدو متلطفًا أو مبالغًا فيه. وكانت داخلى رغبة ملحة كى أحذف من الكتاب ما يقرب من خمسين صفحة، فقد أصبحت أميل كثيرًا إلى الاختصار. ولكنى لا أستطيع حقًا أن أقول إن الصوت الذى يتردد فى الكتاب ليس صوتى، وإنى كنت سأكتب القصة بصورة مختلفة إلى حد بعيد اليوم عما كتبتها قبل عشرة أعوام، حتى وإن كانت بعض الفقرات ثبت أنها غير مناسبة سياسيًا، وهو ما يخلق ساحة لتعليقات الخبراء وأبحاث المعارضة.

ما تغير بالطبع تغيرًا شديدًا وقاطعًا هو السياق الذى قد يقرأ فيه الكتاب الآن. لقد بدأت أكتب فى ظل خلفية يميزها وادى السليكون، وازدهار البورصة، وانهيار سور برلين، وخروج مانديلا من السجن

أفضل الكتب مبيعًا وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز

بـاراك أوباما

أحْلَامٌ مِنْ أبِي

قِصَّةُ عِرْقٍ وإرْثٍ

"كتابٌ به من الحكمة ونفاذ البصيرة ما يجعله يُخبرك شيئًا عن نفسك سواءً أكنت أبيض أم أسود."

ماريان رايت إيدلمان

أحلام من أبى: قصة عرق وارث
باراك أوباما
كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة
كلمة، أبو ظبى
برنامج الكتاب العربى، القاهرة، ٢٠٠٩
ترجمة: هبة نجيب مغربى، إيمان عبد الغنى نجم

Dreams from My Father: A Story of Race and Inheritance
Three Rivers Press
(Re-released in 2004) 1995

قصة عرق وإرث

باراك أوباما

بخطى ثابتة متأنية ليقود دولة، وتوقيع اتفاقيات السلام فى أوسلو. وعلى المستوى المحلى بدت المناظرات الثقافية، حول الأسلحة والإجهاض وموسيقى الراب، قوية للغاية لأن سياسة بيل كلينتون «الطريق الثالث»، وهى سياسة دولة الرفاهية المتقلصة التى تفتقد الطموح العظيم وتعوزها القوة الحازمة، بدت أنها تصف إجماعاً ضمنياً واسع النطاق على المسائل المتعلقة بقوت الحياة اليومية، إجماع ستوافق عليه حملة جورج دبليو بوش فى فترة رئاسته الأولى بسياستها «المحافظة الرحيمة». وعلى المستوى العالمى أعلن المؤلفون نهاية التاريخ، وبزوغ نجم السوق الحرة والديمقراطية الليبرالية، وزوال الكراهيات القديمة والحروب بين الأمم لتحل محلها المجتمعات الفعالة والمعارك من أجل الحصول على نصيب فى السوق.

ثم فى الحادى عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م تمزق العالم.

ومهارتى فى الكتابة لا تؤهلنى لوصف ذلك اليوم، والأيام التى تلته، كانت الطائرات مثل الأشباح تختفى بين الحديد والزجاج، انهيار البرجين كشلال يتدفق بالتصوير البطىء، أناس يكسوهم الرماد يجولون الشوارع، والألم والخوف. ولا أتظاهر بأنى أفهم العدمية الشديدة التى كانت تحرك الإرهابيين فى ذلك اليوم والتى لا تزال تحرك إخوانهم اليوم. وقدرتى على التقمص، على الوصول إلى قلوب الآخرين، لا يمكن أن تخترق تلك النظرات الخاوية لأولئك الذين غمرتهم مشاعر الارتياح الهادئة غير المنطقية وهم يغتالون الأبرياء.

ولكن ما أعرفه هو أن التاريخ قد أعاد ذلك اليوم حاملاً معه الانتقام، وأنه فى الحقيقة، كما يذكرنا فولكنر إن الماضى لا يموت أبداً ولا يدفن تحت الثرى، بل إنه حتى ليس ماضياً. هذا التاريخ الجماعى، هذا الماضى، يمس ماضىَّ مباشرة. ليس فقط لأن قنابل القاعدة قد تركت بصماتها بدقة غريبة على بعض معالم حياتى: المبانى والطرقات والوجوه فى نيروبى وبالى ومانهاتن، ولم يكن ذلك فحسب لأن أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول تسببت فى أن يصبح اسمى هدفاً لا يقاوم للسخرية من أنصار الحزب الجمهورى شديدى الحماس، بل أيضاً لأن الصراع الضمنى - بين عوالم الرخاء وعوالم الفقر المدقع، بين الحديث والقديم، بين الذين يعتنقون تنوعنا الشديد والمتضارب والمسبب للمشكلات ويتمسكون بمجموعة من القيم التى تربطنا معاً، وأولئك الذين يسعون، تحت أية راية أو شعار أو نص مقدس، إلى يقين وتبسيط يبرران القسوة تجاه من ليسوا مثلنا - هو الصراع الموضح على نطاق أصغر بين دفتى هذا الكتاب.

أعلم، ورأيت بنفسى، اليأس والاضطراب الذى يشعر به العاجز، كيف يشوهان حياة الأطفال فى شوارع جاكارتا أو نيروبى بالطريقة نفسها تقريباً التى يشوهان بها حياة الأطفال فى الجزء الجنوبى من شيكاغو، كيف يكون الطريق ضيقاً بالنسبة لهم بين الذل والغضب العارم، كيف ينزلقون بسهولة إلى أحضان العنف واليأس. أعلم أن رد فعل من يمتلك القوة على هذه الفوضى - الذى يكون إما رضا متبلد الحس أو، عندما تزيد تلك الفوضى عن حدودها، تطبيقاً صارماً غير عاقل للقوة، وإصدار أحكام بالسجن لمدد أطول، ومزيد من العتاد الحربى المتطور - غير مناسب لهذه المهمة. وأعلم أن التعصب واعتناق الأصولية والقبلية يحكم علينا جميعاً بالهلاك.

وهكذا تحول ما كان مجهوداً داخلياً شخصياً من جانبى لفهم هذا الصراع والعثور على مكانى فيه ليلتقى مع مناظرة شعبية أوسع مجالاً، مناظرة تورطت فيها مهنياً، مناظرة ستشكل حياتنا وحياة أطفالنا لسنوات طويلة قادمة.

أما التداعيات السياسية لكل هذا فهى موضوع كتاب آخر، فدعونى أنتهى بدلاً من هذا بملحوظة شخصية: معظم شخصيات هذا الكتاب تظل جزءاً من حياتى، وإن كان بدرجات متفاوتة، عملاً وأطفالاً وجغرافية ومصائر.

الاستثناء الوحيد هو أمى، التى فقدناها بسرعة وحشية بسبب مرض السرطان بعد بضعة أشهر من نشر هذا الكتاب.

كانت قد قضت السنوات العشر السابقة تفعل ما تحب، فكانت تجوب العالم، تعمل فى القرى النائية فى آسيا وإفريقيا، تساعد النساء على شراء ماكينات خياطة أو بقرات حلوب أو الحصول على فرصة للتعليم قد تمنحهن موطئ قدم فى اقتصاد العالم. وكان لديها أصدقاء من كل مكان، وكانت تتنزه سيراً على الأقدام وتحدق فى القمر وتبحث فى الأسواق المحلية فى دلهى أو مراكش عن شىء صغير مثل وشاح أو قطعة حجرية منحوتة يجعلها تضحك أو يسعد ناظريها. وكتبت التقارير وقرأت الروايات وأزعجت أطفالها وحلمت بأحفادها.

كنا كثيراً ما نرى بعضاً، فصلتنا لم تنقطع، وخلال تأليف هذا الكتاب، كانت تقرأ المسودات وتصحح القصص التى أسأت فهمها، وتحرص على عدم التعليق على وصفى لها لكن تهرع إلى تفسير أو دفاع عن الصفات الأقل جاذبية فى شخصية أبى. وقد تعاملت مع مرضها بلطف ودعابة، وساعدتنى أنا وأختى على أن نستمر فى حياتنا، رغم خوفنا ورفضنا وانقباضات قلبينا المفاجئة.

فى بعض الأحيان أفكر أننى لو كنت أعلم أنها لن تنجو من مرضها كنت سأكتب كتاباً مختلفاً، أقل تأملاً فى الأب الغائب، وأكثر حفاوة بالأم التى كانت موجودة دائماً فى حياتى. وإننى أراها فى ابنتىَّ كل يوم، فرحتها وقدرتها على التعجب، ولن أحاول أن أصف كيف لا أزال فى غاية الحزن لرحيلها. وأعرف أنها كانت أطيب وأكرم روح عرفتها فى حياتى، وأنى أدين لها بأجمل ما فىَّ. ■

نشر باراك أوباما هذه المذكرات الملتهبة بالعواطف التى تهز المشاعر هزاً قبل أن يصبح الرئيس الأمريكى المنتخب الرابع والأربعين بسنوات، وقد تصدر الكتاب قائمة أفضل الكتب مبيعاً التى تنشرها صحيفة نيويورك تايمز عندما أعيد طباعته عام ٢٠٠٤. يحكى كتاب «أحلام من أبى» سعى أوباما الدءوب لفهم القوى التى أسهمت فى تشكيله كابن لأب إفريقى أسود وأم أمريكية بيضاء وهو السعى الذى انطلق به من قلب الولايات المتحدة إلى مسقط رأس جدته فى قرية أليجو الإفريقية الصغيرة.

يبدأ أوباما قصته فى نيويورك حيث يسمع أن والده - وهو الأب الذى عرفه كأسطورة وليس كرجل - لقى مصرعه على إثر حادث سيارة. اجترت هذه الأنباء سلسلة من الذكريات حيث يسترجع أوباما تاريخ عائلته غير المألوف بداية من هجرة عائلة أمه من بلدتها الصغيرة بولاية كانساس إلى جزر هاواى، ومروراً بمشاعر الحب التى نشأت بين أمه وبين طالب كينى واعد شاب، وهو الحب الذى اشتعلت جذوته بفعل براءة الشباب وبالروح المؤيدة للاندماج العرقى التى سادت فى مطلع ستينيات القرن العشرين. ويروى أوباما كيف أن والده رحل عن هاواى وهو لم يزل فى الثانية من عمره بعد أن عادت الحقائق المريرة المتعلقة بالعرق والسلطة تُطل بوجهها من جديد، ويروى عن بداية إدراكه للمخاوف والظنون التى لم تكن موجودة فحسب بين العالم الأسود الكبير والعالم الأبيض بل كانت تعتمل فى نفسه أيضاً.

انتقل أوباما إلى شيكاغو ليعمل فى وظيفة منظم للمجتمع الأهلى مدفوعاً بالرغبة فى فهم القوى التى أسهمت فى تشكيله وأيضاً فى فهم أسطورة أبيه. وهناك عمل فى مواجهة خلفيات الصراع السياسى والعرقى العنيف من أجل إخماد نيران اليأس المتصاعدة فى تلك المنطقة الفقيرة من المدينة. وهكذا تتحد قصته مع قصص من يعمل معهم إذ يتعلم قيمة المجتمع وضرورة معالجة الجراح القديمة وإمكانية وجود الإيمان فى غمرة المحن.

وفى كينيا تعود رحلة أوباما إلى نقطة البداية من جديد حيث يلتقى أخيراً مع الجانب الإفريقى من عائلته ويواجه الحقيقة المرة لحياة أبيه. يكتشف أوباما أنه مرتبط ارتباطاً لا مفر منه بأشقاء وشقيقات يفصل المحيط بينه وبينهم بعد السفر إلى بلد يقاسى بشدة من الفقر المدقع والصراع القبلى وإن كان شعبه يواصل الحياة بفعل روح التحمل والأمل. وفى النهاية - وعن طريق تبنى نضالهم المشترك - ينجح فى جمع شمل إرثه المتمزق.

تهتم «وجهات نظر» بتعريف قرائها بجديد المكتبة العربية والعالمية، وتشكر الناشرين والكُتّاب والمؤلفين الذين يساعدونها فى ذلك. وتدعو قراءها لإرسال مراجعاتهم النقدية لما يرونه من إصدارات.

الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس

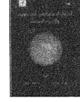
تأليف: شفيق غربال
تقديم: محمد عفيفى
القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩ ، ٦٨ صفحة



المعلم يعقوب أو الجنرال يعقوب كما أطلق عليه الفرنسيون، والفارس لاسكاريس المغامر الأوروبى ظلا حكاية شعبية أسطورية تناثرت أخبارهما فى ثنايا الكتب إلى أن توفر عليها المؤرخ الكبير شفيق غربال ليجلو القصة الحقيقية التاريخية للجنرال يعقوب القبطى الصعيدى الذى تعاون مع الفرنسيين وقاد فرقة عسكرية تقاتل فى صفوفهم، ثم خرج معهم عندما رحلوا عن مصر مشكلا مع جنود فرقته «الوفد المصرى» الأول والذى ذهب إلى أوروبا باحثا عن تأييد لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية عام ١٨٠١، ليصبح السؤال: هل كان يعقوب مجرد عميل للحملة الفرنسية، أم مناضلا مصريا يحلم باستقلال بلاده، أو حتى شخصية أسطورية لم يكن لها وجود أصلا؟! بحنكة الرائد وليبرالية الباحث يتناول شفيق غربال كل هذه الأسئلة وغيرها، مدعما بحثه بالحجج والوثائق.

التحول الديمقراطى فى سوريا والخبرة الإسبانية

تحرير: جورج عيرانى ورضوان زيادة
القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩ ، ٢٠٠ صفحة



تبدو التجربة الإسبانية بعد فرانكو وكأنها تجربة تحتل حيزاً خاصاً فى تجارب التحول الديمقراطى فى العالم، لا سيما لجهة المقارنة بالوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى كانت عليه إسبانيا أيام فرانكو وما هى عليه إسبانيا اليوم.

كما أنها تعد من أنجح تجارب التحول الديمقراطى الآمن نحو الديمقراطية، مقارنة بتجارب تحول أخرى جرت فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

على ضوء هذه المقارنة نظمت فى إسبانيا حلقة نقاشية بعنوان «استكشاف استراتيجيات دعم الحركة الديمقراطية فى سوريا بالاستفادة من التجربة الإسبانية» فى مدينة طليطلة التاريخية الساحرة الروعة والجمال فى مايو ٢٠٠٦، وقد كانت ثرية وغنية للغاية، إذ جمعت عدداً من الباحثين والناشطين السوريين، وعدداً من السياسيين والمؤرخين والمثقفين الإسبان، الذين كان لهم دور محورى فى عملية التحول الديمقراطى فى إسبانيا، وذلك للنظر فى إمكانية استفادة سوريا من تجربة التحول الآمن الإسبانية.

الذرة الاجتماعية
لماذا يزداد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً؟!

مارك بوكانان
ترجمة: أحمد على بدوى
تقديم: حامد عمار
القاهرة: الدار المصرية اللبنانية بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩



الكتاب ليس كما يبدو عنوانه دراسة اقتصادية فقط، بل هو دراسة علمية فى سلوك الأفراد من البشر، وكيف تتشكل الكتلة البشرية من مجموعة من أفراد، وأى خلل فى سلوك الفرد ينتج عنه سلوك جماعى قد يؤدى إلى كارثة، كما أنه دراسة تحاول فهم الكوارث الطبيعية التى لا يستطيع البشر التنبؤ بها أو مواجهتها أو حتى فهمها، وكيف يقود القادة الكبار شعوبهم إلى كوارث اجتماعية بالحروب بقرار فردى، ذلك أن التحدى الرئيسى فى عصرنا هو فهم التنظيم الجماعى وقوانين التطور، فلم يحدث من قبل أن واجه الجنس البشرى مشاكل بخطورة تلك التى يواجهها اليوم، بدءاً من زيادة حرارة الكون، وما يلحق بالبيئة من تدهور ووصولاً إلى ما استؤنف مجدداً من مضاعفة لأعداد الأسلحة النووية وأنواعها.. وكلها مشاكل ناجمة على هذا النحو مباشرة عن تدبير أنشطتنا الاجتماعية الجماعية.

والكتاب فى كل فصوله العشرة، يواصل نظراته الفيزيائية إلى الذرة الإنسانية، كما يقول د. حامد عمار، مؤكداً أن رؤية الناس كذرات فى مادة اجتماعية يمكن أن تتيح تفسير كثير من الأنماط، التى تنبعث مرة تلو أخرى فى جميع المجتمعات الإنسانية، ويتمثل هذا فى نشوء الطبقات الاجتماعية والتدفق الجائر الذى يتسم به حلول الثروة فى أيدى القلة.

ويدعم الكتاب نظراته بكثير من التجارب الإنسانية والنماذج الرياضية فى تفسير السوى من الأحداث، وفى نقيضها من التحيزات والانطلاقات البربرية، كما حدث فى رواندا وفى يوغوسلافيا من عمليات القتل والذبح، ولا ننسى النموذج الأمريكى الذى ارتكب فظائع العنف والإذلال للأسرى فى سجون أبو غريب.

وفى هذا السياق يثير المؤلف قضيته الأحداث الكبرى فى التاريخ، وهل هى من صنع القادة أم من صنع الشعوب أم هى القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحركاتها السكانية والتأثيرات الحضارية متسعة الآفاق، وقد يسكب القادة الوقود فوق اللهب، حين يتزعزع النظام القائم، فيقومون بحشد القوى الاجتماعية والإعلامية والتربوية حول أسطورة يظهر فيها السبب الحقيقى لتدهور الأوضاع إنما هى أقلية معينة أو فئة معينة، وبذلك - ينجحون فى التلاعب بالأنماط الاجتماعية.

هذا الكتاب لقى صدى مدوياً وقت صدوره فى أمريكا وقال عنه رئيس تحرير مجلة «وايرد»: «وملف كتاب الذيل الطويل لا جدوى من كل محاولاتنا تفسير أفعالنا.. لأننا فى النهاية لا نفكر ولا نتصرف إلا كبشر، لكن هذا الكتاب نجح من خلال أمثلة ونماذج فى جعلنا نشعر بأن ثمة قوة كبيرة آخذة فى العمل لتقديم تفسير أفضل للعالم.. وقالت عنه الصحافة الأمريكية إن قراءة هذا الكتاب تتيح لنا فرصة رصد لمحة عن الثورة القادمة فى العلوم الإنسانية.

مسارات السلطة والمعارضة فى سوريا
نقد الرؤى والممارسات

حازم نهار
القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩ ، ٣٤٦ صفحة



خلال عقد التسعينيات برزت المنطقة العربية، ومن ضمنها سوريا، كاستثناء من الموجة العامة للتحول الديمقراطى التى سرت فى العالم منذ نهاية عقد الثمانينيات، وكانت التحولات الخاصة بالأوضاع السياسية والحقوقية الداخلية فى بلدان المنطقة سلبية فى عمومها.

خلال العقود الأربعة الماضية كبرت سوريا كموقع إقليمى وكدور سياسى خارجى، لكن بالنهج الذى سارت عليه الأمور، كنا فى المحصلة أمام خسارة حقيقية مبرمجة لإنسان هذا البلد ولمؤسسات المجتمع كافة.

هذا النهج بدأ مع إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية منذ عام ١٩٦٣، وترسيخ التضييق على الأحزاب السياسية فى ميثاق «الجبهة الوطنية التقدمية»، واحتكار العمل السياسى من حزب البعث، الحزب القائد للدولة والمجتمع كما جاء فى الدستور الدائم لعام ١٩٧٣، وتبعية سائر أحزاب الجبهة له وإلغاء المفهوم الديمقراطى للعمل السياسى، ومن ثم تنامت تحت وطأة القوانين التسلطية المتتابعة فئات اجتماعية مستفيدة مباشرة منها، ومراكز قوى متعددة لها مصالح حقيقية فى بقاء التسلط واستمراره، وطال التهميش كل قطاعات المجتمع التى ارتدت إلى مستوى المتطلبات الدنيا، بعد أن كان «الشأن العام» خبزها وملحها.

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى
مجموعة من الباحثين
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ، ٣٠٤ صفحة



يحتوى هذا الكتاب الدراسات والتعقيبات والمداخلات التى شهدها اللقاء السنوى الثامن عشر لمشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية، وكان موضوعه هو «الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى».

ويطرح الكتاب سؤالاً محورياً هو: «لماذا انتقلت دول عدة فى جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا إلى الديمقراطية بينما تأخر العرب؟». وللإجابة عن هذا السؤال تصدى

عدد من الباحثين العرب لمهمتين أساسيتين، الأولى: معرفة الأسباب التى كانت وراء نجاح الكثير من حالات الانتقال من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطى فى جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا، واستخلاص العبر والدروس من هذه التجارب، والثانية: دراسة العقبات التى تحول دون إتمام حالات انتقال مماثلة فى دول عربية شرعت فى عمليات انفتاح سياسى، غير أنها لم تشهد حالات انتقال حقيقية ومكتملة نحو الديمقراطية.

ولعل من أهم استنتاجات هذا الكتاب هو أن الانتقال إلى الديمقراطية فى البلدان العربية يتطلب توافقًا بين القوى السياسية التى تنشد التغيير السلمى على النظام الديمقراطى بأسسه ومبادئه وآلياته وضوابطه المتعارف عليها كنظام بديل لنظم حكم الفرد أو القلة. وهذا الاتفاق يتطلب بدوره، إيمان هذه القوى ذاتها بالديمقراطية، واعتدال خطابها السياسى، وانفتاحها على جميع القوى، ثم تكتلها من أجل توسيع قاعدة من يرون فى الديمقراطية مصلحة لهم، والضغط على السلطة بهدف خلخلة تماسكها، وإضعاف جبهة الداعمين لها، ودفعها إلى القبول بالانتقال فعلاً إلى الديمقراطية.

أوراق فى التاريخ والحضارة أوراق فى علم التاريخ

عبدالعزيز الدورى

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ، ٣٢٠ صفحة



يتكون هذا الكتاب من أربعة عشر بحثًا، تنتظم فى باب البحث فى التاريخ من حيث هو علم ومفهوم، ومنهج، وتقنيات، ففى إطار تدريس التاريخ العربى يسجل المؤلف ملاحظات أساسية، توجيهية، من أبرزها: اعتبار تاريخ الأمة متصل الحلقات، وليس تاريخ أُسر تعاقبت على الحكم، وإنماء الروح العربية وخلق الثقة فى نفوس الطلاب، وبث الروح العلمية المتجسدة فى صحة المعلومات، واعتماد التحليل والنقد فى فهم العقد التاريخية.

وفى سياق استجلاء مفهوم التاريخ جاء بحث المؤلف: «نظرة إلى التاريخ» الذى قدم فيه إطارًا عامًا لآراء المذاهب السياسية والاجتماعية المختلفة وموقفها من تفسير التاريخ، ثم جاء بحثه «فلسفة التاريخ» الذى تضمن عرضًا تاريخيًا لأشهر مدارس الفلسفة الحديثة فى النظر إلى التاريخ، جمع فيه بين جهود الفلاسفة وجهود المؤرخين فى بناء فلسفة التاريخ.

وفى سعيه إلى بيان خصوصية التاريخ العربى، فى مضامينه ومصادره، جاءت بحوثه الثلاثة: «كتابة التاريخ العربى»، و«البحث فى التاريخ العربى» و«فترات التاريخ العربى: نظرة شاملة» حيث قدم فى هذا الأخير نظرية متكاملة لتحقيب التاريخ العربى، وتقسيم فتراته المختلفة، استنادًا إلى طبيعة التطور فى التاريخ العربى واتجاهاته.

وفى سياق عناية المؤلف بمناهج المؤرخين جاءت بحوثه «دراسة فى سيرة النبى (صلى الله عليه وسلم) ومؤلفها ابن إسحق، و«الجغرافيون العرب وروسيا» و«كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة» و«ابن خلدون والعرب» و«كتابة التاريخ عند العرب: الفكرة والمنهج» وفيه قدم المؤلف إطاراً شمولياً لكتابة التاريخ عند العرب، تناول فيه فكرة الكتابة التاريخية العربية، وأهم مناهجها، منذ عصر نهضتها فى العصر العباسى إلى العصر الحديث، وأهم المشكلات التى واجهتها.

الحداثة الفلسفية نصوص مختارة

إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبدالسلام بنعبد العالى

بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩ ، ٣٢٠ صفحة



إن التطور الحضارى والسياق الثقافى الذى تواجهه الأمة العربية اليوم، كان الحافز الرئيسى الذى دفع كلا من الدكتور محمد سبيلا والدكتور عبدالسلام بنعبد العالى إلى تجميع نصوص من الفكر الغربى الحديث والمعاصر ونشرها فى كتاب يكون بمثابة مرجع قيم لكل طالب وقارئ يرغب فى التعرف على الفلسفة الغربية.

إن هذا الكتاب هو مجموعة من النصوص المقدمة والمترجمة بدقة عالية، حول الفلسفة وتاريخها وحول أهم القضايا التى عرفها ذلك التاريخ مثل الشعور واللاشعور والأيديولوجيا والتشيؤ والعلم واللغة والبنية والبنيوية والذات الإنسانية... إلخ.

فهذا الكتاب هو بمثابة نواة تبث فينا الروح الفلسفية من جهة وروح النقد والتساؤل من جهة ثانية، وتدفعنا إلى تملك الفكر الغربى، وفحصه ونقده وتقييمه من خلال تلك النصوص التى ستصبح مستقبلاً أدوات تدريس عملية وعلمية لكل طالب علم.

الشوكولاتة

تأليف: سيمن ساتره

ترجمة: نبيل شلبى

القاهرة: دار الشروق ٢٠٠٩ ، ١٧٨ صفحة



يتتبع هذا الكتاب الذى تُرجم إلى عدة لغات رحلة الشوكولاتة، انطلاقًا من حقول الكاكاو فى غرب إفريقيا حتى وصولها إلى المستهلكين فى مئات الأشكال والماركات، ليروى قصص البشر الذين يقفون وراء كل مرحلة من مراحل هذا الطريق. وقد تنقل المؤلف بين كل محطات هذه الصناعة، واطلع على العديد من الأبحاث والتقارير السرية والعلنية ليقدم كتابه المبهر، الذى يلقى الضوء على كواليس عالم الشوكولاتة: من عمالة الأطفال التى تشبه سوق الرقيق، واقتصاد السلع الأساسية، ومضاربات البورصة، وتركيز السلطة فى أيدى الشركات العالمية التى تمثل نوعًا من المافيا.

التأويل سبيلاً إلى الترجمة

ماريان لودورير ودانيكا سيليسكوفيتش

ترجمة: فايزة القاسم

بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ، ٢٢٨ صفحة



«التأويل سبيلاً إلى الترجمة» يعنى فهم ما وراء الألفاظ ثم التعبير عن معنى منعتق من المادة اللغوية.

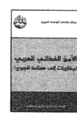
تستند المقالات المجمعة فى هذا الكتاب إلى مبدأ رئيسى يقضى بأن عملية الترجمة تظل هى نفسها، أيًا كانت اللغات أو نوع النصوص، فالانتقال من نص ما إلى فكر منعتق من اللفظ ومنه إلى نص آخر هو عملية مستقلة فى حد ذاتها عن اللغات، وهى لا تختلف عن عملية القول أو فهم الكلام فى فعل التواصل الأحادى اللغة.

بيد أن ملاحظة هذه الظاهرة تكون أسهل عبر إعادة التعبير عن المقصد فى لغة أخرى مما هى عليه فى اللغة نفسها، وذلك عند تلقى سلسلة الكلمات الشكلية المترسخة فى النص المكتوب.

الأمن الغذائى العربى مقاربات إلى صناعة الجوع

سالم توفيق النجفى

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ، ٢٧٠ صفحة



يرى المؤلف أن أوضاع الأمن الغذائى العربى، ورثت فى مطلع الألفية الثالثة إشكاليات معقدة متأتية من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تراكمت خلال سنوات القرن العشرين، ولا سيما فى النصف الثانى منه، قيدت فاعلية البرامج الساعية إلى النمو والتنمية المؤدية إلى تدنية أعباء انعدام الأمن الغذائى، وأبطأت من سبل معالجة النقص والعجز النسبى فى الغذاء، سواء على صعيد الفرد أو المجتمع، وتتقدم هذه الموروثات نمط السياسات الاقتصادية الزراعية فى البلدان العربية وتباينها من حيث أسس نشأتها وتكوينها المعاصر.

لذا، يتطلب من السياسات الاقتصادية العربية اعتماد برامج وقائية للأمن الغذائى فى مواجهة التغيرات المحتملة من جراء تحرير التجارة الزراعية. ويعتقد المؤلف أنه يمكن حصر فاعلية هذه السياسات فى مستويين: الأول: تفعيل السياسات الاقتصادية القطرية، ولا سيما فيما يخص دور الدولة فى المساهمة بهذا المجال، والثانى: اعتماد سياسات قومية تسعى إلى إيجاد تكتلات اقتصادية زراعية على الصعيد الإقليمى.

ويولى المؤلف الدراسات المستقبلية فى مجال الغذاء أهمية بالغة بصفتها جزءًا من مستقبل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع العربى، ويفترض أن تعتمد عليها استراتيجية الأمن الغذائى فى البلدان العربية، وترتبط بها دراسات استشراف ممكنات ووسائل تنظيم الأوضاع الأمنية للغذاء، سواء من حيث السياسات أو البنى المؤسسية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الممكنات الداخلية والاعتبارات الخارجية، لتؤدى مجتمعة بيئة تستهدف خفض النقص من الغذاء وتدنية الفقر والقضاء على الجوع، ولاسيما فى البلدان العربية الأقل نموا.

أبناء رفاعة

تأليف: بهاء طاهر
القاهرة: دار الشروق ٢٠٠٩ ، ٢٠٠ صفحة



ربما يكون أدق وصف لهذا الكتاب هو صعود الدولة المدنية وانحسارها. فالجزء الأول منه مكرس لبيان خطى التقدم التدريجي لخروج مجتمعنا من ظلام العصور الوسطى إلى أنوار الحداثة والحرية. وحاول الكتاب أن يبين الأدوار التى لعبها المثقفون لإحداث هذه النقلة التاريخية على امتداد قرن ونصف القرن من الزمان تقريباً. أما الفصول الأخيرة من الكتاب فتعرض خطى التراجع التدريجي والمنظم لمشروع النهضة ذاك، بغية العودة من جديد إلى المنظومة الفكرية للدولة العثمانية التى يتغزل بها الآن الكثيرون على غير علم، رغم أنها قد أشفت بمصر على الهلاك كما يبين هذا الكتاب.

مدارات الحداثة

محمد سبيلا
بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩ ، ٢٦٤ صفحة



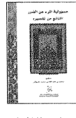
يضم هذا الكتاب مقالات تعكس اهتمامات آنية كتبت بمناسبات وظروف متباينة، كما أنها تعالج موضوعات ومفاهيم متنوعة، منها ما يتعلق بموضوعات فلسفية تاريخية، كفلسفة اللغة والبنيوية والفرويدية، ومنها ما يتعلق بقضايا الذات والحداثة والأيديولوجيا.

فالفلسفة ليست مجرد تأملات فى المفاهيم الكبرى، أو سباحة فى سماء المفاهيم المجردة، إنها انفتاح على المواقع لفهم واستيعاب مكوناته واتجاهاته.

فهذا الكتاب يطرح مجموعة من معطيات الفكر الغربى والفكر المعاصر فى محاولة للاقتراب من الواقع الجديد بمنظور شمولى.

مسئولية المرء عن الضرر الناتج عن تقصيره

محمد بن عبدالله بن محمد المرزوقى
بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩ ، ٥٧٤ صفحة



إن هذا الموضوع، وإن بدا جديداً فى اسمه وعنوانه وأسلوب عرضه، إلا أن أصله كان محل عناية الفقهاء، فعرضوا له بالبحث فى أبواب متفرقة من كتب الفقه وأصوله.. ولكن فى عصورهم، وبما أن الحياة كانت تتسم بالبساطة، رأينا تناولهم للموضوع جاء بشكل محدود ومقتضب، ذلك أن الأضرار ما كانت لتكثر فى حياة بسيطة، إذ إن التصرفات فى أغلبها كانت خالية من التعقيد.

أما فى الوقت الحاضر، ومع تكاثر الناس من جهة، وتكاثر وسائل النقل والمصانع والأدوات الميكانيكية من جهة أخرى، ازداد الموضوع أهمية، حيث صاحب استخدام هذه الوسائل والتقنيات حوادث وأضرار غير مقصودة وناتجة من تقصير المرء. فهذا الكتاب يعرض القواعد العامة التى بحثها الفقه الإسلامى حول مسئولية المرء فى منع حصول الضرر، مع التقيد بمقتضيات العدالة، كما يجمع كل ما تفرق فى كتب الفقه ويضعه تحت عنوان واحد، لتصبح نظرية متكاملة قائمة على تأصيل فقهى.

أوراق فى التاريخ والحضارة أوراق فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى

عبدالعزيز الدورى
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ، ٣٦٦ صفحة



فى هذا الكتاب أربعة عشر بحثاً مختاراً، تشكل فى مجملها إطاراً وأساساً مميزاً لدراسات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى.

ففى بحثه «نشوء الأصناف والحرف فى الإسلام» تناول المؤلف بدء تنظيم أهل الصنايع لأنفسهم، وأهمية هذا الأمر فى الكشف عن هوية الأمة. وجاء بحثه عن «نظام الضرائب فى خراسان فى صدر الإسلام» ليؤكد أن تنظيم الضرائب فى خراسان تضمن مبدأياً الجزية المشتركة، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى. ووصل فى بحثه «نظام الضرائب فى صدر الإسلام..» إلى تثبيت أسس النظام المالى فى بلدان الخلافة الإسلامية، وأتبع ذلك بثلاثة بحوث تلخص دراساته وآراءه عن التنظيمات المالية (الضرائب) فى بعض الأقاليم الإسلامية، فكانت البحوث على التوالى: «التنظيمات المالية لعمر بن الخطاب..»، و«تنظيمات عمر بن الخطاب/ الضرائب فى بلاد الشام»، و«الضرائب فى السواد فى العصر الأموى».

ولقى موضوع الأرض عناية المؤلف، وما يتصل بها من تدابير عملية تناسب وضع الأمة، فكان بحثه عن «نشأة الإقطاع فى المجتمعات الإسلامية»، منطلقاً لتوضيح مفهوم الإقطاع، وربطه بملكية الأرض، وألقى بحثه «العرب والأرض فى بلاد الشام..» الضوء على طبيعة المجتمع العربى فى الشام، ولاسيما الخطوط المميزة فى فترة التكوين. وحدد بحثه «فى التنظيم الاقتصادى فى صدر الإسلام» الخطوط العريضة المتصلة بالأرض فى إطارها التاريخى.

وفى بحثيه: «دور الوقف فى التنمية» و«مستقبل الوقف فى الوطن العربى» إحياء لفكرة الوقف وتنشيطها رسمياً وشعبياً، وما لذلك من أثر حيوى فى عملية التنمية، مع اقتراحات لتوسيع أفق الوقف وتطويره إدارياً وفقهياً. وقدم بحثاه «المؤسسات العامة فى المدينة الإسلامية..» و«المدينة الإسلامية» بعض الخطوط المشتركة عن نشاط المدينة الإسلامية وتخطيطها، إلى جانب بروز دور العامة فيها. وجاء بحثه (فى تقديم كتاب) «التاريخ الاقتصادى للهلال الخصيب» تعبيراً عن نظرته الشمولية الهادفة إلى دراسة الاتجاهات وتحليل التيارات، والاهتمام بتوضيح الاستمرارية والترابط فى التاريخ الاقتصادى.

مواسم الأمطار الغرثى

محمد لقاح
المغرب: منشورات مقاربات، ٢٠٠٩، ٣٩ صفحة



حرفٌ أخضر
انسلَ من الرؤيا
وأثيرٌ مكتومٌ
داعبَ أغصانَ الوجدانِ
وعطر مفعوم لا ينكر..
يدُك اليمنى تمتد إلى قلم
أبقيتَهُ فى جهة يسرى
قد نالهُ منكَ النسيان،
وعلى الوَرَقَة
حاولَ قَلبُ فَنانٌ
تسكنُه أحزانٌ أن يرقى بالأشياءِ

تصويب

فى عدد يونيو الماضى وفى إطار مقال «الفن الفلسطينى بين الحداثة والمعاصرة» للباحثة الفلسطينية عادلة العايدى هنية، نسب هذا العمل الفنى للفنانة رولا حلوانى فى حين أنه من أعمال الفنانة رنا بشارة التى عرفت باستخدامها الخامات المحلية كالصبار، والخبز، والتوابل، فى تركيبات فنية دالة. رنا التى كانت قد حصلت على الماجستير فى الفنون الحديثة من جامعة نيويورك اختارت أخيرا أن تعيش فى القدس الحزينة لتشهد بنفسها تجربة التهويد والاستلاب. رنا التى شاركت فى العديد من المعارض الفنية فى مدن مختلفة كانت قد واجهت حملة شرسة من الجالية اليهودية فى فرنسا قبل عامين عندما أقامت معرضا ضم ٥٩ لوحة زجاجية بعدد سنين النكبة، تميزت بالرسم على ألواح الزجاج بالشيكولاته المرة تجسيدا للون الدم الجاف تعبيرا عن جرح شعبها التاريخى الذى مازال مفتوحا.

وبالحزنِ الجاثم.
ناسُ المقهى
ظنوك تُحبرُ شعرَ غرامٍ
فالشعرُ لديهم ليس سوى عشقٍ
يتغذى بالأوهام.
من ديوان للشاعر المغربي محمد لقاح

■

ساطع الحصري الدين والعلمانية
أحمد ماضي
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ، ١٢٧ صفحة



يسلط الباحث الضوء على مسألتين اثنتين، من مسائل كثيرة، تناولها أبو خلدون ساطع الحصري، في كتاباته الغنية بالمواقف والنظريات، وعلى رأسها التأسيس للفكر القومي العربي. أما المسألتان فهما: الدين، والعلمانية.

فالحصري، إذ يميز بين الدين القومي والدين الأممي، يرى في الثاني العالمية والانفتاح، والميل إلى إيجاد رابطة أعم من روابط اللغة والتاريخ، كما يميل أتباع الدين الأممي كثيراً إلى معارضة القوميات، وفي هذا السياق يذكر المسيحية والإسلام. ويعتقد الحصري أن الأديان الأممية والعالمية لم تستطع أن توحّد القوميات، حتى عندما بلغت الذروة في سلطتها. ويذهب إلى عقد الصلة القوية بين الدين واللغة، وعلى هذا فاللغة العربية انتشرت كثيراً بواسطة الإسلام. لكن يبقى تأثير الدين في اللغة متغيراً. جملة من التساؤلات التي تثير نقاشاً في هذا الخصوص، ولعل أبرزها ما كان يؤكده الحصري القومي أن الحضارة العربية كانت قومية، ولا دينية، في آن معاً.

أما العلمانية في نهجه وكتاباته ومواقفه، فقد كانت صريحة إلى أبعد الحدود، وهي برأي الباحث نابعة من الظروف التي كانت سائدة في الدولة العثمانية أولاً، والتي تعززت وتطورت بعد رحيله إلى الوطن العربي. لذا، يتفق الحصري في علمانيته مع طه حسين، رغم انتقاداته له، فهو يتفق معه بشأن الفصل بين السياسة والدين، فـ «السياسة شيء والدين شيء آخر، ولا يمكن إقامة السياسة على الدين، بصورة من الصور». وينسجم مع هذا ما ذهب إليه الحصري من فصل مطلق بين العلم والدين، مؤكداً أن هذا الفصل لا يفضي بصورة حتمية إلى اللادينية أو إنكار الدين أو التنصل منه، فلكل ميدانه ودوره. وبالنظر إلى نشدانه العلمانية فقد أكد أن الحضارة العربية لم تكن دينية، بل مدنية (علمانية). فهل هذا دعوة صريحة للعرب المسيحيين إلى الانخراط في العمل من أجل الإسهام في حضارة المستقبل، كما أسهموا في قيام الحضارة قبل الإسلام، وبعده؟

■

تاريخ علم الفلك القديم والكلاسيكي
جان بيار فردي
ترجمة: د. ريما بركة
بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ٢٢٢ صفحة



يرسم هذا الكتاب المراحل الأساسية لتطور علم الفلك الغربي منذ عصر اليونان (مع ما تأثروا به من الحضارات القديمة) حتى عصر تفوق الميكانيك السماوي في العصور الكلاسيكية. وهو يعرض لوحة عامة لتاريخ هذا العلم بكل قواعده الأساسية التي يرتكز عليها علم الفلك الحديث، كما يركز على الاكتشافات المتوالية التي شهدها علم الفلك في تاريخه الطويل ويقدم - بالإضافة إلى الأحداث العالمية المتعلقة به - أبرز العلماء الذين طوّروا دراسة الأجرام السماوية وأحدثوا انقلابات عظيمة في رصد السماء وتحديد بنياتها وقوانينها. ولا ينسى مؤلف هذا الكتاب أن يربط تطور هذا العلم بعلوم الرياضيات التي كانت في أساس عدد كبير من الاكتشافات الفلكية.

■

ما بعد النفط
كينيث س. ديفيس
ترجمة: صباح صدّيق الدملوجي
بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ٣٣٦ صفحة



هل بدأ ينتهي عصر النفط؟
يبدو أن هذا شيء محتوم، وقد لا يكون الاختلاف إلا على توقيته.
وإذا ما حدث ذلك فما هو البديل؟ هل ستتوقف عجلة الصناعة والنقل اللذين تحركهما الطاقة النفطية؟ أسئلة تؤرق صنّاع القرار الاقتصادي والصناعي والسياسي في مختلف أقطار العالم، وتؤثر في حياة كل فرد سواء أكان في

مـقـتـبـس.. جـوتـه والـعـرب

الأعمال الكاملة
إبراهيم العجلوني
عمان - الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ٣٧٤ صفحة

فسيفساء من الأردن

كان الشاعر الألماني (جوته) يرى أن الله قد منح العربي أربعة أشياء لا تقدر بثمن وهي:

- العمامة، التي هي خير من تيجان الملوك والأباطرة.
- السيف، الذي يغني عن الأسوار الشاهقة والحصون المنيعة.
- الخيمة، التي هي رمز الحرية والإباء، وعنوان الحياة في القفر الجديب.
- الشعر، الذي تطرب له أسماع الكرام وتبتهج له نفوسهم.

وقد ظهر أثر الثقافة الإسلامية في أدب (جوته) على نحو بارز، وفي ديوانه المسمى «الديوان الشرقي للشاعر الغربي» شواهد كثيرة على ذلك، ولعل مقطوعته الشعرية التي عنوانها «الحرية» أن تكون أكثر صلة بالأسلوب القرآني واستهداء به.

«دعوني أنطلق على صهوة جوادي السابح وابقوا أنتم في عقر مدركم وتحت خيامكم. إني لأركض جذلان في الفضاء الشاسع ليس فوق عمامتي غير الكواكب.. وما جعلت الكواكب هدى لكم في البر والبحر إلا لتكون السماء أبد الدهر قبلة أنظاركم أجمعين».

وإذا كان الشرق قد اتخذ لدى الشاعر الألماني، في القرن الثامن عشر، هذا الطابع الروحي القريب من الرومانسية المنبعثة على أشدها آنذاك. فإنه - أي الشرق - قد اكتسب في أدب شاعر ألماني معاصر بعداً فلسفياً ذا حس تاريخي رهيف. و«ديتر جلادة» شاعر ألماني مكث في بلدنا الأردن ثماني سنوات طوالاً، لم يترك فيها معلماً تاريخياً أو مشهداً حضارياً، إلا كانت له عنده وقفات تأمل واعتبار، وقد أتى هذا كله في مجموعة شعرية حملت اسم «فسيفساء: خواطر من الأردن».

ولعلي لا أبالغ إذا ما قلت بأن هذه الربوع الأردنية التي نمر بها وقد انطفأت في أعين بعضنا الدهشة، ومات فيها ألق الحب، قد أوحت إلى هذا الشاعر الغربي ما لم توحه إلى أكثر شعرائنا، وأنها قد انعكست على نفسه شعراً صافياً يتميز بالقدرة على اقتناص روح الأشياء، وبث الحياة في الحجر الأصم!

وكم كان جميلاً أن نسمع مثل هذا الشعر من شاعر أردني، يلتفت إلى جمال بلاده، ويستنطق ترابها وحجارتها، ويقرأ وجوه أطفالها ورجالها ونسائها، ويتقن التحديق في وجه تاريخها الجليل.

نحن على أي حال مدعوون إلى الدخول في عالم «ديتر جلاده»، وهو عالم نألفه ونحبه، ونحمد للشاعر أن قد أناره بالكلمة المضيئة والروح النبيلة، متسائلين عما إذا كان الجمال الساكن في قلب هذه الأرض العربية، سيبرز على أسلات الأقلام، أو أن بلابل الدوح ستظل خرساء في حين تردد الأجواء أصداء تغريد الطيور من كل جنس.

حقاً.. إن الألفة لقاتلة، وحبذا لو نزعنا رداءها ونحن نتملى أوطاننا.

إبراهيم العجلوني

ناطحات سحاب مانهاتن أم فى واحات الصحراء الكبرى أم فى أدغال الكونغو.

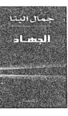
يركز البروفيسور ديفيس، وهو خبير جيولوجى نفطى، على المصادر الأخرى للطاقة التى يمكن أن توفر البديل، وذلك على الرغم من رأيه فى أن البحث عن الجدوى الفنية والاقتصادية لاستغلال هذه المصادر، كان يجب أن يبدأ قبل عشر سنوات ضاعت من دون إنجاز شيء يذكر، ولذا فإن السنوات المقبلة ستكون حرجة بحسب توقعاته.

الجهـــــاد

تأليف: جمال البنا

القاهـــــرة: دار الشـــــروق ٢٠٠٩،

١٢٦ صفحـــة



الكتاب الذى بين يديك يختلف عن جميع الكتابات والتصورات عن «الجهاد»؛ فالجهاد - كما ترى هذه الدراسة - كان فى الماضى والحاضر من أكبر الموضوعات التى أسيء فهمها، وأن هذا أفسح المجال فى العصر الحديث لأن يُظلَم من نقدة الشريعة، ومن سدنة الشريعة، وأن يُظلَم فى الداخل ويُظلَم فى الخارج، وأن يسيء تناوله والتعامل معه المستشرقون والجماعات الإسلامية على السواء؛ وإن استهدف الأولون الكيد للإسلام، واستهدف الآخرون الانتصار للإسلام.

وجاء هذا الخطأ فى الفهم نتيجة للخلط بين «الجهاد» و«القتال» واعتبارهما موضوعًا واحدًا، بل وتغليب القتال على الجهاد ومعالجة الجهاد باعتباره «قتالا»..

من هنا ينطلق هذا الكتاب الذى يقوم على التفريق الدقيق بين هذين المصطلحين فى القرآن والسنة والتاريخ الإسلامى.

دوريـــات

رواق عربى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عدد٥١ ، ٢٠٠٩



تصدرت قسم الدراسات هذا العدد دراسة حول مسيرة المفكر والفيلسوف زكى نجيب محمود الذى أثار جدلا واسعا فى حياته وبعد مماته وصل إلى اتهامه بالكفر والإلحاد، متبنى لمدرسة فكرية تتعلق بالمنطق الوضعى ذى البراهين و اشتد الجدل حول موقفه مما يسمى بالميتافيزيقا أو الدين ودورها الذى رآه محايدا فى سبيل النهضة العلمية والفكرية.

أما د.محمد السيد سعيد فيكتب هذا العدد حول تحولات الثقافة العربية من منظور حقوق الإنسان حيث يشير لاشتداد النضال من أجل التحول الديمقراطى فى الوطن العربى ولقد تم هذا بالتوازى مع تحولات ثقافية تتعلق بانحصار الظاهرة الإسلامية السياسية فى التيار السياسى بعيدا عن الثقافة بينما يتخلل التيارين القومى واليسارى اتجاه جديد نحو «اللبرلة» والمدخل الديمقراطى للإصلاح، هذا بالإضافة إلى أن ما يشهده الواقع العربى من أحداث تتعلق بالمعاناة فى العلاقة مع الآخر وأيضا مشكلات تتعلق بقضايا المرأة والأقليات والمهمشين بما أنذر بتحولات فى التعاطى مع هذه القضايا وفى الثقافة العربية بشكل عام، هذا بينما يرد عليه فى نفس الموضوع مجموعة من الباحثين.

ملف العدد هو رصد وتحليل للوضع الحقوقى فى عدة دول عربية منها مصر ولبنان وتونس والسودان كل هذا تحت عنوان «تحولات المشهد الحقوقى فى العالم العربى»، يحتوى العدد أيضا على مراجعة بشأن تعليم الأديان والمعتقدات فى المدارس العامة بالإضافة إلى مجموعة وثائق تخص موقف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من طلب المحكمة الجنائية الدولية للقبض على رئيس جمهورية السودان.

شؤون عربية

القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٩



يتضمن الملف السياسى لهذا العدد موضوعات متنوعة، تحت عنوان «متاهة الخلافات العربية ومآل المصير العربى» يناقش الكاتب كيف أن القادة العرب قد اتفقوا على التضامن وتسوية الخلافات وتعزيز العلاقات وذلك فى أكثر من قمة عربية، مع ذلك فإن الأمور ليست هادئة والخلافات العربية العربية موجودة بحدة، الأمر الذى يتم فى إطار حالة من التشرذم العربى الداخلى والإقليمى الناتجة عن ضغوط خارجية وارتكاز أغلب النظم العربية على السلطة الفردية مع غياب البعد القومى، ولأن هذا الوضع يهدد الاستقرار والأمان فإنه يحتاج إلى تغيير للأنظمة الداخلية ، وفى الملف أيضا تذكير بمبادرة السلام العربية المنطلقة من بيروت ٢٠٠٢ والتى وضعت إطارًا للتسوية فى الصراع العربى الإسرائيلى ولقد أعاد أوباما التأكيد على أهمية هذه المبادرة أثناء زيارته للأردن ويرى الكاتب فى العمل بها فرصة لتغيير سياسة أمريكا الشرق أوسطية وجعلها أكثر توازنا ، هذا إلى جانب موضوعات حول مراكز القوى الجديدة بالشرق الأوسط ودور كل من تركيا وإيران فى السياسة الأمريكية الجديدة.

أما الملف الاجتماعى فيناقش بالاساس الفقر وإشكالية التنمية والديمقراطية فى ظل العولمة فبعد عرضه لمظاهر الفقر الناتجة عن العولمة فإنه أيضا وفى نفس الإطار يتساءل عن أولوية الدول الفقيرة فى أى من التنمية أم الديمقراطية التى تفرضها العولمة؟؟؟ فى الملف أيضا رؤية لكيفية تفعيل منظمات المجتمع المدنى لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة فى البلدان العربية.

وفى العدد أيضا ملف كامل حول القرصنة البحرية وظهورها وتطورها مع التركيز على وجودها فى البحر الأحمر وتأثير عمليات القرصنة الصومالية على أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى، أما فى الملف الخاص يتضمن العدد موضوعات متميزة حول الدبلوماسية فى تعريفها وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدول بالإضافة إلى الترجمة وسؤال التكامل الثقافى العربى، وأخيرا نقل لكتابات إسرائيلية توضح المفهوم الإسرائيلى لكلمة «المحارب» وكلمة «الإرهابى» وكلمة «المدنى» وذلك تحت عنوان «إسرائيل: المدنيون والمحاربون».

العدد أيضا يتضمن دراستين الأولى حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول العربية والثانية حول طبيعة القومية الكردية. هل هى انفصالية أم لا ؟ مع إدراج حالة كردستان العراق كنموذج ، وبعيدا عن السياسة والاقتصاد يعرض العدد لحياة عميد ملحنى لبنان «زكى ناصيف».

شئون عربية معاصرة باللغة الإنجليزية

Contemporary Arab Affairs

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل - يونيو ٢٠٠٩



يتضمن هذا العدد مقالات قيمة وغنية علميًا وثقافيًا فى مجالات متنوعة منها:

- صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢ - ٢٠٠٩ للدكتور هشام العوضى.
- خيارات إسرائيل التاريخية للدكتور عزمى بشارة.
- الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائى فى الدول العربية للدكتورة هنا صوفى.
- التحديات التى تواجه الاقتصاد الريعى والعالمى للباحث صبرى زاير السعدى.
- هذا بالإضافة إلى مقالات أخرى وملفات إحصائية وببليوغرافيا حصرية ومراجعات لكتب مهمة.

هذه المجلة هى نافذة واسعة لكل المختصين والمهتمين بالشئون العربية المعاصرة والراهنة وأبعادها الإقليمية والدولية.

كـــــتب فرنســـــية

Entretiens du XXIe siècle: Politiquement incorrects
محاورات القرن الحادى والعشرين
Daniel BENSAID et autres.
Textuel: 383 pp, 2008



يخشى الكتاب أنه بالوقوع بين آليات السوق وآليات الهيمنة، تنتهى السياسة بأن تختفى تماما من العالم. ذلك التوجس يبدو اليوم مؤكدا بالضعف المعلن للسياسات فى مواجهة العنف الاقتصادى: غياب السياسة، العودة لقوة الفلسفة وللأخلاقيات وللدين. حركات المقاومة للآثار الاجتماعية والبيئية للعولمة الليبرالية تبدو أنها تضع صفاء الحركات الاجتماعية فى مواجهة شوائب الممارسات السياسية. تحول الالتزامات والممارسات الثقافية وتطور الحوار بين الفلسفة والسياسة والإنتاج الاجتماعى والنقدى للمعرفة والتجذر الجديد الاجتماعى والسياسى: فمنذ نشأتها فى عام ٢٠٠١ صحيفة ضد التيار تهتم بتلك المسائل. بمحاورات كبرى مع باحثين بالعلوم الاجتماعية وفلاسفة وعلماء ونشطاء الحركات الاجتماعية تبغى إخضاع ممارساتهم للمسألة السياسية. وبتجميع تلك المحاورات يتم وضع اليد على العديد من الإشكاليات المتعلقة بالفعل السياسى على مستوى مختلف مجالات المعرفة. بهذا الشكل، ذلك العمل التاريخى الهام لا يدعى توصله لتحليلات ولا استنتاجات ختامية لكن يفترض تقديم مادة للتفكير على أعتاب قرن جديد مقلق وغير يقينى.

■

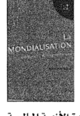
Quelle démocratie voulons-nous?: Pièces pour un débat
أى ديموقراطية نريد؟
Alain Caille, Christophe Aguiton et Roger Sue
Editions La Découverte: 142pp, 2005



قوة وثراء الحركة المناهضة للعولمة يكمنان فى تنوعها. فذلك التنوع هو الذى يسمح للمناضلين بطرح العديد من القضايا والمسارات وبالتواجد فى العديد من المعارك المشتركة. ذلك التنوع مع ذلك قد يخاطر بعدم تجذر تلك الحركة إذا لم يتم تطوير القضايا المشتركة التى تؤسس المشاعر السياسية المشتركة. بالمقابلة ما هى القيم الأخرى التى يمكن تقاسمها على المستوى العالمى قيم ديموقراطية؟ لكن أى ديموقراطية نريدها؟ ديموقراطية الشعوب أم الأمم أم الأفراد أم الأخلاق والثقافات؟ ديموقراطية تشاركية مباشرة للرأى أم مزيج من كل هذا؟ تلك التساؤلات تطرح فى قلب حركات اليسار الجديد فى نفس الوقت الذى يتم فيه غزو الشرق الأوسط باسم الديموقراطية. فهل ينقلب السحر على الساحر ونرى على الساحة ديموقراطية بديلة على كوكب جديد. هذا هو الموضوع الذى يتناوله هذا العمل الهام الديموقراطية التى نريدها لكريستوف أجيتون المناضل النقابى.

■

La mondialisation : Emergences et fragmentations
العولمة: الظهور والتفتت
Pierre Noel Giraud (ed)
Editions Sciences Humaines: 157 pp, 2008



مع تصاعد حدة الأزمة المالية والإنذار المتصاعد المتعلق بالتغير المناخى والإفقار المتواصل فى العديد من البلدان، تندرج من الآن فصاعدا المناقشات حول العولمة تحت قائمة المسائل الأكثر جذرية بصدد مستقبل العالم بل والرأسمالية. والليبرالية الاقتصادية والسياسية لا تبدو أنها تمثل الحل الأمثل لمواجهة تلك الإشكاليات. والعولمة الحالية لها سوابق، بيد أنها تبدو متفردة. والتداخل بين الأجنحة الثلاث للعولمة -عولمة الشركات والعولمة المالية والرقمية- يبدو أنه يعبر عن تعميم للتنافسات: طرح المنافسة بين الشركات الشاملة فى مجمل العالم والتنافس بين الشركات الكبرى من كبرى المستثمرين المؤسسيين للمالية الشاملة للسوق؛ تلك العمليات تعمق حالات عدم المساواة وتقلل بشكل مشهود حالات أخرى. فهى تحبذ الظهور السريع للكيانات الجديدة وتؤدى إلى التشظى. العولمة لا توحد العالم فهى تفتته وفى تلك الشروط. أى مستقبل ننظر؟ هل الشركات الكبرى هى السيد الجديد للعالم؟ هل ثمة دور ناظم يبقى للدولة أن تلعبه؟ هل يتم سحق الطبقات الوسطى بالبلدان الغنية؟ هل بالإمكان تغيير الرأسمالية؟ أى مصير لمناطق العالم التى تنهار الآن تحت ظل الفقر والحروب؟ دون تنازلات ولا أفكار مسبقة، يحاول بيير نوئيل جيرو الرد على تلك التساؤلات بشكل واضح للقارئ المتوسط. والكاتب هو أستاذ الاقتصاد بجامعة مين باريس وقد نشر له كتاب اللامساواة بالعالم وتجارة التراخيص.

■

La nouvelle raison du monde : Essai sur la société néolibérale
المنطق الجديد للعالم: دراسة حول المجتمع النيوليبرالى
Pierre Dardot et Christian Laval
Editions La Découverte: 497 pp 2009



بعد الأزمة المالية لعامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أصبح من المعتاد التحدث عن سوق يدار بواسطة ناظم ما. ذلك العمل بين مع ذلك أنه بعيد عن الجنون المطبق، تلك الفوضى تعكس تعقلا ما وتكشف عن تحول شامل وجلى. ذلك التعقل، وهو سبب الرأسمالية المعاصرة، هو النيوليبرالية فى حد ذاتها. وباستغلال محتواها الفقهى وظروف نشأتها السياسية والاقتصادية الكتاب يطرح العديد من مناطق سوء الفهم الذى يحيط بها: النيوليبرالية ليست العودة لليبرالية الكلاسيكية ولا إصلاح الرأسمالية الخالصة التى قد تعيد إغلاق المرحلة الكنزية، فثمة ضرورة لفهم ما تحمله حقا النيوليبرالية من مستجدات. فبعيدا عن النظر للسوق كمعطيات طبيعية تحجم دور الدولة فهى تثبت كهدف إنشاء مسيرة وجعل من الشركة النموذج للأمور. من خلال طرق متعددة، النيوليبرالية تبدو مفروضة كالمنطق الجديد للعالم الذى يؤكد على دور المنافسة ذلك المنطق ينبغى الإشارة لامتداده للديموقراطية. فهو يدخل أشكالاً جديدة للتكييف الهيكلى تمثل لمن يعارضوها تحديا سياسيا وثقافة جديدة. فقط ذكاء تلك الفلسفة سوف يسمح بإقامة معارضة حقيقية لها وفتح مستقبل آخر. والكاتب بيير داردوت فيلسوف وكرسيستيان لافال عالمة اجتماع.

■

Théorie anti-utilitariste de l'action: Fragments d'une sociologie générale.
النظرية ضد النفعية فى الفعل الاجتماعى
Alain Caille
Editions La Découverte: 191 pp, 2009



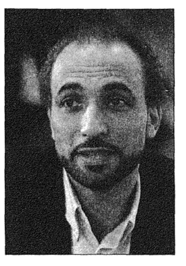
ما الذى يدفع المسائل الاجتماعية إلى التغير؟ محركات أفعالنا تبدو بلا حصر، والأدب بأكمله وكل الفنون وكل الأفلام قد لا تكفى لوصف ذلك. العلوم الاجتماعية أو الفلسفة تحتاج بأن يكون لها علامات تسمح لها بتحديد الدوافع الرئيسية للفعل. وهنا، نمس سريعا الجدالات المركزية لتلك السلوكيات. الرأى بمفهومه الواسع للهيمنة يرى أن السلوك الإنسانى يفسر بالضرورة وبشكل حصرى بالمنفعة. سواء كان ذلك على الصعيد الاقتصادى أو الجنسى أو بالمحافظة أو السلطة أو المكانة. وكما يوضح كاليه فى ذلك العمل الشائق والهام عن النفعية، ظاهرة ضد النفعية فى الفعل بالعكس ترتبط بإظهار أن ذلك التلخيص الضيق الأفق يبدو غير محتمل. فهو يترك بشكل حاسم الأمور الأساسية التى تهم الإنسان لأنه هذا هو بدقة الارتهان بالدائرة الضيقة للمصالح. ما يجوز فى المسائل الاجتماعية المفردة يمكن تعميمه على كل المجتمعات. بالعملية الدينية والسياسية، يوضح الكاتب هنا مفهوم نظامى. وهكذا، نظرية ضد نفعية للعمل والفعل الاجتماعى ينبغى أن تنطوى على إجادة لكل علم الاجتماع العام الذى يمكنه القطع مع المقاربات الاقتصادية المهيمنة بشدة اليوم حول التاريخ والحياة فى المجتمع.

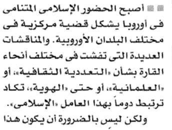
والآن كاليه هو بروفيسير السوسيولوجى فى جامعة باريس اوست ومؤسس ومدير مجلة الحركة ضد النفعية فى العلوم الاجتماعية وله العديد من الأعمال المنشورة فى فرنسا.

■

أوروبا والإسلام

طارق رمضان





أصبح الحضور الإسلامى المتنامى فى أوروبا يشكل قضية مركزية فى مختلف البلدان الأوروبية. والمناقشات العديدة التى تفشت فى مختلف أنحاء القارة بشأن «التعددية الثقافية»، أو «العلمانية»، أو حتى «الهوية»، تكاد ترتبط دوماً بهذا العامل «الإسلامى».

ولكن ليس بالضرورة أن يكون هذا الربط نابعاً من تعصب، إذ إن هناك علاقة أساسية قائمة بين «القيم» و«القوانين» من جهة، وبين «الثقافة» و«التنوع» من جهة أخرى. والحقيقة أن أوروبا تحتاج إلى ما هو أكثر من النقاش حول «الإسلام» و«المسلمين». إنها تحتاج إلى حوار جاد مع نفسها بشأن هذه العلاقة، وذلك لأنها تواجه أزمة واضحة.

إن السؤال المناسب هنا هو: هل تستطيع أوروبا أن تظل متوافقة مع قيمها (الديمقراطية، والمساواة، والعدالة، والاحترام، إلى آخر ذلك) وفى الوقت نفسه تتحمل وتستوعب مواطنين جدد ينتمون إلى خلفيات ثقافية وديانات مغايرة؟ أو بعبارة أخرى، هل الأوروبيون مؤهلون فكرياً ولغوياً وثقافياً لمواجهة التحدى المتمثل فى المزاوجة بين قيمة المساواة وهذا التنوع المتنامى على الدوام فى تركيبة المواطنين الأوروبيين؟

الواقع أن نقطة الانطلاق هنا واضحة: إذ يتعين على الحكومات أولاً ألا تخلط بين المشاكل الاقتصادية الاجتماعية (البطالة، والعنف، والتهميش، وما إلى ذلك) وبين القضايا المتعلقة بالثقافة والدين. أو بعبارة أخرى، لا ينبغى لنا أن نضفى بعداً «ثقافياً» أو «دينيا» أو «إسلامياً» على المشاكل الاجتماعية.

وحقيقة أن غالبية الأوروبيين الذين يواجهون البطالة أو التهميش الاجتماعى هم من السود أو الآسيويين أو من أهل شمال إفريقيا أو من المسلمين لا تعنى أن أديانهم أو أعراقهم أو ثقافاتهم تفسر أوضاعهم. إن أى نوع من أنواع الحتمية الثقافية أو الدينية أو العرقية يشكل خطورة بالغة فى هذا السياق: فالبطالة والتهميش يعكسان عملية اقتصادية اجتماعية، ونحن نحتاج إلى تبنى سياسات اجتماعية واقتصادية واضحة لحل مثل هذه المشاكل. أما أن نلجأ إلى تفسيرات ثقافية/دينية/عرقية غامضة وملتبسة فهذا يشكل وصفة أكيدة للتقاعس عن العمل، إن لم يكن العمل المضلل.

لا شك أن الأبعاد الثقافية والعرقية والدينية قد تشكل عوامل ثانوية تابعة لابد من وضعها فى الاعتبار، ولكنها ليست الأسباب الرئيسية للبطالة والتهميش. يتعين على الحكومات الأوروبية بدلاً من الإنصات إلى اللغة الخطابية التى يتشدق بها اليمين المتطرف أن تروض نفسها على تبنى سياسات قوية وخلاقة فى التعامل مع المشاكل الأساسية فى التعليم (المدارس المنفصلة أو مدارس الدرجة الثانية، والمناهج الدراسية، وما إلى ذلك)، وفرص العمل غير المتساوية، واضمحلال المناطق الحضرية.

فى الواقع، وعلى النقيض مما تحول إلى حكمة تقليدية شائعة (والتى تقوم للأسف على مقترحات أحزاب اليمين المتطرف باعتبارها نظريات طبيعية مسلَّم بها)، فإن الشباب الأوروبى المسلم ليس لديهم مشكلة فى الاندماج، بل إنهم يشعرون بالإحباط الشديد بسبب غياب (أو فشل) السياسات الاجتماعية القادرة على تلبية احتياجاتهم.

وهذا الفشل لا يعنى أن نوعاً جديداً من العنصرية، «كراهية الإسلام»، بات الآن سائداً. ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر أن بعض الأفراد يتعرضون للتمييز استناداً إلى «دينهم» (وفقاً لدراسة قامت بها مؤسسة بيو Pew للاستطلاع مؤخراً فإن ٤٥٪ من الأوروبيين ينظرون إلى الإسلام من منظور سلبى). ومن بين أشد الإشارات دلالة على أن الحوار الحالى بات محقوناً بجرعة من التمييز ذلك الهوس بفكرة «الاندماج»، رغم أن الأغلبية العظمى من المسلمين الأوروبيين يلتزمون بالقانون ويحترمونه، ويعرفون لغة البلد الذى يعيشون فيه، ويخلصون لذلك البلد (رغم أنهم قد يميلون أحياناً إلى انتقاده، مثلهم فى ذلك كمثل بقية إخوانهم من المواطنين).

إن الإشارة على نحو لا ينقطع إلى «المواطنين من أصول مهاجرة»، أو إلى «المجتمع المضيف»، لا تخدم إلا كأداة لتعزيز الفكرة القائلة بأن المسلمين ليسوا أوروبيين «حقيقيين»، أو لا يشعرون بأنهم «فى ديارهم». إن مثل هذا الكلام يعنى ضمناً أن المسلمين الأوروبيين لابد وأن يثبتوا ولاءهم باستمرار. وهذا التصور للمسلمين باعتبارهم «الآخر» أو «الأجنبى» يشكل عاملاً محورياً فى التحريض على التمييز فى الوظائف أو فى أسواق الإسكان.

وبعيداً عن الخوف وانعدام الشعور بالأمان، فمن الأهمية بمكان أن نعتمد على الحقائق والأرقام لكى نبرهن على أن الموقف، سواء على المستوى المحلى أو الوطنى، أفضل كثيراً مما تصوره المناقشات الحماسية المستقطبة التى تتبناها وسائل الإعلام وبعض الدوائر السياسية. فعلى النقيض مما تصوره المجادلات الدائرة، سنجد أن أداء المسلمين الأوروبيين طيب للغاية اليوم، والمستقبل يبشر بخير أعظم.

إذا كانت البلدان الأوروبية راغبة فى الاستمرار على صدقها فى احتضان حقوق الإنسان العالمية المتساوية وتجنب أى إغراءات قد تدفعها إلى الانزلاق نحو العنصرية وكراهية الأجانب، فلابد وأن يسارع كل الأوروبيين إلى العمل. ويتعين على المسلمين الأوروبيين أن يتجنبوا تغذية «عقلية الضحية»، وأن يقروا بمسؤولياتهم داخل مجتمعاتهم. ومن الأهمية بمكان أن يحرص المواطنون الأوروبيون، المسلمون وغير المسلمين على السواء، والحكومات الأوروبية، على تحاشى أى شكل من أشكال العنصرية.

وهنا يلعب التعليم دوراً محورياً. فلابد وأن تكون المناهج المدرسية أكثر شمولاً (لبناء تاريخ مشترك من الذكريات) وتوسيع معارف الطلاب بالأديان والثقافات. وفى وسائل الإعلام، ينبغى تدريب الصحافيين على رصد «قصص النجاح» وليس المشاكل فقط. وفى كل الأحوال فإن الخطاب الذى يرسم ارتباطاً ضمنياً بين كلمات مثل «غير قانونى» و«إجرامى» و«مهاجر» و«مسلم»، لابد وأن يُنظَر إليه باعتباره أداة لتغذية الخوف وردود الفعل الكارهة للأجانب.

إن المسلمين يواجهون عنصرية جديدة، ويتعين عليهم أن يناضلوا من أجل الحصول على حقوقهم، ولكن ينبغى عليهم أن يفعلوا هذا جنباً إلى جنب مع إخوانهم المواطنين وفى العديد من المجالات: مثل السياسة الداخلية والخارجية، والتعليم، والإعلام، والنشاط الاجتماعى. كما يتعين على الأوروبيين أن يكفوا عن الشعور بالرضا عن أنفسهم فى اعتقادهم الراسخ بأنهم محصنون على نحو أو آخر ضد أى انبعاث جديد للعنصرية أو خيانة حقوق الإنسان الأساسية. وأخيراً، يتعين على المسلمين أن يكفوا عن التعامل مع مشاكلهم (أو التفاعل معها) فى معزل عن الآخرين.